Thèse Présenté par EL MASSAOUDI, Amin

UNIVERSITE DE MAROC

Les Ministres dans le système politique marocain

1999-1998

12 NOV. 1999
040402
ELM
11947

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس - أكدال
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
الرباط

Documentation and Information Centre
CODICE
Arab States

الوزراء في النظام السياسي المغربي

(من حكومة 1955 إلى حكومة 1985)

الجزء I

أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في القانون العام

تقدمت بها : أمينة المسعودي

تحت إشراف

الدكتور عبد الله ساعف

أعضاء اللجنة

الدكتور عبد الله ساعف : رئيسا

الدكتور عبد الله اعديل : عضوا

الدكتور محمد الداسر : عضوا

الدكتور أمين المزوري : عضوا

الدكتور خالد الناصري : عضوا

السنة الجامعية : 1998 - 1999

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الاهـــداء

إلى روح والدي الذي غرس في نفسي حب البحث والمعرفة؛

إلى والدتي التي سهرت على منحي العزيمة والقوة على المثابرة منذ بداية حياتي الدراسية؛

إلى زوجي الذي شجعني وساندني في جميع مراحل هذا البحث ووفر لي الظروف اللازمة لإنجازه؛

إلى ولدي، إلهام وحازم، اللذين خففا عني بابتسامتهما عبء اللحظات الصعبة في انجاز هذا العمل؛

الى جميع إخواني وأخواتي وأفراد عائلتي.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

كلمة شكر وعرفان

أقدم تشكرات خاصة للأستاذ المشرف، الدكتور عبد الله ساعف، الذي أجد نفسي مدينة له بالنصائح والاقتراحات الثمينة التي استند إليها انجاز هذا البحث.

كما اقدم شكري لكل من ساعد في انجاز هذا العمل، من أشخاص ومؤسسات ومعاهد علمية.

وأوجه تشكرات خاصة إلى مجلس تنمية البحث الاقتصادي والاجتماعي بإفريقيا (CODESRIA) الذي ساعدني على زيارة مؤسسات علمية بالخارج والحصول على مراجع مهمة وحديثة .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الوزراء في النظام السياسي المغربي

(من حكومة 1955 إلى حكومة 1985)

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

بسم الله الرحمن الرحيم

الوزراء في النظام السياسي المغربي
(من حكومة دجنبر 1955 الى حكومة أبريل 1985)

مقدمة عامة

1– الوزير كلمة مشتقة من " الوزر " وهو الثقل، لأن الوزير يحمل أعباء الحكومة ، أو من "الوزر" وهو الملجأ أو المعتصم بمعنى أنه يلجأ إليه ويرجع إلى رأيه وتدبيره[1] .

وفي التنزيل العزيز : ﴿ واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري ﴾ سورة طه(رقم 20).

وفي القرآن أيضا ﴿ كلا لاوزر ﴾ أي لاملجأ. والوزير في اللغة مشتق من الوزر وكذلك وزير الخليفة معناه الذي يعتمد على رأيه في أموره ويلتجئ اليه . قيل لوزير السلطان وزير لأنه يحمل عنه وزره أي ثقله. وقد استوزر فلان ، فهو يوازر الأمير ويتوزر له ؛ وفي حديث السقيفة : نحن الأمراء وانتم الوزراء[2].

والوزارة فارسية الأصل وليست من مستحدثات الإسلام بل هي أقدم عهدا من ملوك آل ساسان، فقد عرفت في بني إسرائيل[3].

---

[1] – **العلامة** (ابن منظور) : لسان العرب . المجلد الخامس عشر . دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع . الطبعة الأولى، 1408 هـ–1988 م . ص .284–285.

[2] – نفس المرجع .

[3] – راجع في هذا الصدد:

–**حسن**(إبراهيم حسن) : تاريخ الإسلام السياسي و الديني و الثقافي والاجتماعي .دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.1959. الجزء الثاني. ص.440. وكذلك :

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وإذا أريد بالوزارة استعانة الأمير أو السلطان بمن يشد أزره أو يعاونه في الحكم فهي تتصل بصدر الإسلام. فالرسول (ص) كان على رأس الدولة وكان يجمع بين يديه السلطتين الدينية والدنيوية، إلا أنه كان في بعض الحالات يستشير أصحابه ويأخذ بآرائهم في كثير من الأمور، حتى أن بعض العرب ممن اختلطوا بالفرس والروم والحبشة كانوا يسمون أبا بكر وزير النبي [1]. كذلك كان حال عمر مع أبي بكر وعثمان وعلي مع عمر[2].

والوزارة لم تتمهد قواعدها وتتقرر قوانينها إلا في دولة بني العباس. فقد سمي الوزير وزيرا، وكان قبل ذلك يسمى كاتبا أو مشيرا[3]. فقد شاع لفظ الوزارة في الدولة العباسية في المشرق والدولة الفاطمية في مصر أكثر مما شاع في الدولة الأموية بالأندلس، وكان يطلق على من يضطلع بأعباء الوزارة في الأندلس اسم الحاجب تارة وإسم الوزير أو ذي الوزارتين تارة أخرى . والحاجب في الدولة الأموية بالأندلس لم يكن يقصد به ذلك الموظف الذي يحجب السلطان عن الخاصة والعامة، وإنما هو من يتولى الوزارة بمعناها المعروف[4]. يذهب ابن خلدون إلى أن وظيفة الحجابة كانت معروفة عند المسلمين أكثر من لفظ الوزير، خصوصا عندما انقلبت الخلافة إلى الملك

- **Goitein** (S.D.) : The origin of the vizierate and its true character . in Islamic Culture .XVI .1942. Pp. 255-392.

[1] – راجع :

– ابن **الطقطقي**: الآداب السلطانية والدول الإسلامية أو "الفخري" مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.1970.الطبعة الرابعة.ص.129–131.

–**الناصري** (أحمد بن خالد) : الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى.الأجزاء الستة.دار الكتاب.الدار البيضاء. 1954–1955.

[2] – **ابن عبد الله** (عبد العزيز) : الوزارة والوزراء عبر التاريخ. مجلة الشؤون الإدارية.العدد الرابع.1985. ص 25

[3] – راجع الآداب السلطانية ، مرجع سابق ، ص 136–137 .

[4] – **حسن** (إبراهيم حسن): تاريخ الإسلام ، مرجع سابق. ص 262–263. عن **المقري** (أحمد بن محمد) في نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب. ج.1.ص 102.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وبدأ الإهتمام بشأن الباب وسده بين السلطان والجمهور [1]. وأول وزير عرف في الإسلام هو أبو سلمة الخلال حفص بن سليمان الهمذاني، وذلك عن أبي العباس أول الخلفاء العباسيين. وكان الوزير يجمع في شخصه السلطتين المدنية والحربية بجانب الواجبات العادية من نصح الخليفة ومساعدته[2].

إن اتساع رقعة الدولة الإسلامية في عهد عمر أدت إلى ظهور ما كان يسمى بالدواوين ، حيث كان يوجد ديوان للخراج، وآخر للأموال...الخ؛ وبصفة موازية لهذه الدواوين ظهرت وظيفة كاتب الديوان، حيث يمكن القول إن هذه الوظيفة نفسها هي التي تطورت فيما بعد إلى وظيفة الوزير عند العباسيين . ذلك أن وظيفتهم الأولى في هذا العهد كانت كوظيفة الكاتب عند الأمويين، فقدكانوا يعينون ممن يجيدون الكتابة[3]. لقد استعملت فعلا كلمة وزير تحت حكم العباسيين وقورنت رسميا بالشخص الأقرب إلى الخليفة، ومنذ ذلك الوقت خضعت مؤسسة الوزارة لعدة دراسات وتحاليل من طرف فقهاء القانون العام الإسلامي، حيث ان الملك عظمت مراتبه في دولة بني العباس وعظمت على إثرها مرتبة الوزير وكثرت مهامه فقد أصبحت مهام الوزير، حسب ابن خلدون، تجمع بين خطتي السيف والقلم[4].

وبصفة عامة ، فقد تأثر منصب الوزارة إلى حد كبير بالظروف السياسية والإقتصادية التي مرت بها الدولة الإسلامية. ففي الوقت الذي قوي فيه نفوذ هذه الدولة علا شأن الوزارة ومارس الوزراء أعمالهم بحرية كبيرة ، ومن ثم ظهرت آثارهم في إدارة شؤونها ، كما حظوا بقدر كبير من الهيبة والإحترام؛ ولما تطرق الضعف

---

[1] – **ابن خلدون** (عبد الرحمن) : المقدمة.دار الفكر. ص 238. راجع في نفس السياق مؤلف **الماوردي** الذي يتوجه فيه إلى الوزراء :" أدب الوزير أو قوانين الوزارة وسياسة الملك". القاهرة. 1929 .

[2] – **الماوردي** (أبو الحسن) : الأحكام السلطانية والولايات الدينية. دار الكتاب العربي. بيروت. 1982. ص 61.

[3] – **المناوي** (محمد حمدي) : الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي. دار المعارف بمصر.1970. ص 13 و 15

[4] – المقدمة ، مرجع سابق .ص .238–240.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

والإنحلال إلى جسم هذه الدولة، تضاءلت سلطة الوزراء وصاروا عرضة للعزل والمصادرة[1]، بعكس الامم الاوروبية التي عملت على إشراك اهل الحل والعقد وجعل المسؤولية في إدارة المملكة على الوزراء.[2]

وبالنسبة " للممالك الإسلامية " أيضا وجبت الإستعانة بالنسبة للماوردي في تدبير الملك بعهدة العلماء والوزراء، فالعلماء أعرف الناس بالشرع كما أن الوزراء أعرف الناس بالسياسة ومقتضيات الأحوال[3]؛ ويسير ابن خلدون في هذا الاتجاه ليسلم بأن " الحل والربط ، والأمر والنهي ومباشرة الأحوال الملوكية إنما هو للوزير . ويسلم له في ذلك[4].

ومن المفيد أن نورد هنا قولا للماوردي توجه به في مؤلفه إلى الوزراء : " أنت أيها الوزير ... في منصب مختلف الأطراف ، تدبر غيرك من الرعايا وتدير غيرك من الملوك . فأنت سائس مسوس، تقوم بسياسة رعيتك ، وتنقاد لطاعة سلطانك ، فتجمع بين سطوة مطاع وانقياد مطيع ، فشطر فكرك جاذب لمن تسوسه ، وشطره مجذوب لمن تطيعه وهو أثقل الأقسام الثلاثة .. لأن الناس ما بين سائس ومسوس ، وجامع بينهما ، ولك هذه الرتبة الجامعة "[5].

وبغض النظر عن عهد بني العباس ، فقد تميزت أيضا أصناف الوزراء في عهد بني أمية بالأندلس، فأصبح لحسبان المال وزيرا وللترسيل وزيرا وللنظر في حوائج المتظلمين وزيرا ، وجعل لهم بيت يجلسون فيه وينفذون أمر السلطان هناك كل فيما جعل له، وأفرد للتردد بينهم وبين الخليفة واحد منهم ارتفع عنهم بمباشرة السلطان في

---

[1] – **الزهراني** (محمد مسفر) : نظام الوزارة في الدولة العباسية. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الثالثة.1986.ص119.

[2] –**التونسي** (خير الدين) :أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك . مطبعة الدولة . تونس. 1284هـ. ص. 56–57

[3] – نفس المرجع . ص. 22.

[4] – **ابن خلدون** : المقدمة . م.س، ص.186

[5] – **الماوردي** : أدب الوزير ...م.س.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

كل وقت فارتفع مجلسه عن مجالسهم وخصوه بإسم " الحاجب " حيث ان هذا الأخير كان واسطا بين السلطان وبين الوزراء ومن دونهم [1].

بعد هذه اللمحة التعريفية، نتساءل عن المفهوم المغربي للوزير وعن التطورات التي تعرضت لها المؤسسة الوزيرية عبر التاريخ المغربي؟

2– إن التنظيم الوزاري في المغرب كان موجودا منذ عهد أول دولة مركزية، أي منذ القرن التاسع الميلادي، عهد الدولة الإدريسية [2].والوزير أو مجموعة الوزراء هم مجموعة من مساعدي السلطان الذي يفوض لهم سلطات محدودة دون أن يتنازل عن حقه في اتخاذ القرار وفي المراقبة[3].

وانتشار أوعدم انتشار لفظ الوزير ، في المغرب، قد اقترن في غالب الأحيان بالعائلات الحاكمة؛ كما أن ضعف وتعزيز الوزير قد اقترن هو أيضا باختلاف الحقب التاريخية . فدولة الأدارسة مثلا لم تكن تتوفر على وزراء متعددين كما كان الأمر لدى الأمويين في الأندلس مثلا. ورغم أن الكتابات عن الأدارسة قليلة جدا، فمن المعروف أن المولى إدريس الثاني كان لديه وزير إسمه عمير بن مصعب[4].

وفي عهد المرابطين كان لقب الوزير يشوبه بعض الخلط ، حيث كان يطلق على كل من المستشارين السياسيين وكبار الكتاب. فالأمير يوسف بن تاشفين لم يسبق له أن اتخذ وزراء بالمعنى المتعارف عليه، ولم يمنح لقب وزير لأي شخص بل

---

[1] – المقدمة : م. س، ص.239–240

[2] – **المنوني** (محمد) : تدخل في ندوة بثتها التلفزة المغربية يو م17 غشت 1995 بمناسبة موسم مولاي إدريس . راجع بشأن الدولة الإدريسية (172هـ –375 هـ / 788 م– 985م) : **بن عبود** (ع): تاريخ المغرب . دار الكتاب 1961.

[3]- **Lahbabi** (Mohamed): Le gouvernement marocain à l'aube du XX ème siècle. Ed.Maghrébines.Casablanca.1975,p.4.

[4] – راجع بهذا الشأن: **Arribas Palaù** (Mariano): Dos cartas del Primer Ministro marroqui Mawlay Idriss (1767) in AL-QANTARA.III.1982. pp.215-225.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

كان يستعين بموظفين وكتاب يشرفون على ديوان الرسائل أو الإنشاء، وهذا ما جعل المؤرخين لا يفرقون بين هؤلاء وأولئك، فسموا المستشارين وزراء والآخرين كتابا وأحيانا أطلقوا كلمة وزير على الجميع[1]؛ ولم يكن يعقد أي مجلس للوزراء في عهد الأمير يوسف بن تاشفين ، بل كانت لهذا الأخير هيئة استشارية تشترك فيها طائفة من الفقهاء والأعيان والكتاب يلازمونه في قصره وتنقلاته ويبدون آراءهم في المشاكل المطروحة للبحث . وهذا لا يعني بتاتا أنه كان للوزراء في عهد المرابطين نفوذا يستحق الذكر [2]، حيث كان يتم اختيار بعض الشخصيات الوزارية ، غالبا ، من أهل الأندلس للإسترشاد بخبرتهم .

غير أن الأمر اختلف نسبيا في عهد الموحدين (1130– 1269 م). فرغم أن الوزير لا يملك بصفة عامة صلاحية اتخاذ قرارات مستقلة ، فقد عرف بعض الوزراء بنفوذهم وسلطتهم كالوزير أبو الحفص الذي اعتبر من طرف بعض المؤرخين بمثابة الشخصية الثانية في الدولة [3]، كما أن مجلس العشرة الذي اعتبر أعضاؤه بمثابة وزراء كان يشكل الهيئة المركزية في الحكومة الموحدية التي كانت تتألف في الغالب من بضعة وزراء لا أقل من ثلاثة هم: وزير الجند الذي كان يتولى الحجابة أيضا وزير المال ووزير الفصل (العدل)[4]. وتجدر الإشارة إلى أن المقصود بالوزير عند

---

[1] – **سعدون** (عباس نصر الله) : دولة المرابطين في المغرب والأندلس . دار النهضة العربية للطباعة والنشر . بيروت 1985. ص. 167

[2] – **حركات** (إبراهيم) :المغرب عبر التاريخ . دار الرشاد الحديثة . الدار البيضاء 1978 ص27 .

[3]- **Terrasse** (Henry): l'histoire du Maroc . Ed. Atlantides .Casablanca.1950.T II.p.310.

راجع أيضا بخصوص سلطات الوزراء في عهد الموحدين :

-**علاش** (محمادي) : نظام الحكم عند الموحدين . المذهب والمؤسسات السياسية . رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام . كلية الحقوق بالرباط 1983. ص297–300.

– **بن عبود** (ع) : تاريخ المغرب . م. س ، ص 115

[4] – **حركات** (إبراهيم) السياسة والمجتمع في العصر السعدي . دار الرشاد الحديثة . الدار البيضاء . 1987. ص185–186

الموحدين، ذلك الكاتب المتصرف المشارك للسلطان في خاص أمره وكان له مع ذلك النظر في الحساب والأشغال المالية.

ثم صار بعد ذلك اسم الوزير لأهل نسب الدولة من الموحدين كابن جامع وغيره [1] . فقد أدت الصراعات التي كانت تقوم داخل الأسرة الحاكمة في الدولة الموحدية إلى تقوية مركز الوزراء خصوصا عند أفراد عائلة بن جامع الذين شغلوا منصب الوزارة مرات متعددة . والملاحظ أن إسناد الوزارة للأقارب كانت طريقة متداولة منذ عهد المرابطين، وسار على نهجهم الموحدون ، وبالإضافة إلى عبد المومن، فقد سار على نهجه أيضا يعقوب المنصور في إسناده الحقائب الوزارية للأقارب إذ استوزر أخاه عبد الله كما استوزر الناصر أخاه ابراهيم[2].

لابد من الإشارة في هذا الصدد الىالاختلاف الوارد عند المؤرخين بشأن مرتبة الوزارة وأهميتها : فبالنسبة للمراكشي، فإن الوزارة لم تكن أعلى وظيفة في الدولة الموحدية [3]، بينما يذكر ابن خلدون أنه لم يكن عند الموحدين من الرتب إلا الوزير مثل إبن عطية وعبد السلام الكومي ....وغيرهم[4].

أما في عهد المرينيين (1258–1420) فقد تم تأكيد دور الوزراء ليأخذ مكانته في تسيير أمور الدولة، حيث إنه عندما كانت تتضاءل نفوذ الملوك فإن السلط الحقيقية كانت تصبح بيد الوزراء ولاأدل على ذلك من أنه في أيام ضعف الدولة المرينية كانت السياسة الملكية تباشر من طرف أحد الوزراء؛ ونذكر على سبيل المثال لا الحصر كيف استبد بأمر الدولة المرينية الوزير حسن بن عمر الفودودي، فقد عاش أغلب

---

[1] – **ابن خلدون**: المقدمة ، م.س. ص 241.

[2] – انظر فيما يخص ظاهرة القرابة بين الوزراء المبحث الثالث من الفصل الأول .ص.

[3] –**المراكشي** : المعجب في تلخيص أخبار المغرب . مطبعة الاستقامة .القاهرة .1949.ص 290.

[4] المقدمة ، م.س. ص 241. راجع أيضا حول مكانة الوزير ابن عطية عند السلطان في العهد الموحدي :

– **الناصري** (أحمد بن خالد) : كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. م.س. ج.II . ص 126–130.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ملوك بني مرين –وعددهم أربعة عشر ملكا– تحت نفوذ الوزراء، فغالبا ما كان يجري الحديث حول تأسيس عائلات حاكمة من الوزراء[1].

ولكن هذا لايعني أن نفوذ الوزراء كان مستقرا وثابتا، بل أن سلطاتهم أيضا كان يشوبها نوع من عدم الثبات وعدم الإستقرار، وكانت سلطاتهم مؤقتة كسلطات السلاطين[2]. وبناء على المراجع الموجودة، لا يمكن أن يعزى إلى الوزراء المرينيين اختصاصات ثابتة بل إن صلاحيتهم غالبا ما كانت تتغير حسب رغبة السلطان أو حسب قوة ونفوذ الوزير؛ فقد كان هناك وزراء يتكلفون بدراسة مختلف الشكايات ووزراء يشرفون على ديوان الجند وآخرون يشرفون على الشؤون المالية[3]. وكانت تعقد بقصر السلطان وتحت إشرافه اجتماعات الوزراء ، وكانت هذه الإجتماعات سرية أحيانا كما لم تكن لهذه المجالس أوقاتا منظمة فغالبا ما كانت تتم ليلا بعد تناول العشاء مع السلطان[4].

وبصفة عامة، فقد كانت وظيفة الوزير في أغلب أيام بني مرين أرقى رتبة من وظيفة الحاجب بل كانت هذه الوظيفة الأخيرة بمثابة سلم للوصول إلى الوزارة.

وحسب بعض المؤرخين، فقد امتد نفوذ الوزراء في عهد المرينيين من سنة (1358–1374م) ، ثم من سنة (1393–1421م) [5] ، حيث تقاسم الوزراء النفوذ تحت حكم

---

[1]- **Terrasse** (Henry) : Histoire du Maroc, op.cit.TII p.29.

انظر أيضا **ابن عبود**(عبد السلام): تاريخ المغرب. م.س. ج1 ، ص177.

[2]- **Terrasse** : Ibid, p.86.

[3] – يعود أمر تصنيف نوع الوزارات–حسب ابن خلدون– إلى عهد بني أمية في الأندلس حيث..." أفردوا لكل صنف وزيرا فجعلوا لحساب المال وزيرا وللترسيل وزيرا وللنظر في حوائج المتظلمين وزيرا وللنظر في أحوال أهل الثغور وزيرا..." راجع المقدمة ، م.س. ص 239.

[4] – **حركات** (إبراهيم) : المغرب عبر التاريخ.م.س. ص 123.انظر أيضا : **Terrasse** : op.cit. T.II . p.71.

[5] – حسب عبد السلام **بن عبود** يقسم العصر المريني الممتد من 668 إلى 961 هـ إلى ثلاثة عصور : العصر الأول من سنة 668هـ إلى سنة 759 هـ والعصر الثاني من سنة 759 إلى سنة 869 هـ، حيث دام هذا العصر مائة وعشر سنوات وعرف هذا العصر بعصر نفوذ الوزراء وبالتالي ضعف ملوك بني مرين ؛ ثم العصر الثالث الذي هو عصر الوطاسيين دام من سنة 869 إلى سنة 961 هـ . راجع : بن عبود: تاريخ المغرب ،ص 159وأيضا : **Terrasse** : l'histoire du Maroc :op.cit.pp.105 et s

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

السلطانين أبو أمير عبد الله (1396-1398) وأبو سعيد عثمان الثالث (1398-1421م) ، حيث قتل خلف هذا الأخير على يد الوزير أبو زكرياء الوطاسي واحتل منصب الوزارة بعده ابن عمه علي بن يوسف وولده يحيى[1] .

من هنا نلاحظ أن تعيين الوزراء من بين الأقارب كانت مسألة متداولة خلال عهد جميع العائلات الحاكمة . فبعض العائلات تولى أفرادها الوزارة على التوالي كعائلة الفودودي التي من بين وزرائها عيسى بن ماسي وزير يعقوب، وابراهيم بن عمران وزير يوسف ولده ، والحسن بن عمر وزير أبي عنان ، أو كعائلة الياباني التي من وزرائها عبد الله بن علي وولده عمر ومحمد بن أبي العباس وغيرهم...[2].

كما أن ملوك الدولة في الإمارة الوطاسية (869-991هـ) كانوا يستوزرون أشخاصا من أقرب أقربائهم، كمحمد لحلو والناصر بن أبي زكرياء اخا محمد الشيخ وكلاهما كان وزيرا لهذا الأخير، والمسعود بن الناصر إبن عم أبي عبد الله البرتغالي ووزيره [3] .

كان الوزراء في عهد بني وطاس يتولون مهاما سياسية وحربية فضلا عن إشرافهم على الأعمال الإدارية ،كما كانوا يشاركون في قيادة الجيوش المحاربة. غير أن ولاية بعض الوزراء الوطاسيين كانت منشأ للفتنة، فقد ذكر الناصري كيف أن الوزير أبو زكرياء يحيى بن يحيى بن عمر بن زيان الوطاسي بدأ في تغيير مراسم الملك وعوائد الدولة، وزاد ونقص في الجند ونقض جل ما أبرمه قبله الوزراء، وعامل الرعية بالعسف. ولما رأى السلطان عبد الحق فعل الوزير واستحواذه على أمور الدولة، تقبض عليه وعلى أخويه أبي بكر وأبي شاعة وعلى عمهم فارس بن زيان وقريبهم محمد بن علي بن يوسف وأتى الذبح على جميعهم [4] .

---

[1]- Ibid. p.92-93.

[2] - **حركات** (إبراهيم) : المغرب عبر التاريخ..م.س.ص 123.

[3] - نفس المرجع. ص 226.

[4] - **الناصري** : الاستقصا..م.س. ج.4.ص.97.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

في عهد العصر السعدي (1511–1557 م) لم يشهد التنظيم الوزاري تغييرا كبيرا [1]. إذ أنه في هذا العهد كان يتم اختيار الوزراء، كما كان ذلك في السابق ، من أقرب أقرباء الملوك، فقد كان أبو العباس أحمد الأعرج مثلا بمثابة وزير وحاجب لوالده القائم بأمر الله قبل أن يتولى هو نفسه الملك[2].

غير أن الطريقة التي أخذ بها المرينيون والوطاسيون في إسناد المناصب الوزارية إلى أسر معينة لم تكن هي نفسها التي أخذ بها السعديون الذين كانوا يفضلون تسيير شؤونهم بنفسهم حتى مع وجود وزراء[3]. فقد اعتبر المؤرخون أن وزراء السعديين كانوا مستشارين أكثر منهم وزراء حقيقيين، يتمتعون بنفوذ حقيقي واختصاصات محددة، فالملوك السعديين لم يحظوا في الغالب بوزراء مقتدرين يمكنهم أن يحدثوا توازنا في سياسة الدولة، ففضلا عن قلة عددهم "كانت السلطة مركزة برمتها في يد العاهل" [4].

وعلى النقيض من هذا، كان لمعظم ملوك السعديين كتاب من مستوى ثقافي جيد، حيث كانت وظيفة الكاتب وظيفة مهمة ، كما أن أوقات عمله كانت منظمة. وفي الواقع فإن رتبة كبار الكتاب لم تكن تقل عن رتبة الوزراء والحجاب، كما كان رؤساء الكتاب البارزون الذين يعملون مباشرة في بلاط الملك يحملون رسميا لقب وزير القلم الأعلى تمييزا لهم عن غيرهم من الكتاب من جهة، ولمسؤوليتهم السياسية كوزراء من جهة أخرى؛ ونذكر منهم على الخصوص أبو فارس عبد العزيز الفشتالي وهو المؤرخ الرسمي للدولة في عهد أحمد المنصور السعدي[5] .

---

[1] – راجع: **حركات** (إبراهيم) :السياسة والمجتمع في العصر السعدي. دار الرشاد الحديثة.الدار البيضاء.1987. انظر أيضا طيراس في مرجعه السابق الذكر ص 195 وما يليها .

[2] – **الناصري** : الاستقصاء...م.س. ج 6. ص 41.

[3] –حركات (إبراهيم) : السياسة والمجتمع في العصر السعدي..م.س. ص 185–186.

[4] – نفس المرجع. ص.448.

[5] – **حركات** (إبراهيم) : السياسة والمجتمع ...م.س.ص 187–190 ؛ الناصري : الاستقصا..م.س. ج3.ص51. راجع بصفة عامة بشأن بعض الشخصيات الوزارية أمثال : أبو القاسم بن أحمد الزياني (1734–

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ومن بين الأعوان الذين مارسوا خططا مختلفة في عهد العلويين(1631م-) نجد الوزارة والقضاء وخطة أصحاب الأمصار والحسبة والشرطة...[1]؛ وعندما بلغ الجهاز الحكومي أوجه في عهد السلطان مولاي الحسن (1873-1894م) كلف الوزراء، إلى الحاجب وقائد المشوار اللذان كانا مكلفين بجميع مصالح القصر، بجميع مصالح الدولة، والحكومة كانت تتشكل آنذاك من خمسة وزراء : الصدر الأعظم Grand Vizir[2]، ووزير البحر وأمين الأمناء ووزير الحرب أو العلاف ثم وزير الشكايات .

كان الصدر الأعظم يمتلك صلاحيات سياسية وإدارية معا، فقد كان يدير أمور الملك كما كان يرشد السلطان فيما ينفع ويضر الرعية؛ وإذا كان الملك غير راشد فإنه كان يأخذ بزمام الحكومة إلى أن يبلغ الملك سن الرشد [3] .كما أن الصدر الأعظم كان يكلف بخطة المظالم أو النظر في سيرة العمال وزجرهم والأخذ بالحق للضعيف في حالة إذا لم يتولى هذه الخطة السلطان بنفسه .وبهذا يلاحظ كيف كانت للصدر الأعظم أو" للأعظم" فقط، الأولوية على باقي الوزراء.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

1833) ؛ محمد بن أحمد أكنسوس (1797-1877)، أبو فارس عبد العزيز بن محمد **الفشتالي** (1549-1621) وسيدي أحمد بن موسى المعروف بـا احماد (1841-1900) ؛ المراجع التالية : **بروفنصال** (ليفي) : نخب تاريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى؛ **بروفنصال**: مؤرخو الشرفاء. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، سلسلة التاريخ (5) الرباط 1977 تعريب عبد القادر الخلادي؛ **ساعف** (عبد الله): تصورات عن السياسي في المغرب، المجتمع/السلطة.دراسات اجتماعية، دار الكلام للنشر والتوزيع ؛ **الضعيف** (محمد بن عبد السلام) : تاريخ الضعيف، تحقيق الأستاذ أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط 1986.

Chabi (Mustapha) : Quelques familles du Makhzen au XIX°S. Mémoire de DES Faculté des Lettres. Rabat.1974.

[1] - **حركات** (إبراهيم): المغرب عبر التاريخ..م.س.ص.47-48.

[2] - حسب طيراس أطلقت عبارة الصدر الأعظم على الشخص المساعد للسلطان في جميع شؤون الدولة والذي كان أيضا رئيسا لإدارة المخزن: فهو مكلف خاصة بإدارة العلاقات مع الأهالي والقبائل، كما أنه يقوم -بالإضافة للصلاحيات العامة- بتحمل مسؤوليات وزارة حساسة ألا وهي وزارة الداخلية. راجع طيراس في مرجعه السابق الذكر ، ص 344.

[3] - ويذهب طيراس إلى أنه رغم أن شخصية الحاجب كانت بمثابة أمين لسر السلطان فإنه لم يكن بإمكانه أن يتدخل في صلاحيات الصدر الأعظم، انظر طيراس في مرجعه السابق ص 345 وراجع أيضا في هذا الصدد:

Lahbabi (Mohamed) : Le gouvernement marocain..op.cit.pp.140-144.

أما وزير البحر فقد كان يكلف بالأمور البحرية وبالمفاوضة مع الأحباس في الشؤون الخارجية ومسائل الحمايات والأجانب القاطنين بالمغرب حيث كان موضوع هذه المفاوضات يدور دائما حول القرصنة والتجارة .

وكان أمين الأمناء يحرس على أموال الملك؛ وغالبا ما يوضع بيت مال المخزن تحت تصرفه. وقد كان أمين الأمناء يقود هيئة من الأمناء يسمون في الموانئ والمدن الكبرى، ويتعلق الأمر بثلاثة أمناء: أمين للواردات وأمين للنفقات والثالث للحسابات[1] .

وفيما يتعلق بالعلاف أو وزير الحرب، فقد كانت تحت نظره الأمور العسكرية وكان يسمى أيضا بالملالاي وهي لفظة تركية دخلت المغرب في عهد الملوك السعديين عندما استعانوا بجيش تركي. وأول من تولى هذا المنصب محمد بن العربي الجامعي المدعو "الصغير" ثم الحاج المهدي المنبهي [2].

وفي الأخير، فإن مهمة وزير الشكايات[3] كانت هي الرد على الدعاوي التي تقدم إلى الأمير من الرعية بعمال الإيالة من ظلمهم والتعدي على الناس واختلاس أموالهم كما كان يدون الشكايات بعد تلخيصها فيعرضها على السلطان وقد كان يوما الثلاثاء والأحد مخصصين لسماع السلطان للمظالم، حيث تقدم لحضرته جريدة بأسماء أصحاب الشكايات وهوياتهم وإسم العامل المتولى عليهم فيقضي السلطان بما يراه العدل[4]؛ فخطة المظالم هذه كان يقوم بها الأمير أو الوزير الأعظم [5] . والمعروف أن

---

[1] – **العروي** (عبد الله) : تاريخ المغرب . محاولة في التركيب. ترجمة د.ذوقان قرقوط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.بيروت.1977.ص.278. ؛ راجع أيضا بخصوص الأمناء بالمغرب : **طيراس** في مرجعه السابق ج 2 ص332 ؛ **هراج التوزاني** (نعيمة) : الأمناء بالمغرب في عهد مولاي الحسن (1873–1894)مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب. منشورات كلية الآداب بالرباط.1979.

[2] – **حركات** (إبراهيم): المغرب عبر التاريخ..م.س. ص48.

[3] – أنشئت وزارة الشكايات في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن وتقلدها الفقيه علي المسفيوي

[4] – **ابن زيدان** (عبد الرحمن) : العز والصولة في معالم نظم الدولة. المطبعة الملكية.الرباط.1961.ص.272.

[5] – راجع في هذا الشأن: بنشنهو (عبد الحميد) : البيان المطرب لنظام حكومة المغرب . مطبعة الأمنية.الطبعة الثانية . الرباط 1951.ص 24. ؛ ابن خلدون: المقدمة : م.س.ص 185.

انعدام الفصل بين السلطتين الحكومية والقضائية كان واضحا من الناحية العملية في هذه الفترة من تاريخ المغرب، وهذا ما دفع بالبعض إلى تشبيه وزارة الشكايات آنذاك بنوع من مجلس الدولة بدون صلاحيات قضائية محددة وخاصة[1] .

إن وزراء المغرب ما قبل الحماية هم وزراء تنفيذ، ولا يمكن مقارنتهم مطلقا مع وزراء بني العباس، مثلا، الذين كانوا يعتبرون وزراء للتفويض[2]. فالسلطان كان هو المنسق الأكبر لشؤون الدولة بصفته الرئيس الفعلي للحكومة والقائد الأعلى للجيش؛ وهو الذي يفتح المراسلات بنفسه ويعقب عليها بيده ثم توزع على الوزراء من أجل التنفيذ[3]. والوزراء أو الموظفون السامون كانوا يمارسون أعمالهم بمساعدة كتاب يختارونهم بأنفسهم وعددهم يتغير حسب الظروف.غير أن هذه المرافق الوزارية لم تكن تخضع في هذا العهد لتنظيم محدد، كما أن عدد الموظفين كان محدودا جدا . ومن جهة أخرى لم يكن هناك وجود لمجلس "حكومي" ذي اختصاص وتشكيل محددين، ذلك أن وسائل العمل الأساسية كانت بإرادة السلطان. فمولاي الحسن

---

[1]- **Lahbabi** (Mohamed) :Le gouvernement marocain..op.cit.p.125.

[2] – من أشهر وزراء التفويض في العصر العبّاسي الأول عائلة برمك، فقد اتخذ الرشيد يحيى بن خالد البرمكي وزيرا له وقال له: "قلدتك أمر الرعية وأخرجته من عنقي إليك. فاحكم في ذلك بما ترى من الصواب، واستعمل من رأيت، واعزل من رأيت وامض الأمور على ما ترى" وبهذا قبض البرامكة على زمام أموال الدولة في أيديهم..واختاروا لأنفسهم عمن سواهم من وزارة وقيادة وكتابة..أما الوزراء الذين استوزرهم ابنه المأمون فقد كانوا وزراء تنفيذ ولم يكونوا وزراء تفويض حيث لم يكن لهم استقلال بالأمور فقد كان المأمون يدير أمر دولته بنفسه، ومن أشهر وزراء التنفيذ في عهد المأمون ومن جاء بعده من خلفاء العصر العباسي الأول، أحمد بن أبي خالد وأحمد بن يوسف..راجع: ابن الطقطقي: الفخري أو الآداب السلطانية والدول الإسلامية.م.س.ص 165–166. ؛ حسن إبراهيم(حسن): تاريخ الإسلام..م.س.ص 260–261.راجع أيضا بشأن مفهوم وزراء التنفيذ: التونسي في أحوال الممالك...ص: 8–12.و كذلك:

-**Lahbabi** (Mohamed) : le gouvernement marocain..op.cit.p.181.

-**Hammoudi** (Abdellah): Master and Disciple. The cultural foundations of Moroccan Authoritarianism. The University of Chicago Press, LTD.London.1997.pp.11-32.

[3] – بنعبد الله (عبد العزيز) : النظام الإداري بالمغرب عبر ثلاثة قرون. مجلة الشؤون الإدارية.العدد الأول.يناير 1983. ص.16.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الأول مثلا كان يستقبل الوزراء فردا فردا ويتتبع عن قرب جميع شؤون الدولة، يقرر بنفسه ويقرأ جميع مراسلاته[1].

واختيار هؤلاء الوزراء كان يتم من بين العائلات الكبرى وبالخصوص البرجوازية المثقفة والتجارية[2]؛ فقد كانت مناصب المالية والقضاء تسند إلى أفراد من كبرى البيوت التجارية في مدن الأندلس، فالأمناء يتم اختيارهم من بين التجار[3]. وقد جرى التقليد على عدم تركهم في نفس المنصب أكثر من سنتين أو ثلاثة سنوات[4]. وتجدر الإشارة إلى أن القبائل لم تكن تحظى بأي تمثيل داخل الوظائف المخزنية السامية إذ اتجهت العادات إلى إرساء تقليد وراثي في وظائف المخزن[5] .

لاحظ بعض المؤرخين ظهور بوادر حكومة دستورية جماعية في عهد المولى عبد العزيز ووزيره الأعظم أو "الصدر" سيدي أحمد بن موسى المدعو "ابا احماد" (1894–1900) حيث كان يجتمع الوزراء في بنيقة الوزير الأكبر ليعقدوا فيها اجتماعا يسمى "المجلس" يحمل كل واحد إلى هذا المجلس القضايا الهامة والمتعلقة ببنيقته ويعرضها على الجميع لإتخاذ القرار[6] .

غير أنه يلاحظ أن حصيلة العمل الحكومي في مغرب ما قبل الحماية ، كانت غير مرضية نظرا لقلة الوزارات المهمة وغياب بعضها كوزارة الفلاحة مثلا وكذلك

---

[1] – **ابن زيدان** (عبد الرحمن): العز والصولة...م.س.ج.1.ص.44. وتجدر الإشارة إلى أن أهم الوزارات التي عرفها المغرب قبل الحماية هي وزارة الأشغال العمومية ووزارة البحر ووزارة التصنيف والترجمة ووزارتي الخارجية والداخلية...

[2]- **Terrasse** (Henry) : L'histoire du Maroc..op.cit.T.II. pp.332-333.

راجع أيضا: **الشابي** (مصطفى) : النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر .منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.سلسلة رسائل وأطروحات رقم 26. 1995.ص 81–102.

[3] – **هراج التوزاني**(نعيمة) : الأمناء بالمغرب ...م.س.

[4] – **العروي** (عبد الله) : تاريخ المغرب..م.س.ص 278.و طيراس في مرجعه السابق الذكر ص 346.

[5] – **الشابي** (مصطفى) : النخبة المخزنية..م.س.ص 119–122.

[6]- **Aubin** (J) : Le Maroc d'aujourd'hui. Armand Colin.Paris.1922.p.199. Voir aussi: **Terrasse**: op.cit.pp.345-381.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

نظرا لعدم توفر بعض العناصر المادية الكفيلة بإنجاح أي عمل حكومي وافتقار الوزارات الى التقنيات الأساسية للعمل كترتيب الأرشيفات وتحرير الوثائق [1] .

إن الوضع الذي كانت توجد عليه "الحكومة" قبل عهد الحماية، يبين أن الحكومة هي أولا وقبل كل شئ حكومة جلالة السلطان، كما أن طبيعة وامتداد السيادة السلطانية[2]، تجعل أن الحديث ينصب أكثر على تفويض السلطة القضائية لمجموعة القضاة وليس على تفويض السلطات الحكومية لمجموعة مساعدي السلطان، أي الوزراء[3]. وانطلاقا من هذا، يمكن القول بأن الصفات التي أطلقها الماوردي على وزير التنفيذ تنطبق على الوزير المغربي، حيث أن وزير التنفيذ يعين الحاكم في تنفيذ الأمور وتقع استشارته باسم وزارته ، فوزير التنفيذ – بخلاف وزير التفويض– مقصور النظر على أمرين : أن يؤدي إلى الخليفة وأن يؤدى عنه [4]، بينما تكون وزارة التفويض هي أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه و إمضائها على اجتهاده [5].

من المفيد الوقوف عند مشروع الدستور 1908 الذي أقر وضعية خاصة للصدر الأعظم ولباقي الوزراء. فطبقا لهذا المشروع يملك الصدر الأعظم سلطة واسعة في اختيار الوزراء وفي عزلهم[6]. كما أنه من الضروري أن تحظى الحكومة "بتنصيب"

---

[1]- **Rivet** (Daniel): Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc.1912-1925. Ed.l'Harmattan.Paris.1988. 3 Tomes; **Lahbabi** (Mohamed) : Le gouvernement marocain..op.cit.p.189;

[2] –راجع في هذا الصدد: **العلام** (عز الدين): السلطة السياسية في الأدب السلطاني. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام. كلية الحقوق الدار البيضاء، 1984–1985.

[3]-**Lahbabi** (Mohamed): Le gouvernement..op.cit., p.15.

[4] – **الماوردي**: الأحكام السلطانية ...م.س ،ص66–71.

[5] – نفس المرجع السابق. راجع أيضا : **التونسي** (خير الدين) : أقوم المسالك ...م. س،ص 10 .وبخصوص الفرق بين وزارتي التنفيذ والتفويض ومدى تطبيقهما على الوزير المغربي في بداية القرن العشرين راجع:
Lahbabi (Mohamed) : Le Gouvernement marocain à l'aube du XX ème siècle. Ed. Maghrébines , Casablanca 1975, pp.83-116

[6] –في هذا الصدد تنص المواد من 57 إلى 66 من مشروع الدستور المتعلقة ب "كبار المسؤولين في المخزن" على أن الوزير الأكبر –الذي يتم تعيينه من طرف السلطان– يقوم بانتخاب سائر الوزراء الخمسة ويعرض أسماءهم على منتدى

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

مزدوج من طرف منتدى الشورى ومن طرف السلطان. غير أن هذه الصفة "البرلمانية" للحكومة المغربية لما قبل الحماية، لم يكتب لها التطبيق [1]. آنذاك، خلال مرحلة الحماية تم حذف عدد من الوزارات نتيجة تولي المقيم العام مهامها وحلول المديرين محل الوزراء [2]. فالأمور الخارجية المغربية أسندت للمقيم العام الذي يعد نائب الجمهورية الفرنسية بالمغرب ، وعلى إثر ذلك صار المقيم العام وزيرا للشؤون الخارجية للسلطان فلم يعد هناك وجود لوزراء البحر؛ وأصبح كذلك يمضي على الظهائر وينشرها ويقوم بتنفيذها .كما أنه لم يعد هناك وجود لأمين الأمناء أو وزارة المالية التي حلت محلها إدارة المالية التي أسسها الظهير المؤرخ في 4 غشت 1904 والتي كان مستخدموها من الفرنسيين.

وعلى عكس ذلك أحدثت وزارة العدل بدل وزارة الشكايات بمقتضى الظهير المؤرخ في 31 اكتوبر 1913 ، حيث أصبح وزير العدلية ينظر في كل ما يتعلق بالشؤون الشرعية فيراقب القضاة والعدل والوكلاء الشرعيين ويبلغهم جميع الأوامر السلطانية فيما يتعلق بفصل القضايا وغير ذلك من الأمور.

وأحدثت كذلك وزارة الأحباس بمقتضى الظهير المؤرخ في 13 يوليوز 1913 المؤكد بواسطة ظهير 21 يونيو 1947، حيث كان يعود لها النظر في جميع المسائل المتعلقة بعموم أوقاف الإيالة ،كما كانت تتصرف في الأملاك الحبسية.

ومن الناحية العملية ، فإن الوزارات التي كانت قائمة قبل عهد الحماية لم يبق لها أي وجود ، وتم الاحتفاظ فقط بمقتضى عقد الحماية بمؤسسة الصدارة العظمى

الشورى، فإن تمت الموافقة عليهم يعرضون على الجناب الشريف ويصادق على تعيينهم. كما أن عزل الوزير الأكبر يؤدي إلى عزل الوزراء أجمعهم مع أن العكس غير صحيح.

[1] -راجع حول هذه المرحلة، الدراسة المستفيضة للمرحوم عبد الرحمن **القادري**:

El Kadiri (Abderrahmane): Le mouvement constitutionnel sous Moulay Hafidh dans le Maroc du début du XXème siècle. Thèse pour le Doctorat.Droit.Paris.1969., surtout pp.70-163.

[2]- **Lahbabi** (Mohamed) : Le gouvernement marocain ...op.cit.p.193.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

طبقا للظهير الشريف المؤرخ في 31 أكتوبر1912 المتمم بالظهائر الثلاثة المؤرخة في 21 يونيو 1947 [1].

لم تتغير صلاحيات الصدر الأعظم كثيرا كما كان يحصل ذلك قبل الحماية، بل بقي يصدر القرارات وينظر في أعمال الوزراء وأصبح له اتصال مباشر مع الإدارات الشريفة ،وكان له مندوبون يربطون الصلة بين المخزن الشريف وبين هذه الإدارات وهم: مندوب المالية ومندوب الفلاحة والتجارة ومندوب الأشغال العمومية ومندوب الأمور الاجتماعية [2].

ولا ينبغي تجاهل وظيفة المستشار المخزني، التي تأسست بواسطة القانون الفرنسي المؤرخ في 19 مايو 1917، فهذا المستشار كان يكلف بمراقبة أعمال الوزراء ويلقي برأيه بشأن المسائل السياسية والمخزنية ويشرحها ويخبر بها السلطان، كما أنه كان يحضر إلى مجلس الوزراء الأسبوعي. كما تجدر الإشارة من جهة أخرى، إلى أنه إبان الحماية أدرج عدد من الوزراء قسرا في المغرب، فالمقيم العام مثلا كان هو وزير خارجية المغرب، وقد انطبق هذا الأمر على المقيمين العامين الخمسة عشرالذين عرفهم المغرب خلال هذه الفترة [3].

كان الوزراء في عهد الحماية يجتمعون من جهة في مجلس الوزراء تحت رئاسة الجناب الشريف ، ومرة في مجلس الوزراء والمديرين تحت رئاسة الصدر الأعظم؛ وهذا المجلس الأخير الذي كان ينعقد مرة في الشهر، كان مكونا من أعضاء المخزن

---

[1] – راجع في هذا الشأن : **بنشنهو** (عبد الحق) : البيان المطرب لنظام حكومة المغرب م. س ،ص.57-66. وتجدر الإشارة إلى انه طبقا للظهير المؤرخ في 21 يونيو1947 تمت إعادة المخزن الشريف حيث قضى الفصل الأول من الظهير أن "... الإدارة للإيالة الشريفة يقوم بها تحت نظر الإيالة الشريفة المخزن السعيد المركب من : الصدر الأعظم وهو الوزير الأول ووزير الأمور العدلية،ووزير الأحباس ،ومدير التشريفات ،ونائب الصدر بقسم التعليم" . راجع بنشنهو .المرجع السابق ص61.

[2] – المرجع السابق.، انظر أيضا: **الفاسي** (علال): الحركات الاستقلالية في المغرب العربي.دار الطباعة المغربية.تطوان.1966.ص.93 وما بعدها.

[3] – **ابن عبد الله** (عبد العزيز) : الوزارة والوزراء عبر التاريخ. م.س.ص 31.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الشريف ومديري الإدارات الشريفة[1]، وكل هؤلاء الوزراء كانوا يرجعون إلى السلطان ويسترشدونه في جميع القضايا التي يطلب منهم الفصل فيها، كما أنهم كانوا يحيطون السلطان بجميع الأخبار والمعلومات التي يطلبها منهم والتي تتعلق باختصاصهم.

لقد انفردت سلطات الحماية من حيث الناحية العملية بممارسة السلطة التنفيذية بصفة مباشرة، فالوزراء مثلا يتم تعيينهم من طرف السلطان المغربي، لكن بعد اختيارهم من طرف سلطة الحماية[2] ؛ وأن الفرنسيين أنشأوا مجلسا حكوميا سمي "مجلس شورى الحكومة" بقرار من المقيم العام بمفرده بتاريخ 18 مارس 1919 كانت له اختصاصات تتعلق بالشؤون المالية والإقتصادية والإجتماعية، كما كان يتكون من قسمين، أحدهما فرنسي والآخر مغربي، يترأس المقيم العام اجتماعات القسمين معا بوصفه رئيس السلطة التنفيذية، أما الصدر الأعظم فلا يحضر إلا في اجتماعات القسم المغربي مع أنه لم يكن يتدخل لا في المناقشات ولا في الرد على الإقتراحات والإنتقادات[3] .

ولم يتغير الوضع كثيرا في السنوات الأولى لما بعد الحماية، حيث ورث رئيس المجلس اختصاصات الصدر الأعظم كما أخضعت لإمضاء رئيس المجلس جميع القرارات التي تهم مختلف الأقسام والإدارات التي كان يشرف عليها المقيم العام الفرنسي والكتابة العامة للحماية[4] .من هنا سيكون مشروعا التساؤل حول وضعية الوزراء بعد الإستقلال.

---

[1] – المرجع السابق.

[2]- **Racine** (Jacques): Mesures législatives et réglementaires prises par les autorités en exercice au Maroc. R.J.P.E.F. 1952.p.218 et s.

[3] –**غلاب** (عبد الكريم): دفاع عن الديمقراطية. دار الفكر المغربي.مطبعة فضالة.المحمدية.ص.96–99.

[4]-**André Julien** (Charles): Le Maroc face aux impérialismes,1915-1956. Paris.Ed.Jeune Afeique,1978; **Edmund Burke** III: Prelude to Protectorate in Morocco: Pre-Colonial Protest and Resistance, 1860-1912 (Chicago University of Chicago Press 1977) ;**Ben. Mlih** (Abdellah): Structures politiques du Maroc colonial.l'Harmattan.1990.pp.104-113. et 176-190 .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فيما يتعلق بالتنظيم الوزاري في عهد الاستقلال، ينبغي الوقوف بداية عند العهد الملكي المؤرخ في ثامن ماي 1958 الذي أشار فيه المغفور له محمد الخامس بخصوص سلطة الوزراء إلى ضرورة التمييز بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وفيما يخص السلطة التنفيذية فإن ظهيرا سيصدر تعين فيه سلطة رئيس الحكومة وسلطة كل وزير، واختصاصات مجلس الوزراء، حتى يتمكن الوزراء الذين يستمدون سلطتهم من الجناب الشريف، وهم مسؤولون أمام الملك مسؤولية جماعية وفردية ومتضامنون في هذه المسؤولية، من القيام بالمهمة التي ينيطها بهم الملك [1] .

من خلال العهد الملكي، يمكن استخلاص ثلاث ملاحظات بخصوص مؤسسة الوزراء:

- أن الوزراء يستمدون سلطتهم من الملك كما أنهم يمارسون المهمات التي ينيطها الملك بهم.
- أن الوزراء مسؤولون ، مسؤولية جماعية وفردية أمام الملك.
- وجود مبدأ التضامن الحكومي.

إذا كان العهد الملكي قد حدد وضعية الوزراء بصفة عامة، فإنه لم يشر إلى علاقة رئيس الحكومة بباقي الوزراء [2]، هذه العلاقة لم يتم تنظيمها وتحديدها إلا في دستور 14 دجنبر 1962، أول دستور مغربي.

فقد نص هذا الدستور، أولا، على أن الوزراء يشكلون رفقة الوزير الأول هيئة جماعية، ذلك أن الحكومة تتألف من الوزير الأول والوزراء (الفصل64)، كما أكدت هذه الوثيقة الدستورية مبدأ المسؤولية الوزارية، الفردية والجماعية أمام الملك

الزاوي الرحالي (عبد العالي): التطور السسيو-سياسي للحكومات المغربية 1955-1958. تقرير لنيل الإجازة في الحقوق.الرباط1987-1988.ص.9

[1] - انظر نص العهد الملكي في : "محمد الخامس ملك المغرب " سلسلة انبعاث أمة. الجزء الثالث.1958. ص.177-181.

[2] - لم يصدر الظهير المقصود في العهد الملكي والذي كان من شأنه أن يحدد سلطة رئيس الحكومة وسلطة كل وزير، أو على الأقل لم ينشر.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

(الفصلان 24 و65)[1]. أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الوزير الأول والوزراء، فيفهم من نفس الوثيقة الدستورية، أن للوزير الأول الحق في تفويض بعض سلطه للوزراء (الفصل 69) كما أنه بإمكان الوزراء أن يوقعوا بالعطف على المقررات التنظيمية للوزير الأول إذا كانوا مكلفين بتنفيذها (الفصل 68).

ولم يتم تغيير مقتضيات الفصول المذكورة في الدساتير الموالية للدستور المغربي الأول[2]، كما لم تتناول مختلف الدساتير الصفات أو الملامح التي ينبغي توفرها في الوزراء[3].

3–أمام ظاهرة تقوية السلطة التنفيذية في العالم المعاصر اليوم، أضحت تعطى أهمية كبرى لأعضاء الحكومات المكلفين بتسيير مرافق وزارية، ذلك أنه لكل تنظيم اجتماعي، بسيطا كان أم معقدا ، هيئة حكومية تكلف بالتسيير والإدارة ، وأن عالمية الفعل الحكومي تعد مسألة ثابتة ؛ وفي هذا تختلف الحكومة عن باقي الهيئات والتنظيمات السياسية الأخرى. فإذا كان يمكن قيام بعض الدول دون أن تتوفر على مجالس تمثيلية مثلا أو أحزاب سياسية، فإنه لا يمكن تواجد دول بدون توفرها على هيئات حكومية . لهذا فإن لدراسة الهيئة الحكومية مكانة خاصة ومتميزة في التحليل السياسي [4].

---

[1] –ينص الفصل 24 من الدستور المغربي الأول على ما يلي: "يعين الملك الوزير الأول والوزراء ويعفيهم من مهامهم ويقيلهم إن استقالوا أفرادا أو جماعة"، بينما ينص الفصل 65 من نفس الدستور على أن "الحكومة مسؤولة أمام الملك وأمام مجلس النواب".

[2] – باستثناء التغيير المتعلق بالسلطة التنظيمية للوزير الأول التي احتفظ بها الملك في دستور 1970 ثم فوضت للوزير الأول في دستور 1972، لم يطرأ أي تغيير بخصوص صلاحيات الوزراء ومسؤليتهم الجماعية والفردية بمقتضى الدساتير الثلاثة الأولى. راجع بهذا الشأن: **المسعودي** (أمينة): التوازن..م.س.

[3] – انظر فيما بعد (الفصل الأول من القسم الأول) ما ورد حول أمثلة بعض الدساتير الأوروبية التي تنص في مضمونها على الصفات الرئيسية التي ينبغي توفرها في الشخصيات الوزارية.

[4]- **Blondel** (Jean) : Gouvernements et exécutifs, Parlements et législatifs. En : Traité de science politique. Madeleine **Grawitz et** Jean **Leca**:.Volume 2: Les régimes Politiques contemporains. P.U.F. 1985. pp.355 et s.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

كما أنه، حسب الإحصاءات التي قام بها البعض في سنة 1985، تعد المناصب الوزارية في العالم أجمع ، من بين المحظات النادرة التي يتوقف عندها المواطن، إذ لا يتعدى عدد وزراء العالم ثلاثة آلاف (3000) شخص وذلك في مجموعة دولية تفوق مائة وخمسون (150) دولة[1]. بمعنى أن التمثيل الوزاري لا يتعدى وزيرا واحدا بالنسبة لكل مليون مواطن "عادي" [2]. ولا يشذ المغرب عن هذه القاعدة، إذ أن عدد وزرائه لا يتعدى مائة وستة وتسعين (196) وزيرا في الفترة الممتدة من حكومة البكاي الأولى (1955) إلى غاية حكومة العمراني المشكلة في أبريل 1985، والتي استمرت إلى حدود غشت 1992، أي أنه خلال مدة تتجاوز سبعة و ثلاثين سنة، تقلد المنصب الوزاري مائة وستة وتسعون شخصا فقط، وذلك بمعدل ستة (6) وزراء في السنة[3].

إن قلة عدد الوزراء في العالم بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة ، وكذا الأهمية التي أضحى يكتسيها المنصب الوزاري كمنصب سياسي، من جهة، وكأعلى قمة في التدرج الإداري، من جهة أخرى، تجر الباحث للتساؤل عن حقيقة هذه المؤسسة.

وتكمن أهمية هذا البحث، في أن مؤسسة الوزراء في المغرب، لم تحظ بدراسات وأبحاث على المستوى الجامعي كما هو الأمر مثلا بالنسبة للمؤسسة الملكية التي خصصت لها مختلف الدراسات والأبحاث حول النظام السياسي المغربي مكانة متميزة[4]، أو كما هو الأمر مثلا بالنسبة للمؤسسة التشريعية التي تعددت حولها

---

[1] – بلغ معدل عدد الوزراء سنة 1985 في كل دولة من دول العالم عشرون (20) وزيرا تقريبا، انظر في هذا الشأن :

Blondel (Jean) : Government Ministers ,op.cit p 4.

[2]- **Blondel** (Jean) : Government ministers in the contemporary world.op.cit.. P.7 .

[3] –أما إلى غاية حكومة الفيلالي المشكلة في 27 فبراير 1995 وصل عدد الوزراء إلى مائتين وواحد وأربعين (241) وزيرا بينما بلغ هذا العدد بعد تشكيل حكومة اليوسفي في 14 مارس 1998 إلى مائتين وستة وثمانون (286) وزيرا .

[4] –تنقسم الدراسات حول المؤسسة الملكية إلى دراسات اعتمدت موضوع المؤسسة الملكية كموضوع مباشر لها، كـ " شروط وطرق تولية رئيس الدولة في النظم الدستورية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي" للدكتور مصطفى **قلوش**، أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في القانون العام. كلية الحقوق، الرباط، 1979. جزءان؛

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الدراسات داخل الأوساط الجامعية[1].وإن توفر بعض الدراسات حول مؤسسة الوزير الأول فقط[2]، يثير التساؤل حول سبب غياب الأبحاث حول باقي أعضاء الحكومة[3]،

أزواغ (محمد): "رئيس الدولة في النظام الدستوري المغربي" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق الرباط، 1984، بندورو (عمر): "السلطة التنفيذية في المغرب" أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في القانون العام، (بالفرنسية)، 1984.

Agnouche (Abdelltif): Contribution à l'étude de légitimation du pouvoir autour de l'institution califienne. Le Maroc des Idrissides à nos jours. Thèse d'état en sciences politiques. Faculté de Droit.Casablanca.1985; **Monjib** (Maâti): La Monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir.Thèse de doctorat, Université de Montpellier, publiée par les éditions l'Harmattan en 1992; **Benbrahim** (F): Khalifat, Sultanat et Monarchie au Maroc. Thèse de doctorat en droit. Paris 1969.

كما أن هناك دراسات تعرضت للمؤسسة الملكية بطريقة غير مباشرة، كـ"التطور التقليداني في النظام الدستوري المغربي" لمحمد **معتصم**، أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في القانون العام، كلية الحقوق بالدار البيضاء، 1988، و**المسعودي** (أمينة): التوازن بين السلطات الدستورية في الدساتير المغربية الثلاثة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق، الرباط 1984؛ **أشركي** (محمد): الظهير الشريف في القانون العام المغربي.رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق في الدار البيضاء، 1981.

Tozy (Mohamed): Champ et contrechamp politico religieux au Maroc. Thèse d'état en sciences politiques.Aix-en-Provence.France.1984,**Sehimi** (Mustapha):La notion de constitution au Maroc.Thèse de doctorat d'Etat en droit public, Rabat,1984.

هذا بالإضافة إلى الدراسات العامة حول النظام السياسي المغربي التي خصصت حيزا كبيرا منها للمؤسسة الملكية.

[1] – فضلا عن الدراسات المتعددة في شكل مقالات وكتب، تعرضت لموضوع المؤسسة التشريعية الدراسات الجامعية التالية: **معتصم** (محمد): التجربة البرلمانية المغربية الثالثة"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق بالدار البيضاء، 1983؛ **النار** (محمد): مراقبة البرلمان للحكومة بواسطة الأسئلة، رسالة لنيل دبلوم السلك العالي، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية،1988؛

BaMohamed (Najib): Le parlement dans le système politique marocain, Thèse d'Etat. Lille,1982; **Belhaj** (Ahmed): "Le parlement marocain 1977-1983" publiée par La Porte, Rabat,1984;El **Kadiri** (Abdelkader): La première expérience parlementaire (1963-1965), Mémoire DES, Rabat,1972; **Zhiri** (Fouzia): Les fonctions de législation et de contrôle de la chambre des Représentants (Etude de la législature 1977-1983), thèse d'Etat, Faculté de droit, Rabat 1985;**Karami** (Mohamed): La fonction législative en droit marocain, Afrique Orient, Casablanca 1992; **Parejo Fernandez** (Maria Angustias): Las Elites politicas marroquies: Los parlamentarios (1977-1993), Tesis doctoral. Facultad de ciencias politicas y sociologia, Granada, Espana, 1997.

[2] – **أشركي** (محمد) : الوزير الأول في المغرب : مركزه و وظيفته . أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في القانون العام. كلية الحقوق بالدار البيضاء. 1986-

- **Baita** (Chakib): Le premier ministre au Maroc. Thèse de Doctorat d'Etat, soutenue à ParisXII, Juin 1986 .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

خصوصا وأن طبيعة النظام الدستوري المغربي لا تمنح لمؤسسة الوزير الأول أولوية عملية ملحوظة على باقي الوزراء تضاهي الأولوية التي توجد عليها نفس المؤسسة في باقي الأنظمة البرلمانية، كالنظام البريطاني والإسباني والياباني والإيطالي وغيرها من الأنظمة التي تبرز الإهتمام بهذه المؤسسة وحدها دون مؤسسة الوزير. فالمؤسسة الأم في النظام الدستوري المغربي هي المؤسسة الملكية ، وقد تبين من خلال نصوص الدساتير المغربية وكذا من خلال تطبيقها العملي مدى تبعية كل من الوزير الأول والوزراء لها [1].

- **Ben Skour** (Mohamed) : L'institution du premier ministre. Aspect gouvernemental. Aspect administratif. ENAP. Rabat. 1985. 302 p.

[3] -باستثناء بعض الدراسات حول المؤسسة الحكومية بصفة عامة أو حول بعض الحكومات، لم تحظ المؤسسة الوزيرية في حد ذاتها بدراسات يمكن ذكرها في هذا المجال؛ راجع بالنسبة للدراسات المتواجدة حول بعض الحكومات: **ضيف** (مليكة): تجربة حكومة عبد الله إبراهيم. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق الرباط 1986، **الطلبة** (محمد محمود): تنظيم وزارة الداخلية وعلاقاتها بالوزارات الأخرى مع مقارنة الهياكل الإدارية الإقليمية في المغرب ، رسالة السلك العالي.المدرسة الوطنية للإدارة العمومية 1977-1978 ؛ **ابن إبراهيم**(رشيد)**وبنعيسى**(يوسف) : النشاط الحكومي في المغرب من سنة 1955 إلى سنة 1965، تجربة المجالس "الوزارية" و"الحكومية". بحث لنيل الإجازة في الحقوق، تخصص علم السياسة، كلية الحقوق الرباط 1996-1997؛ **الزاوي الرحالي** (عبد العالي): التطور السوسيوسياسي للحكومات المغربية.1955-1958.تقرير لنيل الإجازة في الحقوق.شعبة القانون العام.كلية الحقوق الرباط 1988.

Naciri (Khalid): Le droit politique dans l'ordonnancement constitutionnel. Essai d'interprétation du système de gouvernement au Maroc. Thèse d'Etat. Paris.1984. **Lahbabi** (Mohamed): Le gouvernement marocain à l'aube du XX ème siècle, Thèse publiée par les éditions maghrébines, Casblanca 1975 ;**Benhmama** (Mohamed): Etude des gouvernements marocains depuis 1974 à 1985. Mémoire de licence en droit public.S/dir/Saaf.Faculté de droit à Rabat.1986-1987; **Gaffouli** (Boudali): Le rôle de coordination du Secrétariat Général du gouvernement.Mémoire cycle supérieur.ENAP.Rabat, 1971, **M'Hammedi** (Ali): La coordination dans l'administration centrale au Maroc.Thèse pour le doctorat d'Etat en droit, Faculté d'économie et de sciences sociales de Paris, Paris 2, 1982, **Abou El Karam** (Fatima): Répertoire des gouvernements du Royaume du Maroc 1955-1988. Publication de la Faculté des lettres et des sciences humaines.Casablanca.1988.

[1] - تظل هذه الملاحظة واردة رغم التعديلات التي ألحقها دستور 4 شتنبر 1992بمؤسسة الوزير الأول سواء من حيث مشاركتها في اقتراح تعيين الوزراء (ف.24) أو من خلال المسؤولية المناطة بها في تنفيذ القوانين وتنسيق النشاط الوزاري (ف.60) ؛ والدليل على ذلك تمسك أحزاب الكتلة الديمقراطية بمطالبها حول تقوية

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

إن تحليل النظام السياسي المغربي[1] في سياق البحث عن المؤسسة الوزيرية، يتطلب إلقاء الضوء على كيفية تطور مؤسسة الوزير تبعا للتطورات السياسية التي عرفها المغرب منذ الإستقلال إلى أواخر الثمانينات ، وعن مكانة ودور مؤسسة الوزير في ممارسة الحكم رغم ما يضفيه التقليد الدستوري المغربي من هالة على مكانة ودور المؤسسة الملكية [2] .

إن الوزراء الذين ستشملهم هذه الدراسة هم الوزراء الذين احتضنتهم التشكيلات الحكومية المختلفة في الحقبة التاريخية الممتدة من حكومة البكاي الأولى (دجنبر 1955) إلى غاية حكومة العمراني (أبريل 1985) ، أي منذ الاستقلال الى بداية العقد الأخير من القرن العشرين . وتستبعد هذه الدراسة الشخصيات التي قد تحمل صفة وزير، أحيانا ، رغم أنها لم تشارك في أي حكومة ، والشخصيات التي قد تتمتع بالإمتيازات التي يحصل عليها الوزراء. وفي الواقع، فقد وصف أعضاء المجلس الإستشاري الخاص بالتاج المشكل سنة 1956 بالوزراء[3]. واطلقت صفة وزير على بعض

دور ونفوذ مؤسسة الوزير الأول في مذكرتها المرفوعة إلى جلالة الملك في أبريل 1996 والتي لم يأخذ بها في دستور 13 شتنبر 1996 .

[1] -إن القيام بأي دراسة سياسية أو سسيولوجية حول المغرب تستدعي استحضار عوامل أربعة لا يمكن الاستغناء عنها: العامل التاريخي والعامل الديني وعامل الاستعمار وعامل الانتماء إلى دول العالم الثالث، راجع ما كتب حول النظام السياسي المغربي من دراسات ومقالات التي تمت الإشارة إليها في لائحة المصادر والمراجع.ص.

[2] – راجع في هذا السياق:

- **Tozy** (Mohamed) : Champ politique et champ religieux au Maroc. Croisement ou hiérarchisation . Mémoire de D.E.S. Faculté de Droit. Casa.1980.

– **معتصم** (محمد) : التطور التقليداني للقانون الدستوري المغربي . أطروحة دكتوراة الدولة في القانون العام. كلية الحقوق بالدار البيضاء.1988.

-**المسعودي** (أمينة) : التوازن بين السلطات الدستورية في الدساتير المغربية الثلاثة . رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام . كلية الحقوق.الرباط. 24 دجنبر 1984.

-Monjib (Maâti): La Monarchie marocaine et la lutte pour le pouvoir. Ed. L'Harmattan. 1992.378p.

[3] -لقد خاطب المغفور له محمد الخامس أعضاء المجلس الاستشاري الخاص بالتاج بمناسبة تنصيبهم يوم 29 أكتوبر 1956 بالوزراء حيث قال : " هذا، وقد أسسنا مجلسا استشاريا خاصا بالتاج عينا فيه السادة : الفقيه الشريف سيدي محمد بن العربي العلوي، الفقيه السيد المختار السوسي والسيد الحسن اليوسي، مستشارين مع

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

أعضاء الديوان الملكي كوزراء القصور الملكية والتشريفات والأوسمة مثلا [1] ، كما ان هذه الدراسة لا تتعرض لبعض الشخصيات السامية التي تضاهي وضعيتها المادية، وضعية الوزراء[2] . ومن هنا، فإن الوزراء الذين ستعتمدهم هذه الدراسة هم: الوزراء الأول ووزراء الدولة -بحقيبة وزارية أو بدونها- والوزراء "العاديون" والوزراء المنتدبون وكتاب ونواب كتاب الدولة ثم الأمناء العامون للحكومة أي بعبارة أخرى الأشخاص الواردة اسماؤهم في التشكيلات الحكومية .

وبهدف إبراز مدى التغيير أو الثبات على مستوى تحليل مؤسسة الوزير في النظام السياسي المغربي، سواء من حيث ملامح هذه المؤسسة أو من حيث صلاحياتها، ارتأينا أن نعتمد تحقيبا تاريخيا يبحث، من خلاله، عن التطور الذي يمكن ان يكون قد ميز المؤسسة الوزيرية عبر مختلف المراحل خلال الفترة المدروسة ، أوعن الجمود الذي يمكن أن يكون قد لحقها خلال نفس الفترة، وكل ذلك في إطار المؤسسات والإستراتيجيات التي افرزها المجتمع المغربي[3].

والتحقيب التاريخي المعتمد هوكالتالي:

المرحلة الأولى : من 1955 إلى 1960 ؛

المرحلة الثانية : من 1960 إلى 1972 ؛

المرحلة الثالثة : من 1972 إلى 1985 .

إعطائهم وصف وزراء " راجع نص الخطاب الملكي في سلسلة انبعاث أمة. محمد الخامس ملك المغرب. الجزء الأول. 1955-1956. ص 278.

[1] - لم يدمج، شكليا، أعضاء الديوان الملكي في التشكيلات الحكومية سوى مرة واحدة وذلك في الترتيب البروتكولي بتاريخ 6 ماي 1970، انظر الجريدة الرسمية عدد 3001 الصادرة بتاريخ 6 ماي 1970.

[2] -تضاهي مثلا الوضعية المادية لكل من رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الدستوري ورئيس المجلس الأعلى وضعية الوزير الأول...ويلاحظ أن النصوص التي تشير إلى هذا التشابه هي نصوص غير منشورة (في حوار شخصي مع مسؤول في الأمانة العامة للحكومة).

[3] نتساءل نحن أيضا من خلال هذا البحث مع الدكتور عبد الله **ساعف**: هل ظاهرة الجمود تعد لصيقة بهياكل واستراتيجيات المجتمع المغربي. **Saaf** (Abdallah): Images politiques du Maroc.Ed.Okad. 1987.p.79.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

رغم الصعوبات التي تطرحها مسألة التحقيب التاريخي، من حيث معايير التمييز بين مرحلة وأخرى، سياسيا وتاريخيا [1]، فإنه لابد من ممارسة اختيار ما، وقد تم الإعتماد بالنسبة للتحقيب المذكور على أسس نقدمها فيما يلي:

المرحلة الأولى من 1955 إلى 1960 تقابل بشكل أو بآخر الحكومات الأربع الأولى للمغرب المستقل[2] ، والتي تميزت بالخصوص بإجراء مفاوضات مع فرنسا وإسبانيا ،كما تميزت من جهة أخرى باضطرابات سياسية متعددة منها رغبة حزب الإستقلال في أن يكون الحزب الوحيد الممثل في الحكومات[3]، والإضرابات المتعددة خصوصا ابتداء من سنة 1958 كإضرابات العمال والإنتفاضات التي عرفتها منطقة الريف وجبال الأطلس المتوسط [4]. فمن خلال الجو الذي ساد هذه الفترة، يمكن القول إن هذه المرحلة تميزت بكونها مرحلة انتقال من عهد الحماية إلى عهد الإستقلال ، حيث تم في هذه المرحلة البحث عن تحديد الاختيارات السياسية والاقتصادية والإجتماعية لدولة حديثة العهد بالاستقلال[5]، فقد لعبت الحكومات دورها السياسي في ذلك بتفوق التمثيل الحزبي داخلها: حزب الاستقلال والحزب الديموقراطي المستقل في حكومة 1955، حزب الاستقلال في حكومات 1956 وماي 1958 ثم حزب الاستقلال والإتحاد الوطني للقوات الشعبية في دجنبر 1958 [6].كما تميزت هذه

---

[1]- **Saaf** (Abdallah) : Politique et savoir au Maroc.Ed. SMER. 1991. p.137.

[2] -لم يتم التوقيع على اتفاقية الاستقلال إلا بتاريخ ثاني مارس 1956، وهو التاريخ الذي كانت فيه حكومة البكاي الأولى المشكلة في 7 دجنبر 1955 ما زالت قائمة، كما أن المهمة الأولى لهذه الحكومة كانت هي المفاوضة مع الحكومة الفرنسية من أجل إبرام اتفاقية الاستقلال، راجع في هذا الصدد خطاب العرش بتاريخ 18 نوفمبر 1955 وانظر أيضا كلمة المغفور له محمد الخامس بمناسبة تشكيل حكومة البكاي الأولى في سلسلة انبعاث أمة، الجزء الأول 1955-1956. ص 13 و23.

[3]-**Monjib** (Maâti): La Monarchie marocaine...op.cit. pp.37-71.

[4] – راجع في هذا الصدد : **دوجلاس** (آي أشفورد) : التطورات السياسية في المملكة المغربية. ترجمة سليمان عارف ومصطفى أبو حاكمة.دار الكتاب.البيضاء.1964.

[5] – راجع خطاب العرش في 18 نوفمبر 1955 المشار اليه أعلاه.

[6]-**Berrady** (Lhachmi) et autres : La formation des élites politiques maghrébines. L.G.D.J. 1970. p.174 et s ; **Camau** (Michel): la notion de démocratie dans la pensée des dirigeants

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

المرحلة، من جهة أخرى، على مستوى التنظيم الحكومي، بالدور المهم الذي لعبه رئيس الحكومة بالمقارنة مع المراحل الأخرى ، حيث تغيرت هذه التسمية من "رئيس الحكومة" إلى" الوزير الأول"[1]، وتجلى هذا الدور الرئيسي بالخصوص لرئيس الحكومة في مساهمته في اختيار باقي أعضاء الحكومة [2].

في المرحلة الثانية من 1960 إلى 1972، التي تبتدئ بعد حكومة عبد الله إبراهيم، غير المغرب مسار سياسته العامة حيث تم إبعاد " القوات التقدمية " من الحكم وتشكلت الحكومات "الملكية" التي ميزت هذه المرحلة، خصوصا منذ 26 ماي 1960 حيث تولى المغفور له محمد الخامس رئاسة الحكومة بنفسه. وقد عرفت هذه المرحلة بتعدد التعديلات الوزارية بين حكومة وأخرى، وبارتفاع نسبة المستقلين[3] داخل الحكومات إذ كانت تفوق 50 % ، وساد الاعتقاد أن الإنتماء لحزب سياسي[4] لم يعد منفذا رئيسيا للعضوية في الحكومة .

ورغم نص الدستور المغربي الأول (1962) على تولي منصب رئيس الحكومة من طرف شخصية تدعى " الوزير الأول" فإن حكومة ملكية أخرى تشكلت بتاريخ 5 يناير 1963 ، ولم يشهد هذا النص تطبيقه العملي إلا مع تشكيل حكومة ابا حنيني بتاريخ 13 نوفمبر 1963 التي لم تستمر سوى سنة ونصف، حيث تمت العودة بعد هذه الحكومة إلى الحكومات الملكية مرة أخرى مع حالة الاستثناء بتاريخ 8 يونيو 1965 . ورغم إسناد منصب الوزير الأول لكل من محمد بنهيمة في 1967 وأحمد العراقي في

---

maghrébins.Paris.1971.; El **Ouazzani** (Abdelmalek) : Pour une analyse comparative des élites politiques maghrébines.Thèse pour le Doctorat d'Etat en sciences politiques. Marseille.1994.pp.305-318..

[1] – انظر الدستور المغربي الأول المؤرخ في 14 دجنبر 1962 .

[2] – راجع الفصل الثاني من هذا القسم المتعلق بمسطرة تعيين الوزراء وإقالتهم .

[3] –يقصد في هذا المجال بالمستقل، ذلك الشخص الذي شارك في الحكومة بصفته غير منتم لأي حزب سياسي.

[4] – أما المنتمي سياسيا فهو ذلك الشخص الذي شارك في الحكومة بصفته منخرطا في حزب من الأحزاب السياسية الموجودة. راجع فيما بعد المبحث الخاص بمنفذ الانتماء الحزبي.ص.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

1969 فان حالة الاستثناء لم يتم رفعها الا في أواسط سنة 1970 ؛ ولم يسترجع الوزير الأول دوره الأساسي المتمثل في ممارسة السلطة التنظيمية إلا بعد صدور دستور10مارس1972. ونتيجة لرئاسة الملك للحكومة بنفسه مارس الديوان الملكي اختصاصات واسعة وصلت أوجها اثناء حالة الاستثناء [1] .

تميزت المرحلة الثانية كذلك بمحاولة إنشاء أحزاب مختلفة [2] بهدف مقاومة هيمنة حزب الاستقلال على الساحة السياسية وتأزم الوضع السياسي والاجتماعي الذي أدى إلى الإعلان عن حالة الاستثناء . فقد شهدت فترة الستينات صراعات سياسية حادة وأحداث دموية هددت الاستقرار السياسي للمغرب ، وأدت جملة من هذه الأحداث إلى خلق نوع من عدم الثقة بين السلطة والأحزاب السياسية .

وأهم حدث ميز هذه المرحلة هو دسترة البلاد وإجراء الانتخابات بجميع مستوياتها الجماعية والتشريعية. فقد صدر القانون الأساسي للمملكة في يونيو 1961 [3] ثم دستور 14 دجنبر 1962 ، وانتخب أول برلمان مغربي مكون من غرفتين لم يعمل إلا عشرين شهرا جمد على إثرها بعد الإعلان عن حالة الاستثناء . وبعد ذلك صدر

---

[1] – **باينة** (عبد القادر): المختصر في القانون الإداري المغربي . مطبعة صوبادير 1989. ص 279–280

[2] الحزب الدستوري الديمقراطي في يناير 1960 (حزب الشورى والاستقلال سابقا) تحت رئاسة محمد حسن الوزاني ،

– جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية تحت زعامة أحمد رضا كديرة بناء على طلب الملك الذي أكد أن البلاد في حاجة إلى أغلبية قارة وقوية .

– الحزب الاشتراكي الديمقراطي في 14 أبريل 1964 تحت رئاسة أحمد اباحنيني،

راجع في هذا الشأن **Le Tourneau** (Roger) : Chronique politique A.A.N. 1964 pp 121-131.

[3] – لقد شهدت الحكومية الملكية الأولى الإعداد للقانون الأساسي للمملكة من خلال مجلس للدستور الذي ضم شخصيات وزارية متعددة أمثال : المرحوم المختار السوسي وأحمد الحمياني والمرحوم محمد بن الحسن الوزاني والمحجوبي أحرضان والمرحوم مسعود الشيكر ومحمد عمور والمرحوم محمد الزغاري والمرحوم أحمد اباحنيني والمرحوم علال الفاسي ومحمد رشيد ملين والمرحوم عمر بن عبد الجليل والمرحوم محمد الفاسي والمرحوم محمد المكي الناصري ... بالإضافة إلى شخصيات أخرى. راجع في هذا الشأن : **القادري** (عبد الرحمن): القانون الدستوري والمؤسسات السياسية . الجزء الثاني مطبعة الساحل . الرباط 1992 . ص.124 وما بعدها .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

دستور31 يوليوز 1970 [1] لينهي حالة الاستثناء ، وليسمح بدوره بانتخاب برلمان مكون من غرفة واحدة جمد بدوره بعد ان عمل لفترة قصيرة .

بعد هذه الفترة، تبدأ **المرحلة الثالثة** من سنة 1972 الى سنة 1985 التي شهدت بعض ملامح التفتح .

يمكن أن نعتبر أن هذه المرحلة قد بدأت بصدور دستور 10مارس 1972 الذي حقق بعض الإيجابيات بالمقارنة مع الوثيقة الدستورية السابقة، حيث أعاد الاعتبار الى المؤسسة التشريعية من خلال اقتراع ثلثيها بواسطة الانتخاب العام المباشر ومن خلال تمديد مجال القانون كما أعاد السلطة التنظيمية الى الوزير الأول، لكن من الناحية العملية يمكن أن نعتبر أن حكومة أحمد عصمان المشكلة في نوفمبر 1972 هي المحطة الأولى في هذه المرحلة، نظرا لاستمرار عدم الاستقرار في الأوضاع بالمغرب بعد تشكيل حكومة العمراني في أبريل 1972 [2]الى أن حدث الإنقلاب الثاني في شهر غشت من نفس السنة. وبعد هذا الحدث، برزت بوادر التفتح من خلال الرسالة الملكية الموجهة إلى الأحزاب السياسية في شتنبر 1972[3] من أجل المشاركة في الحكومة، مع الإشارة كذلك الى إلغاء منصب وزير الدفاع وكذا منصب الماجور العام المساعد على إثر الخطاب الملكي الذي ألقي بالصخيرات أمام الضباط السامين للقوات المسلحة الملكية بتاريخ 19 غشت 1972 حيث قال الملك " على أن وزارة

---

[1] – شكل دستور 1970 تراجعا ملموسا بالمقارنة مع دستور 14دجنبر 1962،واعتبر من طرف بعض المتتبعين للحياة السياسية بالمغرب بأنه امتداد لحالة الاستثناء ، راجع رسالتنا المشار إليها أعلاه سابقا : التوازن بين السلطات الدستورية ...

[2] – تعتبر حكومة العمراني المشكلة في 12 أبريل 1972 مجرد حكومة انتقالية إذ غالبا ما يعهد لهذه الشخصية برئاسة حكومات من هذا النوع . راجع فيما بعد الجدول رقم 1 الخاص بمختلف الحكومات.

[3] – راجع نص الرسالة الملكية بتاريخ 23 شتنبر 1972 في "الحسن الثاني ملك المغرب، سلسلة انبعاث أمة، الجزء السابع عشر 1972.ص 301–302.؛ انظر أيضا الخطاب الملكي بمناسبة تشكيل الحكومة الجديدة، أي حكومة عصمان في 11 نوفمبر 1972 في نفس المرجع ص 327–343.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الدفاع ستكون على شكل إدارة أدير شؤونها بنفسي وبمعونة الكاتب العام للوزارة تتكلف بالمسائل الإدارية..." [1].

وقد اعتمدنا، من جهة أخرى، أواسط الثمانينات وبالضبط حكومة العمراني في 1985، والتي ترأسها عز الدين العراقي ابتداء من 30 شتنبر 1986 إلى غاية 11 غشت 1992، بمثابة الحكومة التي تتوقف عندها المرحلة الثالثة من هذه الدراسة[2]، وذلك لأسباب مختلفة أهمها:

- مسايرة المغرب للتغييرات العميقة التي تحدث في جميع أنحاء العالم[3]، فالمغرب "على موعد من المواعد التي ضربها له التاريخ من الناحية الجهوية، وعلى نطاق البحر الأبيض المتوسط، وعلى النطاق العالمي"[4] فإن "المملكة المغربية مقبلة على مواعيد مهمة وتاريخية، وربما مصيرية، منها الإستفتاء على الدستور الجديد، والإنتخابات البلدية والقروية والمهنية، وانتخاب أعضاء مجلس النواب..."[5]

---

[1] - راجع نص الخطاب في سلسلة انبعاث أمة.الجزء السابع عشر 1972 ص 219-227.

[2] -أما بالنسبة لباقي الحكومات المشكلة بعد هذا التاريخ، أي بعد حكومة العمراني في 1985، فقد تعرضنا لها في مقالات مختلفة. فبالنسبة لحكومتي العمراني في 1992 و1993 وكذا فيما يخص حكومتي الفيلالي في 1994 و1995، تعرضنا لمختلف ملامح شخصياتها في المقال التالي:
"Le profil du ministre marocain au début des années quatre vingt dix" in Maghreb Review, Vol.21, N°s1-2, 1996, pp.77-94.
وفيما يتعلق بالتعديل الوزاري المؤرخ في 17 غشت 1997، أو ما أطلق عنه حكومة الفيلالي "التقنقراطية"، فقد تعرضنا لبعض سماتها في "التقرير الإستراتيجي للمغرب 1997-1998"، إنجاز مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية (CERSS) أبحاث، السنة الخامسة عشر، ص.141-149. أما بالنسبة لحكومة اليوسفي المشكلة في 14 مارس 1998 فقد كانت موضوع مقالنا التالي:
"El gobierno de Youssoufi, una nueva época en Marruecos" in MERIDIANO CERI,(Centro espanol de relaciones internacionales), Madrid, N° 22, Julio 1998, pp.14-20.

[3] - خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثون لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت1992، راجع نص الخطاب الملكي في سلسلة انبعاث أمة الجزء السابعوالثلاثون 1992، ص 266-272.

[4] -خطاب جلالة الملك إثر تعيينه للحكومة الجديدة بتاريخ 11 غشت 1992. انظر نص الخطاب في الجزء السابع والثلاثون من سلسلة انبعاث أمة، 1992 ص.258-263.

[5] -رسالة من جلالة الملك إلى الوزير الأول عز الدين العراقي بتاريخ 10 غشت 1992، انظر نص الرسالة في الجزء السابع والثلاثون من سلسلة انبعاث أمة، 1992 ص 256-258.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

– تغيير بعض العناصر المعتمدة في اختيار الوزراء مع توطيد الحديث عن التناوب في بداية التسعينات[1]، وبالخصوص إثر الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من التجربة البرلمانية الخامسة (1993–1997) حيث قال الملك "لا أخفي عليكم أني كنت في أواخر السنة المنصرمة أحلم بتكوين حكومة ذات صبغة وطنية يجتمع للعمل فيها جميع أفراد الأسرة السياسية المغربية، إلا أن الظروف وتوالي العمليات الإنتخابية في ظرف أقل من سنة، الإستفتاء، ثم انتخاب المجالس البلدية والقروية، ثم الإقتراع المباشر، ثم الإقتراع غير المباشر، كل هذه الإمتحانات جعلت الأعصاب تتوتر، والأصوات ترتفع، وأصبحت الآن أرى أمامي كتلة من جهة، ووفاقا من جهة أخرى.."[2]

– ظهور بعض سمات التغيير في ملامح "النخبة" الوزارية الممثلة في حكومات ما بعد المرحلة الثالثة، أي في حكومات العقد الأخير من القرن العشرين[3]، تجلت بالخصوص في غياب الشخصيات الوزارية "المنبثقة من القصر"، وكذا في تغيير بعض نسب التمثيل التعليمي والجغرافي وربما حتى الإجتماعي[4] .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1]- **Moatassime** (Mohamed): L'alternance dans le discours royal. In Contribution à l'ètude des politiques publiques au Maroc.Mélanges Tahar Masmoudi.Imprimerie Najah El Jadida. Casablanca.1997.pp.71-91.

[2] –انظر الخطاب الملكي بتاريخ 8 اكتوبر 1993 في الجزء الثامن والثلاثين من سلسلة انبعاث أمة، 1993. ص.392–395.

[3] –أشار صاحب الجلالة إثر ترأسه افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة بتاريخ 10 اكتوبر 1986 إلى أنه " ففي هذه المدة سنقرر بمشيئة الله سبحانه وتعالى مدى مشاركتنا في القرن المقبل، وسنقرر نحن كيف سنطل على العالم الجديد وفي خضم سباقه. أين نحن وفي أية مرتبة سيكون المغرب بين المتسابقين وبين المتنافسين " راجع نص الكلمة الملكية في العدد الواحد والثلاثين من سلسلة انبعاث أمة 1986. ص.422–430.

[4]- El **Messaoudi** (Amina): Le profil du ministre marocain au début des années quatre vingt dix. In Maghreb Review ,vol.21, N° 1-2. 1996.pp.77-94.

-إنهاء تطبيق برنامج التقويم الهيكلي[1] مع أواخر سنة 1992، وهي السنة التي يوضع فيها حدا من الناحية العملية لحكومة العمراني المشكلة في 1985[2].

-تغيير بعض العناصر المتعلقة بمسطرة تعيين الحكومة وكذا بوضع الوزير الأول إثر صدور دستور 4 شتنبر 1992 [3] والذي جاء استجابة لبعض المطالب الواردة في المذكرة التي رفعتها الأحزاب الوطنية الديمقراطية إلى جلالة الملك بتاريخ 9 اكتوبر 1991 وكذا مذكرة الكتلة الديمقراطية بتاريخ 19 يونيو 1992[4].

-تطابق المرحلة التي تزامنت مع حكومة العمراني مع برنامجين حكوميين يطبقان في إطار رسالتين ملكيتين :

1- الرسالة الملكية إلى الوزير الأول كريم العمراني بتاريخ 10 اكتوبر 1985 المتضمنة لتوجيهات جلالته الخاصة بتحقيق الإنطلاقة الإقتصادية في المملكة، انطلاقا من برنامج عمل متكامل من شأنه أن يعزز هذه الإنطلاقة ومن تحديد الأسبقيات التي ينبغي للحكومة أن تنكب على دراستها لإدخالها حيز التنفيذ في أقرب الآجال لتضمن تحقيق الإنطلاقة المرتقبة وتعزز المسيرة التنموية التي تقوم على الليبرالية الإقتصادية [5].

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] -راجع بخصوص مقتضيات برنامج التقويم الهيكلي:
-Actes du Colloque international de l'Association des Economistes Marocains "Bilan decennal du programme d'ajustement structurel et perspectives de l'économie marocaine" Annales marocaines d'économie. N° spéciel, janvier 1994; El Aoufi (Noureddine):: L'ajustement structurel source d'un liminage de la consommation de masse.,Annales marocaines d'économie.1992.pp.125-142.

[2] - من الناحية العملية، لم يوضع حدا لحكومة العمراني المشكلة في 1985 إلا إثر تعيين حكومة العمراني الأخرى بتاريخ 11 غشت 1992، راجع الجدولان 1 و2.

[3] - **المسعودي** (أمينة) : قراءة في التوازن بين المؤسستين النيابية والحكومية من خلال دراسات المرحوم الأستاذ عبد الرحمن القادري. في : التمثيلية، الوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي. كتاب تكريمي للأستاذ عبد الرحمن القادري، تراكمات شعبة القانون العام والعلوم السياسية، كلية الحقوق أكدال. الرباط، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى 1997.ص.7-15.

[4] - راجع نص المذكرة الأخيرة في صحف أحزاب الكتلة الديمقراطية بتاريخ 20 و 21 يونيو 1992.

[5] - راجع نص الرسالة الملكية في سلسلة انبعاث أمة.الجزء الثلاثون.1985.ص.426-429.

2- الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول السيد عز الدين العراقي بتاريخ 3 نوفمبر 1986[1] في موضوع إعداد مخطط مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية[2]، هذا المخطط الذي تم إقراره من أجل مواجهة الإختلالات الإقتصادية والمالية الحادة الناتجة بالخصوص عن تفاقم العجز في الميزانية وعن الإختلال في الحسابات الخارجية مما دفع بالمغرب إلى إعادة جدولة ديونه وإعادة هيكلة اقتصاده[3].

وتميزت، حكومة العمراني الإنتقالية[4] في 1983، بنسبية دور الأحزاب السياسية الممثلة بها؛ فلأول مرة يغيب حزب الإستقلال وحزب الحركة الشعبية عن الساحة الحكومية ،كما أن تمثيل الأحزاب التي فازت بالأغلبية الجديدة إثر الإنتخابات التشريعية في 14 شتنبر 1984 [5]، كالإتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار والحزب الوطني الديمقراطي، كان محدودا جدا [6].

---

[1] -في البرنامج الحكومي المقدم من طرف عز الدين العراقي بتاريخ 3 نوفمبر 1986 أمام مجلس النواب أشار هذا الأخير إلى: "إنني أبادر إلى القول إن الحكومة التي شرفني صاحب الجلالة بأن عهد إلي بمهمة الوزير الأول فيها، هي امتداد للحكومة التي ألفها صاحب الجلالة بتاريخ 11 أبريل 1985. فبرنامج الحكومة الحالية هو البرنامج الذي عرضه سيدنا المؤيد بالله في مجلسكم هذا يوم 10 اكتوبر 1986 بدقة وبيان، وهو إلى ذلك امتداد للبرنامج الحكومي المعلن عنه أمام مجلسكم الموقر في شهر أبريل 1985، ولمضمون الرسالة المولوية إلى الوزير الأول بتاريخ 10 اكتوبر 1985...." راجع نص البرنامج الحكومي في :المسيوي(عبد العزيز): البرامج الحكومية تحت قبة البرلمان 1964-1994. الجزء الثاني. ص.178-189.

[2] -فقد أشار جلالة الملك في هذا السياق إلى أنه: "فقد أعربت لنا عن رغبة حكومتنا في إعداد مخطط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لمدة خمس سنوات والتمست منا تحديد توجهاته وخطوطه الرئيسية..."راجع نص الرسالة الملكية في "مخطط مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية 1988-1992. مديرية التخطيط.وزارة التخطيط.ص.10-14.

[3]-Voir: **Zakya** (Daoud): La stratégie économique précisée, Revue Lamalif, N° 162. Janvier 1985.pp.7-9;; **Jibril** (Mohamed): Le temps des restrictions. In Lamalif N° 165. Avril 1985,pp.5-7..

[4]-**Berrada** (Hamid): Maroc: Un véritable premier ministre. Jeune Afrique N° 1195. 30-11-1983.p.35.

[5]-Voir **Buchet** (Jean-Louis): Quelle démocratie? Jeune Afrique N°1195. 30 novembre 1983.p.30.

[6]-**Sefrioui** (Najib): Un gouvernement pour quelle majorité? Al Asas N° 68, juin 1985,pp.6-7.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

هـذه، بإيجـاز شـديد، السـمات التـي مـيزت الحقـب التاريخيـة التـي سيشـملها موضـوع هـذا البحـث. فهـل تغـيرت طبيعـة "النخبـة"[1] الوزاريـة بتغيـير هـذه المراحـل التاريخية ؟ وهل طرأ تغيير معين في أنمـاط تعيين وعـزل الـوزراء بانتقالنـا مـن مرحلـة لأخرى ؟ ثم هل لهذه المراحل الثلاث تأثير في كيفيـة ودرجـة مسـاهمة الـوزراء فـي إعداد السياسة الحكومية وفي تنفيذها ؟

ولكن قبل هذا وذاك، نشير إلـى أن اسـتعمال لفـظ "النخبـة الوزاريـة " سـيكون دائما بحذر، لأن اختلاف الوزراء في مستويات متعددة-كما سنرى فيما بعـد- طبقيـة من جهة وتعليمية وكفاءاتية من جهة أخرى، تجعل من الصعب إقحام هـذه المجموعـة فـي مفهـوم النخبـة، مـا دام أنـه ينبغـي علـى هـذه الأخـيرة -حسـب بعـض المحلليـن السياسيين- أن تضم مجموعة خاضعة لمعايير ثابتة كارتفاع مستوى التكويـن العلمـي مثلا والإنتماء لفئة الأعيان[2]، أي تلك الفئة التي تتميز عن "العامـة"[3] باعتبارهـا مجموعـة "الخاصة"، أي جماعة "المحظوظين"[4].

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1] – يحتل عنصر الإنتقاء أو الإختيار الدرجة الأولى في تعريف مفهوم النخبة خصوصا إذا علمنا أن مفرد النخبة يجد أساسه في الأصل الإبستمولوجي للفعل اللاتيني "يفو" (yéwu) بمعنى الإنتقاء، فإن أغلبية الدراسات حول النخبة السياسية (كايطانو موسكا :1939 و روبرطو مكلس : 1914 و باريطو :1965) تؤكد بأن الإنتماء لهذه الأخيرة يستلزم التوفر على عناصر مكتسبة من بينها الثراء والغنى والإنتماء إلى الجماعات الحاكمة في المجتمع وكذا اكتساب تجربة سياسية مسبقة...الخ ، راجع :

-**Ysmal**(Colette): Elites et Leaders, in Traité de science politique, op.cit. volume 3, l'action politique: pp.603 642 وراجع أيضا دراسات كل من Gaetano **Mosca, Putnam** et **Laswell** في مراجعهم المشار إليها سابقا،ص.

[2]–في فرنسا مثلا، حل مفرد "عين" أي ((notable) محل مفرد النخبة في نهاية القرن التاسع عشر، راجع:

Christophe (Charles): Les élites de la République 1880-1900. Ed. Fayard 1987,p.8.

[3]- "gens de droit commun" **Laroui** (Abdellah): Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912), Maspéro, Paris 1979,p.91

[4]-**Hénia** (Abdelhamid): Le pouvoir entre "notables" et "élites" les cycles de la notabilité. Monde arabe Maghreb Machrek. N° 157.Juillet-Sept.1997,p.93

4- من هم الوزراء المغاربة؟ وما هو دورهم في العمل الحكومي؟ إن البحث في هذه الإشكالية، يقتضي الجواب على أسئلة متعددة تهم ملامح الوزراء أولا ووضعهم القانوني ثانيا ثم مهامهم وسلطاتهم ثالثا.فما هي ملامح الوزراء الذين شاركوا في الحكومات منذ استقلال المغرب إلى نهاية الثمانينات؟ ما هي ملامحهم الجغرافية والإجتماعية والتعليمية والمهنية؟ وهل يحق اعتبار بعض هذه الملامح بمثابة منافذ للمنصب الوزاري؟ وهل لبعض هذه المنافذ دور في طول أو قصر المدة التي يقضيها الوزراء في مناصبهم؟ وبالتالي، ما هو العدد الوزاري الأكبر في ظل كل حكومة؟ أهو العدد الذي يخص الوزراء الذين يتقلدون المنصب الحكومي لأول مرة؟ أم هو العدد الذي يناسب الشخصيات الحكومية التي سبق لها أن تقلدت مناصب وزارية في حكومات سابقة؟ ثم ما هو الوضع القانوني للوزراء؟ كيف يعينون وكيف يقالون؟ ما هي نوعية المهام التي يكلفون بها؟وماهي أخيرا المسؤولية المترتبة عن ممارسة هذه المهام؟ ثم هل اتسمت وضعية وصلاحيات الوزراء بثبات أو تغيير في النظام السياسي المغربي؟

إن مختلف هذه الأسئلة تدخل ضمن شطري السؤال التقليدي حول أي مجموعة نخبوية : من هي النخبة وماذا تفعل أو كيف تفكر ؟ [1] فمن هم الوزراء المغاربة ؟ ثم ماذا يفعلون ، أو كيف يساهمون في ممارسة العمل الحكومي ؟

إن التعرض لهذه الإشكالية يقتضي أيضا تحليلها من ثلاثة جوانب مختلفة. فسيتم تحليل مؤسسة الوزراء في المغرب من زاوية تاريخية أولا، أي رصد هذه المؤسسة عبر مختلف المراحل التي مر بها المغرب المستقل باعتماد تحقيب تاريخي يساعد على تبيان مدى التطور أو الثبات في عنصري هذا البحث معا، أي عنصر ملامح الوزراء من جهة، وعنصر دورهم ونفوذهم من جهة أخرى. كما ستتم معالجة هذه

---

[1]- **Zartman** (Wiliam) : Elites of the Maghreb. In International Journal of middle East Studies. Cambridge University Press. October 1975, Vol.6, N° 4, p.499 .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الإشكالية، ثانيا، من زاوية قانونية وأخرى سياسية بهدف تتبع التطبيق العملي والسياسي للنصوص التي تهم مؤسسة الوزراء.

5- تجدر الإشارة بخصوص وسيلة أو وسائل العمل المعتمدة في هذه الدراسة، إلى أن إحصاء الشخصيات الحكومية المعتمدة في هذا البحث تم بناء على تعيينهم إثر التشكيل الحكومي الكامل[1] أو إثر التعديل الوزاري [2]،بمعنى أن الشخصية الحكومية تحصى مرة واحدة فقط إثر تعيينها الأول، و ذلك بغض النظر عن تكرار مشاركاتها في مختلف الحكومات .

وللتعرف على طبيعة هذه الشخصيات الحكومية وعلى مختلف أصولها، الجغرافية منها والإجتماعية والتعليمية و على مختلف المنافذ التي سمحت بولوج الحقل الحكومي،وكذا على المعلومات العامة ب"النخبة" الوزارية المغربية، تم الإعتماد، فضلا عن العنصر الوثائقي[3]، على بعض المقابلات الشخصية مع بعض الوزراء[4] أو مع بعض أفراد عائلاتهم[5]. كما شملت هذه المقابلات، بعض الأساتذة

---

[1] -كما تم ذكر ذلك سابقا، بلغ عدد الشخصيات التي شاركت في الحكومات المغربية منذ حكومة البكاي الأولى إلى غاية حكومة العمراني في 1985 مائة وست وتسعون شخصية (196). ورفعا لكل التباس، نشير إلى أن عدد الشخصيات الحكومية ليس هو مجموع عدد المناصب الوزارية التي تقلدها الوزراء خلال الفترة المدروسة، فهذا العدد الأخير يصل إلى 473 منصبا، انظر فيما يلي الجدول رقم 1 .

[2] -يعتبر آخر تعديل شهدته حكومة العمراني المعتمدة كآخر حكومة في هذا البحث، هو التعديل المؤرخ في 2 يوليوز 1991، وهو آخر تعديل أيضا قبل تشكيل حكومة العمراني في 11غشت 1992.

[3] - لقد تم الإعتماد فيما يخص المتغيرات الخاصة بخلفيات الوزراء المختلفة على بعض المراجع تهم بالخصوص المعطيات المتعلقة بالنبذات الخاصة بأعضاء الحكومات والمنشورة في الصحافة إثر تشكيل كل حكومة، وهي معلومات مستوحاة أصلا من منشورات وكالة المغرب العربي للأنباء ؛ كما تمت الإستعانة، من جهة أخرى، بالمعلومات الواردة في سلسلة Who's Who العربية والدولية.

[4] -في هذا الإطار، نغتنم هذه الفرصة لتقديم شكرنا الجزيل لبعض الوزراء الذين، من خلال الوقت أو اللقاء الذي قبلوا بتخصيصه لنا، قدموا مساعدات لا تقدر بالنسبة لهذا البحث. ونخص بالذكر منهم، السادة عبد الله ابراهيم، رئيس الحكومة؛ ادريس البصري، وزير الداخلية؛ عبد العزيز مزيان بلفقيه، وزير الأشغال العمومية؛ عزيز حسبي، وزير الشؤون الإدارية؛ عمر عزيمان، وزير حقوق الإنسان، سعيد بلبشير، كاتب الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي ثم وزير الشؤون الثقافية؛ محمد جلال السعيد، كاتب الدولة في السياحة والتعمير

الجامعيين وبعض المختصين في مراكز للبحث سواء داخل المغرب[1] أو خارجه[2]. وإن الإعتماد على وسيلتي التوثيق والمقابلات لم يكن خاليا من بعض الصعوبات التي نرى أنه من الضروري الوقوف عندها:

والسكنى والبيئة؛ يحيى بنسليمان،وزير التجارة والصناعة والمناجم؛ محمد معتصم، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان؛ المنصوري بن علي، وزير النقل؛ أرسلان الجديدي، وزير الشغل والتكوين المهني؛الطاهر المصمودي،وزير التجارة والصناعة؛ عبد الواحد الراضي،وزير مكلف بالتعاون؛ عبد الرحيم بن عبد الجليل، وزير مكلف بالشؤون الإدارية؛ محمد الهلالي، وزير التربية الوطنية، بالإضافة إلى بعض الوزراء الذين فضلوا أن لا تذكر أسماؤهم.

[5] – تعتبر المعلومات التي قدمتها لنا عائلات الوزراء، معلومات ثمينة نقدم لها، بهذه المناسبة، شكرنا العميق. ونخص بالذكر عائلة محمد مختار السوسي،وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ وعائلة أحمد بلافريج، رئيس الحكومة ثم وزير الشؤون الخارجية؛ وعائلة البشير بن عباس التعارجي،وزير الشغل والشؤون الإجتماعية؛ ويوسف بن عباس التعارجي، وزير الصحة العمومية ثم وزير التربية الوطنية وأخيرا وزير الشؤون الخارجية؛ وعائلة عبد الكريم الخطيب،وزير الشغل والشؤون الإجتماعية ثم وزير مكلف بالشؤون الإفريقية ووزير الصحة؛ وعبد الرحمن الخطيب،وزير الداخلية ثم وزير الشبيبة والرياضة؛ وعائلة مولاي أحمد العلوي، وزير لقطاعات مختلفة ومتعددة؛ وعائلة عبد الخالق الطريس،وزير العدل؛ وعائلة العربي المسعودي،نائب كاتب الدولة في التعليم الإبتدائي،عائلة حسن عبابو،وزير السياحة؛ عائلة محمد البرنوصي،وزير الأشغال العمومية والمواصلات، عائلة محمد مكي الناصري،وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية؛ وعائلة أحمد رمزي،وزير الصحة العمومية ثم وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية؛ وعائلة حسن لوقش، كاتب الدولة في الأوقاف والشؤون الإسلامية؛وعائلة عثمان الدمناتي،وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي؛ وعائلة الغزواني الراشدي،وزير مكلف بالتخطيط ثم وزير النقل؛ ثم عائلة عبد السلام بركة،وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان وبشؤون اتحاد المغرب العربي.

[1] –نقصد، بالنسبة للأساتذة الجامعيين، كل من عبد الله ابراهيم والمرحوم عبد الرحمن القادري وعبد اللطيف المنوني وعبد الرحمن البكريوي وعمر عزيمان ومحمد الداسر وعبد الله ماماس. كما نقصد بالنسبة للمختصين، كل من الأستاذ عبد الوهاب بن منصور، مؤرخ المملكة؛ و الأستاذ أبو بكر القادري، الموقع على وثيقة الإستقلال؛ والسيد عبد الحميد حجي، مدير الدراسات التشريعية ثم الكاتب العام للأمانة العامة للحكومة؛ بالإضافة إلى عدد كبير من رؤساء ومديرو الدواوين الوزارية وبعض الكتاب العامون الذين قدموا لنا خدمات قيمة من خلال جوابهم عن أسئلتنا.

[2] –نقصد بالذكر كل من جون واتربوري، أستاذ بجامعة برينستون بأمريكا؛ وريمي لوفو، أستاذ بمعهد الدراسات السياسية بفرنسا؛ ولويس كانتوري، أستاذ بشعبة العلوم السياسية بجامعة ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وجون لوكا، أستاذ العلوم السياسية بالمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية بفرنسا؛ ونور الدين سريب وجون كلود سانتوشي ومحمد بن هلال ومصطفى الخياطي وموريس فلوري، أساتذة وباحثين بمركز الدراسات والأبحاث حول العالم العربي الإسلامي(IREMAM) Aix en Provence؛وTrinh Van THAO أستاذ

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

1- اقتصار المعلومات المتعلقة بنبذات الوزراء الواردة في الصحافة على المعطيات المتعلقة بتاريخ ومكان الإزدياد وبنوع الدراسة وبالتجربة المهنية، أحيانا، دون غيرها من المعطيات؛

2- اقتصار سلسلة Who's Who[1] على بيوغرافيات عينة من الوزراء فقط، وهذه البيوغرافيات يشوبها نقص من حيث المعلومات الواردة فيها، حيث لا نعثر مثلا داخلها على المعطى المتعلق بالأصل الإجتماعي للوزراء، ولا على المعطيات التي تتعلق بالإنتماء الحزبي أو النقابي.. إلخ؛

3- صعوبة الحصول على الموافقة من أجل إجراء مقابلات شخصية مع بعض الوزراء ،ثم صعوبة الحصول على بعض المعلومات حتى في حالة الموافقة على إجراء المقابلة، لذا اضطررت في كثير من الأحيان إلى إعادة الإتصال بمن تمت مقابلتهم أو غيرهم من أجل تصحيح وتدقيق المعطيات المتعلقة بالشخصيات موضوع البحث.

ولإستكمال مصادر معلوماتي لجأت إلى السيد عبد الوهاب بنمنصور، مؤرخ المملكة المغربية، الذي باستقباله لي، مشكورا، عدة مرات قدم لي خدمات جلى حاولت من خلالها أن أسد الفراغ المعلوماتي حول عدد كبير من الشخصيات الحكومية.[2]

بجامعة بروفانس؛ وشارل كادو(Charles Cadoux)، أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بمارسيليا؛ وأندري بالدوز، أستاذ بكلية الحقوق بإكس بروفانس؛ و م. غو (M. Roux) أستاذ بمعهد الدراسات السياسية (I.E.P.) بإكس بروفانس أيضا؛وماريا فرناندیث (Maria Paz Fernandez)، مديرة مركز التوثيق بالمركز الإسباني للعلاقات الدولية؛ وخوسي كاثورل(José Cazorla) وخوان مونتابيس(Juan Montabes)، أستاذي العلوم السياسية بجامعة غرناطة؛ ومحمد بن مدني، مدير مجلة "Maghreb Review" الصادرة بلندن؛ ومرسيديس غارسيا أرينال ومانويلا مارين،أستاذتان وباحثتان بالمجلس العالي للأبحاث العلمية بمدريد (C.S.I.C.)، وجون لوي مياج، أستاذ بكلية الآداب إكس بروفانس؛وكونشا سائيس ((Concha Saëz)، مديرة مركز التوثيق بمركز الدراسات الدستورية بمدريد؛وغيرهم كثيرون، نعتذر عن عدم إمكان ذكر جميع أسمائهم في هذا السياق.

[1] - لا تتوفر الخزانة المغربية إلا على أعداد محدودة من سلسلة Who'sWho (بعض الأعداد الصادرة قبل نهاية السبعينات) .

[2] - ويهم هذا الفراغ، بالخصوص، المعلومات المتعلقة بعنصر الإنتماء الأصلي للوزراء وكذا بنوع القرابة القائمة بين البعض منهم.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وبعد ذلك أعددت بطاقات تضم المعلومات الخاصة بكل وزير على حدة، سواء المتعلقة منها بمكان وسن الولادة والإنتماء الأصلي ونوع ومكان الدراسات المتبعة والمهنة الأصلية والإنتماء السياسي والتجربة المهنية وكذا مهنة الأب بالإضافة الى المآل الوظيفي بعد ترك المنصب الحكومي.

أما بخصوص الإطار الذي درست فيه الشخصيات المذكورة، فهو الحكومات التي تعاقبت على المغرب منذ حكومة البكاي الأولى في 1955 إلى غاية حكومة العمراني في 1985.وفيما يلي جدول بجميع الحكومات التي تم تشكيلها في المغرب خلال هذه الفترة وكذا جميع التعديلات التي تعرضت لها .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجدول رقم 1: الحكومات المغربية (1955–1985)

تاريخ تشكيل الحكومات	رقم الظهير أو المرسوم الملكي الخاص بتأليفها	عدد الجريدة الرسمية	عدد أعضاء الحكومة	عدد التعديلات الطارئة على الحكومة
7 دجنبر 1955		2252	21	2
28 أكتوبر 1956	ظ.ش.رقم 269-56-1	2301	16	2
12 ماي 1958	ظ.ش.رقم152-58-1	2378	17	1
24 دجنبر 1958	ظ.ش. رقم 409-58-1	2410	13	2
			67	7
26 ماي 1960	ظ.ش. رقم 145-60-1	2485	16	2
26 فبراير 1961	ظ.ش. رقم 060-61-1	2524	14	1
2 يونيو 1961	ظ.ش. رقم 166 -61-1	2358	17	7
5 يناير 1963	ظ.ش. رقم 026-63-1	2624	16	1
13 نونبر 1963	ظ.ش. رقم 341-63-1	2665	20	6
تعديل وزاري20 غشت 1964	م. م. رقم 530-64	2707	18	6
8 يونيو 1965	م.م. رقم 138- 65	2746	23	6
11 نوفمبر 1967	م.م. رقم 555- 67	2872	26	18
11 غشت 1971	ظ.ش. رقم 133-71-1	3068	19	1
12 أبريل 1972	ظ.ش. رقم 109-72-1	3103	24	1
			193	49
20نوفمبر 1972	ظ.ش. رقم 474-72-1	3138	23	7
تعديل وزاري 25 أبريل1974	ظ.ش. رقم 240-74-1	3209	30	5
10 أكتوبر 1977	ظ.ش. رقم 328-77-1	3389	31	1
27 مارس 1979	ظ.ش. رقم 77-79-1	3466	28	1
5 نوفمبر 1981	ظ.ش. رقم 395-81-1	3603	32	0
19 نوفمبر 1983	ظ.ش. رقم 334-83-1	3710	39	4
11 أبريل 1985	ظ.ش. رقم 69-85-1	3785	30	13
			213	31
المجموع			473	87

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

تستدعي دراسة الجدول رقم 1 إبداء الملاحظات التالية :

1- يستند ترقيم الحكومات المغربية، في الجدول أعلاه، على معيار حكومة قائمة بذاتها وليس على معيار تعديل وزاري .فإذا كانت حكومة البكاي المشكلة في 7 دجنبر 1955 تعد الحكومة الأولى في الجدول أعلاه فإن الحكومة الأخيرة المعتمدة في هذه الدراسة أي حكومة العمراني المشكلة في 11 أبريل 1985 تعد الحكومة الثامنة عشرة من حيث الترتيب .ورغم أنه يصعب من الناحية العملية التمييز بين مفهوم حكومة مشكلة في كليتها مرة واحدة وبين لفظ مجرد تعديل وزاري[1]، نرى أن نبين بعض الأسباب المفسرة لهذا الترتيب :

تعد حكومة الحسن الثاني المشكلة في 26 فبراير 1961 مجرد امتداد لحكومة محمد الخامس المشكلة في 26 ماي 1960 حيث أن التغيير الوحيد الذي طرأ بين الحكومتين هو تغيير رئاسة الحكومة من المغفور له محمد الخامس -بعد وفاته- إلى ولي عهده آنذاك، الملك الحسن الثاني[2] . كما تعتبر، التشكيلة الحكومية تحت رئاسة أحمد ابا حنيني بتاريخ 20 غشت 1964 مجرد تعديل وزاري لحكومة ابا حنيني نفسه المشكلة في 13 نوفمبر 1963، ذلك أن مقتضى الظهير المشكل لحكومة الحسن الثاني في 1965 والموالية لحكومة ابا حنيني الأخيرة، يضع حدا لمهام حكومة ابا حنيني المشكلة في 13 نوفمبر 1963 وليس لحكومته المشكلة في 20 غشت 1964[3]. نفس الملاحظة تنطبق علي التشكيلة الحكومية تحت رئاسة أحمد عصمان والمؤرخة في 25 أبريل 1974، إذ تعد هذه أيضا مجرد تعديل وزاري لحكومة عصمان نفسه المعينة

---

[1] -أمام غياب النصوص القانونية التي تتولى التمييز بين مفهوم تشكيل حكومة كاملة وبين مجرد تعديل وزاري، تم الإعتماد على بعض المقابلات الشخصية مع بعض المسؤولين في الأمانة العامة للحكومة حيث اتضح، من خلال هذه اللقاءات أن الوثيقة الوحيدة التي يمكن اعتمادها في هذا الصدد هي الجريدة الرسمية . فما اعتبر حكومات أو تعديلات وزارية، تم أساسا على هذا المرجع.

[2] - انظر الجريدة الرسمية عدد 2524 بتاريخ 10 مارس 1961، ص 632.

[3] -انظر المرسوم الملكي رقم 138-65 في الجريدة الرسمية عدد 2746.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

بتاريخ 20 نوفمبر 1972. فالظهير المؤسس لحكومة عصمان في 10 أكتوبر 1977 يشير، في نفس السياق، إلى وضع حد لمهام حكومة عصمان السابقة أي حكومة 20 نوفمبر 1972 وليس تشكيلة 25 أبريل 1974[1] .

2- فيما يتعلق بعدد التعديلات الوزارية الطارئة بين كل حكومة وأخرى على امتداد المراحل الثلاث . فالمرحلة الأولى لم تشهد (1955-1960) سوى سبعة تعديلات، بينما طرأ بين الحكومات الثمانية للمرحلة الثانية (1960-1972) تسعة وأربعون تعديلا (49) وقد حققت في هذا المجال حكومة بنهيمة المشكلة في 6-7-1967 الرقم القياسي من حيث عدد التعديلات الوزارية التي تلتها ،حيث بلغت هذه الأخيرة بمفردها ثمانية عشر تعديلا . وبهذا تكون المرحلة الثانية، المرحلة التي عايشت أكبر عدد من التعديلات ذلك أن عدد التغييرات الوزارية التي حدثت بين حكومة وأخرى من الحكومات الست للمرحلة الثالثة (1972-1985) لم تتجاوز ثلاثين تعديلا (انظر الجدول رقم 1) مع أن طول مدة المرحلة الثالثة يفوق بكثير مدة المرحلة الثانية، فبينما اقتصرت مدة هذه الأخيرة على إثنى عشر سنة، فقد تتجاوزت مدة المرحلة الثالثة ثمانية عشر سنة .

ويقصد بالتعديلات الوزارية، كل تعيين أو إقالة أو استقالة مؤرخة في تاريخ لاحق لتاريخ تشكيل حكومة معينة وقبل تاريخ تشكيل الحكومة الموالية لها، أي بعبارة أخرى جميع التغييرات التي تحدث في المدة الفاصلة بين تشكيل حكومتين سواء تعلق الأمر بتعيين جديد أو باستقالة أو إقالة .فالعبرة من أجل التمييز بين حكومة قائمة بذاتها

---

[1] - راجع بهذا الخصوص المرسوم الملكي رقم 138-65 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 2746 ص 1135، وكذا الظهير الشريف رقم 327-77-1 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 3389 بتاريخ 12-10-1977 ص 2895. وطبقا لهذا، تكون حكومة عبد اللطيف الفيلالي المشكلة في 27 فبراير 1995، من الناحية العملية، الحكومة الواحدة والعشرون من حيث الترتيب وليس الحكومة الخامسة والعشرون كما يبدو شكليا .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وبين مجرد تعديل وزاري تكون على أساس مضمون ومقتضى الظهائر أوالمراسيم الملكية الخاصة بتأليف الحكومات[1] .

3- في موضوع عدد أعضاء مختلف حكومات المراحل الثلاث تجدر الإشارة إلى وجود نسبة تصاعدية لعدد أعضاء الحكومات بانتقالنا من مرحلة لأخرى .فبينما لم يتجاوز عدد أعضاء حكومات المرحلة الأولى إحدى وعشرون عضوا (21) فقد بلغ أكبر عدد في حكومات المرحلة الثانية ستة وعشرون عضوا (26) في حين حققت حكومة العمراني في سنة 1983 الرقم القياسي من حيث عدد أعضاء حكومات المرحلة الثالثة بل حكومات جميع المراحل وذلك بتسعة وثلاثين عضوا[2] (39) (الجدول رقم 1) . ويلاحظ أن حكومة عبد الله ابراهيم في 1958 تعد الحكومة التي ضمت أقل عدد من الأعضاء من بين جميع الحكومات التي تعاقبت على المغرب منذ الإستقلال إلى اليوم[3] وذلك باقتصارها فقط على ثلاثة عشر عضوا (13) .

وبهذا الشكل تكون حكومات المرحلة الثانية (1960-1972) الحكومات الوسط بين حكومات المرحلتين الأولى والثانية من حيث عدد أعضائها ، فهذا العدد يتراوح بين 14 إلى 26 عضوا (الجدول رقم 1) .

وتتناسب في هذا الصدد المعطيات المأخوذ بها في الحكومات العالمية بصفة عامة مع ما هو مطبق في الحكومات المغربية سواء من حيث عدد أعضائها[4] أو من حيث التطور التصاعدي لهذا الأخير مع التقدم المرحلي[5] أو الزمني .

---

[1] -راجع ما تم ذكره في هذا الصدد في الفصل الثاني من هذا القسم حول التعيينات الجماعية والفردية للوزراء

[2] - يظل هذا العدد منخفضا إذا ما قارناه مع حكومة هادي نويرة التونسية التي تشكلت في 6 نوفمبر 1970 والتي ضمت تسع وستون عضوا (69)؛ راجع:

-Charfi (Mounir): Les ministres de Bourguiba (1956-1987) Ed.l'Harmatan.1989.p.139.

[3] - أي إلى غاية الحكومة القائمة حاليا وهي حكومة عبد اللطيف الفيلالي المشكلة في 27 فبراير 1995 التي ضمت ست وثلاثين عضوا (36) ، راجع الظهير الشريف رقم 40-95-1 الصادر في 27 رمضان 1415 في الجريدة الرسمية عدد 4296 مكرر بتاريخ 3 مارس 1995 ص 566-567.

[4] - يقدر المعدل المتوسط لعدد أعضاء حكومات العالم بعشرين عضوا (20)، انظر:

CODESPIA - BIBLIOTHEQUE

ويبدو من المفيد أن نربط بين عنصر عدد الوزراء وبين نسبة دوران النخبة الوزارية، وذلك من خلال التعرض لنسبة التغيير والثبات في كل تشكيلة حكومية. فالملاحظ ، من خلال الجدول رقم 1، أن مجموع أعضاء الحكومات المغربية من 1955 إلى 1985 يصل إلى أربعة مائة وثلاثة وسبعين (473) عضوا [1]، مع أن العينة الوزارية المدروسة لاتتجاوز مائة وستة وتسعون عضوا (196)؛ وهذا يدل على أن نفس الوزراء قد احتلوا مناصب حكومية في أكثر من حكومة واحدة. وعليه فيجب التمييز بين نسبة الوزراء "الجدد"، أي الوزراء الذين يعينون لأول مرة عند تشكيل حكومة أو إثر تعديل وزاري، وبين نسبة الوزراء "القدامى"، أي الذين سبق لهم أن شاركوا في تشكيلات حكومية سابقة . تبين الجداول الثلاثة الآتية نسبة التغيير الوزاري في كل حكومة من حكومات المراحل الثلاث، من جهة، كما توضح، من جهة أخرى، نسبة الإستقرار الوزاري في كل حكومة من الحكومات السابقة.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

Blondel (Jean): Government ministers in the contemporary world.op.cit.p.4.

[5] -لقد كانت حكومات العالم في نهاية الأربعينيات تضم في معدلها المتوسط إثنى عشر عضوا (12) وارتفع هذا العدد إلى ثمانية عشر (18) عضوا في أواسط السبعينيات .ويشذ الإتحاد السوفياتي،سابقا، عن هذه القاعدة بضم حكومته في السبعينيات لخمسة وسبعين (75) عضوا ، كما يمكن اعتبار حكومات دول أمريكا اللاتينية من بين الحكومات التي تضم أقل عدد من الأعضاء . وغالبا ما يمكن القول، ولو بصفة نسبية ،وجود تناسب بين عدد سكان الدولة وبين عدد أعضاء حكوماتها إذ من بين عشر دول لا يتعدى عدد سكانها خمسة ملايين نسمة في 1975، ثمانية منها لا يتعدى عدد أعضاء حكوماتها العشرة (10) . غير أن هذا التناسب ليس مطلقا نظرا لوجود عوامل واعتبارات أخرى، إيديولوجية وسياسية وثقافية...تؤثر بدورها في المعدل المتوسط لأعضاء الحكومات .راجع في هذا الشأن:

Blondel (Jean): Gouvernements et exécutifs, Parlements et législatifs. In Traité de science politique...op.cit. p.369.

[1] – ويقتصر هذا العدد على الوزراء الذين تم تعيينهم إثر تشكيل الحكومات المشار إليها في الجدول رقم 1 دون الشخصيات الحكومية التي تم تعيينها إثر تعديلات وزارية ؛ راجع الجدول رقم 5 لمعرفة العدد الإجمالي لأعضاء جميع التشكيلات الحكومية .

الجدول رقم 2

نسبة التغيير الوزاري في حكومات المرحلة الأولى (1955-1960)

الحكومات	مجموع الوزراء	الوزراء "الجدد"	الوزراء "القدامى"	نسبة التغيير %
حكومة البكاي الأولى	21	21	-	-
حكومة البكاى الثانية	16	05	11	31.2
حكومة بلافريج	17	09	08	.52
حكومة عبد الله ابراهيم	13	06	07	.46
مجموع الأعضاء	67	41	26	61.1

الجدول رقم 3:

نسبة التغيير الوزاري في حكومات المرحلة الثانية (1960-1972)

الحكومات	مجموع الوزراء	الوزراء "الجدد"	الوزراء"القدامى"	نسبة التغيير %
حكومة محمد الخامس	16	03	13	18.75
حكومة الحسن الثاني	14	00	14	00
حكومة الحسن الثاني	17	09	08	52.9
حكومة الحسن الثاني	16	05	11	31.2
حكومة ابا حنيني	20	07	13	35
لتعديل الوزاري	26	11	15	42.3
حكومة الحسن الثاني	23	04	19	17.3
مجموع التعديلات	16	11	05	68.75
حكومة بنهيمة	26	02	24	7.6
مجموع التعديلات	88	18	70	20.4
حكومة العمراني	19	09	10	47.3
حكومة العمراني	24	06	18	25
مجموع الأعضاء	305	85	220	27.8

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجدول رقم 4

نسبة التغيير الوزاري في حكومات المرحلة الثالثة (1972–1985)

الحكومات	مجموع الوزراء	الوزراء "الجدد"	الوزراء "القدامى"	نسبة التغيير %
حكومة عصمان	23	07	16	30.4
التعديل الوزاري	33	15	18	45.4
حكومة عصمان	31	09	22	29
مجموع التعديلات	04	02	02	50
حكومة بوعبيد	28	02	26	07
حكومة بوعبيد	32	12	20	37.5
حكومة العمراني	39	02	37	05
مجموع التعديلات	04	01	03	25
حكومة العمراني	30	09	21	30
مجموع التعديلات	20	11	09	45
مجموع الأعضاء	244	70	174	28.6

من خلال الجداول الثلاثة أعلاه، يلاحظ أن المرحلة الأولى (1955–1960) هي التي سجلت أعلى نسبة من التغيير الوزاري : 61,1% رغم قصر مدة هذه المرحلة من جهة ورغم عدم تعدد حكومات هذه المرحلة من جهة أخرى (الجدول رقم 2) . ولا تختلف كثيرا من جهة أخرى نسبة التغيير الوزاري في حكومات المرحلتين الثانية والثالثة إذ تنتقل هذه النسبة من 27,8% في المرحلة الثانية 28,6% في المرحلة الثالثة (الجدولان 3 و 4) .

ويبدو طبيعيا أن ترتفع نسبة التغيير الوزاري خلال المرحلة الأولى، حيث كان الأمر يتعلق بأول حكومات عرفها المغرب المستقل والتي استقطبت لأول مرة بعض "أصدقاء القصر" [1] وشخصيات سياسية ووطنية سجلت بهذا المشاركة الأولى لها في

[1]- **Camau** (Michel): Pouvoirs et institutions au Maghreb. Cérés Production.Horizon Maghrébin.1987.p.81-86.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الحقل الحكومي .ولا يتناسب، من جهة أخرى، انخفاض نسبة التغيير الوزاري في المرحلة الثانية (1960–1972) المتمثلة في 27,8% (الجدول 3) مع كثرة التعديلات الوزارية التي شهدتها هذه المرحلة ولا مع تعدد الحكومات المتعاقبة خلال هذه الأخيرة الأخيرة . فدوران نفس الشخصيات على المناصب الحكومية يبدو من سمات المرحلة الثانية[1]، خصوصا إذا ما قارنا بين المدة الزمنية التي استغرقتها هذه المرحلة والتي تصل إلى مائة وثمانية وأربعين شهرا (148)، وبين عدد الشخصيات الحكومية التي تم تعيينها خلال هذه المدة والتي لم تتعد خمس وثمانين شخصية (85) (الجدول 3)[2] ؛ كما لا يتناسب، من جهة أخرى، ضعف نسبة التغيير الوزاري خلال المرحلة الثانية مع ارتفاع نسبة التمثيل الحزبي في حكومات هذه المرحلة، خصوصا إذا قارنا بين ارتفاع هذه النسبة وبين العدد المحدود للأحزاب الممثلة في حكومات المرحلة الأولى[3] .

نفس الملاحظة يمكن تسجيلها بالنسبة للمرحلة الثالثة (1972–1985) التي لم تتجاوز فيها نسبة التغيير الوزاري 28,6% (الجدول رقم 4) مع أن مدتها الزمنية فاقت مائتين وثمانية عشر (218) شهرا .كما تميزت حكومات هذه المرحلة أيضا، بتمثيلها لأحزاب سياسية جديدة[4].

---

[1]- **Waterbury** (John) : The Moroccan Bureaucratic Elite. Not published.

[2] – راجع فيما بعد المبحث الخاص بمدة بقاء الوزراء في مناصبهم .ص

[3] –فقد مثلت. بالإضافة إلى حزب الإستقلال،أحزاب أخرى ضمن التشكيلات الحكومية لهذه الفترة ونقصد بالذكر أحزاب : الشورى والإستقلال والحركة الشعبية وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية والحزب الإشتراكي الديمقراطي..راجع المبحث الخاص بالإنتماء السياسي للوزراء. ص

[4] – برزت خلال هذه المرحلة، وخصوصا قبيل الإنتخابات التشريعية في 1977 و1983، أحزاب سياسية جديدة كالتجمع الوطني للأحرار والإتحاد الدستوري، كما مثل في حكومات هذه المرحلة حزب سياسي آخر انشق عن الحزب الأول وهو الحزب الوطني الديمقراطي..راجع في هذا الصدد:

معتصم (محمد): الحياة السياسية المغربية. (1962–1991). مؤسسة إيزيس للنشر.الدار البيضاء.1992.ص 154–166. وانظر أيضا: **ضريف** (محمد): الأحزاب السياسية المغربية. مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.1988.ص188–198.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ومما سبق، يلاحظ استقرار ظاهرتين عبر حكومات المراحل الثلاث، ألا وهي ظاهرة الإستقرار الوزاري مقابل ظاهرة عدم الإستقرار الحكومي،[1] وتشكل الظاهرة الأولى سمة بارزة، خصوصا في حكومات المرحلتين الثانية والثالثة، كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 5: الإستقرار الوزاري في حكومات المراحل الثلاث

المراحل	المدة الزمنية	عدد الحكومات	عدد التعديلات	عدد أعضاء الحكومات	عدد الأعضاء "القدامى"	نسبة الإستقرار الوزاري
المرحلة1	52 شهرا	4	7	67	26	% 36.8
المرحلة 2	148 شهرا	9	55	305	220	% 72.1
المرحلة 3	218 شهرا	6	31	244	174	% 71.3
جميع المراحل	418 شهرا	19	93	616	420	%68,2

يبدو من خلال هذا الجدول، أنه رغم أن المرحلة الثالثة هي التي شملت أطول فترة زمنية تقدر ب 218 شهرا ، فإن التغيير على مستوى الشخصيات الوزارية شمل بالخصوص حكومات المرحلة الثانية التي استغرقت مدتها أقل من مدة المرحلة الثالثة والتي تقدر ب 148 شهرا، عين خلالها خمس وثمان (85) شخصية وزارية[2] تقلدت ثلاثة مائة وخمس (305) مناصب حكومية (الجدول رقم 5) .

أما بالنسبة لجميع المراحل، التي استغرقت مدتها الزمنية أربعة مائة وثمانية عشر شهرا (418)، أي أربع وثلاثين سنة (34) وثمانية أشهر، فقد عين خلالها مائة وست وتسعون (196) شخصية وزارية تقلدت بمفردها ست مائة وستة عشر منصبا حكوميا (616)، بمعنى أن نفس الشخصيات تتكلف بشغل مناصب حكومية مختلفة وهذا يدل على وجود ظاهرة الإستقرار الوزاري مقابل ظاهرة عدم الإستقرار الحكومي التي

[1] -راجع فيما يلي الجدول رقم 5 المتعلق بمدة الاستقرار الوزاري في حكومات المراحل الثلاث.

[2] -انظر الجداول 2 و3 و4.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

تجلت بالخصوص من خلال ارتفاع عدد التعديلات الوزارية : ثلاثة وتسعون (93) تعديلا وزاريا بالنسبة للمراحل الثلاث (الجدول رقم 5) .

هذه، بصفة عامة، بعض الملاحظات التي تخص موضوع هذا البحث والتي تستوجب بالتالي تقسيمه إلى قسمين على الشكل التالي:

القسم الأول: ملامح الوزراء؛

القسم الثاني: سلطة الوزراء.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

القسم الأول: ملامح الوزراء

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

لم تستبعد مختلف الدراسات والأبحاث السسيولوجية فئة الوزراء من بين الفئات التي تشملها النخبة السياسية بصفة عامة [1] ، وذلك نظرا لما تكتسيه هذه الفئة من أولوية في الهرم الإداري من جهة ، ولدورها السياسي من جهة أخرى. وقد شغلت ملامح الوزراء، بمختلف أنواعها اهتمام الملاحظين والمتتبعين للحياة السياسية عامة. فلماذا ملامح الوزراء؟

بالنسبة للدراسات المتوفرة حول الوزراء في الدول الأجنبية[2]، تعرضت أغلبها لملامح الشخصيات الحكومية، باعتبار أن هذا الجانب يكتسي أهمية كبرى في التحليل السياسي للمؤسسة الوزيرية. كما أنه تبين، من خلال استجواب شخصي على عينة من الأساتذة الجامعيين والطلبة (من السلك الثالث)، أن الأغلبية الساحقة من المستجوبين يودون معرفة من هم الوزراء المغاربة . أي أن نسبة كبيرة من الرأي العام

---

[1] - لقد تنوعت الفئات النخبوية محل دراسة هذه الأبحاث، يذكر من بينها بالخصوص، ، النواب والوزراء وزعماء الأحزاب السياسية والموظفين السامين وزعماء بعض المنظمات كالنقابات مثلا أو الجمعيات المدنية وغيرها .غير أن دور ومفعول هذه النخب الإستراتيجية يختلف من دولة لأخرى كما أنه يتغير من وقت لآخر . فإذا كان رجال الأعمال مثلا يلعبون دورا سياسيا ذا أهمية ملحوظة في كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان ، فإن فئة المثقفين هي التي تلعب نفس الدور في دول أوروبا الغربية حيث لا يمكن تجاهل تأثيرها الأساسي في السياسات الأوروبية [1].و إن من بين الأبحاث التي اعتمدت فئة الوزراء من بين عناصر النخبة السياسية بصفة عامة، الدراسات التالية :

-**الجمل** (مايسة): النخبة السياسية في مصر. دراسة حالة للنخبة الوزارية .مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة أطروحات الدكتوراة (22) أبريل 1993 .

- **Putnam** (RD): op. Cit .
- **Christophe** (Charle) : Les élites de la République. 1880-1900 . Fayard.1987 .
- **Zartman** (William): Elites of the Maghreb . op.cit .
- " " : Political Elites in Arab North Africa : Origins, Behavior and Prospects, in **Zartman et autres**: Political elites in Arab North Africa: Morocco, Algeria, Tunisia, Libya and Egypt . Copyright. 1982. By Longman Inc .
- **Zartman** (William) : Theory of elite circulation in Elite in the Middle East . Praeger, Holt Rinhard and Winston, 1980 ; **Saaf** (Abdellah): "Tradition" et "Réformisme" à travers le système de valeurs de l'élite politique marocaine. Le Maroc actuel, une modernisatio au miroir de la tradition? CNRS, Paris,1992,pp.233-249; **Sehimi** (Mustapha): L'élite politico-administrative du Maroc actuel, in Le Maroc actuel, op.cit.pp.209-231; **Benhaddou** (Mohamed Allal): Migration et réussite sociale.Etude sur les élites dirigeantes marocaines.Le cas de la bourgeoisie fassie à Casablanca.Thèse de doctorat en sociologie. Faculté des lettres.Aix en Provence.1990.

[2] -انظر مختلف هذه الدراسات في صلب الموضوع، أولا، ثم في لائحة المصادر والمراجع، ثانيا.

BODESRIA- BIBLIOTHEQUE

تهتم بمعرفة ملامح الشخصيات الوزارية وخصوصا هل لهذه الملامح دور في تعيين فئة دون أخرى للمشاركة في الحكومات[1].

فنظرا لما تكتسيه مختلف ملامح الوزراء من أهمية، سيتم تقسيم هذا القسم إلى فصلين، يخصص الفصل الأول لملامح الوزراء الجغرافية والاجتماعية والتعليمية والمهنية، بينما يخصص الفصل الثاني لمسار الوزراء منذ تقلدهم المنصب الوزاري، وذلك على الشكل التالي:

الفصل الأول: خلفية الوزراء؛

الفصل الثاني: مسار الوزراء .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1] -لقد قمت باتخاذ مبادرة شخصية فيما يتعلق بهذا الإستجواب، بحثا عن معرفة أصل انشغالات الرأي العام المغربي بخصوص أعضاء الحكومات. غير أن العينة المستجوبة (أساتذة وطلبة من كليتي الحقوق والآداب بالرباط ثم كليتي الآداب والعلوم بتطوان) لا تعكس بالضرورة رأي المواطن المغربي نظرا لمحدودية هذه العينة، سواء من حيث طبيعتها أو من حيث التمثيلية المحدودة لسكان المغربية.غير أنه مع ذلك، تبقى للنسب المحصل عليها من خلال الأسئلة الثلاثة، مدلولها بالنسبة للبحث. فلأسئلة الثلاثة هي كالتالي:

السؤال الأول: هل يشغلكم أمر معرفة من هم الوزراء الذين يتعاقبون على الحكومات؟

السؤال الثاني: هل يهمكم معرفة الوضع القانوني للوزراء؟

السؤال الثالث: هل إثر كل تعيين للحكومة، تودون معرفة بماذا سيقوم الوزراء؟ أو ما هي، بصفة عامة سلطاتهم؟

في الواقع، طرحت الأسئلة الثلاثة في شكل سؤال واحد على الشكل التالي: ماذا يهمكم معرفة، حول الوزراء المغاربة؟ أتودون معرفة من هم؟ أم ما هو وضعهم؟ أو ما هي سلطاتهم؟ أما طريقة طرح السؤال فكانت إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، حسب الشخص الذي أود معرفة جوابه عن السؤال المطروح، هل هو مستعد للجواب أم لا ..إلخ. فحول عينة تضم مائتين وثلاث وثلاثون (233) شخصا، مائة وأربعة وسبعون منهم (174) يودون معرفة من هم الوزراء؟ لماذا هذه الفئة وليس أخرى؟ وهي تشكل النسبة الأولى أي **74,68%** .بعد هذه النسبة، تأتي النسبة الثانية من حيث الترتيب أي أربعة وثلاثون (34) شخصا التي تقابل نسبة 14,60% ، وهي المجموعة التي عبرت عن رغبتها في التعرف على الوضع القانوني للوزراء، وبالخصوص ماذا يصبح الوزراء بعد تركهم لمهامهم الحكومية؟ وما هي وضعيتهم المادية؟ هل هناك تدرج فيما بين الوزراء؟ إلخ. بينما لم يهتم بمعرفة ما هي سلطات الوزراء سوى أربعة عشر شخصا من بين العينة المستجوبة أي بنسبة 6%؛ أما المجموعة "الأخيرة" فهي تلك التي لم تهتم إطلاقا بالموضوع، ويهم الأمر إحدى عشر شخصا (11)، أي نسبة 4,72%.

الفصل الأول: خلفية الوزراء

سيهتم الفصل الأول من هذا القسم بدراسة مختلف ملامح الوزراء، وذلك من خلال الأجوبة على بعض الأسئلة التي ستكون بدورها موضوع مبحثي هذا الفصل. يحاول المبحث الأول الإجابة على الأسئلة التالية: إلى أي جيل ينتمي الوزراء؟ بمعنى ما هو السن الذي يعين عنده بصفة عامة الوزراء المغاربة؟ ما هي انتماءاتهم الجغرافية والاجتماعية؟ ثم ما هو تكوينهم العلمي؟ وما هي مختلف المناصب أو الوظائف الأصلية التي التحقوا بها ؟ كما سيهتم المبحث الثاني بإلقاء الضوء على مختلف المنافذ التي أهلت الوزراء لولوج الساحة الحكومية؟

يقتضي الجواب على هذه التساؤلات، تحليلها في مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: التعريف بالوزراء ؛

المبحث الثاني: منافذ المنصب الوزاري .

المبحث الأول : التعريف بالوزراء

يقتضي التعريف بالوزراء، التعرض لمختلف انتماءاتهم وأصولهم، أي خلفية الوزراء الاجتماعية (المطلب الأول) وكذلك خلفيتهم التعليمية والمهنية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الخلفية الاجتماعية للوزراء

تستلزم الخلفية الاجتماعية، الإحاطة بسن الوزراء وانتمائهم الجغرافي (الفرع الأول)، ثم الإحاطة أيضا، بوضعهم الاجتماعي (الفرع الثاني).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الفرع الأول: الأصل الاجتماعي

يتناول الفرع الأول معطى سن الوزراء (الفقرة الأولى) ومعطى انتمائهم الجغرافي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: سن الوزراء

قد يساعد معطى سن الوزراء على تبيان الحقبة التاريخية التي شهدت ميلاد أكبر عدد من الوزراء، كما سيتم التعرف، على سن الشخصيات الحكومية لدى تعيينها الأول، أي في أي سن يتم تعيين شخصية معينة في المنصب الحكومي؟ ويتطلب الجواب على هذه الأسئلة، التعرض لمتغير تاريخ ميلاد الوزراء أولا ثم التعرف على سن الوزراء عند تعيينهم الأولي ثانيا.

أولا: متغير تاريخ ولادة الوزراء

إن من شأن دراسة هذا المتغير، معرفة الأجيال التي منحت أكبر نسبة من الوزراء، كما من شأنه أيضا أن يلقي الضوء على مدى التغيير أو التطور عبر المراحل الثلاث، بمعنى: هل بالانتقال من مرحلة لأخرى تتحقق ظاهرة تشبيب الوزراء أم لا ؟ بالنسبة للمرحلة الأولى (1955–1960)، يتضح أن الفوج أو العينة الوزارية التي تم تمثيلها بأعلى نسبة على صعيد حكومات هذه المرحلة هي التي يعود سن ميلادها للعقد الثالث من هذا القرن. كما أن العينة التي مثلت بأضعف نسبة هي تلك المنتمية لجيل العقد الثاني، أي من 1910 إلى 1920. ويبين الجدول التالي مختلف هذه النسب .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجدول رقم 6: متغير تاريخ ميلاد وزراء المرحلة الأولى

تاريخ الميلاد	عدد الوزراء	النسبة المئوية
1900-1910	12	29.2
1911-1920	09	22
1921-1930	20	48.8
المجموع	**41**	**100.0**

يبدو من خلال الجدول أعلاه، أن تاريخ ميلاد 48.8 في المائة من العينة الوزارية للمرحلة الأولى يقع ما بين 1921 و1930. فهل يمكن الاستخلاص من خلال هذا المعطى أن وزراء المرحلة الأولى هم في أغلبيتهم شباب ؟ سيظهر ذلك بإلقاء نظرة على المعدل المتوسط لسن أعضاء حكومات هذه المرحلة :

الجدول رقم 7: المعدل المتوسط لسن وزراء المرحلة الأولى

الحكومات	المعدل المتوسط لسن الوزراء
حكومة 7 دجنبر 1955	40 سنة
حكومة 28 أكتوبر 1956	43 سنة
حكومة 12 ماي 1958	39 سنة
حكومة 24 دجنبر 1958	36 سنة

يبدو من خلال معيار متوسط سن وزراء المرحلة الأولى، أن حكومات هذه المرحلة هي حكومات "شابة". كما يتضح أن حكومة عبد الله إبراهيم هي "أصغر" حكومة من حيث السن بالنسبة للحكومات الأربع الأولى، وأن نصف وزرائها، تقريبا، هم وزراء "جدد" وشباب. تلي هذه الحكومة، حكومة بلافريج التي يصل المعدل المتوسط لسن أعضائها إلي 39 سنة، وهي تعد أيضا حكومة شابة ، كما تعتبر نسبة

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

التغيير بها، أعلى نسبة بالمقارنة مع الحكومات الثلاث الأخرى وذلك ب52.9 % (انظر الجدول رقم 2) .بعدها ،تأتي حكومة البكاي الأولى التي بلغ متوسط السن بها أربعين سنة، أما حكومة البكاي الثانية، فتصنف في آخر درجة من حيث المعدل المتوسط لسن أعضائها الذي ارتفع إلى ثلاث وأربعين سنة .ويعود ارتفاع هذا المعدل إلى مشاركة بعض الشخصيات الوزارية التي كان سنها يتراوح، آنذاك، بين 51 سنة و54 سنة. ويتعلق الأمر بالسادة ليون بنزاكن ب51 سنة وأحمد اليزيدي ب52 سنة ومحمد الزغاري ب54 سنة.

يطرح نفس التساؤل بالنسبة للمرحلة الثانية، أي ما هو بصفة عامة العقد الذي ولد خلاله العدد الأكبر من وزراء هذه المرحلة؟

الجدول رقم 8: متغير تاريخ ميلاد وزراء المرحلة الثانية

تاريخ الميلاد	عدد الوزراء	النسبة المئوية
قبل 1900	02	2.3
1910-1900	10	11.8
1920-1911	14	16.4
1930-1921	32	37.7
1941-1931	27	31.8
المجموع	85	100.0

من خلال هذا الجدول، يتضح أن الشريحة المولودة في العقد الثالث(1921-1930) هي التي مثلت أيضا بأكبر نسبة خلال المرحلة الثانية وذلك بنسبة 37.7 %، ومن هنا يلاحظ أن أكبر عينة من وزراء المرحلتين الأولى والثانية تنتمي إلى جيل العشرينات. تلي هذه العينة، تلك المنتمية لجيل الثلاثينات وذلك ب27 وزيرا أي بنسبة 31.8%، بينما لا ينتمي للعقد الثاني من هذا القرن إلا أربعة عشر وزيرا (14)، وإلى العقد الأول من القرن العشرين سوى عشر شخصيات عينوا في مناصب حكومية من 1960 إلى 1972 وذلك بنسبة 11,8%. أما العضوان الباقيان من أعضاء حكومات المرحلة الثانية

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فقد ولدا قبل سنة 1900 ويتعلق الأمر بالجنرال محمد مزيان الزهراوي الذي ولد سنة 1897[1] وبالفقيه محمد المعمري الزواوي الذي ولد في 6 دجنبر 1885[2] ؛ وشكل الاثنين نسبة 2,3% .

وسيتم التعرض فيما يلي للمعدل المتوسط لسن وزراء المرحلة الثانية:

الجدول رقم 9: المعدل المتوسط لسن وزراء المرحلة الثانية

الحكومات	المعدل المتوسط لسن الوزراء
حكومة 26 ماي 1960	41 سنة
حكومة 26 فبراير 1962	42
حكومة 2 يونيو191962	42
حكومة 5 يناير 1963	45
حكومة 13 نوفمبر 1963	42
التعديل الوزاري 20 غشت 1964	41
حكومة 8 يونيو1965	44
حكومة 6 يوليوز1967	41
حكومة11غشت 1971	46
حكومة12 أبريل 1972	44

بالإطلاع على الجدول رقم 9، يتضح أن أصغر حكومات المرحلة الثانية، من حيث السن، هي حكومة المغفور له محمد الخامس في 26 ماي 1960 وحكومة بنهيمة في 6 يوليوز 1967 التي بلغ متوسط سن وزرائها إحدى وأربعين سنة (41)، بينما تعد

[1] - لقد كان الجنرال محمد مزيان الزهراوي صديقا للمغفور له محمد الخامس، وهو أول ضابط مغربي، أحرز على تكوينه العسكري من الأكاديمية العسكرية بطوليدو (إسبانيا) وتم تعيينه ماريشالا للمملكة المغربية مباشرة بعد العرض العسكري لعيد الإستقلال، راجع في هذا الشأن، سلسلة انبعاث أمة، الجزء الأول 1955-1956.

[2] -عند تسلم المغفور له محمد الخامس الملك في 1927 عين الفقيه محمد معمري الزواوي رئيسا لديوانه الخاص.ولقد شغل هذا الأخير منصب وزير التشريفات الملكية والأوسمة في الحكومة الأولى، غير أنه لم يذكر من بين وزراء المرحلة الأولى لأنه -كما ذكر سابقا- تم الإقتصار على الوزراء أعضاء في الحكومات فقط دون غيرهم؛ وتم إدماج الفقيه الزواوي ضمن وزراء المرحلة الثانية لأن اسمه ورد في الترتيب البروتوكولي الحامل لأسماء جميع أعضاء حكومة جلالة الملك والشخصيات التي لها صفة وزير. راجع الجريدة الرسمية عدد 3001 بتاريخ 6 ماي 1970 ص1174-1175.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

أكبر حكومة من حيث سن وزرائها هي حكومة العمراني في 11 غشت 1971 التي بلغ متوسط السن بها إلى ست وأربعين سنة (46). ويعود أيضا ارتفاع المعدل المتوسط لسن هذه الحكومة إلى إشراك شخصيات وزارية في هذه التشكيلة يتراوح سنها بين 58 و66 سنة. ويتعلق الأمر بالمرحوم أحمد ابا حنيني والمرحوم أحمد بن بوشتة ثم المرحوم أحمد بركاش الذين كان سنهم على التوالي إثر تشكيل هذه الحكومة: 58 سنة و61 سنة ثم 66 سنة [1]. أما باقي الحكومات فيتراوح متوسط سن وزرائها بين 42 و45 سنة، وبالتالي فالنزعة نحو "تشييخ" الحكومات تبدو واضحة بانتقالنا من المرحلة الأولى (الجدول 7) إلى المرحلة الثانية. فهل بقيت مثل هذه النزعة قائمة بالمرور من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة؟ يبرز الجواب على هذا السؤال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10: متغير تاريخ ميلاد وزراء المرحلة الثالثة

تاريخ الميلاد	عدد الوزراء	النسبة المئوية
1920-1911	03	4.3
1930-1921	16	22.9
1940-1931	33	47.1
1950-1941	16	22.9
1960-1951	02	2.9
المجموع	**70**	**100.0**

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الملاحظ طبقا للجدول أعلاه، أن العقد الأول من هذا القرن لم يتم تمثيله مطلقا على صعيد "النخبة" الوزارية للمرحلة الثالثة، بينما مثل العقد الثاني منه بثلاثة وزراء فقط ويتعلق الأمر بالسادة المكي الناصري والهاشمي الفيلالي وعبد الكريم غلاب الذين ولدوا على التوالي في 1906 و1912 و1919. وينتمي نصف العينة الوزارية، تقريبا،

[1] راجع فيما بعد (الملاحق) المناصب التي تقلدتها هذه الشخصيات. ص .

للمرحلة الثالثة لشريحة 1931–1940 وذلك بنسبة 47,1% .وينتمي وزيران فقط ، للعقد السادس من هذا القرن، أي العقد الذي يمثل لأول مرة علىصعيد الحكومات المغربية ، ويتعلق الأمر بالسيد حسن ابو أيوب المزداد سنة 1952 والسيد عبد السلام بركة المزداد سنة 1955[1].

وطبقا لما سبق ، يمكن ملاحظة أن أكثر من ثلثي وزراء المغرب (أي مجموع 68 وزيرا) الذين شغلوا مناصب حكومية من حكومة 1955 إلى حكومة 1985، ينتمون للعقد الثالث من هذا القرن، أي الذين يقع تاريخ ميلادهم بين سنة 1921 وسنة 1930[2]. تليها العينة المنتمية للعقد الممتد من 1931 الى1940، وذلك بمجموع 60 وزيرا أي بنسبة 30,6 ٪ . ويعني هذا أن العقدين الثالث والرابع من هذا القرن، شهدا ميلاد 65 ٪ من مجموع الوزراء المغاربة الذين تشملهم هذه الدراسة ؛ بينما لم ينتم إلي العقد الأول من هذا القرن إلا 22 وزيرا على مجموع مائة وستة وتسعين شخصية حكومية (196) أي بنسبة 12,2 ٪ . أما العقد الخامس، فلم يمثل إلا بستة عشر(16) وزيرا أي بنسبة 8,1 ٪، ووزيران فقط بالنسبة للعقد السادس أي بنسبة 1 ٪.

ومن أجل استكمال المقارنة في هذا المجال بين المراحل الثلاث، يتعين رصد المعدل المتوسط لسن وزراء المرحلة الثالثة.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – لقدتم تمثيل العقد السادس من هذا القرن بنسبة مرتفعة على مستوى حكومات التسعينات، راجع في هذا الشأن من أجل المقارنة:

El **Messaoudi** (Amina): Le profil du ministre marocain au début des années 90 .op.cit.pp78.

[2] -راجع الجداول 6 و8 و10.

الجدول رقم 11: المعدل المتوسط لسن وزراء المرحلة الثالثة

الحكومات	المعدل المتوسط لسن الوزراء
حكومة 20 نوفمبر 1972	44 سنة
التعديل الوزاري في 25 أبريل 1974	42سنة
حكومة 10 أكتوبر 1977	45سنة
حكومة 27 مارس 1979	46 سنة
حكومة 5نوفمبر1981	46 سنة
حكومة 19 نوفمبر1983	51 سنة
حكومة 11 ابريل 1985	50سنة

الملاحظ من خلال متغير متوسط سن الوزراء، أنه بانتقالنا من مرحلة لأخرى يرتفع المعدل المتوسط لسن الوزراء ؛ فبعد أن كان أكبر متوسط السن في حكومات المرحلة الأولى هو 43 سنة، ارتفع ليصبح 46 سنة في المرحلة الثانية و51 سنة في المرحلة الثالثة . وتبدو حكومات المرحلة الأخيرة "عجوزة " إذا ما قارناها مع حكومات المرحلتين السابقتين خصوصا وأن خمس من مجموع ست حكومات المرحلة الثالثة يتراوح متوسط سن وزرائها بين 45 و 51 سنة .

قد يرتبط ارتفاع سن الوزراء، من مرحلة لأخرى، ببضع عوامل مرتبطة ولصيقة بكل مرحلة على حدة. فبالنسبة للمرحلة الأولى، ساهم عنصر الانتماء الحزبي[1] كمعيار إثر اختيار وزراء المرحلة الأولى في "صغر" سن أعضاء حكومات المرحلة المذكورة[2]؛ إذ غالبا ما يشكل حضور الشباب داخل الأحزاب السياسية نسبة مرتفعة[3].

---

[1] -راجع المبحث المتعلق بمختلف المنافذ للمنصب الحكومي (المبحث الثاني).

[2] -راجع أهمية هذا العامل في المبحث الخاص بالإنتماء السياسي للوزراء .ص.

[3] – انظر دور الحركة الطلابية مثلاومساهمتها في حزب الاستقلال وحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ابتداء من 1959في: **ضريف** (محمد):الأحزاب السياسية المغربية م.س،ص172 وما بعدها ؛ معتصم (محمد): الحياة السياسية المغربية م.س، ص156 وما بعدها وراجع أيضا:

Sehimi (mustapha): Les élites parlementaires:continuité ou renouvellement ? In Edification d'un Etat moderne . Le Maroc de Hassan II. Albin Michel ,Paris 1986 pp 103-107

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

كما أن بروز بعض الشخصيات الوزارية، في حكومات المرحلة الثانية، حاملة لشهادات عليا[1]، يفسر ارتفاع المعدل المتوسط لسن الوزراء بمقتضى الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية. ذلك أن إنهاء الدراسات، العليا منها ، يكون في الغالب، في بداية الثلاثينات وليس قبلها.

أما ارتفاع المعدل المتوسط لسن وزراء المرحلة الثالثة، فيعود إلى الحكومة الوطنية التي شكلت في نوفمبر 1983 والتي تميزت بإشراك شخصيات وفعاليات سياسية وحزبية من أجل الإشراف على سير الانتخابات التشريعية لسنة 1983؛ ويتعلق الأمر بالسيد الهاشمي الفيلالي الذي كان سنه إثر تشكيل هذه الحكومة 71 سنة ، والسيد ابا حنيني ب70 سنة والسيد مصطفى بلعربي العلوي ب60 سنة ، ثم شخصيات تتحمل مسؤولية إدارة أحزاب سياسية، كأحمد عصمان والمعطي بوعبيد وعبد الرحيم بوعبيد ومحمد بوستة والمحجوبي أحرضان ومحمد أرسلان الجديدي الذي كان سنهم على التوالي إثر تشكيل الحكومة المذكورة: 53 سنة و56 سنة و63 سنة و53 سنة و59 سنة و57 سنة، وهذا ما رفع متوسط سن وزراء المرحلة الثالثة إلي 51 سنة(الجدول رقم 11)

ويرتبط، أساسا، ارتفاع متوسط سن الوزراء من مرحلة لأخرى إلى بقاء نفس الوزراء في مناصبهم الحكومية رغم اختلاف الحكومات (انظر الجداول 2و3و4) ، فرغم أن الوزير يعين شابا لأول مرة فإنه يتقدم في السن في الحكومات الموالية إذا كان دائما عضوا فيها.[2]. ولإدراك هل يعين الوزراء المغاربة عامة وهم في الثلاثينات أو الأربعينات أو الخمسينات، يتعين التعرف على سن الوزراء عند تعيينهم الأول.

---

[1] - أغلب هذه الشخصيات درست بفرنسا،كما أن البعض منها، من الفوج المتخرج مع الملك الحسن الثاني.

[2] قد توجد علاقة بين سن الهيئة المكلفة بتعيين الشخصيات الحكومية وبين سن هذه الأخيرة، فقد لوحظ في تونس مثلا بأن الوزراء التونسيين يتقدمون في السن بتقدم الرئيس بورقيبة في السن أيضا. راجع في هذا الشأن:
Charfi (Mounir): Les Ministres de Bourguiba, op.cit.p.24.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ثانيا: سن الوزراء عند التعيين الحكومي الأول

يرى بعض الباحثين، أن أكثر من 52٪ من وزراء إفريقيا الشمالية يتم تعيينهم في منصبهم الحكومي الأول فيما بين سن 40 و49 سنة، بينما لا تشكل نسبة الوزراء الذين يفوق سنهم عند تعيينهم الأول 50 سنة، إلا 30 ٪ أما الذين يشغلون أول منصب حكومي دون سن الأربعين فلا يمثلون سوى نسبة 18٪ [1] .أما بالنسبة لدول العالم الثالث بصفة عامة فيبدو تعيين الوزراء وهم في الثلاثينات من عمرهم، أمرا عاديا بينما يعتبر تعيين نفس الوزراء وهم في الخمسينات أمرا نادرا وذلك عكس أغلب وزراء العالم الذين يسجل تعيينهم الأولي فيما بين 45 و55 سنة[2].

ففي أي سن يتم تعيين الوزراء المغاربة في منصبهم الحكومي الأول ؟ وهل تعتبر هذه السن، ثابتة، بالنسبة لجميع المراحل ؟

يلاحظ من خلال الجدول التالي (رقم 12) أن أكبر نسبة من وزراء المرحلتين الأولى (1955–1960) والثانية (1960–1972) عينت لأول مرة في المنصب الحكومي وسنها يتراوح بين الثلاثين والأربعين سنة.

الجدول رقم 12 : سن الوزراء عند التعيين الحكومي الأول

السن	وزراءالمرحلة I		وزراء المرحلةII		زراء المرحلةIII		وزراء جميع المراحل	
ما فوق 60 سنة	0	0 %	4	%4.8	3	%4.	7	3.6
من 50 إلى 60	5	%12.1	14	%16.5	9	%12.	28	14.2
من 40 إلى 50	11	%26.9	18	%21.1	37	%53.	66	33.7
من 30 إلى 40	21	%51.2	48	%56.5	21	%3	90	46
دون الثلاثين	4	%9.8	1	%1.1	0	%	5	2.5
المجموع	41	%100	85	%100	70	%10	196	100

[1]- **Zartman** (William): Political Elites in Arab North Africa..op.cit. p.3 .

[2]- **Blondel**: op.cit .41

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

طبقا للجدول أعلاه، يلاحظ أن نصف العينة الوزارية المدروسة، تقريبا، تقلدت المناصب الحكومية لأول مرة، وهي في سن تتراوح بين ثلاثين وأربعين سنة. وتنطبق هذه النسبة، كما ورد أعلاه، على المرحلتين الأولى والثانية. أما بالنسبة لوزراء المرحلة الثالثة، فإن أكثر من نصف عددهم عينوا وهم بين الأربعين والخمسين من عمرهم وذلك بنسبة 53,3 ٪ .

إن الأغلبية الساحقة من وزراء جميع المراحل، تم تعيينهم لأول مرة وهم بين سن الثلاثين والخمسين، ويقدر عددهم بمائة وستة وخمسين (156) وزيرا، بمعنى بنسبة 79.5٪. كما يلاحظ أن خمسة وزراء من مجموع 196 وزيرا تم اختيارهم لتقلد المنصب الحكومي وهم دون الثلاثين. ويشمل هذا العدد أربعة من وزراء المرحلة الأولى. ويتعلق الأمر بالسادة: التهامي الوزاني، وزير الإنتاج الصناعي والمعادن في الحكومة الأولى الذي عين وسنه 28 سنة؛ ومحمد المهدي بن عبد الجليل، نائب كاتب الدولة في الإنتاج الصناعي والمناجم في الحكومة الثالثة الذي عين في منصبه أيضا وهو في سن 28 سنة؛ وعبد الحفيظ القادري، نائب كاتب الدولة في الفلاحة، في الحكومة الثالثة أيضا، الذي تم اختياره لهذا المنصب وهو في سن 29؛ ثم حسن الزموري، نائب كاتب الدولة في الداخلية مكلفا بالشؤون البلدية والجماعية في الحكومة الرابعة، الذي دخل الحكومة لأول مرة وهو في سن 28 . كما يتعلق الأمر بوزير واحد من وزراء المرحلة الثانية، أي بالسيد عبد الرحمن الكوهن، وكيل الوزارة في الأنباء والسياحة في حكومة ابا حنيني الذي عين لأول مرة وعمره 28 سنة.

على عكس هذه الحالة، تم تعيين سبعة وزراء من مجموع العينة الوزارية المدروسة بعد سن الستين، وذلك بنسبة 3,6٪ . ويتعلق الأمر بالسادة: محمد أمزيان الزهراوي الذي عين وعمره 67 سنة[1]، ومحمد المعمري الزواوي الذي عين وعمره 85 سنة[2]،ثم أحمد بن مسعود الذي تم تعيينه وعمره 62 سنة[3]، وأحمد بن بوشتة الذي عين

[1] - وزير الدفاع الوطني في حكومة ابا حنيني بتاريخ 20 غشت 1964

[2] - وزير القصور الملكية والتشريفات والأوسمة في الترتيب البروتوكولي لحكومة أحمد العراقي في 1970.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

لأول مرة وعمره 61 سنة[1] ومحمد المكي الناصري الذي ساهم في الحكومة وعمره 66 سنة[2] والهاشمي الفيلالي الذي عين وعمره 69 سنة[3]، ثم أخيرا عبد الكريم غلاب الذي شارك في الحكومة وعمره 62 سنة[4].ويظهر أن أمر تعيين هذه الشخصيات الحكومية وهي في سن متقدمة، يعود لاعتبارات مختلفة. من بينها، معيار الانتماء لجيل المغفور له محمد الخامس، وخصوصا معيار الصداقة مع الملك والولاء والإخلاص للقصر، كمعمري الزواوي مثلا وأحمد بن مسعود والجنرال محمد أمزيان الزهراوي. ثم معيار الوطنية، وبالخصوص معيار التوقيع على وثيقة الاستقلال، كإدريس بن بوشتة والهاشمي الفيلالي وعبد الكريم غلاب وغيرهم[5]. إذ بينما يتطلب المعيار الأول، الانتماء إلى نفس جيل المغفور له محمد الخامس، يتطلب المعيار الثاني تقدما في السن أيضا، ذلك أن موقعي وثيقة الاستقلال التي تمت في 1944 يكونون قد تجاوزوا سن الخمسين في حكومات ما بعد السبعينات: أي حكومات المرحلة الثالثة.

إن هذه النسبة من الوزراء التي تتقلد المناصب الحكومية بعد سن الستين، تشكل استثناء، ليس بالنسبة للمغرب فقط، وإنما بالنسبة لجميع دول العالم .غير أن بعض الدول الشيوعية و بعض الملكيات التقليدية تخرج عن هذه القاعدة حيث يعين فيها الوزراء، بصفة عامة، وهم في سن متقدمة[6].

يتجلى من خلال الانتقال من مرحلة لأخرى، أن عدد الوزراء الذين تم اختيارهم وهم في الثلاثينات من عمرهم تقلص من 56,5٪ في المرحلة الثانية إلى 30٪ في

---

[3] - وزير البلاط الملكي حسب الترتيب البروتوكولي المشار إليه سابقا

[1] وزير الداخلية مكلف بالصناعة التقليدية والسكنى والتعمير في حكومة العمراني بتاريخ 11 غشت 1971.

[2] - وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في حكومة عصمان 1972.

[3] - وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في حكومة المعطي بوعبيد لسنة 1981.

[4] - وزير منتدب لدى الوزير الأول في حكومة بوعبيد لسنة 1981

[5] - يعتبر السيد المكي الناصري أيضا من الموقعين على وثيقة الشمال للمطالبة بالإستقلال وتعد هذه الوثيقة الأخيرة عريضة تأييدية لوثيقة الإستقلال في 11 يناير 1944؛ في حوار شخصي مع الأستاذ أبو بكر القادري.

[6]- **Blondel:** Government Ministers..op.cit.pp.41 et s.; **Zartman:** The political Eltes in Arab North Africa...op.cit.pp.2 et s

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

المرحلة الثالثة. بينما ارتفعت ، على خلاف ما سبق، نسبة الوزراء الذين تم تعيينهم وهم فيما بين 40 و50 سنة، وذلك من 21,1٪ في المرحلة الثانية إلى53.3٪ في المرحلة الثالثة (الجدول رقم 12). كما أن النزعة نحو "تشييخ" الحكومات تبدو واضحة من خلال ارتفاع المعدل المتوسط لسن الوزراء. فإذا كان هذا المعدل في الحكومتين الأخيرتين من حكومات المرحلة الثالثة، أي حكومتي العمراني في 1983 و1985 يقدر ب 51 و 50 سنة (الجدول رقم 11)، فإن هذا المعدل لم يتجاوز، 43 سنة، في حكومات المرحلة الأولى (الجدول 7) و46 سنة، في حكومات المرحلة الثانية (الجدول 9) .وهذا يعني أنه بتقدم السنوات، يرتفع المعدل المتوسط لسن أعضاء الحكومات[1] .ولعل من بين أسباب ارتفاع هذا المعدل، بالانتقال من مرحلة لأخرى، أن نفس الشخصيات الحكومية تظل متقلدة للمناصب الوزارية رغم تغيير الحكومات. رغم تعيينها "شابة" عند مشاركتها الأولى في الحكومات، فإن المعدل المتوسط لأعضاء الحكومات الموالية، يرتفع بتقدم سن نفس الشخصيات. ويدل هذا على أن صفة الثبات تغلب على صفة التغيير فيما يتعلق بمعطى سن الوزراء. فهل يخضع الانتماء الجغرافي للوزراء لنفس السمات؟

الفقرة الثانية : الانتماء الجغرافي للوزراء

يعتبر العامل الجغرافي عاملا مهما في تحليل الظواهر السياسية، وبالأخص منها تلك المتعلقة بدراسات النخب. ولا تخص هذه الأهمية، دول العالم الثالث فحسب، وإنما تشمل أيضا جميع الديمقراطيات الغربية [2]التي يأخذ، محور التمثيل الجغرافي، حيزا مهما في دراساتها حول النخب السياسية.

---

[1] – وتتأكد هذه الفكرة أيضا من خلال حكومات العقد الأخير من هذا القرن، وخصوصا حكومة العمراني المشكلة في 11 غشت 1992، التي قدر المعدل المتوسط لسن أعضائها ب 56 سنة ، راجع بهذا الشأن:

El Messaoudi (Amina): Le profil du ministre marocain au début des années 90. opcit,p.79-80

[2] - راجع في هذا الشأن المراجع المتعلقة بالنخب والمذكورة آنفا في ص.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ويرتبط الأمر في هذا البحث، بمعرفة هل يمثل الوزراء المشاركين في الحكومات التي تعاقبت على المغرب، جميع المدن والمناطق المغربية؟ (أولا) ثم هل هناك توازن بين المدن والأقاليم الممثلة على الصعيد الحكومي وبين عدد سكانها ؟(ثانيا) . ثم لقياس الوزن الفعلي لكل مدينة أو إقليم داخل الحكومات، يطرح التساؤل عن المدة الزمنية التي مثل من خلالها الإقليم أو المدينة على صعيد الحكومات؟ (ثالثا) ويرتبط السؤال الأخير بمعرفة نوعية الأقاليم التي تم تمثيلها على صعيد ما يسمى بوزارات "السيادة"؟ (رابعا).

أولا : توزيع الوزراء وفقا لانتماءاتهم الجغرافية

تجدر الإشارة، إلى أن القصد بالانتماء الجغرافي في هذا الباب، هو الانتماء للمدينة أو المكان الذي ولد به الوزراء . وهو المعطى المتوفر في جميع المصادر التي اهتمت بنشر النبذ الخاصة بالشخصيات الحكومية[1] .غير أنه يتضح أن معيار مدينة أو مكان الازدياد، لا ينطبق في بعض الحالات، على مكان الانتماء الأصلي أي مدينة الأصل[2]. لذا، ففي حالة توفر المعلومات حول المعيارين معا، ستتم الإشارة إلى ذلك بالنسبة للشخصيات الحكومية التي يختلف مكان انتمائها الأصلي عن محل ولادتها [3].

---

[1] – انظر بخصوص دراسة أولية حول النخب السياسية المغاربية الدراسة التي أنجزت في سنة 1973 تحت إشراف مركز الأبحاث والدراسات حول المجتمعات المتوسطية التي عالجت – من بين النقط أخرى– ظاهرة تكوين النخبة السياسية المغربية من 1955 إلى 1969 :

Berrady (Lhachmy)et autres: La formation des élites politiques maghrébines L.G.D.J...1973.

[2] – راجع بخصوص درجة الأهمية والتأثير الذي تلعبه المدينة "الأصلية " على سلوك النخبة بصفة عامة ،دراسة الباحثة التونسية التالية:

Ben Salem (Lilia): Développement et problèmes de cadres: Le cas de la Tunisie. Cahiers du C.E.R.E.S.. Série sociologique. N° 3 Juin 1976.pp.130-135 et 146.

[3] – بخصوص المعلومات المتعلقة بالمدينة الأصلية للوزراء اعتمدنا بالخصوص على اللقاءات التي أجريناها مع بعض الشخصيات الحكومية أو عائلاتهم وكذا اللقاءات مع مؤرخ المملكة السيد عبد الوهاب بنمنصور.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

كما ينبغي الإشارة، أيضا، إلى أنه في غالب الأحيان، ينتمي الوزراء لنفس المدينة التي ولدوا فيها؛ وتبقى الفئة الثالثة من الوزراء الذين لاتتوفر حولهم المعلومات حول مدى تطابق مدينتهم الأصلية مع مدينة ازديادهم ، وفي هذه الحالة يعتبر أن مدينة الأصل، بالنسبة لهم، هي نفس مدينة ولادتهم .

وفيما يلي جدول عام، حول مدى تمثيل المدن المغربية على صعيد الحكومات التي شهدها المغرب من 1955 إلى 1985، وذلك عبر المراحل الثلاث التي تعتمدها الدراسة موضوع البحث.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجدول رقم 13: تمثيل المدن على صعيد الحكومات المغربية (1955–1985)

المدن	وزراء المرحلة I		وزراء المرحلة II		وزراء المرحلة III		وزراء جميع المراحل	
فاس	16	%39.1	32	%37.6	19	%27.1	67	%34.1
الرباط	06	%14.8	09	%10.5	03	%4.2	18	%9.1
مراكش	05	%12.2	04	%4.7	03	%4.2	12	%6.1
الدار البيضاء	02	%4.9	06	%7	03	%4.2	11	%5.6
سلا	03	%7.4	03	%2.3	03	%4.2	08	%4.0
الجديدة	00	%0.0	04	%4.7	03	%4.2	07	%3.5
وجدة	00	%0.0	03	%3.5	03	%4.2	06	%3.0
تازة	01	%2.4	03	%3.5	02	%2.8	06	%3.0
مكناس	00	%0.0	01	%1.1	05	%7.1	06	%3.0
الخميسات	01	%2.4	04	%4.7	01	%1.4	06	%3.0
أكادير	01	%2.4	00	%0.0	03	%4.2	04	%2.0
تطوان	00	%0.0	01	%1.1	03	%4.2	04	%2.0
سطات	00	%0.0	00	%0.0	04	%5.7	04	%2.0
سيدي قاسم	01	%2.4	01	%1.1	01	%1.4	03	%1.5
آسفي	00	%0.0	03	%3.5	00	%0.0	03	%1.5
طنجة	00	%0.0	02	%2.3	01	%1.4	03	%1.5
الصويرة	00	%0.0	02	%2.3	01	%1.4	03	%1.5
صفرو	01	%2.4	01	%1.1	00	%0.0	02	%1.0
بني ملال	00	%0.0	01	%1.1	01	%1.4	02	%1.0
بركان	01	%2.4	00	%0.0	01	%1.4	02	%1.0
وادي زم	01	%2.4	00	%0.0	01	%1.4	02	%1.0
القنيطرة	01	%2.4	00	%0.0	01	%1.4	02	%1.0
الناضور	00	%0.0	01	%1.1	01	%1.4	02	%1.0
خريبكة	00	%0.0	00	%0.0	01	%1.4	01	%0.5
وزان	00	%0.0	00	%0.0	01	%1.4	01	%0.5
أزيلال	00	%0.0	00	%0.0	01	%1.4	01	%0.5
دمنات	01	%2.4	00	%0.0	00	%0.0	01	%0.5
نكيك	00	%0.0	01	%1.1	00	%0.0	01	%0.5
العيون	00	%0.0	00	%0.0	01	%1.4	01	%0.5
تارودانت	00	%0.0	00	%0.0	01	%1.4	01	%0.5
بولمان	00	%0.0	00	%0.0	01	%1.4	01	%0.5
يفرن	00	%0.0	00	%0.0	01	%1.4	01	%0.5
مدن اخرى	00	%0.0	04	%4.7	00	%0.0	04	%2.0
المجموع	41	%100	85	%100	70	%100	196	%100

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يبدو من خلال هذا التوزيع الأولي للانتماء الجغرافي للوزراء، وجود عدم توازن بين مختلف المدن الممثلة في جل الحكومات التي عايشت المراحل الثلاث المعتمدة في هذه الدراسة . إذ يتضح أن التفوق في التمثيل، تحظى به مدينة فاس في كل مرحلة من المراحل الثلاث، تليها مدينة الرباط ثم مدينتا مراكش والدار البيضاء . كما يتضح أن التفوق التمثيلي لهذه المدن، قد برز بصفة خاصة في المرحلتين الأولى والثانية، بينما انخفض هذا التمثيل نسبيا في المرحلة الثالثة. فبعدما كانت مدينة فاس ممثلة، خلال المرحلة الثانية بإثنين وثلاثين (32) وزيرا، ضعف تمثيلها في المرحلة الثالثة، ليصل إلى تسعة عشر (19) وزيرا فقط. كما أن مدينة الرباط، التي كانت ممثلة بستة ثم بتسعة وزراء في المرحلتين الأولى والثانية، أصبحت بدورها ممثلة بثلاثة وزراء فقط في المرحلة الثالثة؛ مع أن العاصمة الإدارية تكون ممثلة حكوميا، في جميع دول العالم، تمثيلا قويا، كما هو الأمر مثلا، بالنسبة للعاصمة الإسبانية (مدريد)[1]، أو بالنسبة لعاصمة الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة) [2]. وكذلك بالنسبة لعاصمة الجمهورية التونسية (تونس)[3]. أما بالنسبة للمغرب، فإن العاصمة العلمية هي التي تحظى بالأولوية في التمثيل، بالمقارنة مع العاصمة الإدارية أو السياسية [4].

مما سبق، يمكن القول بأن النخبة الوزراية في المغرب، تأتي بشكل أساسي من مدينة فاس. وبهذا الشكل، يغلب بطبيعة الحال، التمثيل الحضري بصورة كبيرة على

---

[1] – تحظى العاصمة مدريد بالنسبة لإسبانيا، بتمثيل وزاري يفوق باقي المدن الإسبانية ، راجع:

Lewis (P.H): The Spanish Ministerial Elite, 1938-1969. In Comparative Politics.1972. October.pp.88 et 103.

[2] – تحظى مدينة القاهرة، بتمثيل حكومي يفوق بكثير تمثيل باقي المدن المصرية في مختلف الحكومات، راجع بهذا الشأن: **الجمل** (مايسة): النخبة السياسية في مصر. دراسة حالة للنخبة الوزارية. م.س.ص.146.

[3] – تحتل العاصمة التونسية أعلى نسبة مائوية، من حيث عدد الوزراء المشاركين في مختلف الحكومات التونسية، انظر:

-**Charfi** (Mounir): Les Ministres de Bourguiba, op.cit.pp.26-34.

[4] – تحظى العاصمة الإدارية أيضا في باقي دول شمال إفريقيا بتمثيل يفوق تمثيل باقي المدن ، راجع في هذا الشأن:

- **Zartman** (William): Political Elites in Arab Notrth Africa..op.cit.p.5.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

التمثيل القروي؛ وهي ظاهرة لا ينفرد بها المغرب فقط، وإنما تعد خاصية مشتركة بين جميع دول العالم، على مستوى نخبها السياسية[1].

هل ينبغي أن يفهم من التراجع التدريجي لنسبة تمثيل مدينة فاس على مستوى حكومات المراحل الثلاث، (من 39,1% إلى 37,6% إلى27,1% : الجدول 13) أن التمثيل النخبوي الوزاري بدأ يشمل مدن أخرى بدل مدينة فاس ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي التمييز بين مدينة فاس كأصل لولادة الوزراء، وبين مدينة فاس كأصل ولادة آبائهم؛ بمعنى مدينة الأصل الفعلية بالنسبة للوزراء. ذلك أن اعتماد عنصر مدينة الولادة فقط، لا يعكس بمفرده، التمثيل الحقيقي لأي مدينة أو إقليم. بل إن العناصر المرتبطة بالمقر الأصلي للشخص، كالارتباطات العائلية، واهتمام الشخص بموقعه الأصلي وزياراته المتكررة له، هي التي تعكس في الواقع، التمثيل الفعلي لإقليم معين. وقد عكست دراسات مماثلة في دول أخرى، ما لعنصر الانتماء الأصلي للنخب السياسية، بصفة عامة، والوزارية، بصفة خاصة، من أهمية في الصورة العملية للتمثيل الإقليمي على مستوى النخب المذكورة[2].

وباعتبار أن إقليم فاس قد احتل الأولوية من حيث التمثيل، على صعيد الحكومات المغربية، و نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات بخصوص الانتماء الأصلي لجميع الوزراء[3]، يتعرض الجدول التالي لأسماء بعض الشخصيات الحكومية، التي تنتمي أصلا

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

- [1]- **Putnam** (Robert): The comparative study of polical elites.op.cit.p.32.

[2] – راجع على سبيل المثال:

- **-Laârif-Beatriz** (Asmae): Edification étatique et environnement culturel. Le personnel politico-administratif dans la Tunisie contemporaine. Publisud.O.P.O. 1988.pp.191-196; **Ben Salem** (Lilia): Développement et problèmes de cadres (Le cas de la Tunisie).Cahiers du C.E.R.E.S, Série sociologique, N° 3,Juin 1976,pp.103-135 et 146,**Baras** (Montserrat): Las Elites Politicas.in Politica yGobierno en Espana. Alcantara (M) y Martinez (A) Ed.tirant lo bllanch, Valencia 1997,pp.331-334

[3]- أشير، في هذا الصدد، إلى أنني استعنت كثيرا، في هذا المجال، بالمساعدات التي قدمها لي الأستاذ عبد الوهاب **بنمنصور**، مؤرخ المملكة المغربية.

لمدينة فاس، بينما تنتمي، من حيث الولادة لمدن أخرى[1]، والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لتقدير التواجد العملي لهذا الإقليم في الحكومات المغربية .

الجدول رقم 14: الوزراء المنتمون لإقليم فاس والمولودون بمدن أخرى

الوزراء	منصبهم عند التعين الأولي	مكان الازدياد	المدينة الأصلية
العربي الشرايبي	وزير الصحة العمومية في 13-11-63	الدار البيضاء	فاس
أحمد بن كيران	نائب كاتب الدولة في التجارة والصناعة والصناعة التقليدية في 18-01-68	مراكش	فاس
يحي بن سليمان	وزير الصناعة العصرية والمعادن 1965	الجديدة	فاس
أحمد العراقي	الوزير الأول في 1969	الدار البيضاء	فاس
يحي شفشاوني	وزير الأشغال العمومية والمواصلات في 11-11-1967	وجدة	فاس
عبد اللطيف الفيلالي	وزير التعليم العالي في 1968	بني ملال	فاس
عباس القيسي	كاتب عام بالنيابة للحكومة 1967	تلمسان	فاس
عباس الفاسي	وزير السكنى وإعداد التراب الوطني في 1977	بركان	فاس
محمد الفاسي الفهري	وزير الدولة مكلف بالشؤون الثقافية والتعليم الأصيل في 1968	الصويرة	فاس

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الملاحظ طبقا للجدول أعلاه، أن ثمانية (08) وزراء من مجموع الوزراء التسعة، الواردة أسماؤهم في الجدول رقم 14، تم تعيينهم في المرحلة الثانية (1960-1972)، أي أن النسبة الفعلية لتمثيل مدينة فاس خلال المرحلة المذكورة تقدر ب47٪ وليس ب 37,6٪ كما هو وارد في الجدول رقم 13، بمعنى أن نسبة تمثيل مدينة فاس تخص،

[1]- تستجيب هذه الأسماء للمعلومات المتوفرة فقط، وهذا يعني أن الأسماء الواردة في الجدول رقم 14 هي أسماء واردة على سبيل المثال فقط، وليس على سبيل الحصر.

تقريبا، نصف مجموع وزراء المرحلة الثانية . كما أن عدد الوزراء المنتمين لمدينة فاس (أصلا وولادة) [1]، خلال المرحلة الثالثة، يرتفع من 19 إلى 20 أي من 27,1٪ إلى 28,5٪. وبهذا يصبح العدد الإجمالي للوزراء "الفاسيين" ستة وسبعون (76) وزيرا أي بنسبة 38,7% . أما إذا أضفنا الوزيرين اللذين يعود محل ازديادهما لمدينة صفرو (اقليم فاس)[2] (الجدول 13) فتصبح النسبة المائوية لتمثيل فاس على صعيد الحكومات المغربية من 1955 إلى 1985 هي 40٪ .

يطرح، في هذا الصدد ، تساؤل عن سبب ارتفاع نسبة تمثيل إقليم فاس على صعيد "النخبة" الوزارية بالمغرب، بينما توجد مدن وأقاليم أخرى في الخريطة المغربية، لم تحظ بأي تمثيل خلال مدة تتجاوز ثلاثين سنة.

لقد استقرت، حسب بعض المؤرخين، بمدينة فاس أهم العائلات الأندلسية الأولى منذ العهد الإدريسي؛ وقد عرفت هذه المدينة أوج ازدهارها خلال العصر المريني[3]، وتميزت بكونها مركز إشعاع اقتصادي وفكري وذلك بتخصيصها لعدد غفير من الكراسي العلمية لمختلف فروع المعرفة ، ونخص بالذكر جامع القرويين[4] سواء في نهاية القرن التاسع عشر أو في بداية هذا القرن[5].وإن عددا كبيرا من الشخصيات المتخرجة من هذه المدينة العلمية، كان يتم تعيينها – سواء في نهاية القرن الماضي أو

---

[1] – من الناحية المبدئية يعتبر مكان ازدياد الوزراء هو مكان مدينتهم الأصلية إلا في حالة الإشارة إلى عكس ذلك ، وبالتالي فجميع الوزراء الذين ينتمون حسب مكان الولادة لمدينة فاس (الجدول13) هم أصلا منمون لها أيضا.

[2] – لم تعتبر مدينة صفرو عمالة قائمة بذاتها إلا بعد التقسيم الإداري للملكة في يوليوز وغشت من سنة 1992 : انظر ح.ر .عدد 4157 بتاريخ 01-07-92 ص 771 ثم ج.ر. عدد 4165 بتاريخ 26 غشت 1992 ص 1055.

[3] – راجع على سبيل المثال **الناصري** (خالد) : الإستفصاء ...م.س. بركات (ابراهيم): العصر السعدي..م.س ص 386-387.

[4] – انظر المطلب الخاص بالتكوين العلمي للوزراء.

[5] – من أبرز الوزراء المتخرجين سابقا من جامع القرويين الوزير علي المسفيوي الذي كان وزيرا للشكايات في عهد الحسن الأول ، راجع في هذا السياق:

ابن زيدان (عبد الرحمن): اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس.الرباط 1929-1933. الجزء الخامس .ص 482.

انظر أيضا : **الشابي** (مصطفى): النخبة المخزنية في القرن التاسع عشر منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط . سلسلة رسائل وأطروحات رقم 26. 1995 .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

بداية هذا القرن – من طرف السلطان المولى عبد العزيز، في مدن أخرى وخصوصا مدينة الدار البيضاء لتقلد مهام مختلفة ، منها القضاء و التدريس والتجارة وغيرها [1].

ويلاحظ اليوم، استمرارية ظاهرة تنقل الشخصيات السياسية من مدينة فاس إلى مدن أخرى؛ وهذا يدل على أن هذه المدينة كانت ومازالت مركز تكوين النخبة الوزارية . كما أن انخفاض نسبة تمثيل هذه المدينة في ظل بعض الحكومات لا ينبغي أن يحجب حقيقة استمرارية تمثيلها من خلال وزراء منتمين لمدن أخرى، كالدار البيضاء مثلا ومراكش والرباط التي تعتبر من المدن التي شهدت استقبال عائلات فاسية متعددة، من أجل تقلد مهام مختلفة [2].

غير أنه إذا كان عنصر الإشعاع الثقافي من بين المعطيات التي ميزت إقليم فاس، فلماذا لم يساهم نفس العنصر، في إبراز دور مدينة تطوان كمركز ممثل على صعيد الحكومات المغربية ، إذ مثلت هذه المدينة بأربعة وزراء فقط من مجموع 196 وزيرا، أي بنسبة 2٪ (انظر الجدول 13). لقد اعتبرت تطوان أهم مركز انبثاق النخبة المخزنية في القرن التاسع عشر ، حيث كان لهذه المدينة الشمالية دور كبير في إمداد المغرب في القرن الماضي بشخصيات ديبلوماسية ووزارية وغيرها[3]. وعلى العكس من ذلك فإن مدينة مراكش، التي كانت ممثلة على الصعيد الوزاري خلال القرن الماضي بشخصية واحدة فقط[4]، قد تزايد تمثيلها في حكومات مغرب ما بعد الاستقلال ليصل في مجموعه إلى اثنى عشر وزيرا، أي بنسبة 6,1٪.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – **ابن زيدان** (عبد الرحمن) : إتحاف..... م.س.ج ص 439 .

[2] –راجع في هذا الصدد دراسة شاملة حول دوران بعض عناصر النخبة الحاكمة في المغرب من فاس كمدينة للأصل إلى مدينة الدار البيضاء كمدينة للعمل والإستقرار تحت عنوان:

- **Benhaddou** (Mohamed -Allal): Migration et réussite sociale.Etude sur les élites dirigeantes marocaines.Le cas de la bourgeoisie fassie à Casablanca. Thèse de doctorat en sociologie. Faculté des lettres et des sciences humaines.Université de Provence.1990. .

[3] – **الشابي**(مصطفى) : النخبة المخزنية ...م.س.؛ - داوود(محمد): تاريخ تطوان ...م.س.؛ **أشفورد** (دوكلاس): التطورات السياسية في المملكة المغربية ...م.س.

[4] – يتعلق الأمر بالسيد علي المسفيوي، راجع بهذا الصدد: **الشابي** (مصطفى): النخبة المخزنية ..م.س.ص.112.

فهل يعد غياب تمثيل مدن الشمال، بصفة عامة، [1] على صعيد الحكومات المغربية مظهرا من مظاهر أفول النخبة السياسية الشمالية أم فقط مظهرا من مظاهر تهميشها [2]؟

يمكن إبداء نفس الملاحظة على إقليم سوس الذي يعد أيضا في الدرجة الأولى من حيث اعتباره من بين المراكز الشعبية التي اهتمت بتخريج الرياضيين والفلكيين[3] ، حيث ساهمت إيليغ بوجه خاص بدور إيجابي في النشاط الفكري؛ واعتبرت تارودانت وتمنارت من المراكز التي حفلت بالزوايا والخزائن والمدارس وشملت فروعا عديدة من المعرفة[4]. إن نسبة تمثيل هذا الإقليم على صعيد الحكومات المغربية منذ الاستقلال إلى غاية حكومة 1985 لا يتجاوز 2٪ [5]. فهل يقتصر عدم التمثيل الإقليمي على صعيد الحكومات المغربية على أقاليم الشمال وسوس فقط، أم أنه يمتد ليشمل مناطق أخرى أيضا ؟ وهل حدث تطور في درجة تمثيل مختلف الجهات المغربية على الصعيد الحكومي عبر المراحل الثلاث ؟

---

[1] - إقليم طنجة التي تم تمثيله مبدئيا على صعيد الحكومات المغربية (1955-1985) بثلاثة وزراء (محمد بن عيسى- محمد عمور والعربي المسعودي) الجدول 13، لم يتم تمثيله، من الناحية العملية، إلا بوزير واحد فقط وهو محمد بن عيسى أما محمد عمور والعربي المسعودي فينتميان أصلا لمدينة مراكش ، إذن فنسبة تمثيل مدينة طنجة لاتتجاوز 0,5. ٪

[2] - انظر في هذا الصدد بحث في طور الإعداد لبوجداد(أحمد) تحت عنوان : مساهمة في دراسة النخب السياسية الشمالية (المنطقة الخليفية سابقا).

[3] - حركات (ابراهيم): العصر السعدي -م س ص 394-295.

[4] - السوسي (المختار) : سوس العالمة ص 31.

[5] – غير أنه يلاحظ أنه إذا لم يتم الاعتماد على المركز الثقافي لإقليم سوس، كعنصر ممثل في الحكومات المغربية المدروسة، فإنه تم الإعتماد على مركزه الإقتصادي إذ يلاحظ مشاركة وزراء من هذا الإقليم خصوصا في حكومات العقد الأخير من هذا القرن . راجع مقالنا في هذا الصدد. وقد سبق لصاحب الجلالة أن شيد بمزايا هذا الإقليم حيث قال : " وسكان سوس على علم بوسائل التجارة والبيع والشراء ..كما أن إقليم سوس غني من الناحية الفلاحية وأراضي سوس تمتاز بحرارتها الغزيرة ، وأهل سوس يمتازون عن غيرهم بالجد في العمل والشجاعة وليسوا كسالى .." انظر خطاب صاحب الجلالة في سكان أكادير يوم 25 فبراير 1965 في : الحسن الثاني ملك المغرب انبعاث أمة الجزء العاشر 1965. ص 22-23. غير أن التمثيل السياسي لإقليم سوس لم يعكس بأي حال من الأحوال درجة أهميته الإقتصادية ، راجع:

- **Benhlal** (Mohamed) : " Développements politiques au Maghreb " C N R S Aix en Provence 1979 p.275 et s.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ثانيا : وزن المناطق في اختيار الوزراء.

يحاول الجدول التالي تبيان مستويين من التطور ، تطور كثافة سكان المناطق المغربية وتطور نسبة الوزراء المنتمين لهذه المناطق على مر المراحل الثلاث.، وذلك على الصعيد الحكومي.

الجدول رقم 15: وزن المناطق في اختيار الوزراء 1955-1985*.

المناطق	كثافة السكان إحصاء 1971	كثافة السكان إحصاء 1982	عدد وزراء المرحلة الأولى	عدد وزراء المرحلة الثانية	عدد وزراء المرحلة الثالثة	عدد وزراء جميع المراحل
الوسط الشمالي	1.891.714 % 12,3	2.397.689 11,7	18	36	22	76 %38,8
الشمال الغربي	2.975.342 % 19,3	4.105.387 % 20,2	12	19	14	45 % 23
الوسط	4.101.965 % 26,6	5.559.658 % 27,2	04	11	14	29 % 14,8
تانسيفت	2.351.757 % 15,2	2.944.591 % 14,4	05	09	04	18 % 9,1
الشرق	1.155.958 % 7,7	1.475.376 % 7,2	01	05	05	11 % 5,7
الوسط الجنوبي	1.187.976 % 7,7	1.512.046 % 7,4	00	01	06	07 % 3,6
الجنوب	1.714547 % 11,2	2.424.808 % 11,9	01	00	05	06 % 3
دول أخرى			00	04	00	04 % 2
المجموع	15.379.259 % 100	20.419.555 % 100	41	85	70	196 % 100

*لم يدمج إحصاء 1960 في هذا الجدول لأنه لم يتم تقسيم المغرب إلى مناطق إلا سنة 1971.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يمكن أن نستخلص من دراسة الجدول أعلاه، أن هناط انعدام التوازن بين عدد السكان في المناطق المغربية ونسبة الوزراء الممثلين لها. فمنطقة الوسط التي تمثل أكبر نسبة من حيث السكان سواء في إحصاء 1971 أم في إحصاء 1982 (26,6٪ و27,2٪) لم تمثل على الصعيد الحكومي إلا بنسبة 14,8٪ ، كما أن منطقة الجنوب، التي تحتل الدرجة الرابعة من حيث النسبة السكانية (11,9٪ في إحصاء 1982) لم تساهم في مختلف التشكيلات الحكومية التي شهدها المغرب من 1955 إلى 1985 إلا بستة وزراء فحسب، أي بنسبة 3٪ . وعلى العكس من ذلك ، تمثل منطقة الوسط الشمالي بالدرجة الأولى على الصعيد الحكومي، وذلك بنسبة 38,8 ٪ أي ب 76 وزيرا من مجموع 196 ، مع أن هذه المنطقة لاتمثل من الناحية السكانية إلا 11,7٪ (إحصاء 1982)، وهي مرتبة في الدرجة الخامسة بعد منطقة الجنوب من حيث النسبة السكانية. غير أنه تجب الإشارة إلى أن تفوق منطقة الوسط الشمالي في التمثيل الوزاري، يعود بالأساس إلى الأولوية التي يحظى بها إقليم فاس من حيث التمثيل الحكومي (انظر الجدول 13)، ولا يرجع هذا التفوق إلى تمثيل إقليم الحسيمة، الذي لم يحظ بأي تمثيل على الصعيد الحكومي من 1955 إلى 1985 [1]. وكما يبين نفس الجدول، فان هناك تفاوت بين مختلف الأقاليم داخل المنطقة الواحدة من حيث التمثيل الحكومي [2] . فإقليم الدار البيضاء يحتل الأولوية بالنسبة لمنطقة الوسط من حيث عدد الوزراء الذين شاركوا في حكومات المراحل الثلاث، (الجدول 13)؛ كما يحتل إقليم الرباط وسلا الأولوية في التمثيل الوزاري بالنسبة للأقاليم السبع التي تضمها منطقة الشمال الغربي (26 وزيرا من مجموع 43 : انظر الجدولين 13 و15.)؛ ونفس الأولوية، عرفها إقليم

[1] - استمر عدم تمثيل إقليم الحسيمة حتى في الحكومات التي تشكلت في المغرب في التسعينات أي حكومات 1992-1993-1994و 1995 ، فنسبة تمثيل هذا الاقليم على صعيد الحكومات المغربية من 1955 إلى 1995.(أربعين سنة) تظاهي 0٪ ، راجع مقالنا حول ملامح الوزير المغربي في بداية التسعينات المشار إليه سابقا.

[2] —يقصد في هذا الصدد، عدم التوازن من حيث التمثيل الوزاري.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وجدة بالنسبة لمنطقة الشرق :6 وزراء من مجموع 11 وزيرا للمنطقة كلها (الجدولان 13 و15) ؛ وإقليم مكناس بالنسبة لمنطقة الوسط الجنوبي : 6 وزراء من مجموع 7 لهذه المنطقة. وبالنسبة لمنطقة تانسيفت، فان إقليم مراكش يحتل الأولوية في التمثيل الوزاري، وذلك بإحدى عشر وزيرا (11) بالمقارنة مع كل من إقليم الصويرة وإقليم آسفي اللذين تم تمثيله كل منهما بثلاثة وزراء .

والجدير بالملاحظة، أن الجدول رقم 15 يشير إلى غياب تمثيل بعض الأقاليم على صعيد أغلب المناطق. ويتعلق الأمر بانعدام تمثيل كل من بوجدور وتزنيت بالنسبة لمنطقة الجنوب ، قلعة السراغنة بالنسبة لمنطقة تانسيفت ، بن سليمان والمحمدية بالنسبة لمنطقة الوسط ، شفشاون بالنسبة لمنطقة الشمال الغربي، الحسيمة بالنسبة لمنطقة الوسط الشمالي والراشدية وخنيفرة بالنسبة لمنطقة الوسط الجنوبي[1].

ومن أجل استكمال الجدولين السابقين : 13 و15، المتعلقين على التوالي بتمثيل المدن والمناطق على صعيد الحكومات المغربية ، واللذين لا يعكسان بمفردهما، التمثيل الحقيقي لإقليم معين داخلالحكومات، يستلزم الأمر الإستعانة بمعيار آخر، يعتمد المدة الزمنية التي مثل بمقتضاها مختلف الأقاليم على مستوى الحكومات المغربية. فمن أجل إدراك الوزن الفعلي لتمثيل لكل إقليم داخل الحكومات، من الضروري التعرض لعدد مشاركات كل وزيرومدة بقائه في منصبه ؛ بمعنى أن متغير مدة البقاء في المنصب الوزاري، هو الذي يعطي الصورة الواضحة عن مدى تمثيل كل إقليم داخل النخبة الوزارية. فتمثيل إقليم معين بوزير بقي في المنصب الوزاري لمدة تتراوح مثلا بين أربعة أشهر أوسنة لا يضاهي، بطبيعة الحالن، من خلال وزير ظل في المنصب الحكومي لمدة تفوق عشر سنوات. الأمر يقتضي إذن، التعرف على المدة

---

[1] – تم تمثيل بعض هذه الأقاليم في الحكومات التي تشكلت في المغرب في العقد الأخير من هذا القرن ، خصوصا أقاليم تزنيت ، قلعة السراغنة ، الراشدية ، وخنيفرة ، ربما بهدف إحداث نوع من التوازن التمثيلي لكل أقاليم المملكة انظر:
- El **Messaoudi** (Amina) : Le profil....op cit pp 80-82

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

التي قضاها الوزراء في المناصب الحكومية، وذلك من أجل إدراك التمثيل الفعلي للجهات التي تنتمي إليها الشخصيات الحكومية محل الدراسة.

ثالثا : المدة الإجمالية لمشاركة الأقاليم في المناصب الوزارية.

إن المدة الإجمالية التي قضاها الوزارء في مناصبهم الحكومية، قد تكون متواصلة كما قد تكون متقطعة. فالأمر يتعلق بمشاركات مختلفة ومتعددة على مستوى مختلف الحكومات المغربية من 1955 إلى 1985 ، والمعيار سيكون المدة الإجمالية التي قضاها الوزراء في جل هاته المشاركات أو في مشاركة واحدة، إذا كان الوزير قد شارك مرة واحدة فقط، في جميع الحكومات محل الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بخصوص إبراز المدة الإجمالية لتمثيل كل إقليم على الصعيد الحكومي ، تم تعداد المدة الزمنية التي قضاها كل وزير، على حدة، في منصبه أو مناصبه الحكومية، ثم تم جمع المدة المذكورة بالنسبة لجميع الوزراء المنتمين لنفس الإقليم[1].

[1] -لتعداد المدة التي قضاها الوزراء في الساحة الحكومية، اعتمدت على التتبع الشخصي لمسار الوزير منذ التحاقه بالحكومة، لأول مرة، إلى غاية خروجه منها "لآخر" مرة. والمصدر الوحيد في هذ الشأن، هو الظهائر والمراسيم الملكية المتعلقة بتأليف الحكومات. وبالنسبة لبعض الوزراء الذين مازالوا مشاركين في الحكومات الحالية، أي حكومات التسعينات، فإن آخر محطة اعتمدت عليها هي سنة 1991، أي السنة التي تناسب آخر تعديل وزاري شهدته حكومة العمراني المشكلة في 1985.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجدول رقم 16 : المدة الإجمالية لشغل المنصب الوزاري حسب الأقاليم

العمالة أو الاقليم	المدة (بالشهر)	النسبة المائوية
فاس	5111	42.43
الرباط	732	6.7
الدار البيضاء	703	5.83
الخميسات	679	5.63
مراكش	648	5.37
وجدة	639	5.30
مكناس	439	3.64
آسفي	300	2.50
سلا	294	2.44
الجديدة	292	2.42
سطات	260	2.15
تازة	230	1.90
خريبكة	189	1.56
الناضور	178	1.47
أكادير	176	1.46
تطوان	167	1.39
القنيطرة	104	0.86
فكيك	98	0.81
سيدي قاسم	93	0.77
الصويرة	74	0.61
العيون	73	0.60
طنجة	67	0.55
أزيلال	58	0.48
بني ملال	50	0.41
وزان	15	0.12
*موريطانيا	106	0.88
*الجزائر	14	0.09
المجموع	45	100

1-يتعلق الأمر بالمرحوم فال ولد عمير الذي كان وزيرا للدولة مكلفا بشؤون موريطانيا والصحراء في حكومة الحسن الثاني بتاريخ 05 يناير 1963 وكذا في حكومة أباحنيني في 11 نوفمبر 1963 ، إذ بقي في منصبه الوزاري لمدة ثلاث سنوات ، شهران وسبعة عشر يوما . كما يتعلق الأمر أيضا بالمرحوم الداي ولد سيدي باب وزير التربية الوطنية في 11 ماي 1973 ثم وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية من 25 أبريل1974 إلى 9 أكتوبر 1977 حيث يبلغ مجموع مدة بقائه في المنصب الوزاري خمس سنوات ، سبعة أشهر و 26 يوما.

2- يتعلق الأمر بالمرحوم محمد معمري الزواوي الذي ولد بقرية تاوريرت ميمون من جبال زواوة بالقطر الجزائري ، والذي كان وزيرا للقصور الملكية والتشريفات والأوسمة في 06 ماي 1970 حيث ظل في منصبه الوزاري لمدة سنة و شهران وخمسة أيام.

من خلال الجدول 18، المتعلق بالمدة الإجمالية لتمثيل الأقاليم على صعيد الحكومات، يتضح أن إقليم فاس يحظى بأولوية واضحة من حيث التمثيل على مستوى الحكومات المغربية. وقد تبينت هذه الأولوية من خلال المدة الزمنية لتمثيل العاصمة العلمية. فبتحقيق مدينة فاس لنسبة مائوية تقدر ب42,43%، يكون الوزراء "الفاسيون"قد

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ظلوا في الحكومات المدروسة، لمدة تقدر ب 5111 شهرا بالنسبة لمجموع عدد هؤلاء الوزراء: 67 وزيرا (الجدول 13). بمعنى أن معدل بقاء كل وزير "فاسي" في الحكومة، يقدر ب ستة وسبعين (76) شهرا، أي ما يفوق ست سنوات. وبهذا، فإن مدة تمثيل العاصمة العلمية، تفوق بكثير مدة تمثيل جل الأقاليم الأخرى. فقد احتفظ بعض الوزراء المنتمين لإقليم فاس، بمناصبهم الحكومية، لمدة تفوق عشر سنوات بل عشرين سنة أو ثلاثين ، وأمثالهم، المرحوم الحاج محمد اباحنيني الذي ظل يتقلد مناصب حكومية منذ أول حكومة مغربية (7 دجنبر 1955) إلى أن توفي بتاريخ 19 شتنبر 1989، حيث بلغت مدة بقائه بمفرده في المنصب الوزاري : 36 سنة و 10 أشهر و9 أيام؛ فهو يعد بالفعل يعتبر عميد الوزراء المغاربة من حيث المشاركة في الحكومات : ستة عشر (16) مشاركة أهمها كانت مشاركته كأمين عام للحكومة وكوزير للدولة.كما يعتبر السيد أحمد العلوي من بين الشخصيات الفاسية، التي طالت مدة مشاركتها في المناصب الحكومية، إذ يحتل الدرجة الثانية بعد المرحوم اباحنيني ، حيث تقدر مدة بقائه في المنصب الحكومي إلى غاية 02 يوليوز 1991 ، 22 سنة و10 أشهر[1].ويتعلق الأمر أيضا بالسيد محمد الدويري الذي بلغت مدة بقائه في المنصب الوزاري لمفرده، 13 سنة وشهرا واحدا و17 يوما، شغل خلالها مناصب حكومية في أربعة قطاعات وزارية مختلفة. كما يخص الأمر، السيد عبد الهادي بوطالب، الذي بلغت مدة مشاركاته الحكومية في الوزارات الست المختلفة[2]، تقريبا عشر سنوات. كما ان السيد عبد اللطيف الفيلالي يعتبر من هؤلاء الذين طالت مدة بقائهم في الحكومة ، حيث تقدر مدة مشاركاته في الحكومات إلى غاية التاريخ المدروس عشر

[1] - لم تتوقف مشاركة مولاي أحمد العلوي في الحكومات في التاريخ المذكور أعلاه وإنما بقيت مستمرة إلى غاية تشكيل حكومة اليوسفي(14 مارس 1998).

[2] - راجع الملحق الخاص بجميع الحكومات.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

سنوات و5 أشهر و20 يوما [1]. ونفس الشئ بالنسبة للسيد عز الدين العراقي الذي بلغت مدة بقائه في المناصب الحكومية 12 سنة و10 أشهر[2].

وتقدر، من جهة أخرى، نسبة المدة الإجمالية لتمثيل إقليم الرباط ب 6,7% ، أي 732 شهرا، وهي مدة تقدر بأربعين شهرا، أي أكثر من ثلاث سنوات، بالنسبة لكل وزير "رباطي"، حيث يقدر عدد وزراء الرباط بثمانية عشر وزيرا (18) (الجدول 13).

يتضح من خلال الجدول 16، المعتمد على متغير المدة التي مثلت بمقتضاها الأقاليم المغربية داخل الحكومات، أن هناك عدم توازن بين ارتفاع عدد الوزراء المنتمين لإقليم معين، وبين المدة التي يمثلها نفس الإقليم داخل الحكومات. فقد يوجد، مثلا، إقليم مثل من طرف أربعة وزراء خلال مدة أربع سنوات، أي بنسبة سنة واحدة لكل وزير ، كما قد يوجد من جهة أخرى إقليم آخر مثل من طرف وزير واحد فقط ولكن لمدة تفوق عشر سنوات. وبالتالي، تفوق مدة تمثيل الاقليم الثاني ثلاث مرات، تقريبا، مدة تمثيل الاقليم الاول ، إذ العبرة العملية من حيث التمثيل الفعلي هي المدة التي مثلها الاقليم داخل الحكومات.

ومن بين الأمثلة الواضحة على هذه الحالة ، إقليم الخميسات مثلا، الذي مثل في الحكومات المغربية بستة وزراء فقط (الجدول 13)، والذي تظاهي تقريبا مدة تمثيله في هذه الحكومات (5,63٪)، مدة تمثيل إقليم الدار البيضاء (5,83٪) الذي شارك في الحكومات بإحدى عشر وزيرا (الجدول 13). نفس المثال يمكن تطبيقه

---

[1] - توقفت مشاركة السيد عبد اللطيف الفيلالي في الحكومات يوم 8 ابريل 1999 حيث كان يشغل منصب وزير الشؤون الخارجية والتعاون في حكومة اليوسفي

[2] —تم الإقتصار في هذا المجال، على ذكر أسماء الوزارء المنتمين لإقليم فاس والذين تجاوزت مدة مشاركتهم في المناصب الحكومية عشر سنوات ، مع أن اللائحة طويلة لغيرهم من الوزراء " الفاسيين" أيضا والذين تتراوح مدة بقائهم في الحكومات بين ست وثمان سنوات.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

على أقاليم آسفي ووجدة ومكناس وتازة وسطات، التي تفوق نسبة تمثيلها من حيث المدة، (الجدول 16) نسبة تمثيلها من حيث عدد الوزراء (الجدول 13).

أما المجموعة الأخرى من الأقاليم، فهي تلك التي لاتحظى بتمثيل يذكر في الحكومات المغربية، لا من حيث العدد ولا من حيث المدة. وهذا شيء مهم بمعنى أنه توجد في الخريطة المغربية، أقاليم لا تسعى نهائيا للتمثيل على الصعيد الحكومي ، وعندما تتسنى لها الفرصة، فتمنح لها لمدة وجيزة جدا ، مثلا إقليم أكادير الذي مثل على صعيد الحكومات المغربية من 1955 إلى 1985 بأربعة وزراء فقط (الجدول 13) كما أن مدة مشاركته فيها لا تتجاوز نسبة 1,46٪ (الجدول 16). أو إقليم القنيطرة الذي تم تمثيله بوزيرين فقط، كما أن نسبة المدة الإجمالية لتمثيله على الصعيد الحكومي لا تتجاوز 0,86٪ . وكذلك أقاليم تارودانت وفكيك ووزان وأزيلال، التي تم تمثيلها بوزير واحد فقط بالنسبة لكل إقليم (الجدول 13) خلال مدة لا تتجاوز نسبة 0,5 ٪ من مجموع المدة الإجمالية التي شاركت بها هذه الأقاليم في الحكومات المغربية.وبالنسبة لتمثيل أقاليم الشمال مجتمعة [1] في الحكومات المغربية، يلاحظ بالنسبة لمدة تمثيلها على الصعيد الوزاري، أن هذه المدة تماثل مدة تمثيل إقليم واحد من الأقاليم المصنفة في أعلى قائمة الجدول 16، أي إقليم فاس وإقليم الدار البيضاء وإقليم الرباط ثم إقليم الخميسات. فإذا كانت الأقاليم الشمال قد شاركت، في مجملها، في الحكومات بستة عشر وزيرا (16) أي كل من تازة والناضور وتطوان وطنجة ووزان (الجدول)13، فإنها تظاهي، من حيث مدة تمثيلها، مدة تمثيل إقليم الدار البيضاء بمفرده 5,83 ٪ (الجدول 16) وتقل عن مدة تمثيل إقليم الرباط 6,07٪ ، كما تقل مدة تمثيل أقاليم الشمال كلها عن مدة تمثيل إقليم فاس بمفرده ب 4454 شهرا (657 شهرا بالنسبة لمجموع أقاليم الشمال: انظر الجدول 16) أي أن مدة تمثيل إقليم فاس على المستوى الحكومي تفوق مدة تمثيل جميع أقاليم الشمال بنسبة 36,98. ٪.

[1] - تازة -الناضور - تطوان - طنجة ووزان

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فلو افترضنا أن المعدل المتوسط لبقاء الوزير الفاسي في منصبه هو ثمان سنوات[1]، لوجدنا أنه من حق المواطن الفاسي أن يصبح وزيرا خلال كل هذه المدة قبل أن يصبح المواطن المنتمي لأقاليم الشمال عضوا في الحكومة ، أي أن الفرصة لشغل المنصب الوزاري تعطي أكثر من ثمان مرات للمواطن الفاسي قبل أن تعطى للمواطن الشمالي مرة واحدة.

أمام هذه الأولوية التي يحتلها إقليم فاس في التمثيل على الصعيد الحكومي، سواء من حيث عدد الوزراء، (الجدول 13) أو من حيث المدة الإجمالية للمشاركات الحكومية (الجدول 16) ، يطرح التساؤل إن كان هذا الاقليم يحتل أولوية أيضا فيما يتعلق بتسيير مايسمى بوزارات "السيادة "، أم أن هذه الأخيرة شهدت تمثيل مدن وأقاليم أخرى؟

رابعا : الانتماء الجغرافي لوزراء وزارات" السيادة "

تكتسي بعض الوزارات في مختلف دول العالم، أهمية "تفوق" أهمية باقي الوزارات، أي تلك الوزارات التي تعد ذات أهمية حيوية بالنسبة للدولة. ويدور اهتمام بعض هذه الوزارات بضبط الأمن والسكينة، بالنسبة لوزارة الداخلية واحترام القانون وتطبيقه، بالنسبة لوزارة العدل وانتهاج علاقات ديبلوماسية واحترام قواعد القانون الدولي، بالنسبة لوزارة الخارجية ثم تعزيز قوة الدولة ضد المخاطر الداخلية والخارجية بالنسبة لوزارة الدفاع الوطني.

ونظرا لغياب التعريف النظري لما يسمى بوزارات " السيادة" في المغرب [2]، تم الإعتماد في التمييز بين جميع الوزارات وبين ما يسمى بوزارات السيادة، أي وزارات الخارجية والداخلية والعدل والدفاع الوطني، على العنصرين التاليين:

---

[1] - انظر المبحث الخاص بمدة بقاء الوزراء في مناصبهم .

[2] - لا يشير أي نص من النصوص القانونية إلى تعريف خاص بوزارات "السيادة"، سواء تعلق الأمر بالمنشورة من النصوص أو غير المنشورة منها : في حوار مع السيد حجي مدير الدراسات التشريعية بالأمانة العامة للحكومة.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

- ترتيب الوزارات إثر كل تشكيلة حكومية في الظهائر والمراسيم الملكية المتعلقة بتشكيل الحكومات.
- مكانة هذه الوزارات في التصريحات الملكية.

1-: وزارات "السيادة" في ظهائر تشكيل الحكومات

إن الترتيب البروتوكولي الوارد في جميع التشكيلات الحكومية منذ أول حكومة مغربية إلى اليوم ، يحترم بصفة عامة، الترتيب التالي:

رئيس الحكومة أو الوزارة [1] ثم خليفة الرئيس[2]، بعده يأتي وزراء الدولة ثم وزارء العدل والخارجية والداخلية ثم الدفاع الوطني[3] .كما أنه فيما يتعلق بالترتيب البروتكولي لأعضاء حكومة صاحب الجلالة والشخصيات التي لها صفة وزير، وردت وزارات العدل والشؤون الخارجية والدفاع الوطني والداخلية مباشرة بعد الوزير الأول ووزراء الدولة[4].

ويلاحظ أن هذا الترتيب[5]، لم يشهد إلا استثناءات ثلاثة . يتعلق أولها بوزارة العدل، حيث ورد ترتيبها ، مرة واحدة فقط، في نهاية التشكيلة الحكومية؛ ونقصد بالذكر حكومة الحسن الثاني المشكلة بتاريخ 26 فبراير 1961[6].

بينما يتعلق الاستثناء الثاني، بالحالات التي ضمت فيها التشكيلات الحكومية، الوزارة المكلفة بشؤون موريطانيا والصحراء المغربية، حيث وردت هذه

---

[1] - استعمل لفظ الوزير الأول بدل رئيس الحكومة ابتداء من حكومة اباحنيني المشكلة بتاريخ 13 نوفمبر 1963.

[2] - أو نائب الوزير الأول في حالة وجوده

[3] - لم ترد وزارة الدفاع الوطني في التشكيلات الحكومية إلا في الفترة الممتدة من تشكيل الحكومة المغربية الثانية بزعامة امبارك البكاي (28-10-56) إلى غاية حكومة كريم العمراني بتاريخ 20-11-72.

[4] - راجع الترتيب البروتكولي في الجريدة الرسمية عدد 3001 بتاريخ 6 ماير 1970، ص 1174-1175.

[5] - لقد تم احترام هذا الترتيب، بدون أي استثناء، في الحكومات الأربع للمرحلة الأولى (1955-1960).

[6] - كانت وزارة العدل مسندة في هذه الحكومة للسيد عبد الخالق الطريس. راجع ظهير تشكيل هذه الحكومة في الجدول رقم 1.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الأخيرة، من حيث الترتيب، قبل الوزارات المذكورة أعلاه[1].فقد أسندت هذه الوزارة، بالأساس، لفئة وزراء الدولة[2].

أما الاستثناء الثالث والأخير، فيتعلق بوزارة الدفاع الوطني، التي لم ترد دائما من حيث الترتيب، بعد وزارات الداخلية والعدل والخارجية، وإنما كانت ترد أحيانا بعد وزارة المالية[3] أو التنمية[4] أو وزارة الشؤون الإدارية[5]. غير أنه اعتمدت، في هذا السياق، من بين وزارات السيادة، نظرا لجعلها تحت تصرف صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن تارة[6]، و تحت تصرف الملك بنفسه تارة أخرى[7] . كما رتبت وزارة الدفاع الوطني في الظهائر الملكية الخاصة بتشكيل حكومتي العمراني في 6 غشت 1971 و 13 أبريل 1972، في المرتبة الثالثة، بعد الوزير الأول ووزير العدل وقبل باقي الوزارات[8].

ثم يوجد استثناء آخر، يتعلق بوزارة الداخلية، حيث ورد ترتيبها في إحدى التشكيلات الحكومية في المرتبة التاسعة بعد وزارات متعددة[9]، وليس في الصفوف الأولى المخصصة، عادة، لوزارات "السيادة"[10].

---

[1] - يتعلق الأمر بالحكومات التالية : حكومتا الحسن الثاني في 02 يونيو 1961 و05 يناير 1963 ثم حكومة اباحنيني في 13 نوفمبر 1963 وحكومة الحسن الثاني في 08 يونيو 1965 وأخيرا حكومة محمد بنهيمة في 11 نوفمبر 1967.

[2] - أسندت هذه الوزارة لشخصيتين فقط وهما : فال ولد عمير،في الحكومة الملكية المشكلة في 2 يونيو 1961 والحكومة الملكية أيضا في 5 يناير 1963؛ والأمير مولاي الحسن بن ادريس، في الحكومة الملكية في 8 يونيو 1965 وحكومة بنهيمة في 6 يوليوز 1967

[3] - كمثال الحكومتين الملكيتين في 2 يونيو 1961 و5 يناير 1963. وحكومة اباحنيني في 13 نوفمبر 1963.

[4] - الحكومة الملكية في 8 يونيو 1965.

[5] - حكومة محمد بنهيمة في 11 نوفمبر 1967.

[6] - في حكومة المغفور له محمد الخامس المشكلة في 26 ماي 1960.

[7] - حكومة الحسن الثاني في 2 يونيو 1961.

[8] - حيث تكلف بوزارة العدل في الحكومتين معا، السيد محمد اباحنيني.

[9] - يتعلق الأمر بحكومة المعطي بوعبيد المشكلة في 23 مارس 1979.

[10] - بالنسبة لجمهورية مصر العربية مثلا، يطلق مفهوم وزارات السيادة على الخارجية و الداخلية والدفاع والعدل والخزانة . راجع بهذا الشأن : - **الجمل** (ماسية): النخبة السياسية في مصر ..., م.س.ص:148.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وتجدر الإشارة في نفس الصدد، إلى أنه نظرا "لأهمية" وزارات السيادة، فقد كلف بها رئيس الوزارة أو الوزير الأول. ففي هذا الإطار، كلف كل من أحمد بلافريج، رئيس الوزارة في الحكومة الثالثة، وعبد الله ابراهيم، رئيس الوزارة في الحكومة الرابعة، بوزارة الخارجية. كما أنه بالنسبة لحكومات المرحلة الثانية (1960-1972)، وضعت وزارة الخارجية تحت سلطة الملك في حكومة 2 يونية 1961 كما كلف بها السيد أحمد بلافريج، الممثل الشخصي للملك في حكومة 5 يناير 1963[1]. ونفس الأمر بالنسبة لوزارة العدل، التي ألحقت بالوزارة الأولى في حكومة بوعبيد المشكلة في 07 أكتوبر 1977[2]. ماسبق، تظهر كذلك أهمية وزارة العدل، في نيابة وزير العدل عن رئيس الوزارة في حالة غياب هذا الأخير، أو في حالة غياب خليفته. كما تجلت أهمية هذه النيابة، في ترأس وزير العدل للمجالس "الحكومية" سواء في حكومات المرحلة الأولى(1955-1960)[3] أو حكومات المرحلة الثانية (1960-1972)[4].

2 : وزارات السيادة في التصريحات الملكية.

طبقا للتصريحات الملكية، تعتبر كل من وزارات العدل والخارجية والداخلية داخلة في المجال الخاص للملك. فقد صرح الملك في خطابه بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة للمسيرة الخضراء، بتاريخ 06 نوفمبر 1993[5]، أن اختيار بعض الشخصيات الحكومية ووضعها على رأس الوزارة الأولى وزارات العدل والداخلية والخارجية، إنما

---

[1] - لقد بقي نفس التقليد ساريا في حكومات التسعينات، حيث تكلف الوزير الأول،عبد اللطيف الفيلالي،، بوزارة الخارجية في كل من حكومتي 1994 و1995.

[2] - راجع ظهائر تشكيل كل هذه الحكومات في الجدول رقم1.

[3] -إثر غياب السيد محمد الزغاري، خليفة رئيس الوزارة في الحكومة المغربية الأولى، ترأس السيد عبد الكريم بن جلون، وزير العدل، مجلسي "الحكومة" المنعقدين على التوالي في 10 مارس 1956 و4 ماي من نفس السنة. راجع في هذا الصدد:ابن ابراهيم (رشيد) وبنعيسى (يوسف): النشاط الحكومي في المغرب من سنة 1955 إلى سنة 1965. تجربة المجالس "الوزارية" و"الحكومية".م.س.ص.17-18.

[4] - ترأس السيد عبد الخالق الطريس، وزير العدل وخليفة رئيس الحكومة بالنيابة، المجالس "الحكومية" المنعقدة في كل من 25-9-1960 و 7-10-1960، 15-10-1960 و29 اكتوبر من نفس السنة. نفس المرجع، ص.33-34.

[5] - رغم أن تاريخ الخطاب الملكي المذكور يقع في تاريخ خارج التواريخ التي تشملها المراحل المدروسة، فإنه يتم عرضه في هذا الصدد نظرا لما للموضوع من أهمية بالنسبة لمفهوم وزارات "السيادة".

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يدخل في مجاله الخاص[1]. وفي هذا الإطار صرح الملك بما يلي: "وقلت لهم أخيرا أحتفظ بالوزير الأول ، ووزير الخارجية ، ووزير العدل ووزير الداخلية" . "وبخصوص وزارة الخارجية ذكرتهم بأن هذه الوزارة أصبحت اليوم ضرورة من الضرورات الداخلية، لأن حياتنا الإقتصادية سواء الفلاحة أو التجارة أو الصادرات أو غيرها رهينة بسياستنا الخارجية سواء مع السوق الأوربية المشتركة أو على الصعيد الدولي أو الجهوي ، ولايمكن كذلك الارتجال هنا بوضع وزير للخارجية بغتة (..) أما بالنسبة لوزارة العدل فإن العدل أساس الملك ، فلا يمكن لطائفة سياسية أو أسرة سياسية كيفما كانت أن تتقلد منصبا كهذا ، لأن قضاء الله يقبله الانسان ، ولكن ظلم طائفة لايقبله الإنسان(..)وأخيرا فإن وزارة الداخلية هي التي لن أعطيها أبدا لأي حزب من الأحزاب"[2].

إن وجود هذه الوزارات الثلاث على رأس قائمة جميع التشكيلات الحكومية ، وتأكيد الملك على انفراده باختيار وتعيين من يتولى إدارتها، وكذا الأهمية الحيوية التي تلعبها هاته المرافق الوزارية في جميع دول العالم[3]، يفسر التساؤل حول نوع الأقاليم الممثلة على رأس هذه الوزارات، أو على الأصح، هل مثل وزراء السيادة في المغرب، من 1955 إلى 1985، مختلف الأقاليم المغربية. أم اقتصر التمثيل على إقليم أو إقليمين فقط.

إن تقدير مدى تمثيل الأقاليم أو العمالات على مستوى وزراء السيادة، سيتم من خلال تعداد عدد الوزراء الذين شاركوا في كل وزارة من هذه الوزارات، وبالتالي تعداد عدد الأقاليم الممثلة، ثم المدة الزمنية التي مكثها كل وزير على رأس وزارة من وزارات السيادة.

---

[1] - راجع نص الخطاب الملكي في : الحسن الثاني ملك المغرب (انبعاث أمة الجزء 38 .1993. ص:435-444.

[2] - الخطاب الملكي المشار إليه سابقا والمؤرخ في 06 نوفمبر 1993.

[3] – راجع على سبيل المثال:

- **Sung** (Nak-in): "les ministres de la 5° Republique française" L.G.D.J 1988.p.104

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

أ- وزارة الخارجية

ماهي الأقاليم التي حظيت بتمثيل على صعيد هذه الوزارة؟ أو ما هو الإنتماء الجغرافي للشخصيات الحكومية التي تحملت مسؤولية إدارتها؟[1].

الجدول رقم 17:

الانتماء الجغرافي للشخصيات الحكومية لوزارة الخارجية (1955-1985)

العمالة أو الإقليم	عدد الوزراء	المدة الاجمالية بالشهر	السنة المائوية
فاس	07	252	40.44
مراكش	04	115	18.45
الدار البيضاء	01	72	11.55
مكناس	01	49	7.88
سلا	01	48	7.70
الرباط	02	45	7.22
آسفي	01	41	6.58
خريبكة	01	11	1.76
المجموع	18	633	100

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

1*في الواقع تبلغ المدة الإجمالية لتمثيل إقليم فاس على صعيد وزارة الخارجية منذ الحكومة المغربية الأولى (7 دجنبر 1955) إلى اليوم (حكومة 27 فبراير 1995) 352 شهرا وذلك لمكوث السيد عبد اللطيف الفيلالي - الفاسي الأصل- على رأس هذه الوزارة إلى اليوم.

2*لم تحصى ضمن المدة الإجمالية لتمثيل الأقاليم على صعيد وزارة الخارجية الفترة التي وضعت فيها هذه الوزارة تحت تصرف السلطة العليا لجلالة الملك وذلك من 02 يونيو 1961 إلى غاية 05 يناير 1963.

---

[1] - نقصد بالشخصيات الحكومية في هذا المجال جميع الفئات التي تشملها التشكيلات الحكومية أي وزراء الدولة ووزراءو كتاب ونواب كتاب الدولة . وفيما يتعلق بمنصب وكيل الوزارة أو كما يسمى الآن كاتب الدولة أو نائبه، فقد تقلد هذه المهمة على صعيد وزارة الخارجية الشخصيات التالية : محمد العربي العلمي و عبد الله الشرفي و أحمد الشرقاوي وعبد الرحمن بادو و عبد الحق التازي ثم محمد السقاط. وكلهم من إقليم فاس باستثناء أحمد الشرقاوي من مدينة سلا وعبد الحق التازي من مدينة مكناس..

طبقا للجدول أعلاه ، لـم تشـهد وزارة الخارجيـة تغيـيرا كبـيرا علـى مسـتوى وزرائها. فمن بين 196 وزيرا الذين تشملهم عينة هذه الدراسة، ثمانية عشر (18) منهم فقط تعاقبوا على رأس هذه الوزارة وذلك بنسبة 9,18%. ويحتل إقليم فاس مرة أخـرى، الأولوية من حيث التمثيل على رأس هذه الوزارة، لا من حيث عدد الوزراء "الفاسـيين" الذي وصل إلى سبعة (7) وزيرا[1]، ولا من حيث المدة الزمانية التي مثل من خلالها هـذا الإقليم، والتي قدرت ب 252 شهرا، أي إحـدى وعشـرين سـنة. وتضـاهي هـذه المـدة نسبة 40,44٪ من مجموع المدة الزمنية التي مثلت خلالها باقي الأقـاليم علـى مسـتوى وزارة الخارجية. أما إذا أضيفت إلى هذه النسبة، مدة 72 شهرا التـي تقـابل الفـترة التـي مثل فيها إقليم الدار البيضاء في شـخص أحمـد العراقـي، الـذي يعـد بـدوره مـن أصـل فاسي، تكون بذلك المدة الاجمالية التي مثلها اقليم فاس علـى صعيـد وزارة الخارجيـة هي 324 شهرا أي أكثر من نصف مجموع المدة التي مثلت خلالها باقي الأقاليم والتـي قدرت بمدة 633 شهرا (الجدول 17).

إن هذا التفوق لتمثيل إقليم فاس على صعيد وزارة الخارجيـة، تركـز بالأسـاس خلال المرحلـة الثالثـة مـن هـذه الدراسـة (1972–1985)، حيـث بلـغ مجمـوع الـوزراء المنتمين لهـذا الاقليـم خمسـة وزراء. أمـا المرحلـة الثانيـة (1960–1972) فلـم تمثـل إلا بوزيرين فاسيين فقط على صعيد وزارة الخارجية بينمـا لـم يتعـاقب علـى رأس الـوزارة الديبلوماسية أي وزير فاسي خلال المرحلة الأولى (1955–1960).

بعد إقليم فاس، يرتب في الدرجة الثانيـة مـن حيـث التمثيـل علـى صعيـد وزارة الخارجية، إقليم مراكش وذلك سواء من حيث عدد الوزارء: أربعة (04)[2]، أو من حيث المدة الإجمالية للمشـاركة المقـدرة بنسـبة 18,45٪ . أمـا بـاقي الأقـاليم الخمسـة ، أي

[1] – يتعلق الأمر ، حسب الترتيب في التعيين بالوزراء التالية أسماؤهم: ادريس المحمدي ومحمد العربي العلمي وعبد الله الشرقي وعبد الهادي بوطالب وعبد اللطيف الفيلالي وعبد الحق التازي ومحمد السقاط.

[2] – يتعلق الأمر بالسادة: عبد الله ابراهيم ويوسف بن عباس التعارجي ومحمد بوستة ثم عبد الواحد بلقزيز.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

مكناس[1] وسلا[2] و الرباط[3] وآسفي[4] ثم خريبكة[5]، فقد قدرت المدة الزمنية لتمثيل كل هذه الأقاليم، على صعيد وزارة الخارجية، بمائة وأربع وتسعون شهرا (194) أي ستة عشر سنة ونيف؛ بمعنى أن تمثيل خمسة أقاليم على صعيد وزارة الخارجية، يقل بكثير، من حيث المدة، عن درجة تمثيل إقليم فاس بمفرده.

يتضح وجود انعدام توازن بين عدد الوزارء الذين يمثلون إقليما معينا، وبين المدة الإجمالية لمشاركة أو تمثيل نفس الإقليم على مستوى الوزارة. ويأخذ، في هذا الصدد، مثال إقليم الرباط، الممثل بوزيرين على صعيد وزارة الخارجية بينما تقل مدة تمثيليته عن إقليم مكناس أو سلا مثلا، اللذين مثلا بوزير واحد فقط(انظر الجدول 17). فالعبرة تكون إذن بالمدة الزمنية التي مثل بمقتضاها الإقليم، وليس بعدد الوزراء الذين مثلوا ذلك الإقليم.

ب- وزارة العدل

الجدول رقم 18:

الانتماء الجغرافي للشخصيات الحكومية لوزارة العدل(1955-1985)

العمالة أو الإقليم		عدد الوزراء	المدة الإجمالية (بالشهر)	النسبة المائوية
فاس		11	273	74.38
الدار البيضاء		01	49	13.35
مراكش		02	35	9.54
تطوان		01	10	2.73
المجموع	04	15	367	100

[1] -يتعلق الأمر بالسيد عبد الرحمن بادو.

[2] - أحمد الشرقاوي.

[3] -أحمد بلافريج وأحمد رضا اجديرة.

[4] -أحمد الطيبي بن هيمة.

[5] -محمد الشرقاوي.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يتضح من خلال الجدول أعلاه، المتعلق بالإنتماء الجغرافي للشخصيات الجكومية التي تعاقبت على وزارة العدل أنه قد مثلت على صعيد هذه الوزارة منذ حكومة البكاي في 1955 إلى غاية حكومة العمراني في 1985، أربعة أقاليم مغربية فقط: إقليم فاس وإقليم الدار البيضاء ثم إقليم مراكش وأخيرا إقليم تطوان. كما مثلت هذه الأقاليم الأربعة، بواسطة خمسة عشر (15) وزيرا، أي بنسبة 7,65٪ من مجموع العينة الوزارية المدروسة.

أما من حيث نسبة تمثيل كل إقليم من هذه الأقاليم الأربعة، فيلاحظ، من خلال الجدول أعلاه، أن إقليم فاس يحتل الأولوية أيضا على صعيد هذه الوزارة. وتتضح هذه الأولوية، سواء من حيث عدد الوزراء المنتمين لهذا الإقليم، والذي يقدر بإحدى عشر (11) وزيرا[1]، أي 73,33٪ من مجموع العدد الوزاري لمختلف الأقاليم (الجدول 17)، أو من حيث المدة الاجمالية التي شارك بها الفاسيون على رأس وزارة العدل، والتي تقدر ب 273 شهرا[2]، أي إثنى وعشرين سنة ونيف، بينما لم تمثل الأقاليم الثلاثة الأخرى، أي الدار البيضاء[3] ومراكش[4] وتطوان[5] إلا بأربعة وزراء، و بأربع وتسعون شهرا (94)، أي تقريبا ثمان سنوات. وهي مدة تقدر ب25,61٪ من مجموع المدة الاجمالية ، أي دون نصف المدة التي مثل بها اقليم فاس على رأس هذه الوزارة.

فهل تميزت مرحلة دون أخرى، من حيث تركيز تمثيل إقليم فاس على صعيد وزارة العدل؟

---

[1] -وهم ، حسب ترتيب تاريخ تعيينهم، السادة عبد الكريم التويمي بن جلون ومحمد ابا حنيني وأحمد ابا حنيني وعبد القادر بن جلون وعبد الهادي بوطالب وعلي بن جلون وادريس السلاوي وعبد الحفيظ بوطالب وأحمد بن بوشتة وعباس القيسي ثم مولاي مصطفى بلعربي العلوي.

[2] - مثل إقليم فاس على صعيد وزارة العدل في الحكومة الأخيرة التي تشملها هذه الدراسة (حكومة العمراني في 11 أبريل 1985) بواسطة شخص مصطفى بلعربي العلوي وامتدت في الواقع مساهمة هذا الأخير كوزير للعدل إلى غاية حكومة العمراني أيضا المشكلة في 11 نوفمبر 1993 ، وبذلك تكون مدة تمثيل إقليم فاس على رأس وزارة العدل منذ الحكومة المغربية الأولى إلى اليوم هي : 346 شهرا .

[3]- السيد المعطي بوعبيد.

[4] - محمد بوستة والبشير بن عباس التعارجي.

[5] - عبد الخالق الطريس.

خلال المرحلة الأولى (1955–1960)، تعاقب على رأس وزارة العدل وزيران فقط، والاثنان معا من مدينة فاس، ويتعلق الأمر بكل من عبد الكريم التويمي بن جلون والحاج محمد اباحنيني. أما المدة الزمنية لتمثيل إقليم فاس خلال هذه المرحلة، فتصل إلى 56 شهرا، أي بنسبة 20,51٪ من مجموع المدة الاجمالية التي مثل بمقتضاها إقليم فاس على مستوى وزارة العدل خلال المراحل الثلاث مجتمعة (انظر الجدول 18). بينما تعاقب على وزارة العدل خلال المرحلة الثانية (1960–1972)، عشرة وزراء . ثمانية منهم ينتمون لإقليم فاس وبلغت المدة الإجمالية لتمثيل هذا الإقليم خلال هذه المرحلة، 117 شهرا أي 42,85٪ من مجموع المدة الإجمالية التي شارك بها إقليم فاس على رأس وزارة العدل.

أما بخصوص المرحلة الثالثة (1972–1985)، بدأ يظهر نوعا من التنوع في التمثيل الإقليمي على صعيد وزارة العدل. إذ تعاقب على الوزارة المذكورة أربعة وزراء ، ينتمي إثنان منهما لإقليمي مراكش والدار البيضاء، بينما ينتمي الإثنان الباقون لإقليم فاس[1]. وتقدر المدة الزمنية التي مثل من خلالها إقليمي مراكش والدار البيضاء ب 65 شهرا، بينما مثل إقليم فاس على صعيد وزارة العدل، خلال المرحلة الثالثة بمائة شهر، أي بنسبة 60,60٪ من مجموع المدة الإجمالية التي مثلتها الأقاليم الثلاثة التي تعاقبت على الوزارة المذكورة خلال المرحلة الثالثة.

يتجلى مما سبق ، أن التمثيل الإقليمي على صعيد وزارتي الخارجية والعدل من 1955 إلى 1985، تميز بتفوق تمثيل إقليم فاس من جهة ، وبالغياب النسبي لتمثيل باقي الأقاليم المغربية من جهة أخرى . وتنطبق هذه الملاحظة بالخصوص على وزارة العدل التي تعتبر ، تقريبا خلال المدة المدروسة، من احتكار إقليم فاس.

[1] -يتعلق الأمر بكل من السيد عباس القيسي والسيد مصطفى بلعربي العلوي.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ج- وزارة الداخلية

ما هو الوضع بالنسبة لوزراء الداخلية ؟ هـل ينتمـون لأقـاليم مختلفـة، أم أن الوزارة شهدت تنوعا في التمثيل الإقليمي؟

الجدول رقم 19:

الانتماءات الجغرافية للشخصيات الحكومية لوزارة الداخلية (1955-1985)

العمالة او الاقليم		عدد الوزراء	المدة الاجمالية بالشهور	النسبة المائوية
فاس		07	210	24.83
الحميسات		02	166	19.62
سطات		01	150	17.74
وجدة		02	87	10.28
نكباك		01	84	9.93
سيدي قاسم		01	72	8.51
الرباط		02	38	4.49
آسفي		01	30	3.54
الجديدة		01	09	1.06
المجموع	09	18	846	100

من المفيد الإشارة إلى أنه من بين الـوزراء الثمانيـة عشـرة الذيـن تعـاقبوا علـى وزارة الداخلية [1]، ثمانية منهم شغلوا منصب كتاب الدولة ، ومنهم من شـغل المنصبيـن معا أي كاتبا للدولة، إثر التعيين الأولي بهذه الوزارة، ثم عين وزيرا بها بعد ذلك[2]..

بالمقارنـة مـع وزارة العـدل، يبـدو التنـوع فـي التمثيـل الإقليمـي واضحـا علـى مستوى وزارة الداخلية، إذ تم تمثيل تسعة (9) أقاليم بواسطة ثمانية عشرة (18) وزيرا . فبالإضافة إلى إقليم فاس، مثلت على صعيد وزارة الداخلية، ثمانية أقاليم أخرى. ويتعلق

[1] - تنتمي فئة الشخصيات الحكومية التي تعاقبت على وزارة الداخلية إلى كل من وزراء الدولة و وزراء وكتاب الدولـة.

[2] - يتعلق الأمر بكل من محمد حدو الشيكر وادريـس البصـري. وتجـدر الإشـارة إلـى أنـه، منـذ تعييـن السـيد ادريـس البصـري كاتبـا للدولـة علـى رأس وزارة الداخليـة، بتـاريخ 25 أبريـل 1974، لـم يعـد يعيـن فـي وزارة الداخليـة كاتبـا أو نوابـا لكتـاب الدولـة وإنمـا وزراء فقـط بـل وزيـر واحـد فقـط.وهنـاك اسـتثناء واحـد، يتعلـق بتعييـن الغزوانـي الراشـدي، نائبـا لكـاتب الدولـة لـدى وزيـر الداخليـة مكلفـا بالإنعـاش الوطنـي بتـاريخ 27 دجنـبر 1983 وذلـك لأن "الإنعـاش الوطنـي كـان مشـتتا نوعـا مـا، ا قررنـا أن نجمعـه لأنـه إذا لـم يكـن الإنعـاش الوطنـي فـي إطـار وزارة الداخليـة فـلا يمكـن أن يقـوم بعمـل مـا.."انظـر كلمـة صـاحب الجلالـة بمناسـبة تكليفـه للغزوانـي الراشـدي بهـذه المهمـة، فـي الجـزء الثـامن والعشـرين مـن "انبعـاث أمـة"، 1983 ص.366-367.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الأمر بكل من إقليم سيدي قاسم[1] وإقليم الخميسات[2] ومدينة بركان[3] وإقليم الجديدة[4] وفكيك[5] ووجدة[6] وآسفي[7] وسطات[8]. غير أنه يبدو، أن إقليم فاس يحظى، بالأولوية في التمثيل على رأس هذا المرفق الوزاري، من حيث العدد أولا وذلك بسبعة (07) وزراء[9]، ثم من حيث المدة الإجمالية للمشاركة ثانيا :210 شهرا. غير أنه يتضح، لأول مرة، أن الفرق في التمثيل، من حيث المدة، ليس مهما بين إقليم فاس 24,83٪ وبين أقاليم أخرى، كإقليم الخميسات مثلا، الممثل بنسبة 19,62٪، أو إقليم سطات الذي حقق نسبة 17,74٪ من مجموع المدة الإجمالية لمشاركة باقي الأقاليم على مستوى وزارة الداخلية.

غير أنه يبدو، من الناحية العملية، أن التركيز التمثيلي للأقاليم على صعيد وزارة الداخلية، إنما يعود لإقليم سطات وليس لإقليم فاس وذلك لسببين:

– إن تمثيل إقليم سطات على رأس وزارة الداخلية تم من خلال شخص واحد[10]، بينما تم تمثيل اقليم فاس على صعيد نفس الوزارة بواسطة سبعة وزراء (انظرالجدول 19)؛

– إن استمرار تواجد السيد ادريس البصري على رأس وزارة الداخلية، فيما بعد المدة المدروسة، أي خلال حكومات التسعينات[11]، يعني أن إقليم سطات مازال ممثلا

---

[1] – يتعلق الأمر بالسيد مسعود الشيكر.

[2] – حسن الزموري وحدو الشيكر.

[3] – يتعلق الأمر بالسيد مبارك لهبيل البكاي، من إقليم وجدة.

[4] – السيد عبد الرحمن الخطيب.

[5] – محمد أوفقير.

[6] –محمد بن العالم.

[7] –محمد ابن هيمة.

[8] – السيد ادريس البصري.

[9] – نقصد بالوزراء في هذا المجال، جميع الفئات الحكومية، أي قد يتعلق الأمر بوزير للدولة أو وزير أو كاتب للدولة أو نائب لكاتب الدولة. وبخصوص هذه الشخصيات المنتمية لإقليم فاس، يتعلق الأمر بالسادة: لحسن ليوسي وادريس المحمدي وادريس السلاوي وأحمد حمياني وعبد الحفيظ بوطالب وأحمد بن بوشتة وعباس القيسي.

[10] – يتعلق الأمر بالسيد ادريس البصري.

[11] – يتعلق الأمر بحكومتي العسراني في 1992 و1993 وحكومتي الفيلالي في 1994 و1995، انظر ظهائر تشكيل هذه الحكومات في الجدول رقم 1.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

على مستوى هذه الوزارة بمدة تفوق المدة الواردة في الجدول أعلاه، أي مدة 150 شهرا [1]، وبهذا يأتي إقليم سطات في المرتبة الأولى من حيث التمثيل على صعيد وزارة الداخلية قبل إقليم فاس.

وتتجلى أولوية إقليم سطات على رأس وزارة الداخلية، خلال المرحلة الثالثة بالخصوص (1972–1985)، أي المرحلة التي لم يشارك فيها إلا وزيرا فاسيا واحدا ويتعلق الأمر بالسيد عباس القيسي . بينما شارك في كل من المرحلتين الأولى والثانية ست وزراء من اقليم فاس : ثلاثة وزراء بالنسبة لكل مرحلة من هاتين المرحلتين . وبالتالي فإذا كانت المرحلة الثالثة (1972–1985)، قد شهدت نوعا نسبيا من التنوع في التمثيل الإقليمي على صعيد وزارتي الخارجية والعدل، فالأمر ليس كذلك بالنسبة لوزارة الداخلية، حيث انفرد اقليم سطات بالتواجد على رأس هذه الوزارة خصوصا منذ حكومة 1979 إلى الآن.[2].

د– وزارة الدفاع الوطني

هل تميز التمثيل الإقليمي على صعيد هذه الوزارة [3]بخصوصيات غير التي تميز بها نفس التمثيل على صعيد الوزارات الثلاث الأخرى؟

---

[1] – إن المدة الإجمالية الفعلية لمشاركة إقليم سطات على رأس وزارة الداخلية منذ الحكومة المغربية الأولى إلى غاية حكومة 27 فبراير 1995، تقدر ب 150 شهرا + 89 شهرا أي ما مجموعه 239 شهرا.

[2] – قبل هذا التاريخ، ورغم أن اقليم سطات كان ممثلا في وزارة الداخلية في شخص ادريس البصري بصفته كاتبا للدولة في هذه الوزارة منذ التعديل الوزاري بتاريخ 25 أبريل 1974 ، فوزير الداخلية آنذاك كان هو السيد محمد حدو الشيكر من اقليم الخميسات ، كما أنه في حكومة أحمد عصمان المشكلة في 10 أكتوبر 1977 أسندت الداخلية لوزير الدولة، السيد محمد الطيبي بنهيمة من اقليم آسفي ، ولم يعين السيد ادريس البصري وزيرا للداخلية إلا في حكومة المعطي بوعبيد بتاريخ 27 مارس 1979.

[3] – تم إلغاء وزارة الدفاع الوطني من طرف الملك الحسن الثاني بتاريخ 19 غشت 1972 حيث قال جلالته في هذا الصدد: ".. ولهذا قررت من اليوم أن ألغي منصب وزير الدفاع وكذا منصب الماجور العام المساعد ، على أن وزارة الدفاع ستكون على شكل إدارة أدير شؤونها بنفسي وبمعونة الكاتب العام للوزارة تتكلف بالمسائل الإدارية " وقال أيضا .." وأعطي الأمر للوزير الأول بالنيابة الكاتب العام للحكومة ولوزير الوظيفة العمومية أن يضعوا النصوص المطابقة لأوامري هذا النيل وتسلم للطبع هذا الليل ويعتبر كلامي هذا بمثابة نشر في الجريدة الرسمية ، نحذف وزارة الدفاع ، نحذف

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجدول رقم 20:

الانتماء الجغرافي للشخصيات الحكومية لوزارة الدفاع الوطني (1956–1972)

العمالة أو الإقليم		عدد الوزراء	المدة الإجمالية بالشهور	النسبة المائوية
الخميسات		02	56	29.79
الناضور		01	45	23.94
فاس		02	22	11.45
سلا		01	18	9.75
وزان		01	15	7.98
الرباط		01	12	6.38
فكيك		01	12	6.38
خريبكة		01	08	4.25
المجموع	08	10	188	100

يلاحظ أولا بخصوص الجدول أعلاه ، المتعلق بالانتماء الجغرافي للشخصيات الحكومية التي تعاقبت على وزارة الدفاع الوطني ، أنه على غرار وزارة الداخلية، تنوعت الأقاليم الممثلة على صعيد الوزارتين : تسعة أقاليم ممثلة على صعيد وزارة الداخلية وثمانية أقاليم (08) ممثلة على مستوى وزارة الدفاع الوطني . كما يلاحظ، أنه لأول مرة، وبالمقارنة مع الوزارات الثلاث السابقة، لم يعد اقليم فاس يحتل المرتبة الأولى في التمثيل الإقليمي من حيث المدة الاجمالية للمشاركة على صعيد وزارة الدفاع الوطني، وإنما انتقل إلى المرتبة الثالثة بعد كل من اقليم الخميسات[1] ب 29,79٪ واقليم الناضور[2] ب 23,94. ٪ (الجدول 20).

يكتسي التمثيل الاقليمي في وزارة الدفاع الوطني ميزات خاصة، تتجلى بالخصوص في غلبة التمثيل القروي على التمثيل الحضري . واتضح ارتفاع نسبة

منصب الماجور العام المساعد ، ولا يبقى إلا القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وقائد الأركان للقوات المسلحة الملكية .." خطاب جلالة الملك بالصخيرات أمام الضباط السامين للقوات المسلحة الملكية بتاريخ 19 غشت 1972 . انظر نص الخطاب في : الحسن الثاني ملك المغرب . انبعاث أمة . الجزء 17 . 1972 ص 225.

[1] – تم تمثيل إقليم الخميسات على صعيد وزارة الدفاع الوطني، بواسطة المحجوبي أحرضان ومحمد حدو الشيكر.

[2] – أما إقليم الناضور، فقد تم تمثيله بواسطة الجنرال محمد أمزيان الزهراوي.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

التمثيل القروي في وزارة الدفاع الوطني خصوصا، خلال المرحلة الثانية (1960-1972)[1]، وذلك بتمثيل كل من الناضور و الخميسات وخريبكة[2] وفكيك[3]. بينما مثلت، من ناحية أخرى، بعض المراكز الحضرية على صعيد هذه الوزارة خلال المرحلة الأولى (1956-1960)، كفاس[4] والرباط[5] وسلا[6]ووزان[7].

من خلال ماسبق، يبدو أنه يعهد، غالبا، بإدارة شؤون الجيش للقرويين بدلا من الحضريين ، كما تسند وزارة الدفاع الوطني، بالخصوص، لمن تتبع تكوينا عسكريا، أمثال المحجوبي أحرضان و الجنرال محمد أمزيان الزهراوي والجنرال مكحلي[8]أوخطيو أن أغلب الوزراء الذين تعاقبوا على وزارات السيادة، يعدون بالأساس، من بين المدنين، ولا يشكل عدد الوزراء العسكريين بها إلا نسبة قليلة جدا [9]، وبهذا تتميز وزارة الدفاع الوطني عن باقي وزارات السيادة.

فضلا عن وزارات السيادة المذكورة آنفا، التي لم تشهد تنوعا كبيرا على مستوى تمثيل الأقاليم المغربية، بل التي احتل فيه اقليم فاس نسبة كبرى من

---

[1] - تجدر الإشارة إلى أنه عند تشكيل الحكومة الملكية الأولة بتاريخ 21 ماي 1960،وضعت وزارة الدفاع الوطني تحت سلطة ولي العهد، الأمير مولاي الحسن. انظر الفصل الرابع من الظهير الشريف المتعلق بتأليف هذه الحكومة. كما وضعت هذه الوزارة تحت السلطة العليا للملك بنفسه، عند تشكيل حكومة 26 فبراير 1961، (الفصل الثاني من ظهير تشكيل هذه الحكومة). راجع هذه الظهائر في الجدول رقم 1.

[2] - محمد الشرقاوي.

[3] - الجنرال محمد أوفقير.

[4] - محمد الزغاري ومحمد اباحنيني.

[5] -أحمد اليزيدي.

[6] - محمد عواد.

[7] - السيد العربي الرميلي، ونشير إلى أنه الوحيد الذي شغل منصب نائب كاتب الدولة بوزارة الداخلية.

[8] - بينما تابع المحجوبي أحرضان ومحمد أوفقير دراستهما بالمدرسة العسكرية دار البيدا بمكناس ، تابع محمد أمزيان الزهراوي تكوينه العسكري بالأكاديمية العسكرية بتوليدو (Toledo) باسبانيا. وقد تكلف هذا الأخير أيضا بتنسيق قوات المملكة لمدة إحدى عشر شهرا من 12-7-67 إلى 17-6-68. انظر المرسوم الملكي 67-571 في ج.ر عدد 2872 في 15-11-1967 ص 2479 .

[9] - بالإضافة إلى الشخصيات الثلاث السابقة الذكر التي تابعت تكوينا عسكريا ، يمكن ذكر أيضا من بين الوزراء ذوو التكوين العسكري كل من امبارك لعبيل البكاي ، أحمد اليزيدي ، ادريس بن عمر العلمي ، وأغلبهم تقلد منصب وزير الدفاع . حول وزارة الدفاع الوطني راجع:

-**Waterbury**(John): "The Coup Manqué" in Gellner and Micaud, Arabs and Berbers.pp.399 et s.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

التمثيل العددي والزمني، يطرح التساؤلفيما إذا كان التمثيل الاقليمي على مستوى الوزارة الأولى، قد اتخذ شكلا تمثيليا مغايرا للأشكال السابقة. فبالرغم من أن الوزارة الأولى، لم ترد ضمن وزارات "السيادة" المذكورة أعلاه، فإنها تستجيب للعنصرين المعتمدين في نعت وزارة ما بأنها من بين وزارات السيادة. فأولا، ترد الوزارة الأولى في أول ترتيب بالنسبة لجميع التشكيلات الحكومية؛ وثانيا لانها وردت ضمن التصريح الملكي، حيث قال الملك في هذا الصدد: "..وقلت لهم أخيرا، أحتفظ بالوزير الأول، ووزير الخارجية، ووزير العدل ووزير الداخلية.."[1] .

فالوزارة الأولى تعد من بين أولى الوزارات [2]، من جهة، ثم من بين الوزارات التي تعاقب عليها عدد قليل من الوزراء، من جهة أخرى [3].

ه- الوزارة الأولى

ينتمي الوزراء الأول، العشرة (10)،[4] إلى ستة أقاليم مختلفة: إقليم فاس وإقليم وجدة وإقليم الدار البيضاء وإقليم آسفي ثم إقليم مراكش وأخيرا إقليم الرباط. فما هي المدة الإجمالية لتمثيل مختلف هذه الأقاليم؟

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] - الخطاب الملكي المشار إليه أعلاه، انبعاث أمة 1993، ص435-444.

[2] - انظر بخصوص وضع الوزير الأول بالمقارنة مع باقي أصناف الوزراء القسم الثاني من هذه الدراسة .

[3] — من بين الوزارات التي تعاقب عليها عدد قليل من الوزاراء أيضا والتي نظرا لطابعها الديني فهي الوزارة الوحيدة التي تنظم بظهير ملكي وليس بمرسوم للوزير الأول ، توجد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تعاقب عليها منذ حكومة البكاي الأولى إلى اليوم (حكومة الفيلالي في 27-02-95) سبع شخصيات وزارية فقط ويتعلق الأمر بالسادة : المختار السوسي (من اقليم سوس) ، علال الفاسي(من اقليم فاس)، أحمد بركاش(من الرباط) ، الداي ولد سيدي باب (من موريطانيا)، أحمد رمزي (من اقليم سوس) ، هاشمي الفيلالي (من اقليم فاس) وحسن لوقش (من إقليم تطوان) ثم عبد الكبير العلوي المدغري (من مكناس).

[4] - المقصود كل من تكلف بالوزارة الأولى منذ حكومة البكاي في 1955 إلى غاية آخر تعديل على حكومة العمراني ، المؤرخ في يوليوز 1991.

الجدول رقم 21: الانتماء الجغرافي للشخصيات الحكومية على رأس الوزارة الأولى * (حكومة 1955–حكومة 1985)

العمالة أو الإقليم		عدد الوزراء	المدة الإجمالية بالشهور	النسبة المائوية
فاس		03	126	35,50
وجدة		02	105	29,57
الدار البيضاء		02	77	21,70
آسفي		01	23	6,47
مراكش		01	17	4,78
الرباط		01	07	1,98.
المجموع	06	10	355	100

*تولى رئاسة الحكومة ،المغفور له محمد الخامس من 26 ماي 1960 إلى غاية وفاته بتاريخ 02 فبراير 1961 ، بعدها تولى رئاسة المجلس، جلالة الملك الحسن الثاني خلال أربع مرات : 26 فبراير 1961، 02 يونيو 1961 ، 05 يناير 1963 ثم 08 يونيو .1965.

من خلال الجدول أعلاه، يبدو أن اقليم فاس يحتل الأولوية في التمثيل على صعيد الوزارة الأولى، سواء فيما يتعلق بعدد الوزراء المنتمين لمدينة فاس: ثلاثة (3)، أو من حيث المدة الإجمالية للمشاركة التي بلغت نسبة 35,50%، بينما يحتل إقليم وجدة الدرجة الثانية بعد إقليم فاس من حيث مدة مشاركة الوزراء المنتمين لإقليم وجدة، على رأس الوزارة الأولى، وذلك بنسبة 29,57%؛ ويأتي إقليم الدار البيضاء في الدرجة الثالثة من حيث نسبة المشاركة على مستوى الوزارة الأولى، وذلك بنسبة 21,70%. أما بالنسبة للأقاليم الثلاثة الأخيرة، أي آسفي ومراكش والرباط، فلم يمثل كل إقليم إلا بوزير واحد ولمدة تقل عن سنتين، بالنسبة لآسفي (23 شهرا) ومراكش(17 شهرا)، وتقل عن سنة بالنسبة لإقليم الرباط (7 أشهر) (الجدول 21).

لكن إذا تم الاعتماد على الانتماء الجغرافي الأصلي للوزراء، يلاحظ أن نسبة تمثيل اقليم فاس ترتفع بمقتضى مشاركة السيد أحمد العراقي، الذي يعد من أصل

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فاسي رغم ولادته بالدار البيضاء، حيث تصبح آنذاك مدة مشاركة اقليم فاس تقدر بمائة وثمانية وأربعين شهرا (148)[1]، وليس ب 126 شهرا ،كما هو وارد في الجدول 21. وتصبح إذ ذاك النسبة الفعلية لتمثيل إقليم فاس هي 41,69%، أي تقريبا نصف المدة الاجمالية التي مثلت بها باقي الأقاليم الخمسة.

كما أنه إذا تم الاعتماد على الانتماء الأصلي للمرحوم المعطي بوعبيد، السطاتي الأصل، يلاحظ أن اقليم الدار البيضاء لم يمثل ، حسب هذا المنطلق، على صعيد الوزارة الأولى، بينما تم تمثيل اقليم سطات بنسبة 15.49٪ [2]، محتلا بذلك الدرجة الثالثة بعد اقليمي فاس ووجدة.

طبقا لهذا التصنيف ، يكون اقليم فاس قد مثل بواسطة أربعة وزراء وليس بثلاثة، ومثل إقليم سطات بوزير واحد .

فمن هي الشخصيات التي مثلت بواسطتها هذه الأقاليم السابقة وهل شاركت جميعها بنفس المدة أم أن هناك تفاوت في هذا الشأن بين شخصية وأخرى؟

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1] - أي 126 شهرا زائد 22 شهرا التي تعد مدة مشاركة السيد أحمد العراقي بمفرده على رأس الوزارة الأولى ، انظر الجدول التالي رقم22.

[2] – انظر أيضا الجدول رقم 22.

الجدول رقم 22 : مدة مشاركة الشخصيات الحكومية على رأس الوزارة الأولى

(حكومة 1955 حكومة1985)

رؤساء الحكومة أو الوزراء الأول *1		العمالة أو الإقليم	عدد المشاركات	مدة المشاركة بالشهور	النسبة المائوية
أحمد عصمان		وجدة	03	76	21,40
عز الدين العراقي		فاس	01	58	16,33
المعطي بوعبيد		الدار البيضاء	02	55	15,50
محمد كريم العمراني		فاس	04	49	13,80
امبارك لهبيل البكاي		وجدة	02	29	8,16
محمد بنهيمة		آسفي	01	23	6,47
أحمد العراقي		الدار البيضاء	01	22	6,20
أحمد اباحنيني		فاس	02	19	5,35
عبد الله ابراهيم		مراكش	01	17	4,79
أحمد بلافريج		الرباط	01	07	1,80
المجموع	10	06	18	355	100

1 *أطلق لفظ رئيس الحكومة على من تولى رئاسة المجلس خلال المرحلة الاولى: امبارك لهبيل البكاي و أحمد بلافريج وعبد الله ابراهيم . بينما أطلق لفظ الوزير الأول على من تولى الوزارة الأولى خلال المرحلتين الثانية (أحمد اباحنيني و محمد بنهيمة و أحمد العراقي ومحمد كريم العمراني) والمرحلة الثالثة (أحمد عصمان والمعطي بوعبيد وكريم العمراني وعز الدين العراقي).

يعطي الجدول 22 صورة واضحة عن نسبة مشاركة كل وزير أول بمفرده، على رأس الوزارة الأولى . فيكون بذلك، السيد عصمان، عميد الوزراء الأول، من حيث عدد المشاركات أولا، التي تقدر بثلاث مرات[1]، أو من حيث مدة المشاركة التي تقدر بستة وسبعين شهرا ثانيا ؛ يليه عز الدين العراقي، الذي شارك مرة واحدة

[1] - حكومة 20 نوفمبر 1972 والتعديل الوزاري المؤرخ في 25 أبريل 1974 ثم حكومة 10 اكتوبر 1977.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فقط، كوزير أول، ولكن لمدة ثمانية وخمسين شهرا[1] . ولا يوجد فارق كبير بين مدة مشاركة عز الدين العراقي، على رأس الوزارة الأولى، وبين مدة مشاركة المعطي بوعبيد التي تقدر بخمسة وخمسين شهرا، غير أن هذا الأخير شارك مرتين بدلا من مرة واحدة' بينما شارك كريم العمراني أربع مرات[2]، كوزير أول ولكن خلال مدة تقدر بتسعة وأربعين شهرا فقط.

يلاحظ أيضا، طبقا للجدول 22، أن المعدل المتوسط لتمثيل الأقاليم الأربعة السابقة، في الوزارة الأولى، يتراوح بين ست سنوات (أحمد عصمان) وأربع سنوات ونيف (عز الدين العراقي والمعطي بوعبيد وكريم العمراني)؛ غير أنه يلاحظ كذلك، أن المعدل المتوسط لباقي الوزراء الأول[3]، يتراوح بين سنتين ونصف وسبعة أشهر ؛ وتعتبر هذه المدة الأخيرة، أقصر مدة يمثل بها إقليم في منصب الوزارة الأولى، ويتعلق الأمر بالسيد أحمد بلافريج، رئيس الحكومة المغربية الثالثة[4].

كما يوضح الجدول 22، بأن الوزراء الممثلين لمختلف الأقاليم لم يمثلوا إقليمهم بنفس المدة الزمنية. فارتفاع نسبة مشاركة إقليم وجدة مثلا، على رأس الوزارة الأولى، إنما يعود لمشاركة أحمد عصمان بمفرده لمدة 76 شهرا، وليس لمبارك البكاي الذي لم يشارك إلا لمدة 29 شهرا (الجدول 22)[5].كما تعود الأسبقية في تمثيل إقليم الدار البيضاء لمشاركة المعطي بوعبيد وليس لأحمد العراقي (انظر الجدول رقم 22). كما تسجل الأولوية، أخيرا، بالنسبة لإقليم فاس، لمشاركة عز الدين العراقي

---

[1] – تم تعيين السيد عز الدين العراقي وزيرا أولا، بتاريخ 30 شتنبر 1986، وقد أحصيت مدة مشاركته، منذ هذا التاريخ إلى غاية آخر تعديل على حكومة العمراني المشكلة في 11 أبريل 1985، أي تاريخ2 يوليوز 1991.بينما ظل عز الدين العراقي وزيرا أولا إلى غاية تاريخ 11 شتنبر 1992 الذي يعد تاريخ تشكيل حكومة العمراني الأخرى.

[2] –حكومة 11 غشت 1971 وحكومة 12 أبريل 1972 ثم حكومة 19 نونبر 1983 وحكومة 11أبريل 1985.وتجدر الإشارة إلى أن كريم العمراني شارك كوزير أول، ايضا، في حكومات التسعينات، أي حكومة 11 غشت 1992 وحكومة 11 نونبر 1993.

[3] –امبارك الهبيل البكاي ومحمد بنهيمة وأحمد ابا حنيني وأحمد العراقي وعبد الله ابراهيم وأحمد بلافريج

[4] – راجع الجدول 1.

[5] – تأخذ العبرة في هذا المجال بمشاركة الشخصيات المذكورة أعلاه على رأس الوزارة الأولى فقط وليس على رأس وزارات أخرى ، إذ أسندت لجميع هاته الشخصيات مهام في مرافق وزارية أخرى.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وليس لمشاركة اباحنيني مثلا، الذي بقي على رأس الوزارة الأولى، لمدة سنة ونصف فقط (الجدول رقم 22).

يمكن القول، بالنسبة للتمثيل الإقليمي على مستوى الوزارة الأولى خلال المراحل الثلاث، أن إقليم فاس، الذي حظي بتمثيل أولي على مستوى هذه الوزارة، لم يمثل فيها خلال المرحلة الأولى (1955–1960) ، بل تم تمثيله بالخصوص على صعيد المرحلة الثالثة (1972-1985) في شخصي عز الدين العراقي ومحمد كريم العمراني ،.بينما تميزت باقي المراحل بتمثيل إقليمي متنوع. ويهم الأمر، وجدة والرباط ومراكش بالنسبة للمرحلة الأولى (1955–1960)، ثم فاس وآسفي والدار البيضاء بالنسبة للمرحلة الثانية (1960–1972).

يتضح، في نهاية الفقرة الخاصة بوزارات السيادة، أنه باستثناء وزارة الدفاع الوطني، فإن إقليم فاس يحتل الأولوية في التمثيل على صعيد باقي وزارات السيادة: الخارجية والداخلية والعدل وكذا الوزارة الأولى. كما يتضح، أيضا أن عدد الوزراء الذين تقلدوا مهمة تسيير وزارات السيادة الخمس (الخارجية والعدل والداخلية والدفاع الوطني والوزارة الأولى) منذ نهاية سنة 1955 إلى بداية التسعينات، يصل إلى ثلاثة وخمسين وزيرا (53)، أيما يمثل 27,04% من مجموع العينة الوزارية المدروسة. كما يتجلى أن تسعة عشر (19) وزيرا من بين الثلاثة والخمسين، أي 35,84%، ترأسوا أكثر من وزارة "سيادة" واحدة: فهناك من كلف منهم بمرفقي الداخلية والخارجية[1]، ثم هناك من كلف بوزارتي الداخلية والعدل[2]، وكلف آخرون بالعدل والخارجية[3]، بينما كلفت مجموعة أخرى بالدفاع الوطني والداخلية[4]، وآخرون بالدفاع الوطني والعدل[5]،

[1] –كادريس المحمدي مثلا، وأحمد رضا اجديرة.

[2] – كادريس السلاوي مثلا، وعبد الحفيظ بوطالب وأحمد بن بوشتة وعباس القيسي.

[3] –كمحمد بوستة وعبد الهادي بوطالب.

[4] – محمد حدو الشيكر ومحمد أوفقير.

[5] – محمد اباحنيني.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

كما كلف بعضهم الدفاع الوطني والخارجية[1] .كما أن هناك من كلف من بين الوزراء الأول، بوزارات أخرى كالداخلية مثلا [2]، أو الخارجية[3]، أو العدل[4].

مما سبق، يبرز وجود ثلاثة أنواع من الأقاليم:

-أقاليم تحظى بتمثيل متفوق على جميع المستويات، سواء من حيث عدد الوزراء أو من حيث المدة الاجمالية للمشاركة، ولا يتناسب هذا التمثيل مع عدد سكان هذه الأقاليم. ويعطي اقليم فاس المثل البارز هنا حيث تميز بأولوية في التمثيل على صعيد جميع الحكومات المغربية [5] وخلال المراحل الثلاث ، كما تميز بالتفوق في التمثيل على صعيد وزارات السيادة.

- اقاليم لم تحظ بأي تمثيل في الحكومات المغربية -خلال فترة البحث- أي التي لم تمثل ولو بوزير واحد على امتداد أكثر من ثلاثين سنة. ويتعلق الأمر باقاليم الحسيمة وشفشاون وتزنيت وقلعة السراغنة والراشدية وخنيفرة[6]، مع أن مجموع سكان هذه الأقاليم يبلغ 874 829 2 أي 13,85٪ من مجموع سكان التراب المغربي وهي نسبة تضاهي نسبة مجموع سكان فاس و الرباط و سلا والخميسات (انظر الجدول 15).

---

[1] - محمد الشرقاوي..

[2] - فبعد أن عين امبارك البكاي مثلا رئيسا للحكومة، عين بعدها وزيرا للداخلية. كما أن محمد بنهيمة عين وزيرا للداخلية بعد أن كان وزيرا أولا.

[3] - يتعلق الأمر بثلاثة وزراء، منهم من تكلف بالخارجية والوزارة الأولى في وقت واحد، كأحمد بلافريج وعبد الله ابراهيم؛ ومنهم من تكلف بالخارجية قبل التحاقه بالوزارة الأولى وبعدها، كأحمد العراقي.

[4] - بعد تكليفه بالوزارة الأولى، عين محمد ابا حنيني على رأس وزارة العدل، بينما كلف المعطي بوعبيد، في وقت واحد، بالعدل والوزارة الأولى.

[5] – تعتبر حكومة عبد اللطيف الفيلالي المشكلة في 27 فبراير 1995 الحكومة المغربية الأولى التي يحتل فيها اقليم فاس الدرجة الأولى في التمثيل وإنما يضاهيه في التمثيل اقليم مراكش ، وتعتبر هذه أول مرة يتعادل فيها تمثيل اقليم فاس مع اقليم آخر . راجع للمقارنة مقالنا المشار إليه سابقا:

- Le profil du ministre marocain au début des années 1990 :op.cit.p 81-82.

[6] راجع في نفس المقال المشار إليه في هامش 1 ؛ كيف أن هذه الأقاليم عرفت تمثيلا في الحكومات المغربية المشكلة في بداية التسعينات.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

-أقاليم عرفت عدم توازن ملحوظ بين عدد سكانها وبين نسبة تمثيلها الوزاري . وتشمل هذه الملاحظة جميع أقاليم المملكة تقريبا وعلى رأسها الدار البيضاء و مراكش و الرباط و سلا و خريبكة وأكادير.

كما يلاحظ مما سبق ، أن أغلبية الوزراء الذين تعاقبوا على الحكومات المغربية، منذ حكومة البكاي الأولى إلى غاية حكومة العمراني في 1985، هم وزراء ينتمون إلى ما صنفه البعض بالعواصم الأربع[1]: فاس، الرباط ، الدار البيضاء ، ومراكش. فهذه الأقاليم الأربعة، مثلت في المجموع بمائة وعشرة وزيرا (110) (انظر الجدول 13) أي بنسبة 56,12٪ من مجموع العينة الوزارية المدروسة ،(196 وزيرا) ، بينما مثلت باقي المدن والأقاليم وعددها 27 ب 82 وزيرا أي بنسبة 41,83 ٪ من المجموع الكلي للعينة الوزارية المذكورة، فنسبة تمثيل أربعة أقاليم، في المناصب الوزارية، تفوق نسبة تمثيل 27 إقليم ب 14,29 ٪ [2].

لهذا، وكما هو الأمر بالنسبة للتمثيل الإقليمي المحدود على مستوى زعماء الأحزاب السياسية [3]، فإن التمثيل الإقليمي في الحكومات المشكلة من 1955 إلى 1985، يتسم بعدم التوازن لصالح ثلاثة أقاليم أو أربعة. ولاينبغي أن يفهم من انخفاض عدد الوزراء المنتمين لإقليم فاس، خلال المرحلة الثالثة (1972-1985)، (الجدول 13) أن الفاسيين قد ابتعدوا عن الساحة السياسية ، بل إن عددا كبيرا من النخبة الفاسية يوجد على رأس شركات اقتصادية من بنوك ومؤسسات مالية [4]، وهذا ما يفسر أن هذه النخبة أصبحت تهتم أكثر بميدان الاستثمار. ولعل هذا ما يفسر غياب تواجد أقاليم الشمال داخل الحكومات (راجع الجدول 13) ، هذه الأقاليم التي مازالت في حاجة

---

[1]- **Zartman** (William): The Elites of the Maghreb.op.cit.p.497.

[2] - لم تدمج في هذه النسب موريطانيا والجزائر التي تم تمثيلها في الحكومات المغربية بأربعة وزراء (انظر الجدول 13)

[3] -ينتمي أغلبية زعماء الأحزاب السياسية المغربية إلى ثلاثة أو أربعة أقاليم، خاصة أقاليم فاس و الرباط و مكناس وسلا. ويتعلق الأمر بالخصوص بحزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية . راجع الدراسة الأولية في هذا المجال:

Berrady (Lhachmy) et autres: La formation des élites politiques,op.cit.pp.150-152

- [4] **Benhaddou** : "Le cas de la bourgeoisie fassie à Casablanca 195-156..op.cit..

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

لتنمية اقتصادية[1]، كما يفسر بروز تواجد اقليم سوس ضمن التشكيلات الحكومية الجديدة لبداية التسعينات[2] في مغرب تدفعه مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين إلى الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية على مختلف المستويات. وأهمية العامل الاقتصادي تفسر أيضا تواجد فئات اجتماعية ميسورة في مختلف التشكيلات الحكومية كما يتضح من المطلب التالي.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1] - راجع ملف تنمية أقاليم الشمال في التقرير الاستراتيجي للمغرب سنة 1996 . انجاز مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية (CERSS) عدد خاص 43/42/41/40 الطبعة الأولى . ص 205-207.

[2] - **El Messaoudi** (Amina): Le profil du ministre marocain au début des années 1990 op.cit.p.80

الفرع الثاني :الوضع الإجتماعي للوزراء

إن التعرف على الأصل الاجتماعي للوزراء أو للشخصيات الحكومية التي تعاقبت على المغرب، يبدو من الأهمية بمكان. فمن خلال هذا المعطى، تتم مقاربة نوع الفئات الاجتماعية التي ينتمي إليها أعضاء الحكومات،كما يتم رصد نوع التغيير الذي طرأ، على هذا المستوى، عبر المراحل الثلاث التي تشملها هذه الدراسة .

لقد تم الإعتماد، من أجل التعرف على الأصل الاجتماعي لمختلف الوزراء، على المعلومات المتعلقة بمهنة آبائهم[1]. فالوقوف عند هذا العنصر يبين ، بصفة عامة ، الوضع الاجتماعي للشخصيات الحكومية، كما أنه في حالة عدم توفر هذا المعطى أو المعلومات المتعلقة بالوضع الاجتماعي لآباء الوزراء ، فقد تم الإعتماد على نوع المدارس والثانويات التي تابعت بها الشخصيات الحكومية، محل البحث ، دراساتها.

وانطلاقا من هذين العنصرين، يعكس الأصل الإجتماعي للوزراء، وجود ثلاثة أنواع من المستويات:

- مستوى فئة العائلات الميسورة، وتضم هذه الفئة كبار الملاكين والتجار الكبار والقضاة والعلماء.

- مستوى فئة العائلات المتوسطة، وتضم المزارعين المتوسطين والقواد والفقهاء والتجار المتوسطين .

- مستوى الفئة الدنيا أو مايسمى عادة بالطبقة الشعبية، التي تضم الفلاحين الصغار والعمال ، وخصوصا اليدويين منهم ، ثم الموظفين الصغار .

غير أنه تنبغي الإشارة قبل ذلك، إلى أن النخبة السياسية المغربية بصفة عامة، تنتمي بالأساس إلى الطبقات الاجتماعية الميسورة، أو أنها تتدحرج بين البرجوازية

---

[1] - لقد تم الاعتماد فيما يخص المعلومات المتعلقة بالوضع الاجتماعي للوزراء على المقابلات الشخصية التي أجريتها مع بعض الشخصيات الحكومية أو مع بعض عائلاتها. ذلك أن النبذات المتعلقة بالوزراء والمنشورة في الصحف بالخصوص، لاتتوفر على هذا المعطى .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الكبرى والمتوسطة [1]. فهل ينطبق ذلك، على تمثيل هاتين الطبقتين على مستوى الحكومات المغربية ؟ وهل شهد الأصل الاجتماعي للنخبة الوزارية بالمغرب، تغييرا على امتداد المراحل الثلاث؟ أم أن الفئات الميسورة هي التي ظلت ممثلة في أعلى نسبة لها على مستوى جميع التشكيلات الحكومية؟ كما هو الشأن مثلا بالنسبة لباقي دول المغرب العربي، حيث ينبثق أكثر من 51% من النخبة السياسية المغاربية من الطبقة العليا أو الميسورة[2].

يلاحظ، بصفة عامة، أنه لايوجد أي معيار يميز بمقتضاه بدقة بين الطبقات أو الفئات الاجتماعية [3].وعليه، فلا يوجد عنصر واضح يحدد بمقتضاه معيار التمييز بين المستويات الثلاثة المذكورة آنفا؛ مما يؤدي إلى نسبية معطى "مهنة الأب" الذي تم الإعتماد عليه من أجل التمييز بين مختلف مستويات الأصل الاجتماعي للوزراء. ويعتبر هذا المعطى نسبيا لعدم تناسب دخل المهنة التي يمارسها الأب، مع المركز الفعلي المادي للعائلة ، فقد يكون أب الوزير قاضيا أو أستاذا أو فقيها ولكن العائلة تعد ميسورة جدا نتيجة ثروتها الطائلة ، من جهة؛ ثم لاختلاف مداخيل بعض المهن باختلاف المراحل التاريخية، من جهة أخرى. فدخل " القائد" مثلا في المرحلة الأولى :1955–1960 ليس هو دخل نفس المهنة في المرحلة الثانية 1960–1972 أو بالأحرى في المرحلة الثالثة من 1972 إلى 1985 .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – راجع بشأن النخبة السياسية المغاربية بصفة عامة وأصلها الاجتماعي :

Berrady(Lhachmy) et autres:"La formation des élites politiques maghrébines"op.cit.pp153-160.

وانظر أيضا قراءة هذا المرجع من طرف وليام **زرتمان** في :

The Elites of the Maghreb; in International journal of Middle East studies.Cambridge University Press.Vol.6.October. 1975.N° 4.p.497.

[2]- **Berrady** (Lhachmy) et autres: La formation..op.cit.pp.104.124.154 et 188.

– [3] **Ben Salem** (Lilia): Développements et problèmes de cadres: Le cas de la Tunisie .cahiers du CERES série sociologique N.3 Juin 1976.p150.

فما هي مختلف الإنتماءات الإجتماعية للوزراء المغاربة؟وهل ظل الوزراء في المغرب المستقل، ينحدرون دائما، من العائلات الغنية والمكونة من تجار كما كان الأمر في مخزن القرن التاسع عشر مثلا؟ [1]

الفقرة الأولى : تمثيل مختلف الأصول الاجتماعية في الحكومات المغربية

يذهب بعض الباحثين، في دراسات حول النخبة السياسية في دول شمال افريقيا، الى أن المعدل المتوسط لتمثيلية طبقة أو فئة اجتماعية معينة يختلف من دولة لأخرى؛ غير أن القاسم المشترك في هذه الدول الخمس، هو تهميش النخبة القروية والطبقة الشعبية، الشئ الذي ينتج عنه ضعف تمثيلية هاتين الفئتين داخل النخبة السياسية بصفة عامة. كما تضيف هذه الدراسات، إلى أن عنصر " الغنى"، في كل من المغرب وجمهورية مصر العربية بالخصوص، يشكل منفذا حاسما من أجل الحصول على منصب مستقر داخل هذه النخبة [2].

ويظهر أن النخبة السياسية بالمغرب ومصر، لاتشذ عن باقي نخب دول العالم من حيث تهميش تمثيل الطبقات أو الفئات الشعبية. ذلك أنه يبدو أن هذه الفئة، غائبة عن مختلف الحكومات بهذه الدول. كما أن أغلب أعضاء الحكومات الفرنسية والإيطالية ينتمون إلى العائلات الميسورة، ولا تشكل نسبة الوزراء المنحدرين من الطبقة المتوسطة أو الشعبية، في الدولتين معا، إلا نسبة ضئيلة[3].كما أنه رغم عدم وجود

---

[1] - **الشابي** (مصطفى) : النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر . م.س.ذ.ص.112-118. وص 120.

[2]- **Zartman**(William): Political Elites in Arab North Africa..op.cit.p.6 et 12.

3- لم تتغير نسبة تمثيل الطبقة العليا في الحكومات الفرنسية مع صعود اليسار الى الحكم في سنة 1982، راجع:

- **Gaxie** (Daniel): Immuables et changeants: les ministres de la 5 République.R .Pouvoirs N36 1986.pp 61-79.**Mény** (Yves): Politique comparée.Les Démocraties. Allemagne, Etats-Unis, France, Grande Bretagne et Italie. Ed Monchrestien 1996,pp.294-296.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

احصائيات كاملة على جميع وزراء العالم ، فإن بعض الدراسات حول فئة "الزعماء" تدل على ارتفاع نسبة البرجوازيين في صفوف جميع النخب [1].

فما هي الإنتماءات الإجتماعية للوزراء المغاربة، الذين شاركوا في حكومات المراحل الثلاث؟

الجدول رقم 23: الإنتماء الاجتماعي للوزراء

الوزراء	وزراء المرحلة I		وزراء المرحلةII		وزراء المرحلةIII		وزراء جميع المراحل	
الطبقات	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%
الطبقة أو الفئة العليا	20	48,80	43	50,5	20	28,57	83	42,34
الطبقة المتوسطة	13	31,70	21	24,8	22	31,42	56	28,58
الطبقة الشعبية أو الدنيا	04	9,75	10	11,8	15	21,42	29	14,80
بدون معلومات	04	9,75	11	12,9	13	18,59	28	14,28
المجموع	41	100	85	100	70	100	196	100

قبل تحليل الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، يلزم الإشارة أولا، إلى مختلف مهن آباء الوزراء التي صنفت بدورها في اطار خانات مختلفة: خانة الفئة الاجتماعية "المحظوظة"، أو الميسورة أي الفئة العليا ، ثم خانة الطبقة المتوسطة وأخيرا خانة الطبقة الشعبية أو الدنيا . وحسب المعلومات المتوفرة، تم إعداد تسع (9) خانات مختلفة حسب مختلف المهن، كما يلي:

فقد خصصت للطبقة العليا، أربع خانات. تتعلق الخانة الأولى بمهنة مزارع كبير وصاحب أملاك، وتتعلق الخانة الثانية بكل تاجر ميسور، أما الخانة الثالثة، فقد خصصت لما تم اعتباره كعائلة "ميسورة" نظرا لنوعية المدارس والثانويات التي تابع بها الوزراء دراستهم، ثم خصصت الخانة الرابعة لكل من يملك وظيفة مخزنية عريقة يملك من ورائها ثروات مهمة .

[1] - **Blondel**(Jean): World Leaders, Londres, Sage.1980.,-**Wright** Mills (C): L'élite du pouvoir. Ed.François Maspero.Paris.1969.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ومن جهة أخرى، خصصت للطبقة المتوسطة، خانتين فقط حسب المعلومات المتوفرة أيضا. ويتعلق الأمر بالخانة الخامسة، التي تناسب مهنة القاضي والعالم والأستاذ وبالخانة السادسة المخصصة لمهنة الباشا والقائد والمحتسب .

أما الطبقة الثالثة أو مايسمى بالفئة الشعبية، فقد خصصت لها ثلاث خانات: الخانة السابعة، التي ضمت المهن الحرة البسيطة، كالترجمة والنجارة وسياقة الطاكسي و الخانة الثامنة، التي ضمت كل مهنة متواضعة كشاوش أو طباخ ، ثم الخانة التاسعة والأخيرة والتي تهم الفلاحين المتواضعين.

الجدول رقم 24: مهن آباء الوزراء حسب المراحل الثلاث

المراحل مهنة الأب	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	جميع المراحل
1- مزارع كبير وصاحب أملاك	06	11	02	19
2- تاجر ميسور	07	15	13	35
3- عائلة ميسورة نظرا لنوع المدارس	01	09	04	14
4- وظيفة مخزنية عريقة	06	08	01	15
5- قاض ،عالم ، أستاذ	09	14	16	39
6- باشا،قائد، محتسب، ناظر	04	07	06	17
7- نجار، سائق طاكسي ، مترجم..	01	02	05	08
8- شاوش ، طباخ	01	02	00	03
9- فلاح متواضع	02	06	10	18
بدون معلومات	04	11	13	28
المجموع	41	85	70	196

يبلغ مجموع الوزراء ذوو الأصل الاجتماعي المحظوظ، أو الذين كان أبوهم يشتغل كمزارع كبير ويملك أملاكا كبيرة (الخانة رقم 1)، تسعة عشر (19 وزيرا) . أما الوزراء الذين ينتمون للخانة رقم 2، أي الذين كان أبوهم تاجرا ميسورا، فيبلغ عددهم خمسة وثلاثون (35) وزيرا .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

كما أن الوزراء الذين تعرفنا، بشكل أو بآخر، على وضعهم الاجتماعي من خلال نوعية المدارس والثانويات التي تابعوا بها دراساتهم فعددهم أربعة عشر (14) [1]. ودائما في إطار مايسمى بالعائلة الميسورة ، قصدنا بالمهن المخزنية العريقة (الخانة رقم 4) بعض الأعمال التي كانت لها صلة وارتباط بالقصر والتي عادت على أصحابها بدخل مرتفع، جعلنا نصنف هذه الخانة بين خانات الطبقة الميسورة، و يبلغ عدد الوزراء المنتمين لهذه الخانة خمسة عشر (15) وزيرا .

ويلاحظ، من جهة أخرى، أن الخانة التي تميزت بارتفاع عدد الوزراء ، هي الخانة رقم 5، أي الخانة المتعلقة بالأطر الفكرية، كقاض مثلا وأستاذ وعالم . حيث يصل عدد الوزراء الذين اشتغل آباؤهم هذه المهن السابقة، تسعة وثلاثون (39). بينما لا يتجاوز عدد الوزراء الذين اعتبر آباؤهم، أطرا إدارية، كباشا أو قائد أو محتسب أوناظر (أي الخانة رقم 6) سبعة عشر (17) وزيرا . وقد انخفض عدد الوزراء إلى ثلاثة (3)، بالنسبة للخانة رقم 8، المتعلقة بمن شغل من آباء الوزراء مهنة متواضعة كشاوش مثلا أو طباخ أو غيرها من الأعمال التي لا تعود على أصحابها إلا بدخل محدود جدا. كما تنطبق نفس الملاحظة على الخانة رقم 7، المتعلقة أيضا ببعض المهن البسيطة، كنجار مثلا وسائق طاكسي ..الخ ، والتي لم يتجاوز عدد أعضائها ثمانية (08) وزراء، أما الوزراء الذين لم يشتغل آباؤهم أي عمل، بل كانوا فلاحين متواضعين فقط(الخانة رقم 9) فعددهم يبلغ ثمانية عشر وزيرا. والوزراء الذين لا تتوفر معلومات

[1] -تمت الاستعانة، فيما يتعلق بنوع المدارس والثانويات التي تابع بها بعض الوزراء دراساتهم، ببعض البطاقات التي أعدها لهذا الشأن السيد جون كلود سانتوشي إثر مساهمته في الكتاب الجماعي حول النخب السياسية المغاربية من اعداد مركز الأبحاث والدراسات حول المجتمعات المتوسطية سنة 1973 كما اعتمدنا أيضا على المناقشات التي أجريناها مع السيد محمد بن هلال الذي يشتغل بنفس المركز والذي يهيء أطروحة حول " كوليج أزرو" ،و استعنا أيضا بالمراجع التالية :

-**Merrouni** (Mekki): Le collége musulman de Fés (1914à 1956), Montréal Faculté des sciences de l'éducation 1983

- La Quarawin entre son passé et son avenir coll Faits et Idées . cahier N3. Rabat 1959.

عن أصلهم الاجتماعي فان عددهم يبلغ 28 وزيرا ، أي 14,28% من مجموع العينة الوزارية المدروسة .

وفيما يتعلق بالتمثيل الاجتماعي للوزراء، عبر المراحل الثلاث، فيلاحظ من خلال الجدول رقم 23، أن مايقارب نصف العينة الوزارية المدروسة قد انبتقت من الطبقة أو الفئة العليا وذلك بنسبة 42,34% ، وهذا أمر يتلاءم مع ماجرى عليه التقليد المغربي في هذا الصدد ، ذلك أن أغلب العائلات الحاكمة في مغرب القرن التاسع عشر [1] وبداية القرن العشرين[2] وكذا منذ الاستقلال [3] تنتمي إلى هذا الوسط الميسور . غير أنه يتجلى أن تواجد الوزراء المنتمين للعائلات الميسورة، قد تمركز بالخصوص في المرحلتين الأولى والثانية وذلك بنسبة 48,80% في المرحلة الأولى، و50,5% في المرحلة الثانية، بينما انخفضت نوعا ما هذه النسبة إلى 28,5% فقط في المرحلة الثالثة .

ويدل هذا التغيير، على بروز بعض المعايير الجديدة، في استقطاب الوزراء خلال المرحلة الثالثة الممتدة من سنة 1972 إلى أواخر الثمانينات، كمعيار الخبرة العلمية مثلا [4]، الذي يعطي تفسيرا لارتفاع نسبة تمثيل الطبقة المتوسطة في حكومات السبعينات والثمانينات، حيث ارتفع معدل تمثيل هذه الطبقة من 24,8% خلال الستينات أي فترة الحكومات الملكية وفترة حالة الاستثناء، إلى 31,42% خلال حكومات مرحلة التفتح الاجتماعي والاقتصادي [5].

---

[1] – الشابي (مصطفى): النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر .م.س.ص 81وص 154 ومابعدها .

[2]- **Saaf** (Abdellah): Tendances actuelles de la culture Politique des élites marocaines. in le Maroc actuel .Une modernisation au miroir de la tradition ? Ed.CNRS.Paris.1992.p.248/

- **Claisse** (Alain): Le Makhzen d'aujourd'hui in le Maroc actuel..P.300et S

[3] – **الدغيمر** (حسن) : الموظفون السامون بالمغرب ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا شعبة القانون العام كلية الحقوق . الرباط. السنة الجامعية 1995-1996. ص. 25-27.

[4] – راجع المبحث الموالي الخاص بالتكوين العلمي للوزراء .

[5] – راجع شأن الوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي في مغرب أواخر السبعينات والثمانينات وأيضا بخصوص برنامج التقويم الهيكلي الذي تم اعتماده ابتداء من سنة 1983 :

Saaf (Abdellah):"Inclusion y exclusion en el espacio politico marroqui". In Revista Internacional de sociologia.Tercera época .N14 .Mayo-Agosto 1996.pp.159-175

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

أما بالنسبة للطبقة الدنيا أو الفئة الشعبية، فقد ظلت مهمشة، في حقل التمثيل الوزاري، رغم ارتفاع نسبة تمثيلها من 9,75% في المرحلة الأولى إلى 11,8% في المرحلة الثانية ثم إلى 21,42% في المرحلة الثالثة؛ ذلك أن المعدل الاجمالي لتمثيل الطبقة الأخيرة في حكومات جميع المراحل لم يتجاوز 14,80% من مجموع العينة الوزارية المدروسة. ونفس التهميش عرفته الطبقة الشعبية لفائدة الطبقتين المتوسطة والعليا داخل الهيئات المركزية للأحزاب السياسية، خصوصا في الفترة الممتدة من 1955 إلى 1970 [1].

غير أنه، لاينبغي أن يخفي هذا التقسيم، بعض الاستثناءات التي شهدها هذا التمثيل في ظل بعض الحكومات كارتفاع نسبة الطبقتين المتوسطة والشعبية في حكومة عبد الله ابراهيم [2]، رغم أن هذه الحكومة تصنف في إطار حكومات المرحلة الأولى (1955–1960)، هذه المرحلة التي سجلت ارتفاع نسبة تمثيل الوزراء المنحدرين من أصل اجتماعي ميسور وذلك بنسبة 48,80% (انظر الجدول 23). كما أنه شهدت حكومة أحمد عصمان، المشكلة في 10 أكتوبر 1977، ارتفاعا ملحوظا لتمثيل الطبقة المتوسطة، إذ بلغت نسبة تمثيلها 60% من مجموع التشكيلة الحكومية بينما ينتمي 40% منها للطبقة الميسورة[3].وفي نفس الاتجاه ، يلاحظ ارتفاع نسبي

---

[1] –يتعلق الأمر بكل من حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي الدستوري وحزب الأحرار المستقلين والحزب الاشتراكي الديمقراطي، انظر في هذا الصدد .

Berrady (Lhachmi) et autres:"La formation des élites politiques maghrébines"op.cit. pp156-158 .

[2] – انظر في هذا الصدد دراسة **ضيف** (مليكة): حول " حكومة عبد الله ابراهيم" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام .كلية الحقوق. الرباط.

[3] – تنبغي الملاحظة في هذا الصدد أن تشكيل حكومة أحمد عصمان في 1977 تم بعد حدثين : حدث المسيرة الخضراء ثم بعد الرسائل الملكية في النصف الثاني من سنة 1972 التي بعث بها جلالة الملك الحسن الثاني للأحزاب السياسية من أجل المشاركة في الحكومة ، حيث عبر جلالته بهذه المناسبة على أن " تتحسم رغبتنا هذه في أن تتوافر لدينا الاداة الحكومية المعبرة عن اجتماع الكلمة والكفيلة ببلوغ أسمى ما تسمو اليه الهمة ويتطلع اليه الحرص الجميل ، ومن أجل هذا فإن الرجاء معقود بإسهام الهيئة التي تنتمي اليها في الأعمال المنوطة بالجهاز الحكومي .." " وإننا إذ نأمل تلبية هذا النداء نود أن تحيطنا علما بالوسائل العلمية التي تتيسر معها المشاركة المعروضة .." انظر نص الرسالة الملكية إلى الآحزاب السياسية بتاريخ 23 شتنبر 1972 في سلسلة انبعاث أمة . الحسن الثاني ملك المغرب . الجزء 17 .1972 .ص 301.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

لتمثيل الطبقة الشعبية على مستوى التشكيلات الحكومية المدروسة: من أربع وزراء في المرحلة الأولى إلى 10 في المرحلة الثانية ثم الى 15 في المرحلة الثالثة (انظر الجدول23) [1].

وينطبق التطور في تمثيل الطبقتين الوسطى والدنيا على مستوى الحكومات المغربية ، مع ارتفاع نسبة الأعضاء المنحدرين من أصل اجتماعي متواضع على مستوى جميع النخب العالمية خصوصا النخب التي يلعب فيها عامل التكوين والخبرة أكبر دور في عناصر الاختيار ، حيث يحل عنصر الكفاءة محل عنصر الاستحقاقات الاجتماعية [2].

ومن أجل إعطاء فكرة دقيقة على مفهوم المثيل الإجتماعي داخل الحكومات المغربية ، من المفيد التعرض لنوعية العلاقة القائمة بين التمثيل الجغرافي لمختلف أقاليم المملكة وبين التمثيل الاجتماعي لمختلف الطبقات الاجتماعية على صعيد مختلف التشكيلات الحكومية. بعبارة أخرى ، هل ينطبق مثلا تفوق تمثيل الطبقة الميسورة مع تفوق تمثيل اقليم فاس الذي حظي بالأولوية من حيث التمثيل الجغرافي؟[3] ثم هل يتناسب تهميش تمثيل بعض الأقاليم مع ضعفها الاقتصادي مثلا ؟

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – نفس الملاحظة تنطبق على حكومات عقد التسعينات، خصوصا الحكومات الأولى المشكلة في 1992 و 1993 و 1994 ثم 1995، حيث ارتفعت نسبة تمثيل الطبقتين المتوسطة والدنيا في إطار جميع هذه التشكيلات الحكومية . وينبغي التأكيد على أن هذا التمثيل شمل بالأساس العناصر الوزارية الجديدة المشاركة في هذه الحكومات وليس العناصر القديمة التي سبق لها أن شاركت في حكومات سابقة التي يتركز بها تمثيل الطبقة المتوسطة وخصوصا العليا، راجع في هذا الشأن:

- **El Messaoudi** (Amina): Le profil du ministre marocain...op.cit.pp.82-84.

– [2] **Christophe** (Charle): Les élites de la République 1880-1900 .Ed. Fayard 1987. Pp.64-65

[3] – راجع الجداول رقم 13 و14 و15 ، وانظر أيضا فيما يخص تمثيل مختلف الطبقات الاجتماعية في الحكومات التسع الأولى :

- **Berrady** (Lhachmy) et autres: La formation des élites politiques maghrébines ..op.cit.pp.158-159.

الفقرة الثانية : العلاقات بين الأصلين الاجتماعي والجغرافي للوزراء

هل يتناسب تهميش تمثيل بعض الفئات الإجتماعية مع تهميش تمثيل بعض المدن على مستوى الحكومات المغربية؟ بمعنى آخر، هل المدن التي حظيت بتمثيل واسع على صعيد الحكومات المغربية، هي نفسها التي ينتمي وزراؤها إلى الفئات الإجتماعية "المحظوظة"، والتي شهدت أيضا تمثيل واسع في نفس الحكومات؟

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجدول رقم 25: الأصلان الجغرافي والاجتماعي للوزراء

الأصل الاجتماعي / الأصل الجغرافي	الخانة 1	الخانة 2	الخانة 3	الخانة 4	الخانة 5	الخانة 6	الخانة 7	الخانة 8	الخانة 9	بـــدون معلومات
فاس	6	22	6	7	10	6	2	-	-	8
الرباط	1	4	2	2	1	2	2	1	1	2
الدار البيضاء	1	3	-	-	2	1	1	-	-	3
مراكش	1	4	-	1	2	1	1	-	-	2
سلا	-	1	-	2	1	1	1	-	-	2
وجدة	1	-	-	1	1	2	-	1	1	-
الخميسات	-	1	-	-	-	1	-	-	3	1
مكناس	1	1	-	-	2	2	-	-	-	-
تازة	-	-	-	1	1	2	1	-	-	1
الحديدة	-	1	-	-	1	1	2	-	-	2
سطات	-	-	-	-	-	-	1	-	2	1
تطوان	-	1	-	-	2	1	-	-	-	-
أكادير	2	1	-	-	-	-	-	-	-	1
خريبكة	-	1	-	-	-	-	-	-	1	-
سيدي قاسم	1	-	-	-	-	-	1	-	-	1
طنجة	1	-	-	-	1	1	-	-	-	-
آسفي	-	-	-	-	1	-	2	-	-	-
الصويرة	-	1	-	-	-	-	-	1	-	1
برکان	1	-	-	-	-	1	-	-	-	-
وادي رم	-	-	-	-	1	-	-	-	1	-
القنيطرة	1	-	-	-	1	-	-	-	-	-
أزيلال	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الناضور	1	1	-	-	-	-	-	-	-	-
بني ملال	-	-	-	-	1	-	-	1	1	-
فكيك	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-
وزان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
تارودانت	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-
العيون	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-
برنسان	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-
يعرن	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-
دمنات	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-
دول أخرى					2	1	-	-	-	1
المجموع	19	42	8	14	31	25	14	4	11	28

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يحاول الجدول أعلاه، تبيان العلاقة بين الأصلين الإجتماعي والجغرافي للوزراء موضحين ذلك من خلال خانات متعددة، تناسب كل خانة أو كل بضع خانات فئة اجتماعية معينة؛ مع تبيان عدد الوزراء المنتمين لكل "خانة" اجتماعية، من جهة، ثم تبيان في نفس الوقت، إلى أي مدينة أو إقليم ينتمي هذا العدد الوزاري. وذلك بهدف التعرف على عدد وزراء مدينة فاس مثلا، ومدن أخرى، الذين ينحدرون من مختلف الفئات الإجتماعية المذكورة.

ويلاحظ، من جهة أخرى، أن العائلات الميسورة (الطبقة العليا)، قد تم تمثيلها بالخصوص على مستوى مدينة فاس وذلك بمجموع إحدى وأربعين (41) وزيرا: (الخانات الأربع الأولى) أي بنسبة 61,19% من مجموع العينة " الفاسية" الممثلة في الحكومات المدروسة والتي يبلغ عددها 67 وزيرا [1]. بينما لم تمثل مدينة الدار البيضاء ، العاصمة الاقتصادية ، على مستوى الخانات الأربع الأولى، أي الطبقة الميسورة، إلا بأربعة (4) وزراء . فهل هذا يدل على أن المراكز التجارية والصناعية مركزة بمدينة فاس، أم أن "الفاسيين" بصفة عامة يحتكرون نظام التجارة والصناعة ، أم أنهم يعدون في أغلبيتهم أرباب عمل [2]؟

أما فيما يتعلق بمدينتي الرباط ومراكش، فإنها تحتل الدرجة الثانية والثالثة، على التوالي، من حيث تمثيلهما للطبقة الميسورة وذلك بمجموع تسعة (09) وزراء بالنسبة للرباط وستة(06) وزراء بالنسبة لمراكش أي بنسبة 50% لكل من العينة "الرباطية" "والمراكشية" الممثلة في الحكومات المغربية [3]. ويمكن تفسير انحدار نصف العينة الوزارية " المراكشية" من الأوساط الميسورة، باعتبار أن مدينة مراكش تعد المركز

---

[1] – راجع الجدول رقم 13 الخاص بالأصل الجغرافي للوزراء .

[2] – **Benhaddou** (M.A): "Migration et réussite sociale étude sur les élites dirigeantes marocaines ,le cas de la bourgeoisie fassie à Casablancaop.cit.p.42

[3] – راجع الجدول رقم 13.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الثاني، بعد مدينة الدار البيضاء، الذي اختارته العائلات الفاسية لتركيز مصالحها التجارية والصناعية[1] .

إن التركيز الفعلي والعملي لتمثيلية الطبقة الميسورة قد تم على مستوى مدينة فاس ، مهد الطبقة الحاكمة بالمغرب ، تليها ، في ذلك، مدينة الرباط. حيث لا يتناسب ارتفاع تمثيل مدينة فاس مع ارتفاع تمثيل الطبقة المتوسطة على مستوى هذه المدينة، إذ مثلت الطبقة المتوسطة على مستوى العينة الوزارية "الفاسية" ب ستة عشر (16) وزيرا فقط (الجدول 25) أي بنسبة 8,95% من مجموع هذه العينة . أما بالنسبة لكل من فاس والرباط والدار البيضاء ومراكش، فلم تمثل الطبقة المتوسطة على مستواها إلا ب خمسة وعشرون(25) وزيرا، أي مايشكل نسبة 23,14% فقط[2]. بينما ترتفع نسبة تمثيل الطبقة المتوسطة على مستوى باقي المدن المغربية الممثلة على صعيد الحكومات، وعددها سبعة وعشرون (27) مدينة، إلى ثمانية وعشرون (28) وزيرا، أي 33,33%. (الجدولان 25و13).

أما الطبقة الشعبية أو الفئة الدنيا : الخانات أرقام 7 و8 و9، فقد تم تمثيلها بوزيرين فقط على مستوى مدينة فاس، أي بنسبة لاتفوق 2,98% من مجموع العينة "الفاسية" الممثلة على صعيد الحكومات المغربية. كما أن الطبقة الدنيا لم تمثل على مستوى كل من الرباط والدار البيضاء ومراكش إلا بثمانية وزراء فقط، أي نسبة 7,40% من مجموع الوزراء الممثلين لهذه الأقاليم. بينما تمثل الطبقة الأخيرة على مستوى باقي المدن المغربية الممثلة داخل الحكومات (1955–1985) باثني وعشرين وزيرا (22)، على مجموع 84 وزيرا لهذه المدن، أي نسبة 26,19% [3].

---

[1] - **Benhaddou** (M): Migration et réussite sociale ..op.cit.pp.43-59.

[2] - يبلغ مجموع الوزراء المنتمين لهذه المدن الأربع مائة وثمانية (108) وزيرا، أي 55,10% من مجموع الوزراء محل الدراسة، انظر الجدول رقم 13.

[3] - راجع الجدولان رقم 13و25.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يتضح مما سبق، وجود علاقة عكسية بين نسبة تمثيل المدن المغربية على صعيد الحكومات المغربية وبين نسبة تمثيل مختلف الطبقات الاجتماعية على مستوى هذه المدن . فبينما تحظى بعض المدن بتفوق عددي داخل صفوف الوزراء، لاتمثل على مستواها مختلف الطبقات الاجتماعية ،بل يتم التركيز بالخصوص على الطبقة الميسورة. وبخلاف هذا، تقل نسبة تواجد باقي المدن المغربية في نفس الصفوف مع أن نسبة تمثيلها للطبقتين المتوسطة والضعيفة ترتفع . وهذا يدل على وجود بون شاسع بين مختلف المدن المغربية لا من حيث تمثيلها على مستوى التشكيلات الحكومية، وإنما أيضا من حيث مستواها الاجتماعي .

فإذا كانت جل المدن المغربية لاتحظى إلا بتمثيل رمزي داخل التشكيلات الحكومية، فلأنها تفتقر أيضا لأي عنصر من عناصر الغنى. كما يظهر أن بعض المدن أو الأقاليم الأخرى، لاتتفوق فحسب، من حيث نسبة تمثيلها في الحكومات، بل تتميز أيضا عن باقي المدن بتوفرها على مراكز الغنى ، تجارية كانت أو صناعية أو ثقافية، حيث يبدو أن وجود طبقة غنية أو مركزا من مراكز الغنى، يكاد يكون القاسم المشترك لبعض المدن الكبرى [1] . كما أن الطبقة الاجتماعية المحظوظة اقتصاديا هي التي تتقلد احتكار الصفوف داخل النخبة السياسية العالمية [2].

يلاحظ، في نهاية المطاف، أن هناك تمثيل جد محدود على صعيد الحكومات المغربية ، سواء التمثيل الجغرافي أم التمثيل الاجتماعي. مع أنه تم التركيز في تصريحات ملكية، على ضرورة توسيع التمثيل الحضري والقروي لأعضاء الحكومة، حيث قال الملك في هذا الصدد: ".. أن وزرائنا هم منتخبون ، وأن منهم من يمثل

---

[1]- **Wright Mills** (C):" L'élite du pouvoir " Les textes à l'appui. François Maspero.Paris.1969.pp.52-53.

[2]- **Putnam** (R.D.) : The comparative study of political elites.op.cit.p.22.

- **Sehimi** (Mustapha): Les élites ministérielles au Maroc.Constantes et variables. In Le Maroc actuel. Op.cit.pp.217-218.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

القرية أو البادية أو يمثل كذلك الصعيد الوطني يمكننا إذن أن نقول أننا جمعنا أكثر ما يمكن من العيون التي ستحمل إلينا مارأت ومن الآذان التي ستحمل إلينا ماسمعت ، ومن الأفكار التي ستوحي لنا بالعمل تبعا لاجتهادها ومقدرتها على التفكير وعلى الاسهام بجانبنا في حكومتنا وللعمل معنا كذلك ..."[1] .

المطلب الثاني: الخلفية التعليمية والمهنية للوزراء

يشكل عنصر التكوين العلمي دورا حاسما في اختيار عدد كبير من الجماعات النخبوية[2]، كما تعد المؤهلات الدراسية من بين أهم العوامل التي ينظر إليها بعين الإعتبار عند دراسة النخبات في دول العالم الثالث[3].

بينما يلاحظ، من جهة أخرى، أنه بالنسبة لاختيار النخبة، يكتسي عامل التكوين العلمي دورا ثانويا بالمقارنة مع عامل الانتماء لبعض العائلات التقليدية الميسورة. ولا يقتصر هذا التصنيف على النخبة المغاربية فقط، وإنما النخبة الانجليزية أيضا.[4]كما يسري الإعتقاد عند بعض الملاحظين السياسيين، أن اعتماد عنصر التكوين العلمي العالي في اختيار النخبة السياسية في دول إفريقيا الشمالية، بصفة عامة، إنما يقتصر على مصر وليبيا فقط دون الدول الأخرى.[5]

فما هو مستوى تعليم الوزراء المغاربة؟ (الفرع الأول)، وكيف تتم ترجمة الشهادات المحصل عليها على مستوى المناصب والوظائف؟ (الفرع الثاني).

---

[1] - خطاب صاحب الجلالة عند تعيينه الحكومة الجديدة برئاسة السيد أحمد عصمان يوم 10 أكتوبر 1977. انظر نص الخطاب في "الحسن الثاني ملك المغرب" . سلسلة انبعاث أمة الجزء 22 1977. ص. 251-252.

[2]- **Christophe** (Ch): "Les élites de la République 1880-1900" op.cit.p.64.

[3] - **الجمل** (مايسة): النخبة السياسية في مصر.م.س.ص149.

[4]- **Putman** (Robert D): "The Comparative study of political elites"op.cit.p.31.

[5]- **Zartman** (William):"Political elites in Arab North Africa"...op. cit..p.5

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الفرع الأول: المستوى التعليمي

قبل عرض مختلف الدراسات التي شكلت أعلى نسبة في تكوين النخبة الوزارية المغربية، يمكن القول إن الشهادات العليا تكاد تكون القاسم المشترك للنخبة الوزارية المغربية،[1] وذلك خلافا لما ذهب إليه بعض الملاحظين .[2] إذ من بين 196 وزيرا الذي يشكل مجموع العينة الوزارية المدروسة ، 188 منهم حصلوا على شهادات جامعية، أي أن نسبة التعليم العالي في إطار النخبة الوزارية المدروسة تصل إلى 95,9% . وبعبارة أخرى، لايشكل عدد الوزراء ذوو المستوى دون الدراسات الجامعية إلا 3% من مجموع العينة الوزارية المدروسة[3] . إن توفر مستوى عال في التكوين، يعد قاسما مشتركا بين جميع الحكومات المغربية منذ الاستقلال إلى اليوم[4]. ولا يعتمد على ارتفاع نسبة التكوين العلمي في اختيار أعضاء الحكومات فقط، وإنما يمتد أيضا ليشمل أعضاء النخب السياسية بصفة عامة. إذ تقدر نسبة حاملي الشهادات العليا ضمن هذه النخبة الأخيرة، 90%[5]،كما لا تتعدى، من جهة أخرى، نسبة الوزراء التونسيين الحاملين لشهادات ثانوية فقط نسبة 10%[6].

---

[1] – بخصوص معطى المستوى العلمي للوزراء، تم الاعتماد بالأساس على المعلومات الواردة في النبذات الخاصة بهم والمنشورة غالبا في الصحف الوطنية ، وقد اقتصرت هذه الأخيرة على تبيان نوع الدراسات وأحيانا "مكان" أي مقر هذه الدراسات الجامعية فقط دون الدراسات الثانوية. كما يجدر التنبيه أيضا، أنه في حالة عدم إشارة النبذات الخاصة بالوزراء، لأي دراسة جامعية، ا تم اعتبار الوزراء المعنيين حاصلين على مستوى الدراسات الثانوية فقط. كما أنه في حالة تضمن النبذات المذكورة لعبارة "غير ممدرس" اعتبر الوزير حاصل على شهادة الدراسات الإبتدائية فحسب.

[2]- **Zartman** (William): Ibid .p.5.

[3] – انظر الجدول التالي رقم 26.

[4] – وبالخصوص، تميزت حكومة عبد الرحمن اليوسفي المشكلة في 14 مارس 1998 بارتفاع متخصص بالنسبة لشهادات أعضائها، الأمر الذيحمل على نعتها بحكومة" الدكاترة "، راجع في هذا الشأن :

El Messaoudi (Amina): El Gobierno de Yussufi: una nueva época en Marruecos. En Meridiano CERI (Centre Espanol de Relaciones Internacionales) Madrid. Agosto 1998.N° 22.pp.14-19.

[5]- **Berrady** (Lhachmy) : La formation des élites politiques maghrébines...op.cit.p.; **Daoud** (Zakya): Quelles sont les élites politiques marocaines? Revue Lamalif.N°.60.pp.20-21.

[6]- **Charfi** (Mounir): Les Ministres de Bourguiba.op.cit.p.38

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فما هي الدراسات التي شكلت القاسم المشترك بالنسبة للنخبة الوزارية المغربية؟ (الفقرة الأولى)، ثم ما هو المكان المختار من أجل متابعة الدراسات المذكورة؟ (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: نوعية الدراسات

يذهب بعض الملاحظين السياسيين في دراسات حول الوزراء في العالم المعاصر، أن الدراسات التي تحتل أعلى نسبة في تكوين النخبة الوزارية العالمية، هي على التوالي دراسات الحقوق والهندسة ثم الدراسات العسكرية[1].فما هو الشأن بالنسبة لدراسات الوزراء المغاربة؟

الجدول رقم 26: دراسات الوزراء عبر المراحل الثلاث (1955–1985)

نوع الدراسات	وزراء المرحلة I		وزراء المرحلة II		وزراء المرحلة III		وزراء جميع المراحل	
الحقوق (1)	%46,3	19	% 36,4	31	% 28,6	20	%35,7	70
الهندسة (2)	% 12,1	05	% 16,4	14	% 22,9	16	% 17,9	35
الآداب (3)	% 7,3	03	% 13	11	% 14,3	10	% 12,2	24
الطب والصيدلة	% 9,8	04	% 9,4	08	% 7,1	05	% 8,7	17
الاقتصاد (4)	% 4,9	02	% 3,6	03	% 11,4	08	% 6,6	13
دراسات عسكرية	% 7,3	03	% 4,8	04	% 1,4	01	% 4,1	08
شهادات بجامعة القرويين	% 7,3	03	% 2,3	02	% 2,9	02	% 3,6	07
مستوى تعليم ابتدائي أو ثانوي	% 2,5	01	% 4,8	04	% 1,4	01	% 3,1	06
العلوم (5)	-		-		% 4,3	03	% 1,5	03
الصحافة وبعض الدراسات المهنية	-		% 2,3	02	-		% 1	02
بدون معلومات	% 2,5	01	% 7	06	% 5,7	04	% 5,6	11
المجموع	% 100,0	41	% 100,0	85	% 100,0	70	% 100,0	196

(1) خريجي كليات الحقوق وبعض المعاهد العليا كالمدرسة الادارية .

(2) خريجي المدارس الخاصة بالهندسة ، الأشغال العمومية ، الدراسات الاعلامية . البوليتيكنيك .

(3) آداب ، فلسفة ، تاريخ، وعلم الاجتماع .

(4) الاقتصاد ، المالية والتجارة .

(5) رياضيات وفيزياء .

[1]- **Blondel** (Jean): Government Ministers in the contemporary world.op.cit.p.47.

يتضح من خلال دراسة الجدول رقم 26، أن الحصول على مستوى عال في التعليم، يشكل القاسم المشترك بالنسبة لدراسات الأغلبية الساحقة للنخبة الوزارية المغربية. فبينما ترتفع في حكومات الدول الغربية، مثلا، نسبة الوزراء المنتمين لمجموعة رجال الأعمال والتقنين [1]، يعد التعليم العالي عاملا مشتركا في دول العالم الثالث، سواء بالنسبة للنخبة الوزارية أو بالنسبة للنخبة السياسية بصفة عامة[2]. فبالنسبة لدول تحررت من استعمار طويل، يعد التعليم العالي مقياسا للتنمية.

والنخبة المثقفة في المغرب لاتعد وليدة حكومات الاستقلال، وإنما شكلت أيضا عنصرا من العناصر المهمة في تكوين أعضاء الحكومة المغربية في القرن التاسع عشر ، وأكبر دليل على هذا تردد عدد كبير من العائلات المنتمية للمدن الكبرى لمتابعة دراستها بالقرويين بمستويها الثانوي والجامعي[3].

فماهي ميادين الشهادات الجامعية المحصل عليها ؟ وكيف تمحورت الدراسات العليا للنخبة الوزارية المغربية عبر المراحل الثلاث ؟

يتجلى من خلال الجدول أعلاه (26) أن دراسات الحقوق تحتل المرتبة الأولىمن بين دراسات الوزراء. ولايعد هذا المعطى خاصا بالمغرب فقط، وإنما تنطبق أيضا على أقطار أخرى. فبالنسبة لدول إإفريقيا الشمالية، مثلا، وكذا دول الشرق الأوسط، تقدر نسبة الوزراء الحاملين لشهادات عليا في الحقوق ب20,9 % [4] . أما على سبيل الحصر، تقدر نسبة الوزراء الحاملين لشهادات في الحقوق ب20,1 % بالنسبة

---

[1]- **Blondel** (Jean): The Government Ministers in the Contemporary world..op.cit.p.46.;**Putnam** (R.D.): The comparative study of political elites..op.cit.pp.14-26.

[2] – راجع بخصوص المثلين المصري والتونسي المراجع التالية على التوالي :

– **الجمل** (مايسة): النخبة السياسية في مصر ..م.س. ص 149–156.

-**Laârif** -Beatriz (Asmae): Le personnel politico-administratif...op.cit.pp.189-190.

[3]- **Chabi** (Mustapha): Certaines grandes familles du Makhzen au 19ème siècle.Mémoire de D.E.S. Faculté des lettres Rabat.1974.p.104.

[4]- **Blondel** (Jean): Government Ministers in the contemporary world..op.cit.p.48.; **Zartman** (William): Political Elites in Arab North Africa...op.cit.pp.6-7.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

للجمهورية العربية المتحدة[1]،و 30,66% بالنسبة لتونس [2].كما أنه بالنسبة لألمانيا، 60% من وزرائها تابعوا دراسات حقوقية، وبالنسبة لأمريكا أيضا، تحتل نسبة الوزراء الحقوقيين أكبر نسبة من بين شهادات باقي الوزراء[3]. بينما يحتكر الحقوقيون الصف الأولي في الحكومات الفرنسية، خصوصا قبل الجمهورية الخامسة[4].

وفي المغرب ترتفع هذه النسبة إلى 35,7 % ، إذ من بين عينة تضم 196 وزيرا ، 70 منهم حاملين لشهادات عليا في الحقوق ، وبهذا تحتل الدراسات الحقوقية الدرجة الأولى من بين دراسات الوزراء المغاربة ، وذلك رغم انخفاض هذه النسبة بالانتقال من مرحلة لأخرى، أي من 46,3% من المرحلة الأولى إلى 36,4% في المرحلة الثانية إلى 28,6% في المرحلة الثالثة (الجدول 26) .كما أن شهادات الحقوق لا تحتل الدرجة الأولى بالنسبة لدراسات أعضاء الحكومة فقط، وإنما أيضا بالنسبة لأعضاء الأحزاب السياسية المغربية[5]

فوزراء المرحلة الأولى (1955–1960) شكلوا الغلبة فيما يتعلق بحاملي شهادات الحقوق سواء من الكليات ، خصوصا الفرنسية منها[6]، أو المعاهد العليا [7]. إن تمركز الوزراء "الحقوقيين" في المرحلة الأولى، يفسر ربما بضم حكومات المرحلة

---

[1] – الجمل (مايسة) : النخبة السياسية المصرية ...م.س. ص 151.

[2]-**Charfi** (Mounir): Les ministres de Bourguiba op.cit.p.40. ; **Laârif** (Asmae): Le personnel politico-administratif..op.cit.pp.185-189.

[3]- **Mény** (Yves): Politique comparée.op.cit.pp. 296-297.

[4]-V. "Empire des juristes" in **Estèbe** (Jean): Les Ministres de la République. 1871-1914. Op.cit.pp-108-120; **Dogan** (Mattei): "Les filières de la carrière politique en France"Revue française de sociologie, tome 8, 1967, tableau 9 (Formation scolaire et profession originaire des ministres sous la III République,1870-1940)..

– [5]**Berrady** (Lhachmt) et autres: La formation des élites politiques maghrébines..op.cit.p.168

[6] – انظر الجدول التالي رقم 27.

[7] – من أهم هذه المعاهد معهد الدراسات العليا المغربية IHEM الذي وضعت معالمه الأساسية في بداية الحماية ، والمدرسة المغربية للإدارة العمومية ENAP التي تم تأسيسها بتاريخ 8 مارس 1948.

حاليا تحمل هذه المدرسة اسم المدرسة الوطنية للادارة ENA منذ 1993 (انظر مرسوم رقم 412.93.2 بتاريخ 13 جمادى الأولى 1414هـ الموافق ل 29 أكتوبر 1993).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

المذكورة، لزملاء الأمير مولاي الحسن الذي تابع دراسات الحقوق. كما يفسر، من جهة أخرى، ارتفاع نسبة رجال القانون في المرحلة الأولى، لاعتبار النهج الدراسي الحقوقي، أكثر تأهيلا لشغل مناصب سامية ، حكومية منها بالخصوص [1] .

كما يعود انخفاض نسبة حاملي شهادات الحقوق ضمن النخبة الوزارية المغربية من مرحلة لأخرى، إلى ظهور اتجاه جديد في الدراسات العليا، يتجلى في بعض الشعب العلمية والتقنية كالهندسة مثلا. إذ بعد دراسات الحقوق، تحتل دراسات الهندسة المرتبة الثانية من بين دراسات الشخصيات التي تولت مناصب حكومية في المغرب . وعلى عكس دراسات الحقوق، فقد شهدت دراسات الهندسة ارتفاعا مستمرا عبر المراحل الثلاث : من 21,1 % في المرحلة الأولى إلى 16,4 % في المرحلة الثانية إلى 22,9% في المرحلة الثالثة (الجدول 26).

وتتعدد المدارس والمعاهد [2] التي تخول لحاملها شهادة مهندس ، أي الشهادة التي أصبحت تعد أساسية، نوعا ما، لتقلد منصب من مناصب المسؤولية [3] .

وإذا كانت دراسة الهندسة تأتي في المرحلة الثانية بعد دراسة الحقوق بالنسبة للمغرب، فإنها تحتل الدرجة الأولى في مصر حيث يحتل التصنيع مكان الصدارة في قائمة أولويات النظام سواء في عهد عبد الناصر أو أنوار السادات ، فالمهندسون شغلوا

---

[1] -لقد وردت هذه الفكرة عند كل من بلونديل وزارتمان وو اتربوري و باتنام في مراجعهم المشار اليها سابقا.

[2] - يمكن تصنيف هذه المدارس والمعاهد المغربية إلى مايلي :

- المدرسة المحمدية للمهندسين .
- المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية .
- المدرسة الوطنية للمواصلات السلكية واللاسلكية .
- المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين بسلا .
- المدرسة الحسنية للأشغال العمومية .
- المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي .
- معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة .
- المدرسة الوطنية الفلاحية لمكناس .

راجع في هذا الشأن قرار وزير الشؤون الادارية الأمين العام للحكومة رقم 77-4 في 23 فبراير 1979.

[3]- **Saaf** (Abdallah) Note sur la formation des "élites" administratives au Maroc in Le Grand Maghreb. Ed.Economica. 1988.p.313.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

معظم المناصب ليس فقط في القطاع الحكومي وإنما أيضا في المناصب العليا في القطاع العام حيث توزعت المراكز القيادية في الجهاز البيروقراطي المصري خصوصا في فترة الستينات في أيدي المهندسين والاقتصاديين [1].

ورغم تطلعات واحتياجات التنمية بالنسبة للمغرب أيضا، فقد تبين أن الغلبة بالنسبة لأعضاء الحكومات المغربية، هم الحاملين لشهادات الحقوق ولاتشكل نسبة حاملي شهادات الهندسة إلا 17,9 % من مجموع العينة الوزارية المدروسة (الجدول 26).فحسب النسبة المذكورة، لايظهر أن شهادة الهندسة تعد شرطا حاسما للمشاركة في المناصب الوزارية.

ورغم الأهمية التي اكتستها دراسات الآداب في العصور السابقة[2]، فإنها لم تحتل سوى الدرجة الثالثة بالنسبة لأعضاء حكومات المغرب المستقل ، وذلك بنسبة 12,2% (الجدول 26)، وتهم النسبة المذكورة أربعة وعشرين (24) وزيرا.ولا يشمل العدد الأخير، مجموعة حاملي شهادات من جامعة القرويين، أي سبعة (7) وزراء حيث تم تخصيص خانة مستقلة في الجدول 26 لمتتبعي دراسات بالجامعة المذكورة. و يعود ذلك لأن أغلبية حاملي شهادات من القرويين يتوفرون على دبلوم مزدوج، آداب وحقوق، مما يؤدي إلى صعوبة دمجهم مع حاملي شهادات الآداب بمفردها[3].

كما تنبغي الإشارة إلى أنه من بين الوزراء الحاصلين على شهادات من القرويين، من أحرز فقط على شهادة الكفاءة في الآداب أوعلى شهادة العلمانية، كما أن منهم من سافر إلى فرنسا أو مصر من أجل الحصول على شهادات إضافية [4].

---

[1] - **الجمل** (مايسة) : النخبة السياسية في مصر .م.س. ص 150-152.

[2] - لقد شكلت النخبة المثقفة ثقافة أدبية، نسبة مهمة من النخبة الوزارية في العهد العباسي مثلا، كما أن عددا كبيرا من النخبة الوزارية في القرن الماضي كانت حاملة لشهادات أدبية. راجع على التوالي: **الزهراني** (محمد مسفر): نظام الوزارة في الدولة العباسية.م.س.ص.126؛ **الشابي** (مصطفى): النخبة المخزنية في القرن التاسع عشر.م.س.ص.98.

[3] - لقد قيل أيضا،بأن جامعة القرويين لعبت بناس دور الثانوية الجامعة في نفس الوقت، فليس كل من تخرج منها يعد حاملا لشهادات عليا، انظر: **Waterbury** (John): The Moroccan bureacratic elite.op.cit.

[4] - انظر بالنسبة للمراحل المختلفة التي تتبعها بعض الوزراء في دراساتهم :

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ورغم ارتفاع نسبة حاملي شهادات الآداب ضمن النخبة الوزارية المغربية في المرحلتين الثانية والثالثة أي من 1960 إلى 1985 (انظر الجدول 26) فقد تراجعت هذه النسبة في حكومات العقد الأخير من هذا القرن[1].

وعلى خلاف ما سبق، ارتفعت نسبة الوزراء الحاملين لشهادات الاقتصاد، وذلك من 4,9% في المرحلة الأولى إلى 11,4 % في المرحلة الثالثة (الجدول 26). ويعزى ارتفاع نسبة الاقتصاديين في الحكومات المغربية، إلى حاجات الدولة لاطر أكثر تقنية لمواجهة المشاكل المتعددة التي أصبحت تعاني منها الدولة في المجال الاقتصادي. وهو نفس السبب الذي يجعل أن المختصين في الشؤون الاقتصادية، يحتكرون جل المناصب في اطار النخبة السياسية العالمية [2].

على عكس الأهمية التي برزت لفئات المهندسين والاقتصاديين والتقنيين بصفة عامة في الحكومات المغربية عبر المراحل الثلاث، لم تحظ الدراسات العلمية كالعلوم مثلا والطب والصيدلة، بأهمية كبيرة . إذ مثلت هذه الشعب الثلاث في مجموعها، بعشرين وزيرا فقط ضمن كمية وزارية تضم 196 وزيرا أي بنسبة 10,2 %. فبينما مثلت دراسات الطب والصيدلة بثمانية وزراء على صعيد المرحلة الثانية (1960–1972)، لم تمثل الدراسات أو الشهادات العلمية بأي وزير، لافي المرحلة الأولى ولافي المرحلة الثانية كما مثلت بثلاثة وزراء فقط، في المرحلة الثالثة أي بنسبة 4,3 % (الجدول 26).

نفس الضعف في التمثيل شهدته الدراسات المتعلقة بالصحافة وبعض الدراسات المهنية التي لم تمثل على صعيد المرحلة الثانية، إلا بوزيرين فقط أي بنسبة

-**Halstead** (J.P.) Rebirth of a nation.The origins and rise of Moroccan nationalism. 1912-1944. (Harvard middle eastern monograph series) 1969.pp.278-280.

[1]- لم يتعد عدد الوزراء الحاملين لشهادات الاداب في حكومات 1992 و1993 و1995، أربع وزراء (04) وذلك من مجموع 96 وزيرا أي بنسبة 4,1 %، وقد شارك الوزراء الأربعة في حكومتي العمراني في 1992 و1993، أما حكومة الفيلالي في 1995 فلم يشارك فيها أي وزير حامل لشهادة في الآداب. راجع بهذا الشأن:

- **El Messaoudi** (Amina): Le profil du ministre marocain au début des années 1990 .op.cit.p.80-82..

[2]- **Putnam** (R.D): The comparative study of political elites.op.cit.p.22.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

2,3 % ؛ ولم تمثل نهائيا لا في المرحلة الأولى ولا في المرحلة الثالثة . (انظر الجدول 26).

فهل يعني "اقصاء" هاته التخصصات من التشكيلات الحكومية المغربية ، أن الشهادات ذات الارتباط بالميدان السياسي كالحقوق مثلا والعلوم السياسية والآداب، أو ذات الارتباط بالميدان التقني كالإقتصاد والهندسة إلخ، تملك بمفردها حلولا لمشاكل التنمية ؟

يبقى ميدان واحد الذي لم يمثل على صعيد الحكومات المغربية بنفس الطريقة التي مثل بها على مستوى النخب السياسية في أغلبية دول العالم الثالث، ألا وهو الميدان العسكري[1]. فلم تمثل الدراسات العسكرية على صعيد الحكومات المختلفة التي تعاقبت على المغرب منذ 1955 إلى غاية حكومة العمراني في 11 أبريل 1985، إلا بنسبة 4,1% .

وقد برز تمثيل الدراسات العسكرية في المرحلة الثانية بالخصوص (1960-1972)، حيث تمت الاستعانة بهاته العناصر التي تلقت تكوينها من جامع دار البيدا بمكناس[2] و من اسبانيا[3] وفرنسا[4]أيضا.

وبهذا يشكل كل من المغرب وتونس استثناء بالنسبة لباقي دول العالم الثالث، في عدم اعتمادها على العنصر العسكري كمعيار أولي للمشاركة في النخبة

---

[1] - انظر بالنسبة لتمثيلية الدراسات العسكرية في دول العالم الثالث عامة، وراجع بلونديل وزارتمان المشار إليها سابقا.

[2] - يتعلق الأمر بالوزراء الآتية أسماؤهم :

- امبارك البكاي : وزير أول في الحكومتين الأولى والثانية ووزير الداخلية في حكومة 26-5-1990.
- أحمد اليزيدي : وزير الدفاع الوطني في حكومة بلافريج :1958.
- محمد المدبوح : رئيس الدرك الملكي ثم وزير البريد والبرق والتليفون في حكومة عبد الله ابراهيم .
- المحجوب أحرضان : وزير الدفاع الوطني في سنة 1961.
- محمد أوفقير : وزير الداخلية في 1964 ثم وزير الدفاع الوطني في 1971.
- ادريس بن عمر العلمي : ماجورا عاما للقوات المسلحة الملكية ثم وزير البريد والمواصلات السلكية في مارس 1970.

[3] - يتعلق الأمر بمحمد مزيان الزهراوي الذي تابع دراسته العسكرية بطوليدو (ضواحي مدريد) باسبانيا واشتغل وزيرا للدفاع الوطني في 1964-1968.

[4] - يتعلق الأمر بعبد الله القادري الذي تابع دراسته العسكرية بفرنسا واشتغل وزيرا للسياحة في 31 يوليوز 1990.

COLESRIA - BIBLIOTHEQUE

الحاكمة[1]. كالجمهورية العربية المتحدة مثلا، التي تضاهي نسبة العسكريين في مجالسها الحكومية نسبة المدنيين بها . كما أن العسكريين تقلدوا مناصب مهمة في وزارات السيادة المصرية، كالداخلية والخارجية والدفاع والعدل والخزانة[2] .

وترتفع أيضا نسبة مشاركة العسكريين في حكومات كل من دول أمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا حيث تتواجد بكثرة، الأنظمة العسكرية . ولايعد حضور العسكريين في المناصب الحكومية مرتبطا بدول العالم الثالث فقط، وإنما يوجد أيضا في بعض الدول الغربية بالخصوص استراليا وكندا و فرنسا و بريطانيا و اليونان واسبانيا[3] حيث تميزت الدولة الأخيرة، بالخصوص، بتواجد نسبة كبيرة من العسكريين في حكوماتها خاصة من 1938 إلى 1969 [4].

فهل يمكن اعتبار التوجه العسكري الجديد الذي تأخذ به مدرسة استكمال الأطر بالقنيطرة بمثابة انفتاح جديد على هذا النوع من الدراسات من طرف النخبة المستقبلية؟[5] هذا مع العلم أن الحكومات الثلاث التي تشكلت في بداية التسعينات (من 1992 إلى 1995) لم تضم من بين تشكيلتها ولا عسكري واحد[6].

وأمام هذا التخصص الذي تتطلبه المشاركة في المناصب الحكومية تظل نسبة مشاركة حاملي الشهادات دون الجامعية ضعيفة إذ لاتتعدى في مجملها 3,1% وتركزت بالخصوص في المرحلة الثانية بنسبة 4,8 % (الجدول 26).

---

[1] - تجدر الاشارة إلى أن المشاركة في الانقلابات الفاشلة لسنتي 1971و 1972 في المغرب، أدت إلى إبعاد الفئات العسكرية من الحكومات. و نفس الملاحظة يمكن ابداؤها بالنسبة لتونس التي جعلت الحكم فيها يقصي أيضا الشخصيات ذات التكوين العسكري من المناصب الحكومية منذ فشل انقلاب 1962. راجع منير شرفي في وزراء بورقيبة (بالفرنسية) ص41-42.

[2] - **الجمل** (مايسة): النخبة السياسية في مصر ...م.س.ص 146-149 وأيضا :

- **Zartman** (W): Political elites in Arab North Africa ..op.cit.p.29

[3]- **Blondel** (Jean): Government Ministres /op.cit.p.52.

[4]-**Lewis** (Paul.H.) :The Spanish Ministerial Elite, 1938-1969. In Comparative Politics. October 1972.pp.94-98.

[5]-**Saaf** (Abdallah): Note sur la formation des "élites" administratives au Maroc. op.cit.p.308.

[6]- **El Messaoudi** (Amina): Le profil du ministre marocain ..op.cit.p.85-86.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

من الضروري الاشارة أيضا، بخصوص الجدول 26، إلى الانعدام النسبي لتمثيل متخرجي المدرسة الوطنية للإدارة داخل الحكومات المغربية ، ذلك أن هـذه المدرسة لم تمثل إلا بوزير واحد فقط منذ 1955 إلى 1985 أي بنسبة 2,5 % [1]. وبوزير آخر في حكومات التسعينات [2]. فلا يمكن القول بأن النخبة الادارية المتخرجة من المدرسة الوطنية للادارة[3]، لها حظ في التمثيل داخل الحكومات المغربية ولا على صعيد النخبة السياسية بصفة عامة[4]. بينما تشكل المدرسة الوطنية للادارة بفرنسا، مثلا، أهم منفذ لشغل المنصب الحكومي، مما دفع البعض إلى نعث فرنسا بجمهورية "الاداريين" أي المتخرجين من المدرسة الوطنية للادارة (La République des énarques)[5]. بينما أضحى دور هذه المدرسة بالنسبة للمغرب ينحصر على مستوى باقي الموظفين السامين فقط[6].

وضعف نسبة تمثيل المدرسة الوطنية للادارة ينطبق أيضا على النخبة الوزارية التونسية حيث تبلغ نسبة الوزراء التنوسيين المتخرجين من المدرسة الوطنية للادارة 2,19%[7]. ويعزى ضعف تمثيل المدرسة الوطنية للإدارة في المناصب الوزارية، سواء بالنسبة للمغرب أو بالنسبة لتونس، إلى تشابه الشعب والمواد المدرسة بها وبكليات

---

[1] – يتعلق الأمر بالسيد محند العنصر مع أنه في الواقع يبلغ العدد الاجمالي للوزراء المتخرجين من المدرسة الوطنية للادارة والمشاركين في الحكومات المغربية من 1955 إلى 1985 خمسة وزراء غير أن أربعة منهم تخرجوا من المدرسة الوطنية للادارة بفرنسا ويتعلق الأمر بالسادة : حسن الزموري ، محمد البرنوصي ، محمد المدغري وعبد اللطيف الغساسي .

[2] – أي الحكومات المشكلة في 1992-1993 و1995 ويتعلق الأمر في هذا الصدد بالسيد أحمد الوردي الذي شغل منصب وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلفا بالجالية المغربية القاطنة بالخارج في حكومتي 1993-1994.

[3] – راجع فيما يتعلق " بالنخبة" المتخرجة من هذه المدرسة :

-Alandaloussi (Driss): Formation et séléction des élites administratives au Maroc (cas de l'ENA) Thèse pour le doctorat de 3ème cycle en sciences politiques.Université de Bordeaux I.Fac de Droit et Science politique.Juin 1982.

[4]- **Saaf** (A): Images politiques du Maroc Ed.Okad .1987.p.83.

[5] – راجع في هذا الصدد كل من :

- **Daniel** (Gaxie): Immuables et changeants .Les ministres de la cinquième République .in R/Pouvoirs .op.cit.pp.71-72.

- **Sung** (Nak-in): Les ministres de la cinquième république L.G.D.J.1988.p.19.

[6] – **الدغيمر** (حسن) : الموظفون السامون بالمغرب بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام كلية الحقوق بالرباط أكدال.1995-1996.

[7]- **Charfi** (Mounir): Les ministres de Bourguiba ..op.cit.p.40.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الحقوق، كما أن المدرسة المذكورة توفر فرص التوظيف مباشرة بعد نيل الشهادة؛ مما يجعل الطلبة يفضلون التسجيل بها على كليات الحقوق.

وتجدر الاشارة أيضا، بخصوص التطور الذي طرأ من مرحلة لأخرى بخصوص دراسات الوزراء ومستواهم العلمي، إلى أن معيار التخصص قد طبع بالخصوص تكوين وزراء المرحلة الثالثة (1972–1985). ذلك أن الشواهد التي حملها وزراء المرحلة الأولى تميزت "بالحد الادنى" فقط أي الاجازة أو الليصانص[1]، فمن بين 41 وزيرا للمرحلة الأولى لا يشمل التخصص في الدراسات إلا نسبة 4,8 %. بيد أنه حدث نوع من التطور في شهادات وزراء المرحلة الثانية، حيث ارتفعت النسبة المذكورة إلى 7%.

أما المرحلة الثالثة (1972–1985) فقد تميزت باختيار الوزراء الحاملين لتخصص في الشهادات الجامعية، حيث تقدر نسبة حاملي شهادة دبلوم الدراسات العلياب 2,8 % بينما تكون نسبة حاملي شهادات الدكتوراة هي 15,7 % [2]. فهل يدل هذا على بروز اتجاه جديد في بداية السبعينات يجعل الدولة تعتمد على عنصر الكفاءة والدرجات العلمية لولوج الساحة الحكومية بدلا من الوطنية والزعامة الحزبية؟[3]

لقد استأثرت دراسات الوزراء عبر المراحل الثلاث بثلاثة تخصصات، القانون والهندسة والإقتصاد. كما أن تمركز رجال القانون في الحكومات قد ميز جميع المراحل المعتمدة في الدراسة. ولهذا لا يمكن القول، كما هو الأمر بالنسبة لفرنسا مثلا، بأن كل مرحلة تميزت بتمثيل تخصص معين على مستوى الحكومات[4] . بل إن

---

[1] – ينطبق "الحد الأدنى" على حاملي شهادات الآداب والحقوق.

[2] – في هذا المجال تم إحصاء حتى الوزراء الذين حصلوا على شهادة الدكتوراة بعد تعيينهم وزراء إذ هذا يدل على أنه إثر تعينهم كانوا في طور إعداد الدكتوراة أو على الأقل حاملين لدبلوم الدراسات العليا. وتجدر ملاحظة أن نسبة الوزراء الحاملين شهادات الدكتوراة ارتفعت عند وزراء حكومات العقد الأخير من هذا القرن ب 4,42% من الوزراء الحاملين لشهادات الحقوق خلال هذه الفترة هم حاملين لشهادات الدكتوراة أو دبلومات متخصصة انظر مقالنا في هذا الشأن والسابق الاشارة إليه في ص :82–83.

[3] – راجع المحث الخاص بمختلف المنافذ للمنصب الحكومي .

[4] –لقد تميزت كل جمهورية من الجمهوريات الفرنسية الثلاث، بتواجد تخصص معين على مستوى حكوماتها؛ حيث أطلقت على الجمهورية الثالثة عبارة "جمهورية المحامين" وعلى الجمهورية الرابعة "جمهورية المقاومين" ثم على الجمهورية الحالية

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

تواجد رجال القانون في جل الحكومات المغربية يشبه بكثير ما يحدث مثلا في إسبانيا،خصوصا في الحكومات الممتدة من 1977 إلى 1996. فحكومة أثنار، مثلا، التي تضم خمسة عشر عضوا، إحدى عشر من وزرائها، من رجال القانون[1].

الفقرة الثانية: مكان الدراسات

إن القاء نظرة على الجدول التالي يعطي فكرة عن الدول التي حصل فيها الوزراء على شهاداتهم العليا.

الجدول رقم 27: مكان متابعة الوزراء لدراساتهم العليا

المكان	عدد وزراء المرحلة I		عدد وزراء المرحلة II		عدد وزراء المرحلة III		عدد وزراء جميع المراحل	
فرنسا	25	%60,98	51	%60	38	%54,29	114	%58,16
المغرب	11	%26,82	16	%18,83	19	%27,14	46	%23,46
مصر	01	%2,44	02	%2,36	04	%5,71	07	%3,58
دول أخرى *	–		03	%3,52	03	%4,29	06	%3,06
الجزائر	04	%9,76	01	%1,18	–		05	%2,55
بدون معلومات	–		12	%14,11	06	%8,57	18	%9,19
المجموع	41	%100,0	85	%100,0	70	%100,0	196	%100,0

* المقصود بدول أخرى، بعض الدول الشيوعية سابقا كروسيا ، ألمانيا الشرقية ورومانيا .

(de la "République des avocats" à la République "des résistants" à la République:"جمهورية الإداريين
"des énarques". Voir, **Sung** Nak-in: Les ministres de la Vème République,op.cit.p.20.

[1]- المقصود حكومة أثنار المشكلة في 1996 والتي تضم 15 رجال قانون وثلاثة اقتصاديين ومهندس واحد، راجع:
Montserrat (Baras): Las élites politicas .op.cit pp.338-339.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يلاحظ طبقا للجدول أعلاه، أن دراسات أغلبية الوزراء تمركزت بالخصوص في الديار الفرنسية، فأكثر من نصف العينة الوزارية المدروسة أي 58,16%، تابعت دراستها العليا بفرنسا وهذا يدل على غلبة الطابع العصري لدرسات للنخبة الوزارية على طابعها التقليدي .[1]

ويتجلى أن اختيار فرنسا كمقر متابعة الدراسات العليا، انعكس بالخصوص على وزراء المرحلة الأولى 60,98 % والمرحلة الثانية 60 % وليس على وزراء المرحلة الثالثة، حيث انخفضت النسبة المذكورة إلى 54,29 %. كما أن أغلبية الوزراء الذين حصلوا على شهادات عليا بفرنسا، سبق لهم أن تابعوا دراساتهم الثانوية بثانويات ذات طابع عصري وحديث مثل، ثانوية مولاي يوسف وثانوية Gouraud بالرباط وكذلك ثانوية مولاي ادريس بفاس.إلخ[2].

ومن جهة أخرى، يمكن تفسير ارتفاع نسبة الوزراء الحاصلين على شهادات علمية عالية من جامعات مغربية خلال المرحلة الثالثة، بتوفر المغرب على جامعات ومعاهد عليا تتوفر على تخصصات مختلفة (انظر الجدول رقم 26). كما يفسر مكوث الوزراء بالمغرب من أجل الحصول على الشهادات العلمية خلال المرحلة الثالثة (1972–1985)، بارتفاع نسبة تمثيل الطبقتين المتوسطة والشعبية في حكومات المرحلة

---

[1] – يقصد بالطابع التقليديفي هذا الشأن، دراسات جامعة القرويين خصوصا منها تلك التي أسفرت عن شهادات العلمانية المتخصصة في الدراسات العربية. راجع دراسة مكي المروني التالية "

Merrouni (Mekki): Le collège musulman de Fès (1914-1956) op.cit.pp.134-158.

[2] – حسب واتربوري إن أهم المدارس الثانوية التي تابعت بها النخبة المغربية بصفة عامة دراستها هي بالترتيب كالتالي :

– ثانوية مولاي ادريس بفاس التي استقطبت غالبا النخبة الفاسية .

– ثانوية مولاي يوسف بالرباط.

– الثانوية المزدوجة بفاس .

– ثانوية Gouraud بالرباط.

– ثانوية Poemyran بالدار البيضاء.

– ثانوية ليوطي بالدار البيضاء.

– كوليج أزرو بأزرو .

راجع : **Waterbury** (John): The Morrocan Bureaucratic Elite..(not published).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

المذكورة (الجدول 24)؛ أي الطبقات التي ليس من الميسور عليها دائما، إيجاد المصاريف اللازمة لمتابعة الدراسة بالخارج .

إن المقرين الرئيسيين لحصول النخبة الوزارية المغربية على الشهادات العليا ، هما فرنسا والمغرب، وذلك بنسب 58,16% و23,46% من مجموع الوزراء .وتضعف بالمقابل، نسبة الوزراء الحاصلين على شهادات علمية من دول أخرى كمصر مثلا، بنسبة 3,58%، والجزائر بنسبة 2,55% أو دول أخرى، شيوعية بالخصوص، بنسبة 3,06% (انظر الجدول رقم 27). غير أن هذه النسب الضعيفة، لاتمنع من القول بأن أكثر من ثلثي النخبة الوزارية المغربية، قد تابعت دراساتها العليا بالخارج، حيث يصل عدد الوزراء الحاصلين على شهادات عليا من فرنسا ومصر والجزائر ورومانيا وروسيا، إلى 132 وزيرا (الجدول 27)، أي نسبة 67,34% من مجموع العينة الوزارية[1].

ويلاحظ، من جهة أخرى، أن اسبانيا ، المستعمرة سابقا لمدن الشمال ، غير ممثلة نهائيا على صعيد الدول التي اختارتها النخبة الوزارية المغربية من أجل متابعة دراساتها بها. وقد يفسر الغياب المذكور بالنسبة الضعيفة لتمثيل النخبة الشمالية في صفوف أعضاء الحكومات التي تعاقبت على المغرب من 1955 إلى 1985 (انظر الجدول رقم 13)؛ كما يفسر، أيضا، بعدم تدريس اللغة الاسبانية في الثانويات المتواجدة بالمدن التي مثلت بكثرة في الساحة الحكومية، أي كل من فاس والرباط ومراكش والدار البيضاء .

تدفع النسبة الكبرى لتمثيل الشهادات العليا ضمن الصفوف الحكومية، إلى التساؤل حول مدى انسجام نوع التخصصات المحصل عليها مع نوع المناصب الأصلية للوزراء.

---

[1] - أما بالنسبة لحكومات التسعينات، فيلاحظ خلافا للحكومات السابقة، أن تقريبا نصف النخبة الوزارية الجديدة قد حصلت على شواهدها العليا من جامعات مغربية. راجع: El Messaoudi (A): Le profil..op.cit.p.80.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الفرع الثاني: المنصب الأصلي للوزراء

قبل عرض مختلف المناصب الأصلية للوزراء، ينبغي التوضيح بأنه لا يتم دائما تسلم بعض المناصب أو المهن مباشرة بعد إنهاء الدراسات، وإنما قد توجد فترة فاصلة بين الامرين، كما أن تقلد بعض الوظائف قد يتم بصفة موازية مع مرحلة إنهاء الدراسات خاصة العليا منها. ولهذا يصعب، في الغالب، العثور على ترابط منطقي بين نوع الدراسة المتبعة ونوع المهنة الأصلية. فباستثناء بعض الدراسات، كالطب والهندسة المؤدية بحاملي شهاداتها إلى شغل وظيفة طبيب ومهندس ، لايتم العثور دائما على نفس التوافق بين نوع الدراسة والمنصب أو المهنة الأصلية .

فدراسات الحقوق لاتؤدي دائما بحاملي شهاداتها لشغل منصب محام أو قاض، بل غالبا ما نجد أن "الوزير" الحامل لشهادة الحقوق يشغل وظائف مختلفة ومتعددة بعيدة احيانا عن تخصصه، إذ تتنوع هذه الوظائف من أستاذ إلى موظف في الادارة يشغل وظيفة عادية أو وظيفة سامية. ونفس الملاحظة يمكن إبداؤها بالنسبة لحاملي شهادات في الآداب والعلوم والتجارة ..إلخ

لهذا يطرح التساؤل حول نوع الوظائف الأصلية التي اشتغل بها الوزراء (الفقرة الأولى)، وعن مدى وجود تناسب بين التخصص الوظيفي وبين طبيعة المرفق الوزاري (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: نوع المناصب

توجد هوة شاسعة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص كميادين اشتغل بها الوزراء في إطار وظائفهم الأصلية. فبينما وصلت نسبة المشتغلين في القطاع العام % 76، لم تتجاوز نسبة الذين اشتغلوا بالقطاع الخاص 22,4%. كما أن نسبة تمثيل القطاع

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

العمومي داخل المناصب الحكومية عرفت ارتفاعا من مرحلة لأخرى، حيث انتقلت من 56,1 % في المرحلة الأولى إلى 75,3 % في المرحلة الثانية ثم إلى 88,6% في المرحلة الثالثة؛ بمعنى أن أكثر من ثلثي الوزراء المغاربة في الحكومات المدروسة، اشتغلوا في القطاع العمومي قبل التحاقهم بالمناصب الحكومية[1]، وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 28 :المناصب الأصلية للوزراء عبر المراحل الثلاث

المراحل / المنصب الأصلي		وزراء المرحلةI	وزراء المرحلةII	وزراء المرحلةIII	وزراء جميع المراحل
القطاع العام	موظف متوسط	05	18	22	45
	مهندس	04	11	12	27
	أستاذ	03	06	13	22
	موظف سام	03	09	06	18
	طبيب عمومي	03	05	04	12
	معلم	03	05	03	11
	قاضي	–	06	02	08
	ضابط	02	04	01	07
المجمـــــــوع		23 % 56,1	24 % 75,3	62 % 88,6	149 % 76
القطاع الخاص	محام	11	08	06	25
	صحفي	03	05	01	09
	تاجر	03	03	–	06
	طبيب	01	02	–	03
	صيدلي	–	01	–	01
المجمـــــــوع		18 % 43,9	19 % 22,3	07 % 10	44 % 22,4
بدون معلومات		–	01	01	02
مجموع الوزراء		41	85	70	196

[1] – ارتفعت نسبة تمثيل القطاع العمومي أيضا في حكومات العقد الأخير من هذا القرن ، راجع في هذا الشأن مقالنا حول ملامح الوزير المغربي في السنوات الأولى من التسعينات ، السابق الاشارة إليه في ص 85-88.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

كما يتضح أن المناصب "المتوسطة" في الادارة، احتلت أعلى نسبة من بين وظائف القطاع العام. حيث اشتغل بهذه الوظيفة خمس وزراء في المرحلة الأولى ثم ثمانية عشر (18) وزيرا في المرحلة الثانية ثم اثنان وعشرون (22) وزيرا في المرحلة الثالثة، ليبلغ عددهم الاجمالي خمس وأربعون (45) عضوا من أعضاء الحكومات المدروسة. وبهذا يصنف المغرب، وكذلك تونس، من بين الدول التي سجلت أعلى نسبة من الموظفين داخل مؤسساتها الحكومية[1].

أما بخصوص ضعف تمثيل "الوظيفة الإدارية المتوسطة" خلال المرحلة الأولى، (خمس وزراء فقط)، إلى أن أغلب المناصب في الادارات في مرحلة مابعد الاستقلال (1955–1960)، كانت من احتكار الأجانب بالخصوص. وهذا مايفسر ارتفاع نفس النسبة في المرحلتين الثانية والثالثة حيث تحرر المغرب تدريجيا من الاطر الأجنبية.

يرتبط ارتفاع نسبة تمثيل القطاع العام بتمركز المهندسين أو التقنقراط في القطاع العمومي، بحيث تم تمثيل هذه الوظيفة، عبر المراحل الثلاث، بسبع وعشرين (27) وزيرا. وبهذا يأتي قطاع الهندسة في الدرجة الثانية بعد قطاع الوظيفة العمومية (الوظيفة المتوسطة).

كما يعود ارتفاع نسبة تمثيل القطاع العام إلى استيزار الاساتذة الذين بلغ عددهم 22 وزيرا ، أي نسبة 11,22 % . وقد تصاعد عدد الأساتذة بمرور المراحل الثلاث، ثلاثة في المرحلة الأولى وستة في المرحلة الثانية ثم ثلاثة عشر في المرحلة الثالثة. وتجب الإشارة، إلى أن تسعة(9) وزراء، من بين هذا العدد الأخير، هم أساتذة في التعليم العالي.

- [1]- **Blondel** (Jean): Government ministers in the contemporary world op.cit. p.51.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وللمقارنة، فإن أغلب وزراء فرنسا خلال الجمهورية الخامسة قد اشتغلوا في البداية بالقطاع العمومي، وأن الأساتذة الجامعيين قداحتلوا الرتبة الأولى من بين وزراء ميتران ومن بين أعضاء النخبة الوزارية المصرية من 1971 و1981[1].

ياتي في المرتبة الرابعة قطاع الوظيفة السامية الذي مثل عبر جميع المراحل بثمانية عشر وزيرا (18). وقد وصل تمثيل هذه القطاع في المرحلة الثانية الى تسعة (09) وزراء.

أما باقي وظائف القطاع العام فإنها فلم تمثل إلا بنسب ضئيلة. فوظيفة الطب العمومي مثلت بإثنى عشر وزيرا فقط عبر المراحل الثلاث أي بنسبة 6,1% ووظيفة القضاء تم تمثيلها بثمانية وزراء، أي بنسبة 4 %، و قطاع الجيش لم يحظ بدوره إلا بتمثيل محدود لم يتجاوز 3,5% (الجدول رقم 28). و بهذا تكون الوظائف الأساسية التي مثلت بالفعل في إطار القطاع العمومي، هي الوظيفة في الادارة (المناصب المتوسطة والسامية) حيث تم تمثيل هذا القطاع ب 63 وزيرا أي بنسبة 32,14% (الجدول 28).

وعلى خلاف ارتفاع نسبة تمثيل القطاع العمومي في مجال الوظائف الأصلية للوزراء ، شهد القطاع الخاص انخفاضا في التمثيل حيث الى 43,9% في المرحلة الأولى إلى 22,3% في المرحلة الثانية إلى 10% في المرحلة الأخيرة، فمن مجموع 196 وزيرا، لم يحظ من القطاع الخاص إلا 44 وزيرا فقط ، أي بنسبة 22,4% وقد هم الامر بالاساس تمثيل هيئة المحامين التي مثلت بخمسة وعشرين وزيرا (25). ويعني هذا أن مهنة المحاماة بمفردها قد مثلت على صعيد القطاع الخاص بنسبة 56,81%[2] (الجدول 28).

---

[1] - راجع على التوالي: **Vichaikul** (P): La carrière pré-ministérielle des ministres sous la Vème République.Mémoire de D.E.A en Sciences politiques.1982 pp33-66.

- **الجمل**(مايسة) : النخبة السياسية الجمهورية المصرية .م.س .ص 162.

[2] - راجع في هذا الصدد

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وانخفاض تمثيل القطاع الخاص، الذي لم تتح له الفرصة لينمو ويتطور في ظل النظام الاستعماري [1]، يعد قاسما مشتركا بين أغلبية الدول التي كانت خاضعة للاستعمار ، كتونس [2] وجمهورية مصر العربية المتحدة [3] وكذا بالنسبة لغالبية دول العالم الثالث [4].

أما بخصوص مهن التجارة والصحافة والصيدلة والطب، فلم تمثل في مجموعها إلا بمجموع 19 وزيرا من مجموع 196 أي بنسبة 9,6 % ، شاركت أغلبيتهم في حكومات المرحلتين الأولى والثانية. وبصفة عامة فقد تراجع تمثيل القطاع الخاص برمته على مستوى المرحلة الثالثة (1972-1985) مقابل ارتفاع نسبة تمثيل القطاع العام ب 88,6 % (الجدول 28) [5].

وبغض النظر عن نسبة تمثيل القطاعين العام والخاص في إطار الوظائف الأصلية التي اشتغل بها الوزراء عند انتهاء دراستهم أو بعدها بمرحلة معينة ، توجد مسألة أخرى تثير الاهتمام وهي مدى تناسب نوع الوظيفة الأصلية مع طبيعة المرفق الوزاري.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

- **زنيدر** عبد العالي : هيئة المحامين بالمغرب . رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا . شعبة القانون العام بكلية الحقوق بالرباط- أكدال. 1997.

[1] - الخطاب الملكي عند افتتاح دوره البرلمان الربيعية في 08 أبريل 1988. انظر نص الخطاب في انبعاث أمة. الجزء 33.1988.ص 147-157.

[2]- **Laârif** Beatriz (Asmae): Edification étatique et environnement culturel ..op.cit.p.199.

[3] - **الجمل** (مايسة) : النخبة السياسية الجمهورية المصرية ..م.س. ص 162.

[4]- **Blondel** (Jean): Government Ministres ..op.cit.pp.50-51.

[5] - كما لوحظ ضعف تمثيل القطاع الخاص في حكومات التسعينات ، إذ لايمثل القطاع الخاص نهائيا على مستوى الوزراء "الجدد" في التشكيلات الحكومية "التسعينية" ، راجع الجدول رقم 10 في:

El Messaoudi (A): Le profil...op.cit.p.88.

الفقرة الثانية: العلاقة بين التخصص الوظيفي والمنصب الوزاري

حسب بعض التعاريف، تكون الحكومات حكومات هواة (amateurs) إذا كانت تضم أعضاء لاتنطبق طبيعة وظيفتهم الأصلية مع طبيعة المرفق الوزاري المسند لهم ، وتكون على العكس الحكومات حكومات متخصصين (specialistes) عندما تنطبق طبيعة المرفق الوزاري مع طبيعة المناصب التي اشتغل بها الوزراء[1].

فماهو التعبير الذي يمكن أن يطلق على الحكومات المغربية من 1955 إلى 1985 ، هل هي حكومات هواة أم حكومات متخصصين؟

يقتضي الجواب على هذا السؤال، توضيح بعض الصعوبات المنهجية المرتبطة بتحديد مدى التناسب أو عدمه بين الوظيفة الأصلية وبين طبيعة المرفق الوزاري.فقد يبدو تحديد هذا التناسب بالنسبة لبعض القطاعات الوزارية سهلا، غير أن الأمر ليس كذلك بالنسبة لقطاعات أخرى. فإذا كان الحديث عن التناسب يبدو طبيعيا عند إسناد وزارة الصحة لطبيب ، ووزارة الأشغال العمومية لمهندس ، ووزارة التعليم لأستاذ، فإنه من الصعب الحديث عن تناسب بين بعض الوظائف وبين مرافق وزارية كالصيد البحري والبريد والإعلام والبيئة والوزارة الأولى. فما هي الوظائف الأصلية التي تتناسب مع هذا النوع من الوزارات؟ وهل يصلح ما يسمى بالوزراء التقنيين لتسيير جميع أنواع الوزارات الباقية [2]؟

لذا ، وأمام الصعوبات المنهجية المذكورة، سيتم التطرق لموضوع التناسب والتوافق بين طبيعة المرفق الوزاري والوظيفة الأصلية للوزراء، من خلال معطيين. يتناول المعطى الأول، دراسة نسبة التوافق وعدمه في كل حكومة على حدة (أولا)

---

[1]- **Blondel** (J): Government Ministers ...op.cit.p.23.

[2] - طبقا لبعض الحوارات الشخصية مع بعض الوزراء " الحاليين" (في حكومة الفيلالي سنة 1995) إن تناسب نوع الوظيفة الأصلية مع طبيعة المرفق الوزاري، لاتساعد، بالدرجة الأولى، على التسيير الحسن لهذا الأخير .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

بينما يتناول الثاني عدد الوزراء المتقلدين مهمة في مرفق وزاري واحد، وعدد هؤلاء الذين عينوا في مرافق وزارية مختلفة .

أولا: تناسب نوع الوظيفة الأصلية مع طبيعة المرفق الوزاري

ينبغي الإشارة بادئ ذي بدء إلى أنه ، في جميع الحالات، بالنسبة للوزراء الأول ووزراء الدولة سيعتبر التوافق بين منصبهم الوظيفي ونوع الوزارة التي يشرفون عليها موجودا. فغالبا ما يتم تعيين وزراء الدولة للخدمات التي قدموها للدولة ولماضيهم السياسي[1]، ذلك أنه يفترض غالبا في الوزراء الأول تسيير وتنسيق نشاط الوزراء[2] أكثر مما يطلب منهم توجيه مرفق تقني. فهذا النوع من الوزارات لا يتطلب تواجد تناسب مع الوظائف التي اشتغل بها الوزراء المعينون على رأسها.

وسيعتبر أن التناسب غير موجود، في حالة إسناد وزارة التعليم لطبيب مثلا، أو وزارة الأوقاف لتاجر، أو وزارة الصحة لمهندس. إن عدم وجود معيار واضح للتمييز بين وجود أو غياب التناسب بين الوظائف الأصلية وبين طبيعة المرافق الوزارية سيجعل لا محالة، الأرقام الواردة في الجداول الثلاث التالية (29 و30 و31) أرقاما نسبية وتعبر عن بعض مؤشرات فقط .

ولرصد مدى التغيير على مستوى العلاقة المذكورة، سيتم التعرض لمدى التناسب أو عدمه بين التخصص الوظيفي وطبيعة المرفق الوزاري، في كل حكومة من حكومات المراحل الثلاث.

---

[1] – انظر القسم الثاني (الفصل الثاني).

[2] – راجع الفصل 65 من الدستور المغربي .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجدول رقم 29: العلاقة بين التخصص الوظيفي والمنصب الوزاري لوزراء المرحلة الأولى (1955–1960)

الحكومات	تناسب التخصص الوظيفي مع المرفق الوزاري		عدم تناسب التخصص الوظيفي مع المرفق الوزاري		مجموع الوزراء
حكومة 7 دجنبر 1955	16	% 76	05	% 23,8	21
حكومة 28 أكتوبر 1956	09	% 56	07	% 43,7	16
حكومة 12 ماي 1958	07	% 41	10	% 58,8	17
حكومة 24 دجنبر 1958	05	% 38,4	08	% 61,5.	13
المجموع	37	% 55,2	30	% 44,7	67

يوضح الجدول 29 أنه من بين 67 عضوا الذين يشكلون مجموع وزراء الحكومات الأربع للمرحلة الأولى[1] ، 37 منهم يتناسب بشكل أو بآخر تخصصهم الوظيفي مع طبيعة مرفقهم الوزاري، أي أن نسبة التناسب تفوق النصف وذلك ب% 55,2؛ كما تقترب من النصف أيضا نسبة الوزراء الذين لايتناسب تخصصهم الوظيفي مع طبيعة مرفقهم الوزاري أي 44,7 % . وتجدر الملاحظة أن حكومة البكاي الأولى في 7 دجنبر 1955 هي التي سجلت أكبر عدد من الوزراء الذين يتناسب تخصصهم مع نوعية مرفقهم الوزاري وذلك بنسبة 76% من مجموع أعضاء هذه الحكومة الذي يبلغ 21 وزيرا (الجدول 29).

كما تعتبر حكومة بلافريج الثالثة، الحكومة التي لايتناسب تخصص وظيفة عشرة أعضائها (10) مع طبيعة مرفقهم الوزاري وذلك بنسبة 58,8% من مجموع أعضائها .

[1] – يتم في هذا الجدول وفي الجداول الموالية إحصاء عدد وزراء كل حكومة بمعنى " القدماء" و"الجدد" في آن واحد ، أي أن نفس الوزير يحصى كل مرة شارك فيها في الحكومات المختلفة ، راجع الجداول رقم 1.و2 و3.

COLESRIA - BIBLIOTHEQUE

وبصفة عامة ، يمكن القول بخصوص وزراء حكومات المرحلة الأولى، بأنه ليس هناك فرق كبير بين من يتناسب تخصصه الوظيفي مع نوع الوزارة التي تكلف بها، أي37 وزيرا ، وبين من لم يتناسب تخصصه الوظيفي مع طبيعة مرفقه الوزاري، أي 30 وزيرا . فهل سادت نفس الوضعية في حكومات المرحلة الثانية؟

الجدول رقم 30: العلاقة بين التخصص الوظيفي والمنصب الوزاري لوزراء المرحلة الثانية (1960–1972)

الحكومات	تناسب التخصص الوظيفي مع المرفق الوزاري		عدم تناسب التخصص الوظيفي مع المرفق الوزاري		مجموع الوزراء
حكومة 26 ماي 1960	06	%37,5	10	% 62,5	16
حكومة 02 يونيو1961	08	% 47,05	09	% 52,94	17
حكومة 05 يناير 1963	08	% 50	08	% 50	16
حكومة 13 نوفمبر 1963	07	% 35	13	% 65	20
حكومة 08 يونيو 1965	10	% 43,47	13	% 56,52	23
حكومة 11 نوفمبر 1967	10	% 38,46	16	% 69,56	26
حكومة 11 غشت 1971	09	% 47,36	10	% 52,63	19
حكومة 12 أبريل 1972	10	% 41,66	14	% 58,33	24
المجموع	68	% 42,23	93	% 57, 76	161

يلاحظ بالنسبة لحكومات المرحلة الثانية (1960–1972) أن 93 من عدد أعضائها لايتناسب تخصصهم الوظيفي مع مرفقهم الوزاري وذلك بنسبة 57,76 % أي أكثر من نصف مجموع وزراء هذه المرحلة، وذلك على عكس حكومات المرحلة الأولى التي أسندت الأولوية فيها للأعضاء الذين يتناسب تخصصهم الوظيفي مع طبيعة مرفقهم الوزاري . كما يلاحظ أن حكومة بنهيمة تصنف في الدرجة الأولى من حيث عدم تناسب التخصص الوظيفي لأعضائها مع مرفقهم الوزاري، فمن مجموع 26 عضوا ، لا

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

تتناسب الوظيفة الأصلية لستة عشر وزيرا مع نـوع المرفـق الـوزاري المسـند لهـم، أي بنسبة 61,53 .

غير أنه يلاحظ أن نسبة عـدد أعضـاء حكومـات المرحلـة الثانيـة، أيضـا، الذيـن يتناسب تخصصهم الوظيفي مع نوع"وزاراتهـم" يبلـغ النصـف وذلـك 42,23 % أي أن الفرق ليس كبيرا بين من ناسب تخصصـه الوظيفـي طبيعـة مرفقـه الـوزاري ومـن ليـس كذلك . فهل سجلت نفس النسب على صعيد حكومات المرحلة الثالثة ؟

الجدول رقم 31: العلاقة بين التخصص الوظيفي والمنصب الوزاري لوزراء المرحلة الثالثة (1972–1985)

الحكومات	تناسب التخصص الوظيفي مع المرفق الوزاري		عدم تناسب التخصص الوظيفي مع المرفق الوزاري		مجموع الوزراء
حكومة 20 نوفمبر 1972	10	%43,47	13	%56,52	23
حكومة 10أكتوبر 1977	15	%48,38	16	% 51,61	31
حكومة 27 مارس 1979	15	%53,57	13	%46,42	28
حكومة 05 بونبر 1981	18	% 56,25	14	% 43,75	32
حكومة 19 نونبر 1983	23	%58,97	16	% 41,02	39
حكومة 11 أبريل 1985	15	% 50	15	% 50	30
المجموع	96		87		183

كما يتبين من الجـدول رقـم 31، فـإن النسـب لـم تتغـير مقارنـة مـع مـاورد فـي الجدولين السابقين ، أي 29 و 30. فعلى غـرار حكومـات المرحلـة الأولـى، أكـثر مـن نصف أعضاء حكومات المرحلـة الثالثـة، 52,45 % يتناسـب تخصصهـم الوظيفـي مـع طبيعة مرفقهم الوزاري كما أن النصف الآخر، تقريبـا، أي 47,54% لايتناسـب تخصصـه الوظيفي مع نوع الوزارة التي يتكلفون بتسيرها.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وتجدر الاشارة إلى أنه على صعيد جميع أعضاء الحكومات التي تعاقبت على المغرب منذ 1955 إلى 1985، 201 منصب من بين 411، (انظر الجداول 29و30و31) تتناسب فيه طبيعة الوظيفة الأصلية مع نوعية المرفق الوزاري ، أي أن نسبة العلاقة الايجابية بين التخصص الوظيفي وطبيعة المرفق الوزاري تصل إلى 48,90% ، بينما تصل نسبة عدم التناسب بين الوظيفة الأصلية ونوع المرفق الوزاري 51,09 % أي 270 منصب (راجع الجداول السالفة).

فإذا تم اعتبار أن الوزراء الذين تتناسب وظيفتهم الأصلية مع نوع المرافق الوزارية التي عينوا فيها ، قد تم اختيارهم على أساس اعتبارات مهنية ، وأن هؤلاء الذين لا تتناسب طبيعة وظيفتهم المهنية مع نوعية القطاعات الوزارية التي يشرفون عليها قد تم اختيارهم على أساس اعتبارات أخرى سياسية بالخصوص، [1] لتم التوصل إلىأن 51,09 % من الحكومات المغربية هي حكومات "هواة" وأن 48,90 % هي نسبة حكومات "المتخصصين"[2].

وطبقا لهذا ، يكون أكبر عدد من وزراء المرحلتين الأولى (1955–1960) والثالثة (1972–1985) هو عدد الوزراء "المتخصصين" ، بينما يكون أكبر عدد من وزراء المرحلة الثانية (1960–1972) هو عدد الوزراء "الهواة"، أو بعبارة أخرى عدد الوزراء الذين لاينطبق تخصصهم الوظيفي والمهني مع نوعية المرافق الوزارية التي تكلفوا بإدارتها. غير أنه يمكن القول في هذا المجال إن الحكومات المغربية هي تقريبا من نوع واحد مادام أن الفرق بين حكومات "الهواة" وحكومات "المتخصصين" لايتجاوز 2,19 % .فهذا الفرق الضئيل لايعطي فكرة واضحة عن الاتجاه العام الذي يتم اعتماده في إسناد المرافق الوزارية ، هل يعتمد في نهاية المطاف معيار التناسب مع التخصص الوظيفي أم يعتمد معيارا آخر؟ وهل يدل احتفاظ الوزراء بنفس المرافق الوزارية بأن

---

[1] – انظر المبحث الخاص بمختلف المنافذ للمنصب الحكومي .

[2]- **Blondel** (Jean): The Government Ministers in the contemporary world.op.cit.p.23.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

هناك تناسب بين ما استمدوه من معرفة من وظيفتهم الأصلية؟ وأن الوزراء الذين يكلفون بمرافق وزارية مختلفة، لا يتوفر معطى التناسب بالنسبة لهم؟ أو بعبارة أخرى، هل يعتمد على معيار التناسب هذا عندما يعين الوزراء في مرفق واحد فقط؟ بينما يتم الإستغناء عن عنصر التوافق عندما يعين الوزراء في مرافق وزارية مختلفة؟

للجواب على هذا السؤال ينبغي معرفة العدد الوزاري الذي يحتل الأولوية ، هل الوزراء الذين عينوا في مرفق وزاري واحد فحسب، سواء كان ذلك مرة واحدة أم عدة مرات ، أوعدد الوزراء الذين عينوا في مرافق وزارية مختلفة؟

ثانيا: عدد المرافق الوزارية[1]

تجدر الاشارة في بداية هذه النقطة، إلى انقسام الوزراء في هذا المجال إلى عدة فئات ، فئة الوزراء الذين تقلدوا منصبا وزاريا واحدا، إما لمرة واحدة فقط وإما لعدة مرات ، ثم فئة الوزراء الذين تعددت نوعية المرافق الوزارية التي تكلفوا بها بغض النظر عن المدة التي قضوها على رأس كل منصب على حدة .[2]

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1] – راجع بشأن دراسة أولية حول فهرس بالحكومات وأسماء الوزراء الذين عينوا في المرافق الوزارية المتعددة دراسة :
- **Abou El Karam** (Fatima): Répertoire des gouvernements du Royaume.1955-1988. Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Casablanca N°6.1988.pp.85-119.

[2] – راجع المطلب الخاص بمدة بقاء الوزراء في مناصبهم (الفصل الثاني)..

الجدول رقم 32: عدد المرافق الوزارية التي تقلدها الوزراء 1955–1985.

الوزارات / المراحل	وزارة واحدة		المجموع	وزارات مختلفة	المجموع
	مرة واحدة	عدة مرات			
المرحلة الأولى	12	4	16 %39,2	25 %60,98	41
المرحلة الثانية	34	14	48 %56,48	37 %43,52	85
المرحلة الثالثة	17	28	45 % 64,29	25 %35,71	70
مجموع المراحل	63 %32,14	46 %23,46	109 % 55,61	87 %44,39	196

تدل الأرقام الواردة في هذا الجدول أنه من بين عينة وزارية تضم 196 وزيرا ،109 منهم أي 55,61 % عينوا في مرفق وزاري واحد ، بينما لم تتجاوز نسبة الوزراء الذين عينوا في مرافق وزارية مختلفة 44,39 % ، بمعنى أن "ظاهرة" الثبات والاستقرار تفوق ظاهرة "التغيير" خصوصا إذا علمنا أنه من بين 109 وزيرا الذين عينوا في مرفق وزاري واحد ، 63 منهم أي 32,14% منهم عينوا في هذا المرفق الوزاري مرة واحدة فقط. أما العدد الباقي، أي 46 وزيرا فقد تم تعينهم في مرفق وزاري واحد أيضا ولكن أكثر من مرة واحدة.

يتضح من الجدول 32 بأن أكبر عدد وزاري تقلد وزارات مختلفة، قد تركز في المرحلة الأولى، وذلك بنسبة 60,98%؛ وأن أكبر عدد من الوزراء المكلفين بتسيير مرفق وزاري واحد قد تركز في المرحلة الثالثة، وذلك بنسبة 64,29%. كما يتضح أن أكثر

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

من نصف وزراء المرحلة الثانية، 56,48%، قد تكلفوا بتسيير مرفق وزاري واحد، بمعنى أن المكلفين بتسيير وزارة واحدة، قد تمركزوا في المرحلتين الثانية والثالثة وليس في المرحلة الأولى. كما أن العدد الإجمالي للوزراء المكلفين بوزارة واحدة قد شاركوا في هذه الوزارة مرة واحدة فقط، ويهم الأمر 63 وزيرا، أي 32,14% من مجموع العدد الإجمالي المذكور.

فهل يعني معيار تسيير مرفق وزاري واحد فقط، لمرة واحدة أو عدة مرات، أن الشخص قد أعطى انطباعا حسنا على سير المرفق الوزاري وبالتالي هناك تناسب مع التخصص الوظيفي وبين طبيعة المرفق الوزاري؟

يمكن القول بأنه نادرا ماتسند مرافق وزارية لأشخاص دون الأخذ بعين الاعتبار تجربتهم واهتماماتهم ، فالكفاءة المطلوبة من الوزير ليست هي التخصص بقدر ماهي المعرفة التقنية لمجال معين. والمطلوب في نهاية المطاف هو كفاءة حسن التسيير ومعرفة تقييم المشاكل والتوصل إلى إيجاد حلول لها [1]. ولايمكن القول بأن الوزراء يمثلون فعلا الفئات الاجتماعية التي هم مسؤولون عن حل مشاكلها الادارية ، ذلك أن أغلب الشخصيات الحكومية تنتمي إلى حقل القانون والتعليم والوظيفة العمومية مع أن نسبا كبرى من سكان دول العالم الثالث لاتنتمي لأي حقل من هذه الحقول ، بل إن ارتفاع نسبة الأمية بين صفوفها هو الذي يشكل فعلا القاسم المشترك بينها .

ثم إن البرهنة عن عنصر الكفاءة يتجلى في الغالب أثناء تسيير مرفق وزاري وليس قبل تاريخ التعيين في المنصب الحكومي، لذا يستحسن البحث في ما إذا كانت المناصب الأصلية للوزراء تعتبر، بشكل من الأشكال، منفذا من منافذ المنصب الحكومي؟

[1] – فكرة تم تأكيدها من طرف مجموعة من الوزراء – السابقين منهم والحاليين– عند استجوابي لهم في هذا الصدد إثر بعض اللقاءات الشخصية .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

المبحث الثاني: منافذ المنصب الوزاري

قد يبدو سهلا، من الناحية المبدئية ، اعتماد الوظائف النهائية التي اشتغل بها الوزراء قبل التحاقهم بالمنصب الحكومي كمنافذ رئيسية للمنصب الوزاري[1]. غير أنه من الناحية العملية ، يتجلى أنه من الصعب اعتماد الخلفية الوظيفية، في جميع الحالات كمنفذ أساسي للمناصب الحكومية وذلك لتعدد العناصر التي تعتبر ظاهريا بمثابة المنفذ الرئيسي لولوج الساحة الحكومية.

فبالاضافة الى التجربة الادارية والمهنية، يكون الانتماء الحزبي أو النضال في صفوف الحركة الوطنية بمثابة منافذ رئيسية للمناصب الوزارية، كما يكون الانتماء إلى "النخبة" الميسورة وؤهلا للالتحاق بالصفوف الحكومية[2].لذا يصعب تحديد نوع العامل أو العنصر الممهد فعلا للالتحاق بصفوف النخبة الوزارية، خصوصا وأنه توجد منافذ مباشرة وأخرى غير مباشرة لولوج الساحة الحكومية، منافذ رسمية أو ظاهرة ثم منافذ أخرى خفية وغير مباشرة .

فإذا اعتبرت الوظائف النهائية التي اشتغل بها الوزراء ، وكذا الانتماء الحزبي مثلا، والمشاركة في حركة التحرير، بمثابة المنافد الظاهرة للمنصب الوزاري ، فإنه على عكس ماسبق، تعتبر كل من ظاهرة القرابة بين الوزراء والانتماء لتحالفات عائلية معينة والفوز بعلاقات مصاهرة مع عائلات مرموقة وكذا التوفر على علاقات معارفية مهمة، من المنافذ الخفية أو غير الظاهرة للالتحاق بالمقاعد الحكومية.

فأمام الأسباب المذكورة ونتيجة لصعوبة رصد المنافذ غير الظاهرة للمنصب الحكومي ، سيتم الاعتماد بالأساس على المنافذ الظاهرة أو المباشرة لولوج الساحة

---

[1] - راجع للمقارنة مثلا الوظائف الأصلية التي اشتغل بها الوزراء والتي تعتبر أول خطوة في تجربتهم المهنية في المطلب الثاني من المبحث الأول .

[2] - راجع ما قيل حول الوضع الإجتماعي للوزراء.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الحكومية. ويقصد، في هذا الإطار، بالمنافذ الظاهرة آخر مرحلة في التجربة العملية، قبل الإلتحاق بالمنصب الحكومي . وفي حالة تعدد العناصر المعتمدة كمنافذ للمنصب الوزاري، سيتم الإعتماد على العنصر الذي يصنف في المرتبة الأولى بالنسبة لغيره من العناصر الأخرى. وستتم الاشارة، أحيانا، إلى مايسمى بالمنافذ الخفية أو غير الظاهرة في حالة ما إذا تبين أن المنافذ الظاهرة بمفردها لاتؤدي عمليا إلى تقلد المنصب الحكومي، بل قد تساهم المنافذ الأولى في احتلال الأولوية في ولوج صفوف المناصب الحكومية.

الجدول رقم 33 : مختلف المنافذ للمنصب الحكومي

المراحل / المنافذ	وزراء المرحلة I	وزراء المرحلة II	وزراء المرحلة III	وزراء جميع المراحل	
وظيفة سامية	10	24	19	53	%27,04
الانتماء الحزبي	10	09	11	30	%15,30
العضوية البرلمانية	-	05	15	20	%10,20
التوقيع على الوثيقة المطالبة بالاستقلال	10	07	01	18	%9,2
الرئاسة أو العضوية في الدواوين الوزارية	07	05	06	18	%9,2
الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي	02	13	-	15	%7,66
كاتب عام بالوزارة	-	08	06	14	%7,14
المجال الديبلوماسي	-	05	05	10	%5,10
رجال السلطة	01	06	03	10	%5,10
الوظيفة الأصلية	01	03	04	08	%4,08
المجموع	41	85	70	196	%100

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

حسب الجدول أعلاه، تتعدد المجالات التي تم اعتمادها بمثابة منافذ رئيسية للعضوية الحكومية. كما تختلف من مرحلة لأخرى درجة الأولوية التي احتلتها مختلف هذه المنافذ.

فعملا بالمعطيات المتوفرة [1]، سيتم تقسيم المنافذ للمنصب الوزاري إلى نوعين من المنافذ: منافذ سياسية (المطلب الأول) ومنافذ وظيفية (المطلب الثاني).

[1] – للاطلاع على المنافذ الظاهرة، تم الاعتماد أساسا على الرصد الشخصي لمجموع المعلومات الخاصة بالتجربة المهنية للوزراء.

المطلب الأول: المنافذ السياسية

يقصد بالمنافذ السياسية في السياق الخاص بولوج المنصب الحكومي، كلا من منفذ المساهمة في حركة التحرير الوطنية (الفرع الأول)، ومنفذ الإنتماء الحزبي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المساهمة في حركة التحرير الوطنية

ليس من السهل تعريف ووضع حدود لظاهرة المساهمة في حركة التحرير الوطنية[1] التي اكتست أشكالا متعددة ومتنوعة يصعب حصرها في هذا المجال[2]. سيتم الإقتصار إذن على دراسة دور التوقيع على وثيقة الاستقلال[3]، كعنصر تم اعتماده في اختيار "النخبة" الوزارية، كما سيتم تبيان مدى وجود استمرارية أم انقطاع عبر المراحل الثلاث المعتمدة بالنسبة للمنفذ المقصود.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – راجع بشأن حدث التوقيع على وثيقة المطالبة بالاستقلال بتاريخ 11 يناير 1944، المراجع التالية على سبيل المثال فقط:

– **القادري** (بوبكر): مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية.الجزء الأول .م.س.ذ.

– **الفاسي** (علال): الحركات الاستقلالية ..م.س.

– **ابراهيم** (عبد الله): ثورة تقدمية ذات طابع تاريخي تصطدم بقوة رجعية مضادة.مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.1955.

[2] – حول سؤال: "هل ساهمتم أو ساهم والدكم في حركة التحرير الوطنية بشكل من الأشكال "؟ طرحته على بضعة وزراء ، كان جواب أغلبيتهم كالتالي: "جميع المغاربة ساهموا في حركة التحرير الوطنية ".

[3] – راجع أيضا بالنسبة للحركة الوطنية بصفة عامة ،

- **Halstead** (J.P.): Rebirth of a nation, the origin and rise of Moroccan nationalism, 1912-1944. Cambridge (Mass) Univ.Press.1967.

– **ابن عزوز** حكيم(محمد):"وثائق تشهد" مطبعة الساحل .الرباط. 1980.

– **ابن عزوز** حكيم (محمد): "وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب" تطوان.1980.

– **غلاب** (عبد الكريم): "تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب " مطبعة الرسالة .الرباط.1987. جزءان.

فطبقا للجدول 33 الخاص بمختلف المنافذ للمنصب الحكومي، تم اعتماد منفذ التوقيع على وثيقة الإستقلال بالنسبة لعشرة (10) وزراء من وزراء المرحلة الأولى، أي بنسبة 24,39% . ويتعلق الأمر بالسادة محمد الزغاري و ادريس محمدي و عبد الرحيم بوعبيد و عبد الكريم التويمي بن جلون ومحمد الفاسي و أحمد اليزيدي و عبد الله ابراهيم و أحمد بلافريج و عمر بن عبد الجليل ومسعود الشيكر[1].

كما أنه اعتمد على نفس المنفذ بالنسبة لسبعة (07) وزراء من وزراء المرحلة الثانية (1960–1972) أي بنسبة 8,2 %. ويتعلق الأمر في هذا الصدد بالسادة محمد العربي العلمي و أحمد اباحنيني وأحمد حميداني ومحمد الغزاوي و عبد الحميد الزموري وقاسم الزهيري وأحمد بن ادريس بن بوشتة.

بينما لم يأخذ بعين الاعتبار منفذ التوقيع على وثيقة المطالبة بالاستقلال إلا بالنسبة لوزير واحد فقط (1) من وزراء المرحلة الثالثة، ويتعلق الأمر بالسيد الهاشمي الفيلالي[2]، فنسبة اعتماد المنفذ المذكور بالنسبة لوزراء المرحلة الثالثة لم يتعد نسبة 1,4 %. ويدل الاختلاف في النسب المذكورة، على أن الاعتماد على الحركة الوطنية كمنفذ من منافذ المناصب الحكومية، قد تجلت أهميته في المرحلة الأولى (1955–1960)، ذلك أن هذه الأهمية تقلصت بالانتقال من مرحلة لأخرى ، فبعد عشرة (10) وزراء في المرحلة الأولى، هم الأمر سبعة (07) وزراء في المرحلة الثانية ووزير واحد فقط (01) في المرحلة الثالثة (1972–1985).

منذ أول حكومة البكاي إلى غاية حكومة العمراني في 1985، لم يعتمد حدث التوقيع على وثيقة الإستقلال كمنفذ للدخول إلى الحكومة، إلا ثمانية عشر (18) مرة ؛ مع أن حدث التوقيع على هذه الوثيقة تعد قرارا مصيريا ، اتخذته جماعة ما من

---

[1] – في حوار شخصي مع الأستاذ عبد الله ابراهيم .

2–لقد تم الاعتماد بصفة عامة في رصد هذه الأسماء على المراجع الخاصة بالحركة الوطنية والسالفة الذكر ، ثم على الحوارات الشخصية مع بعض الشخصيات الوطنية ، أمثال ، عبد الله ابراهيم وأبو بكر القادري وعبد الكريم غلاب ...

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الوطنيين باسم الشعب ، ونيابة عن الشعب.. كما أنها عمل سيادة ، مدعوم بالاجماع الوطني الحر ، من عامة الحواضر والبوادي المغربية . ومسنودا بعشرات آلاف العرائض الموقعة في كل أنحاء المغرب، من طرف الجماهير المؤيدة لها بحماس، وإلغاء شعبي لوثيقة الحماية القديمة ، بالاجماع الوطني الجديد على وثيقة الاستقلال [1].

وتجدر الاشارة إلى أن سنوات عديدة قد فصلت بين تاريخ التوقيع على وثيقة الاستقلال وتاريخ تشكيل أول حكومة مغربية[2]. لذا يصعب القول بأن التوقيع على الوثيقة المعنية يعد آخر محطة قبل تعيين الشخصيات الوطنية في أول منصب حكومي، بل إن تجربتها المهنية –السياسية منها بالخصوص–[3]، تميزت بمحطات مهمة ومتنوعة[4] هي التي أهلتها لتقلد المناصب الحكومية. غير أنه رغم اختلاف عناصر هذه التجربة فقد تم اعتبار التوقيع على وثيقة الاستقلال بمثابة المنفذ الأساسي لتعيينهم الوزاري الأول ، نظرا لما يكتسيه هذا التوقيع من أهمية ولما يحمله من دلالات تجعل من هذا الحدث العنصر الأولوي بالمقارنة مع العناصر الأخرى في اعتباره منفذا من المنافذ الأساسية للمناصب الحكومية .

فهل يمكن القول مع هذا ، أن تراجع تمثيل الحركة الوطنية من مرحلة لأخرى من المراحل الثلاث يتناسب مع ظاهرة أفول الحركة الوطنية بصفة عامة؟ [5] ثم هل

---

[1] – **ابراهيم** (عبد الله): ثورة تقديمية ذات طابع تاريخي...م.س. ص30.

[2] – لقد مرت إحدى عشر سنة منذ تاريخ التوقيع على وثيقة المطالبة بالاستقلال بتاريخ 11 يناير 1944 إلى غاية تاريخ تشكيل أول حكومة مغربية بتاريخ 7 دجنبر 1955. كما أن المدة الفاصلة بين 11 يناير 1944 وتشكيل أول حكومة من حكومات المرحلة الثانية (1960) هي سبعة عشر سنة (17)، بينما تفصل بين سنة 1944 وسنة 1972 (تاريخ تشكيل أول حكومة من حكومات المرحلة الثالثة) مدة ثمان وعشرين (28) سنة.

[3] – مجموعة كبيرة من الموقعين على وثيقة الاستقلال منتمون لحزب الاستقلال راجع في هذا الصدد مراجع القادري بوبكر والفاسي علال المشار اليها آنفا . وراجع أيضا :

- **Laroui** (Abdellah): "Les origines socales et culturelles du nationalisme marocain :1830-1912" Paris. Maspero.1977 Palazzoli (Claude): Le Maroc politique .op.cit.

[4] – لقد تقلد عدد كبير من هذه الشخصيات مهمات في الدواوين الوزارية ، راجع المطلب الموالي.

[5]- **Palazzoli** (Claude) : Le Maroc politique, de l'indépendance à 1973, Textes présentés par Palazzoli. Paris.1974. 486p.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يمكن القول بأن المنفذ "الحزبي" هو الذي حل محل المنفذ "الوطني"كمعيار أساسي للوصول إلى المنصب الحكومي ؟ (الجدول 33).

وبالنسبة لأقطار أخرى كفرنسا مثلا، فقد خصصت الحكومات الفرنسية مقاعد متعددة للشخصيات المقاومة إذ 84 % من وزراء الجمهورية الرابعة تنتمي لهذه الفئة من الشخصيات كما أن 54 % من وزراء الجمهورية في عهد ديغول هم من شخصيات المقاومة ، غير أن تمثيل المقاومة أصبح ضعيفا في عهد كل من الرئيس ديستانغ والرئيس ميتران[1].

ألا يمكن القول بأن الاعتماد على العناصر الشابة في الصفوف الحكومية خصوصا في المرحلتين الثانية والثالثة (1960–1985)[2] جعل من المنطقي أن تستبعد الشخصيات الوطنية من المشاركة في الحكومات نظرا لتقدم سنها[3]،خصوصا وأن المعدل المتوسط لسن أعضاء الحكومات المغربية لايتجاوز، عند تعيينهم الأولي، حوالي أربعين سنة (راجع الجدول رقم 13). غير أنه يلاحظ أن عددا كبيرا من الشخصيات الوطنية المذكورة، عينت للمرة الأولى في منصبها الحكومي وهي تتجاوز تقريبا سن الخمسين [4].كما أن معظم هذه الشخصيات استدعيت للمشاركة في

- [1] **Dogan** (Mattei) : Filières pour devenir ministre ..op.cit.pp.45-48.

[2] – راجع بهذا الصدد الجدول رقم 12 الخاص بسن الوزراء عند التعيين الحكومي الأول وهو سن لايتجاوز الأربعين مع أن "سنة النقلة النوعية في الخطاب الوطني هي سنة 1937" كما "أن مغرب سنة 1955 ولد عمليا في سنة 1937" راجع في هذا الشأن: ابراهيم (عبد الله): نداء الحرية بين المغرب العميق والمغرب الجديد". مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء.نوفمبر 1995.ص.27 وما بعدها.

[3] – يعود تاريخ ميلاد أغلب الشخصيات الموقعة على وثيقة المطالبة بالاستقلال قبيل العقد الثاني من هذا القرن أي فيما بين 1906 إلى 1920 ، بمعنى أن سن هاته الشخصيات كان يتراوح خلال المرحلة الأولى (1955 إلى 1960) فيما بين 35 و 51 سنة ، بينما تراوحت سنهم خلال المرحلة الثانية مابين 54 و64 سنة أما سنهم خلال المرحلة الثالثة (1972–1985) فقد تجاوزت في معظمها سن السبعين . ونشير إلى أنه إلى غاية هذا التاريخ (1996) توفيت ثلاثة عشر شخصية من بين الشخصيات الثمانية عشر المذكورة أعلاه بينما ماتزال خمسة (05) منها على قيد الحياة.

[4] – فقد عين أحمد الحمياني في منصبه الحكومي الأول وهو في سن 54 سنة ، كما عين محمد الغزاوي لأول مرة في الحكومة وسنه 59 سنة بينما عين الهاشمي الفيلالي في أول تعيين وزاري له وهو في سنة 69 سنة .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الحكومات بعد أن شغلت مناصب مختلفة في الدواوين[1]. وهذا إن دل على شيء ، إنما يدل على أنه رغم عدم المشاركة الواسعة للشخصيات الموقعة على وثيقة المطالبة بالاستقلال في الحكومات المغربية(انظر الجدول 33)، فإنه قد تمت الاستعانة بتجربتها وخبرتها على مستويات أخرى خصوصا منها الديوان الملكي وبعض الدواوين الوزارية. كما أن الإنتماء السياسي لنفس الشخصيات، لم يأخذ بعين الإعتبار كمنفذ من المنافذ الأساسية للمقعد الحكومي، وإنما تم اعتماد التوقيع على وثيقة الإستقلال نظرا لأولوية وأهمية المنفذ الوطني بالنسبة للشخصيات المذكورة [2].

الفرع الثاني: الإنتماء السياسي

لايمكن إغفال دور الانتماء السياسي كمنفذ أساسي للمناصب الحكومية.ويقصد، في هذا الصدد، بالإنتماء السياسي، العضوية في حزب من الأحزاب السياسية وليس فقط الأحزاب الممثلة للأغلبية في مرحلة من المراحل[3].

يتضح في الجدول رقم 33 بخصوص منفذ الانتماء السياسي للمنصب الحكومي أن الأرقام الواردة في هذا المجال، لا تعكس التمثيل العملي لمجموع الوزراء المنتمين سياسيا في كل حكومة من حكومات المراحل الثلاث. و يعود ذلك لتداخل بعض المنافذ أحيانا، ولإكتساب بعض المنافذ أولوية بالنسبة لمنافذ أخرى، أحيانا أخرى.

---

[1] – المقصود بالذكر الحكومات التي عايشت حالة الإستثناء، الممتدة من 1965 إلى 1970.

[2] – يعتبر الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال، المشار إلى أسمائهم أعلاه، منتمين لحزب الاستقلال، بل أعضاء في مكتبه السياسي، راجع في هذا الشأن كل من :

– **الفاسي** (علال) : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي .م.س.ذ– القادري (أبو بكر): مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940 ج.1 مطبعة النجاح الجديدة . الدار البيضاء.1992.– دوكلاس (أشفورد): التطورات السياسية في المملكة المغربية .م.س.د.

[3] –يرى البعض مثلا، بأن العضوية في الأحزاب المشكلة للأغلبية هي التي تؤهل، بمفردها، لتقلد منصب وزاري، انظر:
Sehimi (Mustapha): L'élite politico-administrative du Maroc actuel. In Le maroc actuel..op.cit.pp 228-229.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

لذا، وباعتبار أن المنتمين سياسيا قد يتواجدون أيضا بالبرلمان فإنه سيتم التمييز بين من تم الإعتماد على انتمائهم الحزبي فقط، كمنفذ للمنصب الحكومي (الفقرة الأولى)، وبين من اعتبر مقعده البرلماني منفذا من المنافذ المذكورة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الإنتماء الحزبي

يتجلى من خلال الجدول 33 أن المنفذ السياسي اكتسى أهمية كبرى، خصوصا بالنسبة للحكومات الأولى بعد الاستقلال[1]. حيث يتبين أن عشرة (10) وزراء من وزراء المرحلة الأولى، اعتبر انتماؤهم السياسي منفذا أساسيا للمنصب الحكومي[2]،كما أنه إذا أحصي في هذا المجال الوزراء العشرة، الموقعين على وثيقة المطالبة بالإستقلال، يكون مجموع المنتمين سياسيا في حكومات المرحلة الأولى، عشرون وزيرا مقابل سبعة عشر (17) وزيرا في المرحلة الثانية (1960–1972) و اثنى عشر (12) وزيرا في المرحلة الثالثة (انظر الجدول 33). يتجلى من هذا، أن أولوية الانتماء السياسي كمنفذ للمقعد الحكومي، قد ميز بالخصوص الحكومات الأربع للمرحلة الأولى (1955–1960).

وبهدف تبيان كيفية تطور التمثيل الحزبي داخل الحكومات المغربية والذي تم اعتماده كمنفذ للمنصب الحكومي، يتطرق كل جدول من الجداول الثلاثة التالية، لتمثيل الأحزاب السياسية في حكومات المراحل الثلاث

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE
Documentation and Information Centre CODESRIA CODICE

[1]-**Berrady**(Lhachmy)...La formation des élites...op.cit.pp 169-170 et s.

[2] – انظر فيما يلي نسبة تمثيل كل حزب من الأحزاب السياسية داخل الحكومات المغربية .

الجدول رقم 34: التمثيل الحزبي داخل حكومات المرحلة الأولى

(1960–1955)

الأحزاب / الحكومات	حزب الاستقلال	حزب الشورى والاستقلال	حزب الأحرار المستقيلين	مجموع المنتمين سياسيا	غير المنتمين
حكومة 7-12-1955	10	05	01	16	05
حكومة 28-10-1956	10	–	02	12	04
حكومة 12-05-1958	13	–	–	13	04
حكومة 24-12-1958	07	–	–	07	06
المجموع	40	05	03	48 %71,64	19 %28,35

الملاحظ في الجدول أعلاه، أن 71,64 % من مجموع أعضاء حكومات المرحلة الأولى منتمون سياسيا [1] وأن نسبة غير المنتمين أو المستقلين لا تتجاوز 28,35 % .

ويحتل حزب الإستقلال[2] الدرجة الأولى من بين الأحزاب الثلاثة الممثلة في حكومات المرحلة الأولى[3]، فعلى مجموع 48 وزيرا منتميا سياسيا ، 40 منهم أعضاء في

---

[1] – يبلغ مجموع أعضاء حكومات المرحلة الأولى "الجدد" 41 وزيرا، غير أن مجموع أعضاء الحكومات الأربع (القدامى والجدد) يصل إلى 67 وزيرا ، راجع في هذا الشأن الجداول السابقة 2و3و4.

[2] – راجع بشأن الأحزاب السياسية المغربية بصفة عامة وحزب الاستقلال بصفة خاصة المراجع التالية التي نوردها على سبيل المثال:

– **الفاسي** (علال): " النقد الذاتي " "والحركات الاستقلالية" .مرجعان سابقا الذكر.

– **ضريف** (محمد) الأحزاب السياسية المغربية . افريقيا الشرق . الدار البيضاء.1988.

– الحداد (عبد المغيث) وموسى(عبد الله): الأحزاب السياسية وعلاقتها بالسلطة في النظام السياسي المغربي. بحث لنيل الاجازة في الحقوق . الرباط السنة الجامعية 94-95.

- **Camau** (Michel):L'évolution du droit constitutionnel au Maroc depuis l'indépendance,(1955-1971).

- **Camau** (Michel): Pouvoirs et institutions au Maghreb .Cérés Productions Tunis.1978. **Rezette** (Robert): Les partis politiques marocains-Paris. 1955.;**Rousset** (Michel): Le Royaume du Maroc .B.Levrault.1978.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

حزب الاستقلال ، أي أن نسبة تمثيل الحزب الأخير في حكومتي البكاي الأولى والثانية وكذا في حكومتي بلا فريج وابراهيم بلغت 83,33 % [1]. وبهذا تمكن حزب الاستقلال من تحقيق اطمئنان ذاتي، إذ سبق له أن عبر في مناسبات متعددة أن نوع وعدد الوزارات التي عهدت له في الحكومتين الأولى والثانية لاتعبر عن القوة السياسية التي يمثلها الحزب في البلاد ، هو الذي يعبر عن " الشرعية الوطنية"[2]، فالحكومة الثالثة تحت زعامة أحمد بلافريج مثلت بالنسبة لحزب الاستقلال نوع الحكومة المثالية المتجانسة[3].

وأمام هيمنة حزب الاستقلال من حيث التمثيل على صعيد الحكومات الأربع الأولى، لايمكن الحديث عن تمثيل فعال لحزبي الشورى والاستقلال[4]، من جهة، ولا لحزب الأحرار المستقلين[5]، من جهة أخرى.

---

[3] – راجع بالنسبة لحزب الشورى والاستقلال مؤلف الحسن **الوزاني** حول "حرب القلم" في أجزائه الستة.م. س.د ، وراجع أيضا بالنسبة لنفس الحزب ولحزب الأحرار المستقلين المراجع السابقة الذكر وكذا مرجع **معتصم** (محمد): الحياة السياسية المغربية (1962-1991) مؤسسته إيزيس للنشر.1972.ص.153 و188 .

[1] – تميزت حكومة بلافريج المعينة في 12 ماي 1958 بكونها استقلالية 100% ، إذ ينتمي جميع أعضائها لحزب الاستقلال باستثناء شخصيتين مستقلتين فقط وهما البشير بن عباس التعارجي الذي كان آنذاك على رأس وزارة الشغل والشؤون الاجتماعية وعبد المالك فرج الذي كان على رأس وزارة الصحة العمومية .

[2]-**Waterbury** (John): The Morrocan bureaucratic elite...op.cit.

[3]- **Lacouture** (Jean): Le Monde du 2-6-1958.

[4] – نال حزب الشورى والاستقلال مراكز مهمة في الحكومة الأولى، ويتعلق الأمر بالسادة أحمد بن سودة في وزارة الشبيبة والرياضة و عبد الهادي بوطالب في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وعبد القادر بن جلون في المالية وللتهامي الوزاني في وزارة الانتاج الصناعي والمعادن ثم محمد الشرقاوي في زارة الدولة.و لم يمثل الحزب المذكور نهائيا في الحكومات الثلاث الأخرى من حكومات المرحلة الأولى (الجدول 37)

[5] – مثل حزب الأحرار المستقلين بواسطة قائده أحمد رضا اكديرة على مستوى وزارة الدولة ، كما مثل على مستوى الحكومة الثانية بواسطة نفس الشخصية على رأس وزارة الأخبار والسياحة ، وبواسطة محمد رشيد ملين على رأس وزارة الدولة حيث كان مكلفا أيضا بالوظيفة العمومية . كما أن حزب الأحرار المستقلين لم يمثل على صعيد الحكومتين الثالثة والرابعة . ويعود إقصاء هذين الحزبين من التمثيل في الحكومات إلى رغبة حزب الاستقلال في أن يكون الحزب الوحيد الممثل داخل الحكومات المغربية .راجع في هذا الصدد كل من :

– أشفورد (دوجلاس): التطورات السياسية في المملكة المغربية .م.س.ص 172-193.

- **Palazzoli** (Claude): Le Maroc politique de l'indépendance à 1973. Sindbad.Paris.1974.pp.229 et S.

وراجع أيضا بشأن رغبة حزب الاستقلال في إقصاء حزب الشورى والاستقلال من التمثيل على الصعيد الحكومي، الرسالة التي وجهها محمد حسن الوزاني إلى المغفور له محمد الخامس بتاريخ 16 يناير 1957، انظر نص الرسالة في التحكاني (المهدي المومني): "دار بريشة أو قصة محتطف" الطبعة الأولى . الدار البيضاء. 1987.ص 127-129.

CODESRIA-BIBLIOTHEQUE

وقد اتسمت حكومات المرحلة الثانية، أيضا، بطابعها الحزبي كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 35: التمثيل الحزبي داخل حكومات المرحلة الثانية

(1960–1972)

الأحزاب / الحكومات	حزب الإستقلال	حزب الشورى والإستقلال أو حزب الشورى الديمقراطي	حزب الأحرار المستقلين	الإتحاد الوطني للقوات الشعبية	الحركة الشعبية	جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية	مجموع المنتمين سياسيا	مجموع غير المنتمين
حكومة 26-5-1960	06	01	–	07	07			
حكومة 26-2-1961	06	–	–	–	01	–	07	06
حكومة 2-6-1961	04	02	02	–	02	–	10	08
حكومة 5-1-1963	03	02	01	–	04	10	14	06
حكومة 13-11-1963	–	–	–	–	04	10	14	06
التعديل الوزاري 20-08-1964	–	01	01	–	05	06	13	12
حكومة 8-6-65	01		–	–	03	04	08	29
حكومة 11-11-1967 ومختلف التعديلات	–	01	–	–	01	–	02	45
حكومة 11-08-1971	–	–	–	01	01	–	02	17
حكومة 12-04-1972	–	–	–	01	02	–	03	22
المجموع	19	07	04	02	22	20	74 %29,24	161 %68,51

أول ملاحظة بخصوص الجدول 38، تتعلق ببروز "نخبة" وزارية جديدة مكونة مما يسمى "بغير المنتمين". فنسبة 68,51% من مجموع المناصب الحكومية لحكومات

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

المرحلة الثانية [1]، عهد بها لشخصيات غير منتمية لأي حزب من الأحزاب السياسية لتلك الفترة . وقد برزت هذه الظاهرة، بالخصوص،في الحكومة المشكلة بتاريخ 02 يونيو 1961، وتعززت في حكومات حالة الاستثناء، أي حكومة 08 يونيو 1965 وحكومة 11 نوفمبر 1967.فقد بلغ مجموع غير المنتمين في الحكومتين معا، 74 شخصية، أي 88% من مجموع المناصب الحكومية التي أحدثت إثر تعيين هاتين الحكومتين[2]. إن هذه الحكومات قد ضمت من بين عناصرها شباب "محايدين" أو"تقنقراطيين" ولم تضم إلا نسبة قليلة من الشخصيات المتحزبة [3]. وبالتالي فالانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية قد تميز على مستوى أعضاء الحكومات بترسيخ ظاهرة إبعاد الموظفين المتحزبين وإحلال مجموعة الموظفين المحايدين محلهم [4].

أما بالنسبة لباقي حكومات المرحلة الثانية، أي حكومة اباحنيني في 13 نوفمبر 1963 وكذا التعديل الوزاري في 20 غشت 1964، فقد بلغ مجموع المنتمين سياسيا بها 27 وزيرا، أي 36,48% من مجموع المنتمين سياسيا في جل حكومات المرحلة الثانية (راجع الجدول 35).

ويعزى اتسام بعض حكومات المرحلة الثانية بالطابع الحزبي، إلى ظهور أحزاب سياسية جديدة كالاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي مثل في حكومة 26 ماي 1960 بسبعة (7) وزراء [5]، وإلى ظهور حزب الحركة الشعبية [6]، وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية [7].

---

[1] – يتعلق الأمر في هذا الصدد بعدد المناصب الحكومية وليس بعدد الشخصيات الوزارية ، وبما أن نسبة التغيير التي تطال كل حكومة من حكومات المراحل الثلاث مجتمعة هي نسبة ضئيلة جدا (راجع الجداول رقم 2و3و4) فإن المناصب الحكومية يعهد بها غالبا لنفس الشخصيات ، ولكن الهدف من جرد جميع هاته المناصب الوزارية هو إدراك عدد المرات التي يعهد فيها المنصب الحكومي لشخصية متحزبة ، وعدد المرات التي يعين فيها شخصيات غير منتمية سياسيا .

[2]– يتعلق الأمر بالحكومات وكذا بالتعديلات الوزارية التي عقبتها، راجع الجداول 1و2و3و4.

[3]- **Waterbuy** (J): The Maroccan Bureaucratic Etile .op.cit.p.

[4]– يذهب بعض المتتبعين بأن الموظفين المذكورين كانوا يتوفرون على ثروات ملحوظة راجع: **Waterbuy** (J) : Ibid. -

[5] – بعد تصدع حزب الاستقلال وانشقاق جناحه الأيسر في أواخر سنة 1958 حيث ظهر في شتنبر 1959 حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية. راجع في هذا الشأن :

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

غير أنه تجدر الاشارة إلى أن ظاهرة الانشقاق وعدم توحيد الاتجاه الايديولوجي في الأحزاب السياسية المذكورة [1]، سواء منها حزب الحركة الشعبية [2]، أو حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية[3]، تدفع إلى التساؤل حول فعالية ومصداقية الانتماء السياسي أو الحزبي كمنفذ رئيسي للمناصب الحكومية.فقد اتضح من خلال الاطلاع على التمثيل السياسي في مختلف الحكومات، خصوصا حكومات المرحلة الثانية (1960-1972)، أن بعض الوزراء قد ساهموا في بعض التشكيلات الحكومية بصفتهم

- **Camau** (Michel): Pouvoirs et institutions au Maghreb ..op.cit.pp.83et S.

[6] - أعلن عن تأسيس حزب الحركة الشعبية في أكتوبر 1957 ولم يعلن المحجوبي أحرضان عن تأسيس الحزب إلا شهرا بعد هذا التاريخ وذلك إثر عقده لندوة صحفية أعلن فيها عن تبنيه للحزب الجديد وقد كان لأحرضان منصب الكاتب العام أما منصب رئيس المجلس الوطني فقد كان للدكتور الخطيب وهما معا عضوان في حكومة الحسن الثاني بتاريخ 02 يونيو 1961 . راجع بشأن تأسيس هذا الحزب وكذا عن انشقاقه وظهور حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية **واتربوري** (جون): الملكية المغربية والنخبة السياسية ..م.س. ص214.

[7] - بعد حزب الأحرار المستقلين ، أعلن اجديرة عن تأسيس حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في مارس 1963 وهو الحزب الذي امتلك الأغلبية النسبية في البرلمان المغربي الأول لسنة 1963 ، وقد ضمت الجبهة كل من حزب الدستور الديمقراطي والاحرار المستقلين والحركة الشعبية وعدة شخصيات سياسية مستقلة . وعندما طلب أحرضان من أتباعه أن ينفصلوا عن الجبهة ، أعلن اجديره مرة أخرى عن تأسيس حزب جديد وهو الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يعد الخطيب من بين مؤسسيه وذلك في 14 أبريل 1964 وقد ضم هذا الحزب الأخير وزراء ونواب الجبهة الذين ليسوا أعضاء في الحركة الشعبية . راجع في هذا الصدد :

- **خباش** (حميد) **وكمالي** (نجيب): الدكتور عبد الكريم الخطيب. مسار حياة. تقديم نيلسون مانديلا. الطبعة الأولى 1997. ص.74-82.

- **أشفورد** (دوجلاس): التطورات السياسية في المملكة المغربية ..م.س.ص.342-348.

- **Palazzoli** (Claude): Le Maroc politique de l'indépendance à 1973.op.cit.p.123-126.

- **Leveau** (Rémy); Le fellah marocain, défenseur du trône..op.cit.pp.201-206.

[1] - بالاضافة الى غياب الوضوح الايديولوجي وظاهرة الانشقاق تعد كذلك ظاهرة قطبية الزعيم من العناصر التي ميزت الأحزاب السياسية المغربية سواء المنضوية منها تحت لواء أحزاب الأغلبية أم أحزاب المعارضة .راجع:

- **الحداد** وموسى : الاحزاب السياسية وعلاقتها بالسلطة في النظام السياسي المغربي .م .س .ذ . ص 32-39.

[2] - قبل تأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية انشق حزب الحركة الشعبية إلى حزب الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية ، وانضم معظم أعضائه للجبهة عند تأسيسها حيث لم تعد الحركة الشعبية تتوفر إلا على أربعة وزراء فقط وهم المحجوبي أحرضان و عبد الرحمان الخطيب و حدو الشيكر وعبد الرحمن الكوهن ، بينما ارتفع عدد الوزراء المنتمين إلى الجبهة - سواء منهم الشخصيات التي كانت مستقلة سابقا أو المنتمية لأحزاب أخرى، وبالأخص، الحزب الدستوري الديمقراطي وحزب الأحرار المستقلين كأحمد رضا كديرة و عبد الهادي بوطالب و يوسف بلعباس و ادريس السلاوي و التهامي الوزاني و مولاي أحمد العلوي ومحمد بن هيمة .

[3] - أمام الخلاف الذي طرأ بين المحجوبي أحرضان وعبد الرحمن الخطيب حول الخروج من صفوف الجبهة ، أسس هذا الأخير الحزب الاشتراكي الديمقراطي وذلك تحت قيادة أحمد رضا اكديرة واعتبر أحمد اباحنيني رئيسا له ورضا اكديرة كاتبه العام . كما أنه ضم الشخصيات الوزارية التالية ، يوسف بلعباس و عبد الرحمن الخطيب و مولاي أحمد العلوي و محمد الغزاوي و مفضل الشرقاوي والتهامي الوزارني . راجع :

- Création du Parti socialiste démocrate in A.A.N. 1964.pp.609-632.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

منتمين لحزب سياسي معين ، وساهموا في حكومات أخرى باعتبارهم منتمين لحزب سياسي آخر. فأي الحزبين يعد بمثابة المنفذ الأساسي للمنصب الوزاري؟ الحزب الأصلي أم الحزب المنشق عنه؟ فعلى سبيل المثال، وبالنسبة للسيد عبد الهادي بوطالب، هل يعتبر انتماؤه للحزب الدستوري الديمقراطي[1]، أم عضويته في جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية[2] أو في الحزب الاشتراكي الديمقراطي[3]، بمثابة منفذ للمنصب الحكومي؟ أم أن منفذه الرئيسي يوجد عمليا خارج دائرة الانتماء الحزبي ؟

هناك تساؤل يفرض نفسه بخصوص ظهور ظهور الأحزاب الجديدة خلال المرحلة الثانية، هل جاءت لإزاحة دور الحركة الوطنية كمنفذ أساسي للدخول والمشاركة في الحكومات خصوصا إذا علمنا أن مجموع غير المنتمين سياسيا يتجاوز ثلثي الشريحة الوزارية لحكومات المرحلة الثانية، وذلك بنسبة 68,51% (الجدول 35).ف"المستقلون" شكلوا محور "النخبة" الإدارية والقروية والإقتصادية المشاركة في حكومات المرحلة الثانية[4].فهل ظلت العناصر "المستقلة" ممثلة على مستوى حكومات المرحلة الثالثة أيضا؟

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1] – شارك عبد الهادي بوطالب بهذه الصفة في حكومة الحسن الثاني في 05 يناير 1963 في منصب كاتب الدولة في الأنباء والشبيبة والرياضة .

[2] – بينما شارك مع وزراء الجبهة في حكومة اباحنيني في 13 نوفمبر 1963 في منصب وزير منتدب لدى الوزير الأول ثم وزير العدل في التعديل الوزاري بتاريخ 20 غشت 1964 .

[3] – حسب المعلومات المتوفرة لم ينضم عبد الهادي بوطالب للحزب الاشتراكي الديمقراطي ، ونتيجة تفكك الجبهة ، هل يمكن اعتبار أن عبد الهادي بوطالب شارك بصفته مستقلا في حكومات 08 يونيو 1965 (وزيرا للعدل) وفي11 نوفمبر 1967 (وزيرا للتربية الوطنية والفنون الجميلة)؟ راجع :

- **Santucci** (Jean-Claude): Chroniques politiques marocaines (1971-1982) Ed.CNRS.Paris 1985.p.19.

[4]- Ibid.

الجدول رقم 36: التمثيل الحزبي داخل حكومات المرحلة الثالثة

(1985–1972)

الأحزاب / الحكومات	الحركة الشعبية	حزب الاستقلال	الاتحاد ش.ق.ش	التجمع الوطني للأحرار	الحزب الوطني الديمقراطي	الاتحاد الدستوري	مجموع المنتمين سياسيا	المستقلون
حكومة 20-11-1972	03	-	-	-	-	-	03	21
التعديل الوزاري 25-4-74	01	-	-	-	-	-	01	30
حكومة 10-10-1977	05	08	-	11	-	-	24	11
حكومة 27-03-1979	04	08	-	11	-	-	23	06
حكومة 05-11-1981	05	08	-	-	04	-	17	14
حكومة 19-11-1983	04	08	02	03	04	03	24	18
حكومة 11-04-1985	01	-	-	05	02	05	13	17
التعديلات	01	-	-	01	02	02	19	26
							06	09
المجموع	24	32	02	31	12	10	111 %46,83	126 %53,16

يتجلى من الجدول أعلاه، أن نسبة المنتمين سياسيا قد ارتفعت في حكومات المرحلة الثالثة حيث قدرت ب46,8%. ، بيد أن ارتفاع نسبة المستقلين تجلى بالخصوص في الحكومات الأولى من المرحلة المذكورة، أي حكومة عصمان في نوفمبر 1972 وكذا في التعديل الوزاري في 25 أبريل 1974. لقد تميز التعديل الوزاري الأخير بتواجد عدد مرتفع من الوزراء "التقنيين" الذين تم تعيينهم أساسا في مناصب كتاب الدولة[1]. ويلاحظ كذلك أن بعض الأحزاب السياسية لم تشارك في حكومة عصمان المشكلة في 20 نوفمبر 1972 ، إذ بعد الرسالة التي وجهها الملك إلى الأحزاب

[1] -راجع بهذا الخصوص :

- **Santucci** (J.C): Chroniques politiques marocaines (1971-1982)..op.cit.p.85.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

السياسية بتاريخ 23 شتنبر 1972 من أجل المشاركة في الحكومة ، وضعت هذه الأحزاب شروطا متعددة من أجل مشاركتها. ويهم الأمر كل من حزب الإستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و حزب الدستور الديمقراطي والحركة الشعبية الديمقراطية[1].

فلم يعتمد الإنتماء الحزبي مرة أخرى كمنفذ رئيسي للمنصب الحكومي إلا في حكومة عصمان المشكلة في 10 أكتوبر 1977[2]. فقد تميز حضور العامل الحزبي في الحكومة المذكورة بعودة حزب الاستقلال لتقلد ثمانية (08) مناصب حكومية (الجدول 38)، وباستمرارية مشاركة حزب الحركة الشعبية بخمسة مناصب. كما تميزت المشاركة الحزبية في حكومة عصمان بظهور حزب جديد احتل أغلب المناصب الحكومية في التشكيلة الحكومية المذكورة، ألا وهو حزب التجمع الوطني للأحرار[3]، هذا الحزبالذي حصل على إحدى عشر(11) منصبا حكوميا من بين 24 منصبا حكوميا "سياسيا" أي بنسبة 45,83 %.

ومقارنة مع ما سبق، لم تتغير كثيرا نسبة التمثيل الحزبي في حكومة المعطي بوعبيد المشكلة بتاريخ 27 مارس 1979[4] التي بلغ بها مجموع المنتمين سياسيا ثلاثة وعشرون وزيرا (23) مقابل ستة وزراء (06) شاركوا كتقنيين أو "تقنقراطيين".

---

[1] -راجع نص الرسالة الملكية الموجهة إلى الأحزاب السياسية في انبعاث أمة، العدد 17.1976. ص.301-302. كما يمكن مراجعة نص الرسائل الحزبية للأحزاب المذكورة أعلاه على الرسالة الملكية في : العلوي (مصطفى): الأغلبية الصامتة بالمغرب. الدار البيضاء.1977.ص.155-171.

[2] - اقترن تشكيل حكومة عصمن في 1977 بابتداء التجربة البرلمانية الثالثة: 1977-1983.

[3] - كما احتل حزب التجمع الوطني للأحرار أغلبية المقاعد في البرلمان إذ من مجموع 264 مقعد ،حصل الأحرار على 141 مقعدا أي بنسبة 53,40% . راجع حول تشكيل هذا الحزب الأغلبي ثم تطور مساره كل من :

- معتصم (محمد) : التجربة البرلمانية المغربية الثالثة رسالة دبلوم الدراسات العليا . الدار البيضاء 1983 .ص83.

- Dessaints (J): Chronique politique (MAROC) in . A .A.N..1977.pp.499-511.

[4] - عين الملك السيد المعطي بوعبيد وزيرا أولا يوم 22 مارس 1979 خلفا للسيد أحمد عصمان الذي قدم استقالته إلى الملك لضرورة التفرغ لتنصيب مجلس أعلى للأحزاب ، انظر نص الرسالة التي يستعفي بها أحمد عصمان من منصبه وكذا نص الرسالة الموجهة من جلالة الملك إلى السيد أحمد عصمان معفيا اياه من منصب الوزير الأول في سلسلة انبعاث أمة "مطبوعات" القصر الملكي . الجزء الرابع والعشرون.1979.ص 109-112.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فمجموع المنتمين سياسيا في حكومتي 1977 و 1979 بلغ 47 منصبا بينما يقدر مجموع الوزراء التقنيين أو غير المنتمين سياسيا 20 وزيرا (انظر الجدول 36).

في حكومة المعطي بوعبيد الثانية المشكلة بتاريخ 05 نوفمبر 1981 ارتفعت من جديد نسبة المنتمين سياسيا مع ظهور الحزب الوطني الديمقراطي[1]، الممثل في الحكومة المعنية بأربعة وزراء[2] (انظر الجدول 36)، ومشاركة حزب الاستقلال وحزب الحركة الشعبية بثمان (08) وخمس (05) وزراء على التوالي(راجع الجدول 36). وبهذا يكون الانتماء الحزبي منفذا للمنصب الحكومي، بالنسبة لسبعة عشر وزيرا فيما يتعلق بحكومة بوعبيد لسنة 1981 أو بالنسبة لثمانية عشر وزيرا (18) إذا اعتبرنا أن مشاركة السيد مولاي أحمد العلوي في هذه الحكومة كانت بصفته عضوا في التجمع الوطني للأحرار.

لقد ارتفع عدد الوزراء المنتمين لأحزاب سياسية في الحكومة الوطنية المشكلة بقيادة كريم العمراني بتاريخ 19 نوفمبر 1983 .ويعزى ارتفاع العدد المذكور إلى تمثيل أحزاب سياسية جديدة في هذه التشكيلة الحكومية، كالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية [3]، والاتحاد الدستوري[4]، بالاضافة الى مشاركة أحزاب أخرى كالحركة الشعبية

---

[1] – لقد بدأ الانشقاق في حزب التجمع الوطني للأحرار مع تكوين فريق برلماني في 13 أبريل 1981 يضم 57 عضوا بينما تأسس الحزب الجديد المنشق عن التجمع الوطني للأحرار في أكتوبر 1981.

[2] – يتعلق الأمر بالسادة أرسلان الجديدي في وزارة التشغيل والانعاش الوطني و موسى السعدي في وزارة الطاقة والمعادن و أحمد بلحاج في الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وخالي هنا ولد الرشيد في كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الصحراوية .

[3] – بعد تأسيس "الكتلة الوطنية" في 22 يوليوز 1970 بين "حزب الاستقلال" و"الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" ، لم تشكل الكتلة تنظيما منماسكا بل عاشت تناقضات داخلية أدت هذه الأخيرة إلى تجميد الكتلة في 30 يوليوز 1972 ، حيث تغير فيما بعد اسم "مجموعة الرباط" تحت رئاسة عبد الرحيم بوعبيد إلى "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" بينما احتفظت "مجموعة الدار البيضاء" تحت رئاسة عبد الله ابراهيم بالاسم القديم أي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في حكومة العمراني في نوفمبر 1983 في شخصي عبد الرحيم بوعبيد كوزير للدولة وعبد الواحد الراضي وزير مكلف بالتعاون . راجع في شأن "الكتلة الوطنية" انفجارها وتشكيل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية :

- **Santucci** (J.C): Chroniques politiques marocaines .op.cit.pp.48-49 et pp.82-84.

[4] – تشكل حزب الاتحاد الدستوري بقيادة المعطي بوعبيد قبيل الانتخابات التشريعية لسنة 1983 ، وبهذا عهد بالوزارة الأولى في حكومة نوفمبر 1983 للسيد كريم العمراني بدل السيد المعطي بوعبيد. وقد صرح الملك في هذا الصدد: .." السي المعطي ، أنت الآن كونت حزبا

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1]و حزب الاستقلال[2] و التجمع الوطني للأحرار[3] و والحزب الوطني الديمقراطي[4]. وتعود مشاركة جل هذه الأحزاب إلى الطابع الوطني لهذه الحكومة التي عهد إليها أساسا بالإشراف والسهر على نزاهة وشرعية الانتخابات..[5]

أما في حكومة العمراني المؤرخة في 1985، فقد انخفض عدد الوزراء المنتمين لأحزاب سياسية، بحيث شاركت الأحزاب المشكلة "للأغلبية" بمفردها، ولم يتعد عدد المنتمين سياسيا ثلاثة عشروزيرا (انظر الجدول 36). أما الوزراء "التقنوقراطيين" أو التقنيين" فقد بلغ عددهم سبعة عشر (17) وزيرا، بل ستة وعشرون (26) وزيرا إثر التعديلات الوزارية الطارئة على الحكومة المعنية (الجدولان 1 و36). ويكون طبقا لهذه التعديلات كذلك مجموع المنتمين سياسيا هو 19 وزيرا بدلا من ثلاثة عشر (13).

بهذا يكون المنفذ الحزبي قد ميز بالخصوص المناصب الحكومية في حكومات المرحلة الأولى (1955–1960) وذلك بنسبة 71,64 % (الجدول 34)، بالمقارنة مع حكومات المرحلة الثانية (1960–1972) التي سجل المنفذ الحزبي فيها نسبة 29,24 %

اسمه الاتحاد الدستوري ، خضت المعمعة الانتخابية باسم الاتحاد الدستوري وبذلك انتميت ولم تعد غير منتم ، فمن النزاهة والفضيلة السياسية أن تترك السي المعطي بوعبيد أن يتخلى عن مهامه كوزير أول ." خطاب صاحب الجلالة إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة لانطلاق المسيرة الخضراء .راجع نص الخطاب في سلسلة "انبعاث أمة" الجزء الثامن والعشرون 1983.ص 314–324. وقد مثل حزب الاتحاد الدستوري في حكومة العمراني في نوفمبر 1983 بثلاث شخصيات ، المعطي بوعبيد كوزير للدولة ، و محمد القباج كوزير للتجهيز وعبد اللطيف السملالي كوزير الشبيبة والرياضة .

[1] – بينما مثلت الحركة الشعبية على صعيد هذه الحكومة بأربعة وزراء : المحجوبي أحرضان كوزير للدولة ، رحال رحالي كوزير للصحة العمومية ، محند العنصر كوزير للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ثم محمد التوكاني ككاتب للدولة لدى الوزير الأول مكلف بالشؤون الادارية .

[2] – ومثل من جهة أخرى حزب الاستقلال بالشخصيات التالية : محمد بوستة ، الهاشمي الفيلالي ، محمد الدويري ، عز الدين العراقي و عباس الفاسي و سعيد بلبشير و عبد الكريم غلاب وعبد الحق التازي .

[3] – تم تمثيل حزب التجمع الوطني للأحرار بالشخصيات الوزارية التالية : أحمد عصمان و مولاي أحمد العلوي والطيب بن الشيخ.

[4] – أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد تم تمثيله بأربع شخصيات وزارية : أرسلان الجديدي و موسى السعدي و أحمد بلحاج وخالي هنا ولد الرشيد.

[5] – انظر كلمة صاحب الجلالة إثر تعيين حكومة العمراني في 30 نوفمبر 1983 ، سلسلة "انبعاث أمة" . الجزء 28. 1983 ص 347–349. راجع كذلك بخصوص هذه الحكومة:

- **Aboulkhatib** (Abdelhai): Radioscopie du nouveau gouvernement in Le Message de la Nation.N°16. 1983.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فقط (الجدول 35)، أو حكومات المرحلة الثالثة (1972-1985) التي وصلت فيها نسبة الانتماء السياسي إلى 46,83 % (انظر الجدول 36).

يتبين طبقا لما سبق، أن الإنتماء الحزبي لم يعتبر كمنفذ رئيسي للعضوية الحكومية في حكومات مختلف المراحل الثلاث. ويتجلى هذا بالخصوص من خلال ارتفاع نسبة غير المنتمين سياسيا أو "المستقلين" بالإنتقال من مرحلة لأخرى، أي من نسبة 28,35% في المرحلة الأولى إلى 68,51% في المرحلة الثانية ثم 53,16% في المرحلة الثالثة (انظر الجداول 34 و35 و36).

فهل تدل النسبة المرتفعة لغير المنتمين، خصوصا في حكومات المرحلتين الثانية والثالثة، على أن كفاءة المنتمين سياسيا تقل درجة عن كفاءة "التقنوقراطيين"؟ مع أنه لا "تكون الكفاءة متنافية مع الإنتماء السياسي. فليس كل من له حركة سياسية ليست لديه كفاءة ليكون وزيرا أو أن الكفاءة تتناقض مع الإنتماء.."[1]

فهل يمكن الحديث بناء على ما سبق، عن "المنفذ التقنوقراطي"، ذلك أن% 68,51 من وزراء المرحلة الثانية و53,16 % من وزراء المرحلة الثالثة، شاركوا في الحكومات بصفتهم "تقنيين"؟[2] كما أن تواجد العناصر "التقنوقراطية" في الحكومات، لاتعد ظاهرة لصيقة بالمغرب فقط، وإنما هي ظاهرة مشتركة بالنسبة لجميع حكومات دول المغرب العربي. فبالنسبة لتونس 65% من وزراء حكومة زين العابدين بن علي، هم تقنقراطيون، كما أن أولوية التقنوقراطيين بالنسبة للمنتمين سياسيا، ميزت الحكومات التونسية السابقة، أي حكومة هادي نويرة وحكومة مزالي[3] .

---

[1] - خطاب صاحب الجلالة بمناسبة الذكرى الثامنة للمسيرة الخضراء. خطاب مشار إليه سابقا. ص 321..

[2] - وقد ظلت من جهة أخرى ، نسبة "المنفذ التقنقراطي" مرتفعة في الحكومات الأربع الأولى من عقد التسعينات إذ لم يشارك الوزراء المنتمون لأحزاب سياسية إلا في حكومة عبد اللطيف الفيلالي المشكلة في 27 فبراير 1995.فإن رفض أحزاب المعارضة المشاركة في الحكومات، جعل أن مايسمى بأحزاب الأغلبية أو "الوفاق"هي الممثلة بمفردها في حكومة الفيلالي الحالية ، راجع في هذا الصدد:

- El Messaoudi (Amina): Le profil du ministre marocain ...op.cit.p.90-91.

[3] - راجع في هذا الصدد:

Charfi (Mounir): Les ministres de Bourguiba, op.cit.pp.62 et s.; **Zartman** (William): The Elites of the Maghreb..op.cit.p.497.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الفقرة الثانية : المقعد البرلماني

يلاحظ في هذا الصدد أن عددا كبيرا من الوزراء الذين تم اعتماد العضوية البرلمانية كمنفذ رئيسي لعضويتهم الحكومية هم أيضا، في بعض الحالات، منتمون سياسيا [1]، غير أنه تم اعتماد العضوية البرلمانية كمنفذ مغاير وذلك بهدف التعرف للتعرف على عدد الوزراء الذين كانوا نوابا قبل أن يعينوا في منصب من المناصب الحكومية ، أو الوزراء الذين يكتسبون ما يسمى "بالشرعية البرلمانية"[2] .

يقصد بالعضوية البرلمانية، في هذا المجال، معرفة ما إذا كان الحصول على مقعد في البرلمان يؤهل لتقلد منصب حكومي ، أي بعبارة أخرى هل يمكن اعتبار أن العضوية البرلمانية تعتبر منفذا من المنافذ للعضوية الحكومية أي هل سبق للوزير أن كان برلمانيا مباشرة قبل تعيينه في الحكومة.

قبل تفصيل ذلك تجدر الاشارة إلى أن خصوصية النظام البرلماني المغربي لاتحتم على الوزراء أن ينبثقوا من البرلمان ولاتمنعهم من المزج بين العضويتين [3]. كما أنه في الأنظمة البرلمانية، بصفة عامة، لايعد انتماء الوزراء للبرلمان مسألة ضرورية، رغم أن العدد الكبير من الوزراء في هذه الأنظمة ينبثق من المؤسسة التشريعية [4]. فما هي المرتبة التي احتلها المقعد البرلماني كمنفذ أساسي للمنصب الحكومي؟

---

[1] – راجع الجدول 33 الخاص بمختلف المنافذ للوظيفة الحكومية .

[2]- **Dogan** (Mattei) : Filières pour devenir ministre de Thiers à Mitterand.op.cit.pp.48-50.

[3] – يتضح من خلال الممارسة العملية ، أنه يمكن للوزراء أن يكونوا في نفس الوقت أعضاء في البرلمان . كما أنه من الناحية النظرية ، ينص الفصل 40 من الدستور المغربي على أن " للوزراء أن يحضروا جلسات مجلس النواب واجتماعات لجانه ويمكنهم أن يستعينوا بمندوبين يعينونهم لهذا الغرض". غير أنه باستثناء هذا الفصل ، لايشير الدستور في أي فصل من فصوله إلى جواز جمع الوزراء بين منصبهم الحكومي وبين مهام أخرى .

[4] – بالنسبة للنظام البرلماني مثلا ، يعد انتماء الوزير إلى البرلمان كشرط أساسي للتعاون الجيد بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية . وبالنسبة لإيرلندا مثلا، ينبغي على كل وزير أن يكون برلمانيا ، بل يشترط في كل من الوزير الأول ونائب الوزير الأول ووزير المالية أن يكونوا أعضاء في مجلس النواب بالخصوص . وينتج عن الممارسة العملية ، في دول أخرى ، كإيطاليا وألمانيا وإيسلندا ، أن الوزراء غالبا مايكونون أعضاء في البرلمان . كما توجد من جهة ثالثة فئة أخرى من الدول التي تفرض على البرلمانيين ، في حالة تعيينهم وزراء ، أن يضعوا حدا لعضويتهم في البرلمان خلال مدة تواجدهم بالحكومة، حيث يتم تعويضهم بمن ينوب عنهم وهي حالة النرويج (ف.62 ، البند 2 من الدستور) وحالة كل من اللوكسمبورغ وفرنسا ، راجع في هذا الشأن :

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يلاحظ بالنسبة لفرنسا مثلا، وخاصة في عهد الجنرال ديغول، أن 104 وزيرا من بين 128، أي 81,25% كانوا برلمانيين قبل ترقيتهم للصفوف الوزارية [1]. وبالنسبة للمغرب فإنه حسب الجدول رقم 33 الخاص بمختلف المنافذ للمنصب الحكومي، يلاحظ بأن نسبة 10,20 % من مجموع العينة الوزارية المدروسة اكتسبت مقاعد في البرلمان قبل أن تعين لأول مرة في الحكومة . وتنطبق هذه النسبة بالخصوص على وزراء المرحلة الثالثة (1972–1985) وذلك بخمسة عشر (15) وزيرا ، بينما لم تعتبر المقاعد البرلمانية منفذا للمنصب الحكومي إلا بالنسبة لخمسة (05) وزراء من وزراء المرحلة الثانية ولم يمثل هذا المنفذ مطلقا على صعيد وزراء المرحلة الأولى (1955–1960).

ويعود سبب ارتفاع نسبة تمثيل المنفذ البرلماني على مستوى وزراء المرحلة الثالثة دون غيرها من المراحل، إلى الطابع المسترسل للتجربتين البرلمانيتين الثالثة (1977–1983) والرابعة (1984–1992) [2].

وتجدر الاشارة إلى أنه من الناحية العملية ، تم الاعتماد فيما يخص المنفذ للمنصب الحكومي، على آخر وظيفة أو مهمة التحق بها "الوزير" قبل ولوجه الساحة الحكومية. لذا لم يتم الاعتماد على الوزراء الذين كانو نوابا في تواريخ بعيدة عن تاريخ تعيينهم الوزاري الأول، كما أنه لم يعتد بالوزراء الذين أصبحوا نوابا بعد تعيينهم الحكومي الأول.فعلى سبيل المثال، يلاحظ أنه من بين العينة الوزارية للمرحلة الثالثة المقدرة بسبعين وزيرا، 54 منهم كانوا نوابا في التجربة البرلمانية الثالثة (1977–1983)

-Constance **Grewe** et Hélène **Ruiz** Fabri: "Droits constitutionnels européens" Ed.P.U.F. 1995.pp.526-527; **Laundy**(Philip): "Le parlement dans le monde contemporain. Mode d'élection. Fonctionnement et structures. Ed. Payot. Lausanne.1989.pp.15-27.

- [1]-**Mattei** (Dogan): Filières pour devenir ministre de Thiers à Mitterand .op.cit.p.49.

[2] – لنتذكير لقد تم تحميد أول تجربة برلمانية في المغرب التي ابتدأت في أكتوبر 1963 ، يوم سابع يونيو 1965 إثر الاعلان عن حالة الاستثناء ، كما أن التجربة البرلمانية الثانية دامت زهاء سنة واحدة ، راجع على التوالي بخصوص التجربتين :

- **El Kadiri** (Abdelkader): La première expérience parlementaire marocaine.D.E.S.Faculté de Droit.Rabat.1972.

- **Camau** (Michel): L'évolution du droit constitutionnel au Maroc depuis l'indépendance.(1955-1971).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

و31 كانوا كذلك في التجربة البرلمانية الرابعة (1984–1992). معنى هذا أن نسبة الوزراء التي تقلدت مهام برلمانية قبل الالتحاق بالصفوف الحكومية تقدر ب 77,14 % من بين عينة وزراء المرحلة الثالثة، بينما تقدر هذه النسبة، طبقا للجدول 33، ب 21,42 %.

كما تم الإعتماد بالنسبة لمختلف المنافذ المتواجدة، على المنفذ الذي اعتبر أولِيا وحاسما بالنسبة لباقي العناصر الأخرى. فبالنسبة للمحجوبي أحرضان تم الأخذ بعين الإعتبار منفذه الحزبي [1]، وليس منفذ مقعده البرلماني[2]. كما أنه بالنسبة لمولاي أحمد العلوي، اعتبرنا أن قرابته وولاءه للقصر هو المنفذ الحاسم لمنصبه الحكومي وليس معيار عضويته البرلمانية [3]، أو معيار انتمائه الحزبي.[4]

وطبقا لنفس التفسير، تم اعتماد منفذ المقعد البرلماني بالنسبة لخمسة (05) وزراء فقط من وزراء المرحلة الثانية (1960–1972)[5] (انظر الجدول 33) وليس بالنسبة لثلاثين (30) وزيرا الذي هو العدد الذي يناسب في الواقع العدد العام للنواب في البرلمانين الأول والثاني الذين أضحوا وزراء فيما بعد . بمعنى أن المنفذ البرلماني بالنسبة لوزراء المرحلة الثانية لم يتجاوز نسبة 5,8% ، بينما لم يعتد بهذا المنفذ نهائيا بالنسبة لوزراء المرحلة الأولى (1955–1960) نظرا لغياب المؤسسة التشريعية خلال هذه الفترة [6]. (انظر الجدول 33). وبهذا يكون مجموع الوزراء الذين اعتبرت العضوية

---

[1] – كمؤسس لحزب الحركة الشعبية ، راجع ماورد أعلاه حول المنفذ الخاص بالانتماء الحزبي .

[2] –اكتسب المحجوبي أحرضان مقعدا برلمانيا منذ ثاني تجربة برلمانية إلى اليوم، أي التجربة البرلمانية الثانية (1970–1972)و التجربة البرلمانية الثالثة (1977–1983)، التجربة البرلمانية الرابعة (1984–1992) وكذا التجربة البرلمانية الحالية (1993–1997).

[3] –توفر مولاي أحمد العلوي أيضا على مقعد في كل من البرلمان المغربي الثاني والثالث والرابع.

[4] – كعضوية مولاي أحمد العلوي مثلا في حزب التجمع الوطني للأحرار.

[5] – يتعلق الأمر بالسادة محمد حدو الشيكر (نائب في البرلمان الأول: 1963–1965) و محمد العربي المسعودي (نائب في البرلمان الأول أيضا) و محمد البرنوصي (نائب في البرلمان الثاني:1970–1972)و محمد أرسلان الجديدي (نائب في البرلمان الثاني) ، وعبد القادر الصحراوي (نائب في البرلمان الأول والثاني).راجع لائحة النواب في التجربتين البرلمانيتين الأولى والثانية، في **المسيوي** (عبد العزيز): البرامج الحكومية تحت قبة البرلمان 1964–1994 الجزء الأول.ص 22–25 وص 83–87.

[6] – ورغم تزامن المرحلة الأولى (1955–1960) مع وجود المجلس الوطني الاستشاري الذي أسس بظهير شريف بتاريخ 03 غشت 1956، فإنه لم يتم الاعتماد على العضوية في هذا المجلس كمنفذ برلماني للوظيفة الحكومية ذلك أن سلطات هذا المجلس كانت استشارية فقط كما

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

البرلمانية كمنفذ أساسي لمنصبهم الحكومي الأول، لايتجاوز عشرين وزيرا(20) أي بنسبة 10% من مجموع العينة الوزارية المدروسة (انظر الجدول 33).وفي نفس السياق، تقدر نسبة الوزراء المصريين الذين تقلدوا وظائف في مجلس الشعب قبل تعيينهم الحكومي الأول ب 6,3 % .[1] بينما ترتفع نسبة المنفذ البرلماني للمنصب الحكومي في الدول البرلمانية، كإيطاليا مثلا، حيث يتم اختيار أغلبية الوزراء الإيطاليين مباشرة من البرلمان، سواء كان ذلك من مجلس النواب أو مجلس الشيوخ.[2]

كما أنه بالنسبة لفرنسا، يكون تقريبا من المؤكد أن النائب البرلماني سيصبح "وزير الغد"[3]، خصوصا إذا كان البرلماني عضوا في لجنة من اللجان البرلمانية، وبالتأكيد إذا كان رئيسا أو مقررا لها .[4]

يتضح مما سبق، أنه سواء بالنسبة للمغرب أو لأقطار أخرى، يؤهل التوفر على مقعد برلماني الالتحاق بالصفوف الحكومية.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

أن أعضاءه لاينتخبون بل يختارون من طرف الملك. راجع بخصوص المجلس الوطني الاستشاري خطاب صاحب الجلالة بمناسبة افتتاح هذا المجلس بتاريخ 12 نوفمبر 1956: في : محمد الخامس ملك المغرب . سلسلة انبعاث أمة ج 1. 1956.ص 283-288.

[1] – **الجمل** (مايسة): النخبة السياسية في مصر دراسة حالة للنخبة الوزارية .م.س.ص 165.

[2] – ويبدو أن ضرورة تنصيب الحكومة الايطالية من طرف مجلسي البرلمان قد ساهم في ارتفاع عدد الوزراء المنبثقين مباشرة من مجلسي البرلمان الايطالي ، راجع "

-**Dogan** (Mattei): "How to become a cabinet minister in Italy?" Florence European University,Institute, 1983.pp.7-10.

[3]-**Dogan** (Mattei): Comment on devient ministre en France? 1870-1976.In Communication au Congrés de l'Association Internationale de Sciences politiques. Edinbourg.Août 1976.pp10-14.

[4]- Ibid

المطلب الثاني: المنافذ الوظيفية

فضلا عن المنافذ السياسية للمنصب الحكومي، توجد منافذ من نوع آخر تم تصنيفها في إطار المنافذ الوظيفية. ويتعلق الأمر بكل من منفذ العضوية في الديوان (الفرع الأول)، ثم منفذ الوظيفة السامية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العضوية في الديوان

يقصد بالعضوية في الديوان، تقلد منصب أو مهمة في ديوان من الدواوين الملكية أو الوزارية قبل الإلتحاق بالصفوف الحكومية.ويؤكد بعض الباحثين على أهمية المنفذ الديواني أو (Filière mandarinale) كمرحلة تؤهل للإلتحاق بالمناصب الوزارية. ففي فرنسا مثلا، اكتسب أكثر من نصف وزراء الجمهورية الخامسة الديغولية: 56 على 128، تجربة في الدواوين قبل تعيينهم الحكومي الأول[1].

بالنسبة للمغرب، وحسب الجدول 33 المتعلق بمختلف المنافذ للمنصب الحكومي، فإن ثمانية عشر وزيرا من بين العينة الوزارية المدروسة، اكتسبوا تجربة في الدواوين الوزارية قبل تعيينهم الحكومي الأول، كما أن خمسة عشر وزيراكلفوا بمهمات في الدواوين الملكية قبل تعيينهم وزراء. ويعني هذا أن مجموع الوزراء أصحاب المنفذ "الديواني" يقدر بثلاثة وثلاثين (33) وزيرا، أي بنسبة 16,83% من مجموع الوزراء. وقد تمركز تمثيل المنفذ الديواني بالخصوص على صعيد حكومات المرحلة الثانية (1960–1972)، وذلك بمجموع إحدى وعشرين (21) وزيرا: (5 وزراء في الدواوين الوزارية و13 في الدواوين الملكية)[2]. فقد اتضح أن عددا كبيرا من أعضاء

---

[1]- **Mattei** (Dogan): Filières pour devenir ministre.op.cit.pp.53-55

[2] - انظر الجدول 33.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الدواوين[1] قد أخذوا بزمام أمور مديريات مختلفة في عديد من الوزارات أولا ثم عينوا وزراء فيما بعد ذلك[2]. بينما اعتمد المنفذ الديواني بالنسبة لوزيرين فقط من وزراء المرحلة الأولى[3]، تركزت أهمية منفذ العضوية الديوانية خلال حالة الاستثناء[4]، حيث تبينت بوضوح أهمية الديوان الملكي كما تعددت الصلاحيات المعهود بها لمدير هذا الديوان[5].

وقد اختلفت طبيعة المهام التي تكلف بها الوزراء الثلاثة عشر (13) في الديوان الملكي خلال المرحلة الثانية (انظر الجدول 33). فبينما تكلف ستة (06) منهم بمهمة "مدير" الديوان الملكي[6]، كلف ثلاثة (03) آخرون بمهمة "عضو" في هذا الديوان[7]، والثلاثة الباقون (03) بدرجة "مكلف بمهمة" في نفس الديوان[8].

ويعزى عدم وجود منفذ العضوية أو الرئاسة في الديوان الملكي خلال المرحلة الثالثة (1972–1985)–الجدول 33–، إلى إلغاء منصب مدير الديوان الملكي إثر الخطاب الملكي في 04 غشت 1971، حيث حل مستشارو الملك محل مدير الديوان الملكي في

---

[1] – الزريرق (عز العرب): الدواوين الوزارية .بحث لنيل الاجازة في الحقوق . شعبة العلوم الانسانية .الرباط.1993–1994.

[2]- **Waterbury** (John): The Moroccan bureaucratic Elite. Op cit. A/16 (non publié).

[3] – المقصود الديوان الملكي و يتعلق الأمر بالسيد محمد ابا حنيني، مدير الديوان الملكي، والسيد محمد عواد رئيسا لنفس الديوان. وتجدر الإشارة إلى أن التعيين الحكومي الأول بالنسبة للسيد محمد ابا حنيني كان هو أمينا عاما للحكومة في حكومة البكاي الأولى المشكلة في 7 دجنبر 1955، بينما يعد أول تعيين حكومي للسيد محمد عواد هو وزير البرق والتليفون في حكومة بلافريج المشكلة في 12 ماي 1958.

[4] – راجع بشأن الاختصاصات الواسعة التي أضحى يقوم بها المدير العام للديوان الملكي خلال حالة الاستثناء المرسوم الملكي رقم 136–65. في ج.ر.لسنة 1965 ص 1080.

[5] – لعب الديوان الملكي دورا أساسيا وحاسما قبل إصدار ظهير 17 غشت 1971 بخصوص التفويض العام للسلطة التنظيمية للوزير الأول . راجع مضمون هذا الظهير الشريف في ج.ر.لسنة 1971 ص 1920. وراجع كذلك الرسالة الملكية إلى الوزير الأول بخصوص تفويض السلطة التنظيمية في انبعاث أمة .ج.16. 1971 ص 141. أما عن المرحلة الأولى (1955–1960)

[6] – يتعلق الأمر بالسادة مفضل الشرقاوي وعبد اللطيف الفيلالي وأحمد عصمان ، وبدر الدين السنوسي وعبد الحفيظ بوطالب ويحيى بن سليمان الذين تولوا مهمة مدير في الديوان الملكي واحد تلو الآخر كما أنه مباشرة بعد هذه المهمة تم تعيينهم في منصبهم الحكومي الأول .

[7] – يتعلق الأمر هنا بالسادة عبد الله العزفي وناصر الفاسي وقاسم الزهيري...انظر بشأن مختلف المناصب التي كلفت بها هذه الشخصيات في مختلف الحكومات في الملحق .

[8] – أما بخصوص المكلفين بمهمة في الديوان الملكي خلال المرحلة الثانية،فيتعلق الأمر بالسادة مولاي أحمد الزموري والمهدي بن بوشتة والطيب زعمون . أما الشخصية الأخيرة فهي محمد معمري الزواوي الذي شغل منصب وزير للتشريفات الملكية والأوسمة في الحكومة الأولى.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ممارسة بعض الصلاحيات، خصوصا منذ 10 أكتوبر 1977 [1]. وبالتالي لم يمر أي وزير من وزراء المرحلة الثالثة (1972–1985) بالديوان الملكي قبل تعيينه الحكومي سواء كان ذلك بمثابة مدير له أو مكلفا بمهمة فيه [2]. فقد اعتمد المنفذ المذكور بالنسبة لسبعة(7) وزراء في المرحلة الأولى وخمسة (5) في المرحلة الثانية ثم ستة(6) في المرحلة الثالثة، أي ما مجموعه ثمانية عشر (18) وزيرا[3].

فبخصوص الوزراء السبعة للمرحلة الأولى المكتسبين لتجربة في الدواوين الوزارية قبل التعيين الحكومي، فإن منهم من تقلد منصب مدير الديوان، ويتعلق الأمر بالسادة شريف عبد الله شفشاوني ومحمد بوستة ومحمد المهدي بن عبد الجليل وعبد الحفيظ القادري ومحمد الطاهري . ومنهم من تقلد منصب رئيس الديوان ، ويتعلق الأمر بكل من السيد أحمد بن كيران والسيد المعطي بوعبيد.

وتكلف أربعة (04) من الوزراء الخمسة للمرحلة الثانية (الجدول 36) بمهمة مدير الديوان ويتعلق الأمر بالسادة محمد بنهيمة وعبد الرحمن الكوهن وعبد السلام بن عيسى ومحمد الفاسي الفهري. ولم يتكلف سوى واحد منهم (01) فقط بمهمة في ديوان وزاري ويخص الأمر السيد عبد الله غرنيط.

أما بخصوص المرحلة الثالثة (1972–1985)، فقد أسندت الأهمية لمدير الديوان أكثر من منصب رئيس الديوان [4]. فقد تقلد خمسة (05) من الوزراء الذين مروا بالدواوين الوزارية، منصب مدير الديوان ويتعلق الأمر بالسادة عبد القادر بن سليمان

---

[1]- باينة (عبد القادر): المختصر في القانون الاداري المغربي. مطبعة صوبادير.1989.ص 280-281.

[2] - تجدر الإشارة إلى أن السيد محمد القباج ألحق بالديوان الملكي مكلفا بدراسة وإنجاز الربط القار بين المغرب واسبانيا عبر مضيق جبل طارق ، وكان ذلك مباشرة قبل تعيينه وزيرا للتجهيز في حكومة المعطي بوعبيد المشكلة بتاريخ 05 نوفمبر 1981.

[3] - من الناحية العملية مر أكثر من ثمانية عشر (18) وزيرا على الدواوين الوزارية غير أنهم عينوا في مناصب أخرى قبل تعيينهم في الحكومة (كتاب عامون مثلا أو سفراء أو مديرون أي وظيفة من الوظائف السامية) ولم نعتمد في هذا الصدد إلا على الشخصيات التي اعتبر وجودها في الدواوين الوزارية منفذا رئيسيا ومباشرا لتعيينهم الحكومي .

[4] -وقد تم حاليا إلغاء منصب مدير الديوان والاحتفاظ بمنصب رئيس الديوان فقط بمقتضى الظهير الشريف رقم 162-95-1 بتاريخ 10 أكتوبر 1995 ، وقد حلت مهام رئيس الديوان محل مهام مدير الديوان منذ فاتح يناير 1996.(لم ينشر هذا الظهير في الجريدة الرسمية).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ومحمد بوعمود (مدير ديوان) وأحمد التازي ومحمد محجوبي وعز الدين العراقي . بينما كلف واحد منهم فقط (01) بمهمة رئيس الديوان، وهو السيد محمد العربي الخطابي.وكلف من جهة أخرى وخلال نفس المرحلة ، وزيرآن آخران بمهمتين مختلفتين في ديوانين ، مقتضى المهمة الأولى هي مستشار لدى الوزير الأول [1]، بينما كلف الثاني بمهمة لدى وزير الدولة المكلف بالداخلية[2].

تجدر الاشارة إلى أن عددا كبيرا من الشخصيات أصحاب منفذ العضوية في الديوان قد عينوا في منصب كتاب الدولة أو نواب كتاب الدولة [3]. والمثل الواضح في هذا الشأن هو التعديل الوزاري برئاسة أحمد عصمان المؤرخ في 25 أبريل 1974 والذي ضم عشرة (10) كتاب الدولة [4]، اكتسب أغلبهم تجربة وخبرة في الدواوين الوزارية .[5]

وإذا كان منفذ العضوية الديوانية قد اكتسى أهمية قصوى في فرنسا مثلا، سواء في عهد الجمهورية الرابعة أو الخامسة[6]، فإنه يلاحظ بالنسبة للمغرب أن منفذ الدواوين الوزارية لايحتل أهمية كبيرة بالمقارنة مع منفذ الوظيفة السامية مثلا، سواء تعلق الأمر بالفترة الزمنية المدروسة أو ما بعد ذلك[7].

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – يهم الأمر السيد محمد بن يخلف.

[2] – يتعلق الأمر بالسيد الغزواني الراشدي الذي كلف بمهمة لدى الوزير الدولة المكلف بالداخلية خلال سنوات 1974–1978.

[3] – راجع في المطلب الثاني من الفصل الأول من القسم الثاني وضعية كتاب الدولة ونواب كتاب الدولة .

[4] – ضم التعديل الوزاري المؤرخ في 25 أبريل 1974 تسعة وعشرون (29) وزيرا وشكل كتاب الدولة في هذه التشكيلة نسبة 34,48%. راجع بهذا الشأن: **Santucci** (J.C): Chroniques politiques marocaines (1971-1982,op cit.p.85

[5] **Dogan** (Mattei): omment devient-on ministre en France? Op cit.pp.53-55; **Cetan** (D): La carrière post-ministérielle des ministres de la cinquième république. Mémoire de D.E.A d'études politiques.Paris 2.1982,p.5;**Vichaikul** (P): La carrière pré-ministérielle des ministres sous la Vème république.op.cit.p 33.

[6] – لم يمثل منفذ العضوية الديوانية في حكومات التسعينات (1992–1995) إلا بنسبة ضعيفة، شملت أربعة وزراء فقط من مجموع خمسة وأربعين وزيرا، راجع: **El Messaoudi** (A): Le profil.op.cit pp.89-92

الفرع الثاني: الوظيفة السامية

طبقا للفصل السادس المتعلق بالمناصب العليا والوارد في النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية[1] ، يطلق مفهوم الموظفين السامين، على كل من السفراء والولاة وعمال الأقاليم والعمالات والمندوبون السامون وعمداء الجامعات والكتاب العامون للوزارات ومديرو الإدارات المركزية وأعضاء الدواوين الوزارية[2].

يميز الجدول رقم 33 الخاص بمختلف المنافذ للمنصب الحكومي بين مختلف الفئات المذكورة أعلاه، وذلك بهدف تبيان نسبة كل وظيفة من هذه الوظائف كمنفذ لتقلد المنصب الحكومي. فقد وضعت في أعلى القائمة الوظيفة السامية التي تهم كلا من المديرين والمديرين العامين ورؤساء الشركات والرؤساء المديرين العامين والعمداء وأعضاء الغرفة الدستورية، حيث بلغ مجموع من تقلد المنصب الحكومي انطلاقا من هذه الوظائف السامية ثلاثة وخمسون وزيرا. بعد هذا النوع من الوظائف السامية، يحتل منفذ الكاتب العام بالوزارة، الدرجة الثانية وذلك بمجموع أربعة عشر وزيرا، بينما يصل عدد السفراء، عشرة وزراء وعدد عمال العمالات والأقاليم عشرة وزراء كذلك.

أما إذا أريد الحديث عن الوظيفة السامية بكل فئاتها وبما فيها أعضاء الدواوين الوزارية، يكون مجموع الموظفين السامين داخل الحكومات المغربية هومائة وعشرون (120)، أي بنسبة 61,22% من مجموع أعضاء الحكومات المشمولين في هذه الدراسة[3].

---

[1] - راجع في هذا الشأن الظهير الشريف رقم 1-58-008 بتاريخ 24 شعبان 1377هـ الموافق ل 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ، انظر الجريدة الرسمية ع.2372 بتاريخ 11 أبريل 1958 .ص 914. وراجع أيضا :

- **Boujemaâ** (R): Le Le fonctionnaire marocain éd Al Madariss/Casablanca .1983.: **Bodiguel** (J.l): La haute fonction publique sous la 5° République . P.U.F.1983.

[2] -**الدغيمر** (حسن): الموظفون السامون بالمغرب.م.س.ص 77.

[3] - يحتل منفذ الوظيفة السامية الدرجة الأولى أيضا من بين المنافذ التي أهلت لولوج الساحة الحكومية في عقد التسعينات وذلك بنسبة 83,5%، راجع في هذا الصدد: **El Messaoudi** (A): Le profil du ministre..,op.cit.pp.89-92

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

طبقا لما سبق، تعد الوظيفة السامية أهم منفذ لولوج الساحة الحكومية .فقد تميزت في هذا الصدد، المرحلة الثانية بالخصوص (1960–1972)، بارتفاع نسبة تمثيل الوظيفة السامية على مستوى المنافذ للعضوية الحكومية، وذلك بمجموع إحدى وستين (61) وزيرا[1]، أي بنسبة 71,76% من مجموع وزراء المرحلة الثانية. كما مثل نفس المنفذ بنسبة تفوق نصف وزراء المرحلتين الأولى والثالثة ، وذلك ب51,21% و55,71% على التوالي (الجدول 33).

يجدر القول أمام الأهمية التي اكتستها الوظيفة السامية كمنفذ من المنافذ للعضوية الحكومية، إن المجال الحكومي أضحى أكثر ارتباطا بالمجال الوظيفي أو الإداري، منه على المجال السياسي[2] ، خصوصا وأن نسبة المنافذ السياسية لولوج المناصب الحكومية لا تتجاوز 34,69% من مجموع العينة الوزارية[3]، مع أن نسبة المنافذ الوظيفية تقدر، كما ورد أعلاه، ب61,22% .

ويعزى ارتفاع نسبة تمثيل الموظفين السامين داخل التشكيلات الحكومية خلال المرحلتين الثانية والثالثة بالخصوص، إلى صعود دور الادارة وتدخلها في مختلف القطاعات في دولة حديثة العهد بالاستقلال ، فالجهاز الاداري أضحى عمليا المسؤول الوحيد عن تحقيق مهام التنمية خصوصا أمام عدم كفاية بل غياب المبادرة الخاصة [4].

يلاحظ أن ارتفاع نسبة التمثيل "البيروقراطي" داخل الحكومات، لايقتصر على المغرب فقط[5]، بل يهم الأمر أقطارا متعددة. فبالنسبة للدول الإفريقية، يلاحظ أن عدد

---

[1] – المقصود جميع أنواع الوظائف السامية.انظر الجدول 33.

[2]- **Birnbaum** (P): Le reclassement professionnel des ministres sous la 4 ème et 5 ème Républiques. In Congrés de l'Association Internationale de sciences politiques.Edinburg, 1976.pp.18-21.

[3] – راجع الجدول 33.

[4]- **Rousset** (Michel): Réflexions sur quelques aspects de l'évolution du système administratif au Maroc R/J/P/E/M N°1 Déc.1976.p107.

[5] – راجع بخصوص ارتفاع تمثيل الوظيفة السامية داخل الحكومات المغربية كل من:

-**Saaf** (Abdellah): Tendances actuelles de la culture politique des élites politiques marocaines, in Maroc actuel.op.cit. p.239; **Berrady** : la formation des élites...op.cit.p.113., **Sehimi**: Les élites

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الموظفين السامين في الحكومات التونسية قد عرف تصاعدا ملحوظا في السنوات الأخيرة ليشكل نسبة 65% في حكومة زين العابدين بن علي[1]. كما أنه بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة، يشكل جهاز الدولة البيروقراطي أهم مصدر لتجنيد أفراد النخبة التنفيذية السياسية، سواء في عهد السادات أو في عهد عبد الناصر[2].

وتمتد أهمية المنفذ البيروقراطي لولوج المناصب الحكومية، لتشمل الأقطار الأوروبية كفرنسا مثلا، حيث احتل منفذ الوظيفة السامية أهمية كبيرة بالنسبة للحقل الحكومي، سواء قبل الجمهورية الثالثة[3] أو خلال الجمهورية الخامسة[4]، أو اسبانيا[5] وإيطاليا [6]، وابريطانيا [7]، وأقطار أخرى حيث يلاحظ، بصفة عامة، ارتفاع نسبة تواجد الموظفين السامين داخل الحكومات[8].

بعد عرض مختلف المنافذ التي مر بها الوزراء المغاربة قبل التحاقهم بمنصبهم الحكومي الأول، يجدر بنا طرح التساؤل حول مرتبة الوظيفة الأصلية لأعضاء الحكومة كمنفذ من بين هذه المنافذ المختلفة، بمعنى هل يمكن التطلع لشغل منصب حكومي

---

ministérielles au Maroc...op.cit.p.227.; **Marais** (Octave): La classe dirigeante au Maroc .RFSCPO 1964 N° 4.p.735.

[1] – **شرفي** (منير): وزراء بورقيبة. م.س.ص.61-62، انظر أيضا:

Berrady (Lhachmy) et autres: La formation des élites..op.cit.pp.190-122; **Zartman** (W): Political elites in Arab North Africa.op.cit.p.8

[2] – الجمل (مايسة): النخبة السياسية في مصر.م.س.ص.182-183

[3]- **Estèbe** (Jean): Les Ministres de la République..op.cit.pp125 et 165.

[4]- **Dogan** (Mattei): Filières pour devenir ministre...op.cit.pp.71-74

[5]- **De Lasarte** (José Maria): Ministros catalanes en Madrid.Ed.Planeta.1996.pp.133 y s.; **Herrero** (Luis): El poder popular. Quienes son, como piensan los hombres de Aznar? Ed.Temas de Hoy.1996.pp.96 y s.

[6]**Dogan** (Mattei): How to became a cabinet Minister in Italy? Florence European Institute 1983.p.43

[7]-**Dudley** (Geoffrey) and **Richardson** (Jeremy): Promiscuous and Celibate Ministerial Styles : "Policy change, Policy Networks and British Roads Policy" in Parliamentary Affairs. A journal of Comparative Politics.Vol. 49. Number 4.October 1996.pp.566-583.

[8]-**Blondel**:(Jean): Government Ministers...op.cit.pp.75-76.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

مباشرة بعد الوظيفة الأصلية أم أنه من الضروري المرور بمراحل مهنية مختلفة قبل التأهيل للحقل الحكومي.

طبقا للمعلومات الواردة في الجدول الخاص بمختلف المنافذ للمنصب الحكومي (الجدول 33)، لم تعتبر الوظيفة الأصلية منفذا للمنصب الحكومي إلا بالنسبة لثمانية (08) وزراء، أي بنسبة 4% من مجموع العينة الوزارية.

كما يتضح أن تمثيل الوظيفة الأصلية كمنفذ للحقل الحكومي قد ارتفع نسبيا بالانتقال من مرحلة لأخرى. فبينما لم ينتقل من إطار الوظيفة الأصلية إلى المنصب الحكومي إلا وزير واحد (01) في المرحلة الأولى (1955–1960) [1]، اعتمدت المهنة الأصلية كمنفذ بالنسبة بثلاثة (03) وزراء من وزراء المرحلة الثانية (1960–1972)[2] وبالنسبة لأربعة وزراء (04) من وزراء المرحلة الثالثة (1972–1985)[3]. كما أنه يلاحظ أن ضعف تمثيلية الوظيفة الأصلية كمنفذ للحقل الحكومي ظل يطبع الحكومات الموالية للحكومات المدروسة[4].

قد يتجلى من خلال الأرقام المشار إليها أعلاه، أن الوظيفة الأصلية قلما تكون منفذا لتقلد منصب حكومي[5]، بل حتى في الحالات التي عين فيها بصفة نادرة أشخاص

---

[1] – يتعلق الأمر بالسيد عبد المالك فرج ، الطبيب الذي عين وزيرا للصحة العمومية في الحكومة الأولى.

[2] – يتعلق الأمر بالسادة : العربي الشرايبي ، طبيب أيضا وعين وزيرا للصحة العمومية في 13 نوفمبر 1963، وبالسيد عبد المجيد بلمحاحي ، طبيب أيضا ، وزير الصحة العمومية في أبريل 1970 وبالسيد عبد الرحمن التهامي ، طبيب كذلك ، وزير الصحة العمومية في 12 أبريل 1972.

[3] – يتعلق الأمر بالسيد أحمد رمزي ، طبيب وجراح ، وزير الصحة العمومية في 25 أبريل 1974 ، ثم بالسيد محمد حلال السعيد ، أستاذ جامعي ، كاتب الدولة في السياحة والتعمير في 25 أبريل 1974، وبالسيد محمد الجوطي الطاهري ، مهندس فلاحي ، كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالشبيبة والرياضة ابتداء من 27 ماي 1974. وأخيرا السيد عبد اللطيف حجاجي ، مهندس معماري ، كاتب الدولة في السكنى وإعداد التراب الوطني في 05 نوفمبر 1981.

[4] – ففي الحكومات الأربع الأولى من عقد التسعينات، لم يمر من الوظيفة الأصلية إلى المنصب الحكومي مباشرة سوى أربعة (04) وزراء من مجموع 67 وزيرا الذين يشكلون مجموع أعضاء هذه التشكيلات الحكومية. أي أن نسبة هذا التمثيل لم تتجاوز 5%، راجع: **El Messaoudi** (A): Le profil..op.cit.p.89

[5] – فمن سنة 1955 أو على الأصح منذ حكومة البكاي الأولى في 7 دجنبر 1955 إلى غاية حكومة الفيلالي في 27 فبراير 1995 اعتمدت المهنة الأصلية كمنفذ للسلحة الحكومية بالنسبة لاثني عشر (12) وزيرا، أي بنسبة 4% من مجموع أعضاء جميع الحكومات: 241 وزيرا . .

COLLECTION BIBLIOTHEQUE

في مناصب حكومية انطلاقا من وظيفتهم الأصلية، ألا يجوز القول بوجوب الإستعانة بمنافذ أخرى غير مباشرة تؤهل، عمليا، لاحتلال مقعد من المقاعد الحكومية ، كمنفذ القرابة مثلا، أو المصاهرة العائلية ، أو العلاقات الشخصية[1]، أو بكل بساطة الانتماء إلى وسط برجوازية المال[2]. فتكون طبقا لهذا ، الوظيفة الأصلية المنفذ الظاهري فقط ، بينما تكون هذه العناصر الأخيرة بمثابة المنافذ الفعلية .

وفي نفس السياق ، يطرح التساؤل بالنسبة لباقي المنافذ للحقل الحكومي ، فهل شكلت المنافذ المذكورة في الجدول 33، المنافذ الفعلية أم المنافذ الظاهرية فقط للعضوية الحكومية.

فإذا كان منفذ الوظيفة السامية قد شكل المنفذ الأولي بالنسبة للمراحل الثلاث (راجع الجدول 33)، ألا يحق التساؤل عن مدى وجود منافذ أخرى غير ظاهرة، ساهمت في الأصل لولوج صفوف الوظيفة السامية نفسها.

كما أنه إذا كان المنفذ الوطني والحزبي قد ساهما في المرحلتين الأولى والثانية في تسهيل ولوج الصفوف الحكومية [3]، فهل هذا يعني بأن الاكتفاء بهذه المنافذ بمفردها يؤهل لتقلد المنصب الوزاري، أم أن من الضروري انتظار "الضوء الأخضر" المتمثل في شخصنة الإنتقاء والذي يفتح بمفرده باب الساحة الحكومية[4].

---

[1] – ألا يمكن اعتبار أن انتماء كل من السيد جلال السعيد وعبد اللطيف حجاجي لاقليم السطات أهلهما لتقلد منصب حكومي في وقت تزامن فيه التحاقهما بالحكومة بدخول السيد ادريس البصري لها؟

ثم ألا يمكن القول من جهة أخرى بأن كون كل من عبد المجيد بلماحي وعبد الرحمن التهامي طيبيين خاصين لجلالة الملك هو الذي أهلهما لتقلد منصب وزيري الصحة العمومية ؟

[2] – ثم ألا يعتبر انتماء السيد العربي الشرايبي لبرجوازية المال "الفاسية" والسيد أحمد رمزي لبرجوازية المال "السوسية" المنفذ العملي لتعيين كل منهما وزيرا للصحة العمومية أيضا؟

راجع بهذا الشأن العددين السابع والثامن من "ملفات من تاريخ المغرب" دجنبر 1996 ويناير وفبراير 1997 وبالخصوص :

- **Daoud** (Zakya): Soussis et Fassis :Deux bourgeoisies.N°8 **Waterbury** (John): Les soussis et les privilèges de l'administration. N° 8.

[3]- **Berrady** (Lhachmy) et autres: La formation des élites ..op.cit.p.170-171.

[4]– تبعا لدراسة الباحث Dogan ، لايعين الموظف السامي، في فرنسا، في منصب حكومي، بل يعين فلان ، الموظف السامي، ويسمي الباحث هذه الظاهرة ب(Parrainage-cooptation) ، انظر:

Dogan (Mattei): Filières pour devenir ministre.op.cit.pp.55-56

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فظاهرة الاحتضان (Parrainage) تعد بحق الخطوة الحاسمة في الدفع بشخصية معينة لمنصب وزاري، إذ لا يمكن إغفال دور عنصر العلاقات مع أوساط نافذة[1]، أو لها صلة بالدائرة الإستراتيجية لمركز اتخاذ القرار[2]. فللمستشارين، مثلا، دور في اقتراح بعض الشخصيات لتقلد مناصب حكومية [3]، وللوزير الأول أيضا، مكانة في اقتراح بعض الأشخاص لينضموا لتشكيلته الحكومية. ويذكر على سبيل المثال ، تواجد بعض الشخصيات من دائرة اقليم وجدة في حكومة عصمان ، أو أصدقاء المعطي بوعبيد في حكومتيه في 1981 و1983، وكذا تواجد بعض الشخصيات المسؤولة في المكتب الشريف للفوسفاط في حكومات العمراني[4].كما تكتسي، من ناحية أخرى، علاقات المصاهرة [5]دورا أساسيا في رسم حظوظ لتقلد مناصب سامية [6]، حكومية كانت أو غيرها.[7]

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – كمحمد الشرقاوي مثلا (وزير الدولة المكلف بالمفاوضات في الحكومة المغربية الأولى): صهر المغفور له محمد الخامس (زوج الأميرة للاماليكة)، ولحسن ليوسي صديق المغفور له محمد الخامس (وزير الداخلية في الحكومة الأولى)، أو محمد المختار السوسي صديق الملك أيضا، وويز الأوقاف في الحكومة الأولى. أو أحمد عصمان رفيق الدراسة لجلالة الملك الحسن الثاني وصهره ،..إلخ

[2] – كشريف عبد الله شفشاوني مثلا الذي عين في منصب كاتب الدولة في المالية في حكومة البكاي الثانية وهوصديق لأحمد اباحنيني ومدير ديوانه سابقا. أو كمحمد بن العالم الذي عين نائبا لكاتب الدولة في الداخلية في فاتح يناير 1966 وهو صديق للبكاي.

[3] – في حوار شخصي مع الباحث الفرنسي Maurice Flory ، دور رضا اكديرة مثلا في اقتراح شخصيات حكومية متعددة ، أو دور المستشار ادريس السلاوي أو المستشار أحمد عواد..في الدفع ببعض الترشيحات لولوج الصفوف الحكومية .

[4] – كمحمد قباج مثلا ومولاي الزين الزاهدي وعز الدين جسوس الذين شاركوا في مناصب حكومية في حكومة العمراني في 1983، راجع: **Sehimi** (Mustapha): Les élites ministérielles ..op.cit.pp.230-231

[5] – تتعدد علاقات التناسب الموجودة بين أعضاء الحكومات المغربية ، نذكر منها على سبيل المثال فقط لا الحصر ، علاقة التناسب القائمة بين عائلة عبابو وعائلة بن سليمان (حسن عبابو ويحيى بن سليمان)، علاقة مماثلة بين محمد المهدي بن عبد الجليل وعبد الخالق الطريس ، بين عبد الرحمن بن عبد العلي والغزاوي. إلخ وتعد علاقات التناسب (Les Alliances matrimoniales ذات دور أساسي أيضا في جميع حكومات العالم، انظر **Blondel** (Jean): Government Ministers ..op.cit.pp.59.62

[6] – الدغيمر (حسن) الموظفون السامون بالمغرب م.س. ص18 ومابعدها.

[7] – راجع في هذا الصدد :

- **Leveau** (Rémy): Le sabre et le Turban..op.cit.pp.68 et 74.; **Clément** (Jean-François): Fondement historique de la vie politique.CDROM. 1994.1995.

كما تعد القرابة العائلية ظاهرة متداولة ومعتمدة بين العائلات الحاكمة في المغرب[1] ، منذ القرن التاسع عشر أو قبله حيث تداولت مناصب وزارية بين عائلات معينة دون غيرها.[2]

ومنذ أول حكومة مغربية إلى اليوم همت ظاهرة القرابة بين الوزراء عائلات متعددة ، سواء كانت العلاقة علاقة أخوة [3] أو علاقة عمومة[4]، لكن بدون أن يكون تعيين الشخصيات الحكومية المنتمية لعائلة واحدة في نفس المناصب.[5]

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1]- **Marais** (Octave): La classe dirigeante au Maroc..op.cit.pp.

[2] – فقد انتقلت بعض المناصب بين أفراد نفس العائلة ، فعلى سبيل المثال كان منصب أمين الأمناء (وزير المالية) في عهد السلطان مولاي الحسن من "حق" عائلة التازي. كما كان منصب الحاجب من"احتكار" عائلة اباحماد ومنصب المحتسب من احتكار عائلة البوكيلي ..راجع : الشابي (مصطفى): النخبة المخزنية في القرن التاسع عشر .م.س.ص 44–54 وراجع أيضا (ابن زيدان) عبد الرحمن) اتحاف أعلام الناس..ص 377 من الجزء الأول وص 186 من الجزء الثاني.

[3] – ففي عائلة ابن جلون نجد الأخوين أحمد مجيد بن جلون وعبد العزيز بن جلون في مناصب وزارية ، كما عين الإخوان أحمد اباحنيني ومحمد اباحنيني من عائلة اباحنيني ، نفس الأمر بالنسبة للعائلات التالية :

عائلة بنهيمة : (محمد بنهيمة وأحمد الطيبي بن هيمة)

عائلة الفاسي الفهري :(محمد الفاسي الفهري والحبيب الفاسي الفهري)

عائلة شفشاوني : (شريف عبد الله شفشاوني ويحيى شفشاوني)

عائلة التعارجي : (بشير بن عباس التعارجي وأخوه يوسف)

عائلة بلقزيز : (عبد الواحد وعبد الله بلقزيز)

عائلة بوستة : (محمد وعمر بوستة)

عائلة بوطالب : (عبد الحفيظ وعبد الهادي بوطالب)

عائلة الخطيب : (عبد الكريم وعبد الرحمن الخطيب)

عائلة العماني : (محمد وعبد اللطيف العماني)

[4] – وشملت أيضا علاقات العمومة عائلات مثل :

عائلة الفاسي : علال الفاسي ، ناصر الفاسي وعباس الفاسي

عائلة بوشتة : أحمد بن ادريس بن بوشتة والمهدي بن بوشتة

عائلة جسوس : بن سالم جسوس وعز الدين جسوس

عائلة الوزاني : التهامي الوزاني ومحمد بن الحسن الوزاني.

لقد تم التأكد من نوع القرابة الموجودة بين هذه العائلات المذكورة في لقاءات متعددة مع مؤرخ المملكة السيد عبد الهادي بنمنصور.

[5] – راجع في الملحق الخاص بجميع الحكومات التي تعاقبت على المغرب، مختلف المناصب التي عين فيها هذه الشخصيات الوزارية المنتمية لعائلة واحدة .

ويبدو أن اعتماد دوران النخبة الوزارية بين عائلات معينة، ليست مسألة لصيقة بالمغرب فقط [1]، وإنما تشمل دولا مجاورة لنا كتونس مثلا[2]، وإسبانيا [3] أو دولا أخرى سواء من شمال افريقيا [4] أو من أمريكا اللاتينية [5]، بل يبدو أن هذه الظاهرة قد تكون عامة في جميع دول العالم، وبالخصوص في الدول ذات الأنظمة المحافظة [6]أو الأنظمة ذات الطابع الرئاسي [7].

ويتأكد دور هذه العلاقات الشخصية العالية المستوى في الدفع لولوج الحقل الحكومي ، أن الوظيفة الأصلية نادرا ماتعتبر كمنفذ للمنصب الوزاري ، إذ بعد ولوج هذه الوظيفة يصبح من الضروري المرور بمراحل متعددة قبل التأهيل للاقتراح لشغل منصب حكومي . بمعنى أنه من المفروض التوفر على "مؤهلات" وعلاقات خاصة منذ مرحلة الوظيفة الأصلية، لكي يتسنى الدخول إلى الحقل الحكومي[8] . تطرح إذن طبقا

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] - راجع على سبيل المثال كل من :

- **الشابي** (مصطفى): النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر .م.س.أشفورد (دوجلاس) : التطورات السياسية في المملكة المغربية .م.س- واتربوري (جون) : الملكية والنخبة السياسية المغربية ..م.س.

[2]-**Charfi** (Mounir): Les Ministres de Bourguiba...op.cit.pp.28-37.

[3] -راجع بالنسبة لسريان ظاهرة القرابة بين الوزراء في النظام السياسي الإسباني سواء في عهد فرانكو أو منذ تسلم خوان كارلوس الحكم، المراجع التالية:

-**Lewis** (P.H.): The Spanish Ministerial Elite...op.cit.pp.97-100. ; Fernando **del Rey Reguillo** y Javier Moreno Luzon: "Semblanza de élite parlamentaria en la crisis de la Restauracion (1914-1923)" in Revista de Estudios politicos,N° 93.Julio-Septiembre 1996.Centro de Estudios constitucionales.p.200 y s. ; **De Lasarte** (José Maria): Ministros catalanes en Madrid.op.cit.p.p. 133-163.

[4]-**Zartman** : Political Elites in Arab North Africa..op.cit.p.8 et s.

[5] - في المكسيك مثلا عين الرئيس Lopez Portillo في 1976، ابنه وزيرا للمالية وعشيقته وزيرة للسياحة...راجع:

Sorman (Guy): La nouvelle richesse des nations. Ed. Fayard.1987.p.19.

[6]-**Blondel**: Government Ministers..op.cit.pp.13-15 et p.55.

[7]-**Mattei** (Dogan): Filières pour devenir ministre...op.cit.pp.55-56.

[8]-**Birnbaum** (P): Le reclassement professionnel des ministres...op.cit.p.10 et s. ; **Casado** (Antonio) y **Rivasés** (Jesus): "Detras de Aznar.Nombres para una alternativa" Ed.B.Grupo Zeta.Febrero 1996.pp.79-254.

لما سبق ، ضرورة الجمع بين نوعي المنافذ، الظاهرة منها وغير المباشرة[1]، لاكتساب بعض الفرص لتقلد منصب وزاري . وبالتالي ، لا ينبغي الفصل بين المنافذ الظاهرة لتقلد المناصب الحكومية وبين المنافذ الأخرى الخفية أو غير الظاهرة ، التي تحتل أحيانا الدرجة الأولى قبل باقي المنافذ في التأهيل للمشاركة في الحكومات .

ونتساءل في نهاية هذا المطلب، إن كانت نهاية الفترة المعتمدة في هذه الدراسة، لم تشهد ميلاد منفذ جديد لتقلد المناصب الوزارية، ألا وهو المنفذ الجمعوي؟ ، ألا يمكن القول بأن هذا المنفذ الأخير قد حل محل المنفذ الحزبي؟[2] فقد لوحظ أن اواسط الثمانينات، قد عرفت نشأة جمعيات كثيرة، جهوية وغيرها، [3] أصبحت تضم بعض الشخصيات الوزارية ، أمثال جمعية فاس سايس التي ينتمي اليها كل من مولاي أحمد العلوي وزير الدولة ومحمد القباج وزير الأشغال العمومية،ووزير المالية سابقا ؛ جمعية أبي رقراق في سلا [4]التي يرأسها محمد عواد ، وزير سابق، جمعية الأطلس الكبير بمراكش التي يرأسها الطيب الشكيلي ، وزير التربية الوطنية سابقا ؛ جمعية أنجاد التي اسسها أحمد عصمان وزير اول سابق ؛ جمعية حوض البحر الأبيض المتوسط التي اسسها المنصوري بن علي ، وزير سابق؛ جمعية

---

[1] – ترى الباحثة المصرية ماسية الجمل بأن عنصر الولاء لرئيس الجمهورية قد سمح لوزراء تقلد مناصب حكومية رغم اختلاف الفترات التاريخية والسياسية ، إذ ظل عدد كبير من الوزراء المصريين يحتلون منصبا في الحكومات رغم تغيير رؤساء الجمهورية أي سواء في ظل عبد الناصر أو السادات أو حسني مبارك ..راجع : النخبة السياسية في مصر ..م.س. ص 115–117.

[2] – بالنسبة للفترة التاريخية المعتمدة ،، يلاحظ أن المنفذ الحزبي قد شهد تراجعا في المرحلة التالية بالمقارنة لما كان عليه الأمر في المرحلتين الأولى والثانيةوبالخصوص في المرحلة الأولى . راجع الجدول 33.

[3] – راجع دليل أولي للجمعيات الوطنية صدر عن الجمعية المغربية لمساندة اليونسيف 1995. وراجع أيضا ملف صدر حول " الجهة والجهوية بالمغرب " في المجلة المغربية للإدارة المحلية . عدد مزدوج 7–8.في أبريل ، شتنبر 1994. وكذا ملف: الجهة ، الجهوية والتنمية الجهوية صدر في منشورات نفس المجلة ، في سلسلة مواضيع الساعة . عدد 8 سنة 1996.

[4] – من الملاحظ على الظاهرة الجمعوية أنها تصلح في آن واحد كمنفذ وكمال بعد المنصب الحكومي ، راجع المبحث الخاص بالمآل المهني للوزراء.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

حوض آسفي التي يرأسها عزيز حسبي، وزير سابق ، ...إلخ [1]. ألسنا في مطلع القرن الواحد والعشرين أمام نشأة منفذ جديد لتقلد المناصب الوزارية [2].

إن الحديث عن مختلف ملامح الوزراء لا يسمح بالقول بوجود عناصر تمنح جميع المواطنين فرص المشاركة في مناصب الحكومات. كما أن هذه الفرص تصبح ضعيفة أمام أولوية المنافذ "الخفية" أو غير المباشرة على المنافذ الظاهرة من أجل ولوج الساحة الحكومية.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1]-**El Messaoudi** (Amina):" Les interventions de l'Etat dans le mouvement associatif" in Conférence sur la soviété civil 1995. Pp.97-98; **Santucci** (J/C.): Les associations régionales marocaines, in Etat du Maghreb;.Ed.FENNEC.1992.pp.354-355.

[2]-**El Messaoudi** (Amina): Le profil...op.cit.pp.91-92.

الفصل الثاني: مسـار الوزراء

بعد التعرف على ملامح الـوزراء وعلـى مختلـف المنـافذ التـي "تؤهلهـم" لتقلـد المنصب الحكومي، يهتم الفصل الثاني بالمراحل الأخـرى التـي يجتازهـا الـوزراء منـذ التحـاقهم بالحكومـة إلـى غايـة "خروجهـم" منهـا [1]. أي بمسـار الـوزراء منـذ تقلدهـم المنصب الحكومي (المبحث الأول) إلى غاية ترك المنصب المذكور(المبحث الثاني).

ويهتم هذا الفصل كذلك بالتساؤل حـول تطـور مسـطرة تعييـن وإقالـة الـوزراء، تغيرها أم ثباتها خلال المراحل الثلاث.

المبحث الأول: تقلد منصب الوزير

يقتضي التطرق لموضوع تقلد منصب الوزير، التعرض للتقنية أو التقنيات المتبعـة عند تعيين الوزراء (المطلب الأول)؛ كما يستلزم الأمـر معالجـة عنصـر مـدة البقـاء فـي المنصب الوزاري (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعيين الوزراء

تم الإعتماد بخصوص تعيين الـوزراء، علـى مصدريـن رئيسـيين. يتعلـق المصـدر الأول بالخطب والتوجيهـات الملكيـة إثـر كـل تعييـن للحكومـة ككـل، أو إثـر تعييـن

[1] -تجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن الصعوبة الناتجة عن قلة المراجع، تنطبق أيضا على محتويات هذا الفصل.فلا توجـد دراسات، اهتمت عن قرب، بالتقنيات المتعلقة بمسطرة تعيين الوزراء أو إقالتهم من مناصبهم.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

شخص رئيس الوزارة أو الوزير الأول [1]، ويتعلق المصدر الثاني، بالظهائر والمراسيم الملكية المتعلقة بتأليف الحكومات والتعديلات الوزارية[2]. وتم الاعتماد في نفس الوقت على الوثيقة الدستورية وبالخصوص الفصل الرابع والعشرين (24) المتعلق بتعيين الوزراء وإعفائهم من مهامهم[3].

فما هي التقنيات المسطرية المتبعة عند تعيين الوزراء؟

يوجد أصل مفرد "التعيين" في اللغة، فيما يلي : " عين تعيينا الشيء : خصصه من الجملة وأفرده". ومنه قول المولدين " عينه في منصب كذا ، أي جعله فيه وخصصه به"[4].

يفهم من التفسير أعلاه، أن لفظ التعيين يختم به مرحلة معينة ، بمعنى أن ظاهرة التعيين تحدث لتضع ختاما لمرحلة الاختيار . وهنا يطرح التساؤل حول مدى ضرورة توفر شروط خاصة في الشخص لكي يتم تعيينه وزيرا؟

تجدر الإشارة أولا وقبل كل شيء، إلى أنه لايستنتج من أي فصل من فصول الدساتير المغربية ، لاصراحة ولاضمنا، وجود شروط شخصية ينبغي توفرها في الوزراء[5].

---

[1] – لقد تم رصد جميع التوجيهات الملكية سواء المتوفرة منها في الخطب أو في الندوات الصحافية في سلسلة انبعاث أمة . وذلك من الجزء الأول إلى غاية الجزء الأربعين، وهو المقابل لسنة 1995.

[2] – تم رصد جميع الظهائر والمراسيم الملكية المذكورة أعلاه، في صفحات الجريدة الرسمية.

[3] –لم يشهد الفصل 24 المذكور، أي تغييرخلال المرحلة المدروسة، أي في نصوص الدساتير الثلاثة: 1962 و1970 و1972. ولم يتعرض هذا الفصل لتغييرا إلا بمقتضى دستور 4 شتنبر 1992 (وهو تغيير احتفظ به الدستور الحالي(13 شتنبر 1996)، سيتم التعرض له عندما تقتضي المقارنة ذلك.

[4] – المنجد في اللغة والاداب والعلوم . المطبعة الكاثوليكية بيروت . الطبعة التاسعة عشرة . ص 542.

[5] – مع أن عدد الفصول الدستورية المتضمن للفظ الوزراء يبلغ ستة وعشرون فصلا (26) ضمن وثيقة دستورية تضم مائة وثمانية فصلا(108) . هذا بالنسبة للدستور الحالي ولايتغير هذا العدد في الدساتير السابقة رغم أن عدد الفصول في الوثائق الدستورية السابقة يختلف نسبيا عن العدد الأخير .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فباستثناء شرط ناتج عن الواقع العملي، والمتعلق بالانتماء لجنس الذكور[1]، لا توجد في الدستور أية إشارة إلى الشروط التي ينبغي توفرها في الهيئة الوزارية، كما هو الأمر في دول أخرى. ففي فنلندا، مثلا، يشترط دستورها أن تكون الشخصيات الوزارية معروفة بنزاهتها وكفاءتها، كما يشترط في وزير العدل خاصة، أن يكون حاملا لشهادة في الحقوق[2] (الفصل 37) .

إن كل ما يفهم من الدستور المغربي حول مفرد الوزراء، أنهم هؤلاء الأعضاء الذين يشكلون مجموع التشكيلة الحكومية التي تتألف من الوزير الأول والوزراء (الفصل 58)[3]. فكيف يتم تعيين الشخصيات الحكومية؟ وهل يتم تعيين الوزراء دفعة واحدة إثر تعيين جماعي؟ (الفرع الأول) أم يمكن أيضا تعيين أعضاء الحكومة بصفة منفردة (الفرع الثاني).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] - لقد تم تحرير هذا البحث، قبل تشكيل الحكومة" التقنقراطية" المؤرخة في 13 غشت 1997 التي ضمت لأول مرة في تاريخ الحكومات المغربية، أربع (04) نساء ضمن تشكيلة حكومية تضم ثمانية وعشرون (28) عضوا، أي أن نسبة التمثيل النسوي قدرت ب 14,28% (انظر الظهير الشريف رقم 183-97-1 في 8 ربيع الآخر 1418 (13 غشت 1997) في الجريدة الرسمية عدد 4509 في 18-8-97 ص.3273-3274) وراجع بشأن هذا التعديل الوزاري "التقنقراطي" مساهمتنا في التقرير الإستراتيجي للمغرب 1997-1998. إنجاز مركز الدراسات والأبحاث الإجتماعية، السنة الخامسة عشر .1997- 1998 .ص146-147

و يلاحظ، بصفة عامة، أن تمثيل النساء في حكومات الدول ، متقدمة كانت أم متخلفة، يشكل نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع عدد الرجال في نفس الحكومات . ففي الزايير وبوليفيا مثلا توجد وزيرتان فقط من بين أكثر من مائتي وزير ، كما أنه في كندا وفي مجموعة تفوق 200 وزير لايتجاوز عدد الوزيرات خمس (05). أما في فرنسا ، لم تشارك في مختلف حكومات الجمهورية الرابعة سوى امرأة واحدة بينما لم يمثل العنصر النسوي مطلقا في الجمهورية الخامسة إلا تحت حكم جيسكار ديستانغ (1974) وذلك بعشر (10) نساء .أما فيما يتعلق بارتفاع نسبة مشاركة النساء في الحكومات، يمكن الاستشهاد بالمثل السويدي، حيث أنه في الفترة الممتدة من سنة 1945 إلى 1965 شاركت ثلاث (03) نساء فقط في الحكومات التي عقبت هذا التاريخ الأخير . بينما شاركت، في الحكومة الليبرالية لسنة 1979، والتي ضمت 19 وزيرا ، سبعة (07) نساء ، أي أن نسبة التمثيل النسوي بلغت 36,84%. كما يلاحظ، من جهة أخرى، أنه إذا كانت المرأة لا تشارك تقريبا في حكومات الدول العربية، فإنها تشارك في مرافق حيوية داخل حكومات الجمهورية العربية المتحدة ، كوزارة الشؤون الإجتماعية مثلا، راجع على التوالي:
- **Blondel** (Jean): Gouvernements et exécutifs, parlements et législatifs..op.cit.pp.375-376.

الجمل (مايسة): النخبة السياسية في مصر .. م.س. ص 145-

[2]-**Hernando Garcia** (Pedro J): El estatuto juridico de los miembros del gobierno. In Revista de Derecho politico, N° 37,1992,p.40

[3] - نفس الفصل يحمل رقم 59 في الدستور الحالي:1996.

الفرع الأول: التعيين الجماعي

يقصد بالتعيين الجماعي، تعيين الملك لجميع الوزراء، بما فيهم الوزير الأول، إثر تشكيل الحكومة كهيئة جماعية. وينطبق التعيين المذكور على عشرين حكومة خلال المرحلة المدروسة، أي منذ حكومة البكاي الأولى إلى غاية حكومة العمراني في 1985 (الجدول 1).

إن إسناد حق تعيين الوزراء لرئيس الدولة، يعد أمرا مشتركا بين غالبية دول العالم، غير أن التقنيات المتعلقة بمسطرة التعيين، تختلف حسب طبيعة النظام السياسي، رئاسيا كان أم برلمانيا[1]. وتعود في المغرب، سلطة تعيين الوزير الأول والوزراء للملك وذلك طبقا للفصل 24 من الدستور[2].

ولقد كرس هذا الفصل حلول عبارة "الوزير الأول" محل عبارة "رئيس الوزارة" أو "رئيس الحكومة" التي كانت سارية فيما قبل[3]. فهل لتغيير هذا اللفظ أثر في تغيير دور الشخصية "الأولى" في الحكومة، في اقتراح واختيار باقي الوزراء ؟ ثم هل يعين جميع أعضاء الحكومة على درجتين أو مستويين؟ أي تعيين منفصل (الفقرة الأولى) أم أنهم يعينون دفعة واحدة، أي خلال تعيين موحد ؟ (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: التعيين المنفصل

يقصد في هذا الإطار بالتعيين الحكومي المنفصل ، تعيين الوزير الأول أو رئيس الحكومة أولا ، ثم تعيين الوزراء بعد ذلك . وتؤدي هذه التقنية في تعيين الحكومة،

---

[1]-Voir **Blondel** (Jean) Government Ministers..op.cit.pp.56-57; **Sung** (Nak-in): Les ministres de la Vème République.op.cit.pp.33-34

[2] – ينص الفصل 24 من الدساتير المغربية الثلاثة على مايلي : " يعين الملك الوزير الأول والوزراء ويعفيهم من مهامهم ويقيلهم إن استقالوا".

[3] – المقصود حكومات المرحلة الأولى الممتدة من 1955 إلى 1960.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

إلى تواجد تاريخين مختلفين، تاريخ خاص بتعيين الوزير الأول ثم تاريخ آخر خاص بتعيين باقي أعضاء الحكومة.

وقد طبق نوع التعيين الحكومي المنفصل، على الحكومات الأربع للمرحلة الأولى، أي حكومتي البكاي الأولى والثانية، ثم حكومة بلافريج وأخيرا حكومة عبد الله ابراهيم، حيث كانت شروط تشكيل الحكومات في هذه المرحلة تخضع للمسطرة التالية :

1- تعيين الملك لشخصية مغربية تكلف بتشكيل الحكومة،

2- قيام الرئيس المعين باستشارات على مستوى الأحزاب السياسية وعلى مستوى بعض المجموعات المهنية المتواجدة .

3- تقديم الرئيس[1] المعين للملك للائحة تضم أسماء الشخصيات المرشحة للمناصب الوزارية .

4- قبول هذه الترشيحات وتنصيب الحكومة من طرف الملك[2] .

وقد تم التأكيد على دور رئيس الوزارة في اختيار لائحة أعضاء الحكومة، في الكلمات الملكية بمناسبة تأليف الحكومة. فقد خاطب المغفور له محمد الخامس، رئيس الوزارة امبارك البكاي إثر تشكيل الحكومة الأولى، بما يلي :"..ولينا سعادة امبارك البكاي رئاسة الوزراة المغربية الجديدة التي تم تشكيلها من تسعة وزيرا وكاتبين للدولة . وقد سلكنا في هذه التولية منهجا جديدا إذ أبينا إلا أن نستشير ممثلي الرأي العام من مختلف الأوساط والهيئات السياسية والنقابية ونطلع على وجهة نظرهم إزاء هذه المرحلة الحاسمة التي تجتازها البلاد ..."[3]. كما كلفت نفس الشخصية، بالقيام

---

[1] - يستعمل لفظ "رئيس" لأنه خلال الحكومات الأربع الأولى أي حكومات المرحلة الأولى، كان يطلق على الشخصية التي يعينها الملك والتي يطلب منها القيام باستشارات من أجل تقديم ترشيحات وزارية لفظ رئيس الوزارة.

[2]- **Bourely** (Michel): Droit Public marocain.. Ed.La Porte Rabat.1965.pp188.

[3] - راجع نص هذه الكلمة الملكية بمناسبة تشكيل الحكومة المغربية الجديدة في سلسلة انبعاث أمة .محمد الخامس. ملك المغرب . الجزء الأول.1955-1956. ص .23-25.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

بالاستشارات من أجل تشكيل حكومة جديدة، أي حكومة البكاي الثانية في اكتوبر 1956، حيث خاطبه المغفور له محمد الخامس بالكلمة التالية: " ونظرا للثقة التي نوليك فقد كلفناك بتشكيل وزارة جديدة تكون أنسب للظروف وأقدر على مواجهة الصعاب. وها أنت تقدم لنا أعضاء هذه الوزارة الجديدة الحائزين لرضانا .. "[1]

إن التكليف الملكي لرئيس الوزارة بالقيام باستشارات من أجل تشكيل الحكومة، يستدعي وجود مدة زمنية تفصل بين تاريخ تعيين رئيس الوزارة، وتاريخ تعيين الوزراء. فبالنسبة لفرنسا مثلا، تفصل ثلاثة أو أربعة أيام ما بين مرسوم تعيين الوزير الأول ومرسوم تعيين الوزراء[2]. كما أنه بالنسبة للمغرب، وخلال حكومات المرحلة الأولى، استغرقت هذه المدة بالنسبة لحكومة بلافريج مثلا، أربعة أيام، حيث عين الملك رئيس الوزراة يوم 08 ماي 1958 ولم تنصب الحكومة الجديدة إلا بتاريخ 12 ماي 1958[3]. كما أنه بخصوص الحكومة الرابعة، فقد دامت المدة الفاصلة بين تعيين السيد عبد الله ابراهيم كرئيس للوزارة وبين تعيين باقي الوزراء، مدة أسبوع كامل، إذ تم تعيين رئيس الوزارة بتاريخ 16 دجنبر 1958 ولم يعين أعضاء الحكومة الجديدة إلا بتاريخ 24 دجنبر 1958 [4].

---

[1] – راجع نص الكلمة الملكية بمناسبة حفل تنصيب الحكومة بتاريخ 27 أكتوبر 1956، في سلسلة انبعاث أمة ج.1. 1955–1956.ص 277–278.

2- **Sung** (Nak-in): Les Ministres de la Vème République.op.cit.p 35.

[3] – قال المغفور له محمد الخامس، إثر استقباله لوزراء الحكومة الجديدة .." لقد اهتدينا بعون الله إلى تأليف الهيأة الوزارية التي تتمثل في أشخاصكم...". راجع نص الكلمة الملكية في سلسلة انبعاث أمة ج.3. 1958 ص 184–185.

[4] – وفي هذا الصدد أصدر الديوان الملكي البلاغ التالي :" حظي بالمثول بين يدي صاحب الجلالة نصره الله في الساعة العاشرة من صباح اليوم السيد عبد الله ابراهيم الوزير السابق ، وخلال هذه المقابلة كلف العاهل الكريم السيد عبد اله ابراهيم أن يؤلف بصفته الشخصية الحكومة الجديدة من شخصيات محايدة وأخرى سياسية بقطع النظر عن انتمائها الحزبي.

وسيكون من المهمات المستعجلة لهذه الحكومة التي تتحمل المسؤولية لزمن معين أن تجري الانتخابات البلدية والقروية في أقرب وقت". ورد نص هذا البلاغ بتاريخ 17 دجنبر 1958.راجع نص البلاغ في سلسلة انبعاث أمة، 1958 الطبعة الجديدة، ص470.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وقد جاء في خطاب الملك إثر تنصيب حكومة عبد الله ابراهيم، ما يلي :".. وقد اقتضى نظرنا أن تؤلف الحكومة الجديدة من أشخاص محايدين ، وآخرين سياسين بقطع النظر عن انتمائهم لحزب من الأحزاب أو نزعة من النزعات وعهدنا إلى خديمنا الأرضي السيد عبد الله إبراهيم أن يشكلها بصفة شخصية لتقوم في مدة معينة بالمهام الوزارية وتسيير شؤون الدولة والسهر على تحقيق الأهداف التالية .."[1]

فيبدو أن " التعاقد كان مضبوطا بين السيد عبد الله إبراهيم ، كرئيس للحكومة ، وبين جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه" [2]، ولا يمكن إغفال الدور الأساسي الذي لعبه رئيس الحكومة عبد الله إبراهيم، في اختيار الشخصيات التي تقلدت مناصب وزارية في حكومته [3].

وينبغي التذكير بأن "الوزير الأكبر" المعين من طرف السلطان، كان يملك، أيضا، في ظل مشروع دستور 1908، سلطة انتخاب سائر الوزراء[4]، قبل عرضهم على الجناب الشريف من أجل المصادقة على تعيينهم[5]. فهل يمكن القول بالنسبة لحكومات المرحلة الأولى، أنه قد تم الإستئناس بالنسبة لتقنية تعيين الحكومة، بمواد مشروع الدستور المغربي لسنة 1908 دون غيرها من الحكومات، إذ يبدو أنه بالانتقال من المرحلة الأولى (1955–1960) إلى المرحلة الثانية (1960–1972)، تم الانتقال أيضا من مسطرة التعيين الحكومي المنفصل إلى مسطرة التعيين الحكومي الموحد، أي تعيين جميع أعضاء الحكومة دفعة واحدة .

---

[1] – راجع نص الكلمة الملكية في سلسلة انبعاث أمة .ج.3. 1958 ص 475–478.

[2] – ابراهيم (عبد الله): ثورة تقدمية ذات طابع تاريخي تصطدم بقوة رجعية مضادة . م.س.ص 58–59.

[3] – في حوار شخصي مع السيد عبد الله ابراهيم .وقد ضمت حكومة عبد الله ابراهيم ست (6) شخصيات وزارية "جديدة"، وذلك في تشكيلة حكومية تضم إحدى عشر وزيرا.راجع الجداول 1و2و3و4.

[4]– إن الهيئة الوزارية في ظل مشروع الدستور المغربي لسنة 1908، كانت تتألف من ستة أعضاء: وزير الحرب ووزير المالية ووزير الخارجية ووزير المعارف.

[5] –الماد 57 و58 من مشروع الدستور، راجع نص المشروع الذي كان يصدر في أعداد جريدة "لسان المغرب" من 11 اكتوبر إلى غاية 1 نوفمبر 1908، في غلاب (عبد الكريم): دفاع عن الديمقراطية، م.س.ص.195–208.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الفقرة الثانية: التعيين الموحد

لقد تم رصد التعيين الحكومي الموحد للوزراء، من خلال نص الوثيقة الدستورية من جهة، والخطب والتوجيهات الملكية، من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم اختلاف نوع الحكومات التي عقبت حكومات المرحلة الأولى، أي حكومات ملكية وحكومات أخرى، فإن مسطرة التعيين الحكومي الموحد قد شملت جميع حكومات المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة معا ، أي خلال الفترة الممتدة من 26 ماي 1960 [1] إلى غاية تشكيل حكومة العمراني في 11 أبريل 1985.

وقد نتج عن مسطرة التعيين الموحد للحكومة عدم وجود مدة فاصلة بين تاريخ تعيين "الوزير الأول"[2]، وبين تاريخ تعيين باقي الوزراء، ذلك أن الحكومة تعين بجميع أعضائها في تاريخ واحد. كما نتج عن مسطرة التعيين الجديدة، وجود ظهير أو مرسوم ملكي [3] واحد موضوعه هو تأليف الحكومة بجميع أعضائها .

غير أنه قبل التمعن في الآثار المترتبة عن التغيير الناتج عن مسطرة تعيين الحكومة بين المرحلة الأولى من جهة، والمرحلتين الثانية والثالثة من جهة أخرى ، يبدو من المفيد التعرض لكيفية تشكيل الحكومات الملكية، التي لا يعهد فيها برئاسة الحكومة لشخصية معينة ، وإنما يترأسها الملك بنفسه، حيث اتضح في هذه الفترة، أنه

---

[1] – أي حكومة المغفور له محمد الخامس والتي تعد أول حكومة ملكية .

[2] – استعمل لفظ الوزير الأول، لأول مرة في حكومة ابا حنيني المشكلة في 13 نوفمبر 1963؛ أما قبل هذا، فالعبارة المستعملة كانت هي "رئيس المجلس " وقد أطلقت على من ترأس الحكومات الملكية، أي المغفور له محمد الخامس في 1960 وجلالة الملك الحسن الثاني في 1961 و1962 ثم 1963 . راجع الجدول رقم 1.

[3] – لقد حلت عبارة "مرسوم ملكي" محل لفظ "ظهير" –لنعت الأعمال الملكية– مابين 18 نوفمبر 1963 إلى 30 دجنبر 1968، حيث تمت العودة بعد هذا التاريخ إلى استعمال تعبير "ظهير" طبقا للتقليد المغربي السائد . وبالتالي فجميع الحكومات المغربية تحمل إثر تشكيلها عبارة "الظهير الشريف الخاص بتأليف الحكومة" باستثناء ثلاث حكومات حملت عبارة "مرسوم ملكي" إثر تشكيلها وهي حكومة اباحنيني في 20غشت 1964، حكومة الحسن الثاني في 08 يونيو 1965 ثم حكومة بنهيمة في 11 نوفمبر 1967.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

كان ينتظر وضع دستور يوضح المسطرة التي تتم بمقتضاها تشكيل الحكومة. فقد سبق للمغفور له محمد الخامس أن صرح في هذا الشأن :"... لقد كنا منذ استعاد وطننا استقلاله شديدي الحرص على أن تضم الحكومات المتعاقبة أكثر ما يمكن من ممثلي الهيئات السياسية في حظيرتها لتحظى بأوسع تأييد ، أما اليوم فقد أصبح من الصعب تأليف حكومة من هذا الشكل وفي انتظار وضع دستور يخولنا المقاييس التي نعتمد عليها في إسناد الحكم إلى هيئة معينة آثرنا أن نأخذ الأمر بأيدينا مباشرة[1] ونمارس تسيير شؤون الدولة بواسطة ولي عهدنا[2] رغبة في استقرار الحكم وجمع كلمة الأمة " [3].

وفي انتظار الوثيقة الدستورية أصدرت الحكومة التي شكلها الحسن الثاني بتاريخ 02 يونيو 1961[4] القانون الأساسي للملكة ، حيث نص الظهير المنشئ لهذا القانون على مايلي :" قررنا المبادئ الآتية ، وجعلنا منها قانونا أساسيا للملكة تسير عليه حكومتنا إلى يوم يتم إنجاز الدستور ويدخل حيز التنفيذ.."[5]

وقد تشكلت فعلا، أول حكومة دستورية بعد صدور الدستور الأول، بتاريخ 13 نوفمبر 1963، أي حكومة اباحنيني.[6] وهي الحكومة التي خضعت عمليا، للتقنيات

---

[1] – تقلد المغفور له محمد الخامس دور رئيس المجلس في حكومة 1960.

[2]– تولى صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن دور نائب رئيس المجلس ووزير الدفاع الوطني.راجع مختلف تشكيلات الحكومات في الملحق.

[3] – نداء من صاحب الجلالة المغفور له محمد الخامس إلى الأمة المغربية بتاريخ 23 ماي 1960. راجع نص هذا النداء في الجزء الخامس من" محمد الخامس ملك المغرب" .1959–1960 .ص 129–133.

[4] – لقد ضمت الحكومة التي شكلها جلالة الملك الحسن الثاني بتاريخ 02 يونيو 1961 سبعة (07) وزراء جدد ضمن تشكيلة حكومية تضم سبعة عشر وزيرا وذلك بمشاركة مختلف المنظمات الوطنية باستثناء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. راجع بشأن ظروف ومقتضيات تشكيل هذه الحكومة:

– المرحوم القادري (عبد الرحمن): القانون الدستوري والأنظمة السياسية .ج.2.م.س.د. ص 200–201 .

[5] – لقد اقتصر القانون الأساسي للملكة على وضع معالم السياسة الداخلية والخارجية وأكد على الاختيارات الأساسية وعلى نوعية النظام ومذهبه.

[6] – يتعلق الأمر بالسيد أحمد اباحنيني ، راجع حول ظروف تشكيل هذه الحكومة كل من :

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجديدة الواردة في مقتضيات الفصل الرابع والعشرين، والمتعلقة بتعيين الحكومة. فلم يعد للوزير الأول بمقتضى الفصل الدستوري المذكور، أي دخل في تشكيل الحكومة؛ وبهذا تم العدول نهائيا عن الواقع الذي كان سائدا إلى غاية سنة 1960 حيث كان رئيس الوزارة يقترح على الملك لائحة الوزراء .

يلاحظ إذن، أن للتغيير في اللفظ، من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الوزارة إلى الوزير الأول، تأثير على وضعية الشخصية الأولى في الحكومة. فالوزير الأول لم يعد، بمقتضى الدستور، رئيسا للوزراء وإنما أصبح أول الوزراء فحسب، إذ فقد الوزير الأول بمقتضى الدستور كل صلاحية في المساهمة في اختيار أعضاء الحكومة.

ومن المفيد الإشارة، إلى أن لفظ، وبعد أن كان يطلق لفظ "رئيس المجلس" في فرنسا خلال عهد الجمهوريتين الثالثة والرابعة، قد عوض بلفظ الوزير الأول خلال الجمهورية الخامسة؛ وهذا التغيير في التسمية قابله تقلص ملحوظ لصلاحيات الوزير الأول مع صلاحيات "رئيس المجلس" سابقا. بينما يطلق على الشخصية الأولى في الحكومة الإسبانية لفظ رئيس الحكومة، هذه الصفة التي تسمح له بالتمتع بدور أولي في اختيار وتشكيل أعضاء حكومته[1]. وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية، يلاحظ تفوق صلاحيات "رئيس المجلس" في فنزويلا على صلاحيات "الوزير الأول" في البيرو[2] ؛ مما يؤكد أن الألفاظ التي ينعت بها من يترأس الحكومة، لها انعكاس مباشر على وضع الشخصية المذكورة.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

- **Camau** (Michel): Pouvoirs et institutions au Maghreb op.cit.pp.86-88.

[1]- **Montabes** (Juan): El Gobierno.in Politica y gobierno en Espana. M.Alcantara- A. Martinez Ed.tirant lo bllanch, Valencia 1997 pp.155-163.

– [2]- **Monteverde** (Henrique Irribaren): " Es posible incorporar en el sistema venezolano una estructura administrativa como la del Primer Ministro peruano?" in Revista de la Facultad de Derecho de la Universidad catolica Andrés Bel. Julio-Diciembre 1987.N° 38. Caracas.Venezuela.pp.105-107

ومن جهة أخرى، يلاحظ أنه لاوجود لأي ارتباط بين تعيين الوزراء، وبين مسألة التنصيب من طرف البرلمان المسكوت عنها في نص الدستور المغربي[1]. فبعد تعيين الملك للوزراء، لا يحتاج أعضاء الحكومة إلى تنصيب يكرس الثقة من البرلمان، بل يمكن للحكومة ممارسة عملها مباشرة بعد تعيينها من طرف الملك[2].

وقد أثير مشكل حول مضمون الفصل المتعلق بعرض الحكومة لبرنامجها أمام البرلمان، عند تشكيل حكومة اباحنيني، حيث اتضح بعد تقديم اباحنيني لبرنامج حكومته أمام أنظار البرلمان بتاريخ 11 يناير 1964، أن فريق حزب الاستقلال أثار مسألة تنصيب الحكومة ومنح الثقة لها أو رفضها بعد انتهائها من الإدلاء بأجوبتها على استفسارات أعضاء مجلس النواب حول البرنامج الذي تعتزم تطبيقه، غير أن الوزير الأول لم يساير منطق المعارضة آنذاك، ذلك أن الدستور المغربي لاينص مطلقا على تنصيب الحكومة من طرف مجلس النواب بل تعتبر هذه الأخيرة مشكلة قانونا بمجرد صدور مراسيم تعيينها من طرف الملك.[3] وقد ظلت تقنية تعيين الحكومة بهذا الشكل

---

[1] – المقصود الدساتير المغربية الثلاثة الأولى، أي دستور 1962 ودستور 1970 ثم دستور 1972.

[2] – مع أنه كان يفترض ، طبقا لمواد مشروع الدستور المغربي سنة 1908 ، أن لا تبتدأ الحكومة ممارسة أعمالها إلا بعد إحرازها على ثقة "البرلمان" من جهة وثقة السلطان من جهة أخرى ، راجع في هذا الشأن أطروحة المرحوم عبد الرحمن القادري حول الحركة الدستورية في عهد المولى عبد الحفيظ (بالفرنسية) المشار إليها سابقا. ثم إنه ابتداء من تاريخ صدور الدستور المغربي المؤرخ في 04 شتنبر 1992 تغير الوضع الذي كان سائدا فيما يتعلق بتشكيل الحكومة وتنصيبها من طرف البرلمان . فقد تغير بمقتضى هذا الدستور الجديد مضمون الفصل 24 المتعلق بتعيين الحكومة ومضمون الفصل 59 المتعلق بتنصيب الحكومة من طرف البرلمان . فعملا بمقتضيات الفصلين الجديدين أضحى الوزير الأول يقترح على الملك لائحة الوزراء إذ أصبح الفصل 24 الجديد ينص على أن الملك يعين الوزير الأول ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول وله أن يعفيهم من مهامهم ، ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها. كما أن الفصل 59 الجديد أصبح يتضمن بندا ثانيا ينص على أن البرنامج يكون موضوع مناقشة يتبعها تصويت يجب أن يقع وفق الشروط المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من الفصل 74 ويترتب عليه الأثر المشار اليه في الفقرة الأخيرة منه . (البند الثاني من الفصل 59)

[3] – المرحوم القادري (عبد الرحمن): محاضرات في القانون الدستوري .م.س.د. ص182.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

سائدة، خلال جميع حكومات المرحلتين الأولى والثالثة، أي الحكومات التي طبقت بشأنها تقنيات التعيين الواردة في نصوص الدساتير الثلاثة.[1]

وبخصوص تقنية صدور خطاب ملكي إثر تشكيل الحكومة، يلاحظ أن تطبيقها العملي، ابتدأ مع حكومات السبعينات، أي الحكومات التي عقبت حالة الإستثناء.[2] فالحكومة الأولى التي اقترنت بكلمة ملكية إثر تشكيلها، هي حكومة العمراني المشكلة في 6 غشت 1971، حيث قال الملك في هذا الصدد : "يسعدنا أن نعلن تشكيل هذه الحكومة الجديدة المؤلفة من رجال أبوا إلا أن يأتوا بنصيبهم لخدمة وطنهم ولتأدية واجبهم ولاسيما بعدما حددت في الخطاب الأخير البرنامج والأهداف التي علينا أن نطبق وأن نصل إليها"[3].

وتتجلى أهمية الكلمات الملكية إثر تشكيل الحكومة في تضمنها للصفات التي تم اختيار على أساسها، الوزراء. فهل لا يمكن القول في هذا الصدد، بأن الكلمات الملكية تعتبر مكملة للدستور؟

فقد أكد الملك على المؤهلات المتوفرة في أعضاء حكومة العمراني المشكلة في غشت 1971[4]، حيث قال :"..وقد وفقنا الله جميعا بعدما توجهنا بالخطاب إلى

---

[1] – وقد تضمن دستور 4 شتنبر 1992، تقنيات جديدة فيما يتعلق باشراك الوزير الأول في اقتراح لائحة الوزراء وكذا فيما يتعلق بمسطرة تنصيب الحكومة من طرف البرلمان أيضا، وهي تقنيات احتفظ بها الدستور المغربي الحالي، أي دستور 13 شتنبر 1996 ، راجع في هذا السياق :

– **المسعودي (أمينة)**: أي توازن في الدستور المغربي الجديد ؟ في المجلة المغربية للادارة المحلية .عدد 18 . يناير . مارس 1997 . ص 11–24.

[2] – جميع الحكومات التي تم تشكيلها منذ 02 يونيو 1961 إلى غاية تاريخ 1971، لم تتضمن خطابا ملكيا إثر تعيينها. كما أنه عند تعيين السيد أحمد العراقي، وزيرا أولا بتاريخ 19 اكتوبر 1969، فإنه لم يصدر أي خطاب ملكي بمقتضى هذا التعيين. ووجهت بنفس التاريخ، كلمة ملكية من أجل التنويه بأعمال الوزير الأول السابق، السيد محمد بنهيمة. راجع نص الكلمة الملكية في الجزء الرابع عشر من سلسلة انبعاث أمة 1969، ص227.

[3] – راجع الكلمة الملكية إثر اجتماع الحكومة الجديدة في الجزء السادس عشر من سلسلة انبعاث أمة 1971 ص 137–170.

[4] – رسالة ملكية إلى الوزير الأول بتفويض السلطة التنظيمية بتاريخ 17 غشت 1971.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

شعبنا الوفي إلى اختيار عدد من الرجال ألفنا منهم حكومتنا ، وتتوفر في هؤلاء الأفراد الذين أثرت عنهم مزايا القلب والعقل كفايات وأهليات خليقة بأن يتم معها إنجاز البرنامج الذي ألمعنا إليه.."[1]. كما ركز الملك في كلماته التوجيهية إلى أعضاء حكومتي 1972، أي حكومة العمراني في أبريل وحكومة عصمان في نوفمبر، على الصفات التي ينبغي توفرها في الوزراء ، حيث اشترط جلالته عنصر التقنية في وزراء الحكومة الأولى[2]، كما تم اشتراط عنصري النزاهة والاستقامة في وزراء الحكومة الثانية، أي حكومة عصمان في 1972[3].

رغم أن التعيين الحكومي الموحد شمل جميع الحكومات التي عقبت الحكومة الدستورية الأولى، أي حكومة ابا حنيني في 1963، فإنه طرأ استثناء بالنسبة لبعض الحكومات ويتعلق الأمر بحكومة عصمان في 1977 وحكومة بوعبيد في 1979.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1] – راجع نص الكلمة الملكية في الجزء السادس عشر من سلسلة انبعاث أمة 1971.ص 141-143.

[2] –فقد ضمن جلالة الملك كلمته بخصوص حكومة العمراني الانتقالية في خطابه إثر توجهه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الحادية عشرة لجلوس جلالة الملك على العرش بتاريخ 03 مارس 1972 حيث قال :" ..فباسمك شعبي العزيز وباسمي شخصيا أوجه لأفراد هذه الحكومة كهيأة وكأفراد شكرنا وتشجيعاتنا في أن يسيروا مسائل الدولة ريثما نكون حكومة أخرى بمثل النزاهة والاستحابة في سبيل الصالح العام. وحينما سنكون هذه الحكومة شعبي العزيز على أي أساس سنكونها؟ بالطبع من الناحية الديمقراطية ومن ناحية الكم ومن ناحية العدد ليس لدينا أي مقياس أو معيار لإعطاء مسؤوليات متعددة أو منفردة لهيأة من الهيئات أو لمنظمة من المنظمات وسوف يكون مقياسنا في هذه الفترة الانتقالية إما أننا نعلم أن الشخص الذي نعطيه وزارة من الوزارات هو متعلق بمؤسسات بلاده مؤمن بدستورها مؤمن باستمرارها واسترسالها ، وإما أن نقلد وزيرا مسؤولية لأنه تقني ولأنه قبل كل شيء يعرف سلطاته . مع هذا وذاك يمكن التوفيق بين ايجاد حكومة يكون أساسها وزراء تقنيون لا شغل لهم إلا العمل التقني ولاهم لهم إلا إرضاء جميع الرغائب بدون تمييز ودون عنصرية وبجانبهم شخصيات سياسية معروفة بنزاهتها ، معروفة بوظيفتها ، معروفة بغيرتها على وطنها ، معروفة بكفائتها من الناحية السياسية.." راجع نص الخطاب الملكي في الجزء السابع عشر من سلسلة انبعاث أمة 1972.ص 23-39.

[3] –وقال جلالته في هذا الصدد .."أما مجموعة الحكومة فكما تراها شعبي العزيز هي مجموعة لم نجمعها حولنا إلا على أساس النزاهة والاستقامة والتعلق بالمغرب ..." راجع نص الكلمة الملكية بمناسبة تأسيس حكومة عصمان في 20 نوفمبر 1972 في العدد 17 من انبعاث أمة .1972.ص 327-343.

أما بالنسبة للحكومة الأولى ، فقد كلف الملك السيد أحمد عصمان بالقيام باستشارات من أجل تشكيل حكومته و تجلى هذا التكليف في التوجيه الملكي إثر إقالة حكومة عصمان السابقة (1972) وتعيين حكومته الجديدة(1977)[1]؛ فقد قال الملك في هذا الصدد:"..ولي اليقين شخصيا أن الوزير الأول الذي أظهر في تشكيل لائحته الوزارية قبل أن يعرضها على نظرنا السامي والذي أظهر المرونة واللياقة وجميع الخصال التي ننتظرها من رجل سيكون هو المنسق للإدارة وللوزارة، إن ما أظهره وزيرنا الأول يجعلنا نستبشر بالخير وننتظر من مجموعته أن تكون مجموعة كالتي سبقتها حية مطيعة للواجب مجيبة لما ينتظر منها ، فإننا إذ نعين الحكومة وعلى رأسها السيد أحمد عصمان نؤكد لهذا الخديم لبلده ولوطنه مايتمتع به لدينا من ثقة وتقدير ، وأزيد من صداقة شخصية"[2].

كما أن حكومة المعطي بوعبيد المشكلة بتاريخ 27 مارس 1979، لم تعين دفعة واحدة ، وإنما عين الوزير الأول ، السيد المعطي بوعبيد، يوم 22 مارس 1979، بينما استقبل صاحب الجلالة التشكيلة الوزارية الجديدة يوم 27 مارس 1979 [3].

غير أنه ، باستثناء هاتين الحكومتين ، فقد عينت كل الحكومات الموالية دفعة واحدة ويتعلق الأمر بالتشكيلات الحكومية المعينة بتاريخ 05 نوفمبر 1981 برئاسة المعطي بوعبيد ، ثم حكومتي العمراني بتاريخ 19 نوفمبر 1983 [4] و 11 أبريل 1985 [5].

---

[1] – أي حكومة عصمان المشكلة في 20 نوفمبر 1972 والمتعرضة لتعديل وزاري في 25 أبريل 1974 ، حيث أقال صاحب الجلالة هذه الحكومة بتاريخ 05 أكتوبر 1977 وعهد إلى أعضائها بتسيير الأمور الجارية ريثما تشكل حكومة أخرى . وتفضل جلالته من جهة أخرى فكلف السيد أحمد عصمان بإجراء الاستشارات اللازمة قصد عرض قائمة أعضاء الحكومة الجديدة على نظره الشريف (انبعاث أمة .1977.ص 250).

[2] – راجع نص الخطاب الملكي في الجزء الثاني والعشرون من سلسلة انبعاث أمة .1977 .ص 251–253.

[3] – راجع بشأن التعيينين معا، العدد الرابع والعشرون من انبعاث أمة الحسن الثاني –ملك المغرب–1979. ص.112–113.

[4] – شكلت حكومة العمراني بتاريخ 19 نوفمبر 1983 من أجل الاشراف على الانتخابات التشريعية التي أسفرت عنها التجربة البرلمانية الرابعة (1984–1992)، وقد ضمت جميع الأحزاب السياسية ممثلة في مناصب وزراء الدولة وعن طريق

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يستدعي التعيين الجماعي، بنوعيه المنفصل والموحد، ملاحظة تتلخص في أن القرار الأخير في تعيين الوزراء يعود للملك بمفرده [1]. وقد تجلت أهمية السلطة التقديرية للملك في مجال تعيين الحكومة من خلال قصر المدة الفاصلة بين تاريخ تعيين "رئيس الوزارة" وبين تاريخ تعيين الحكومة بجميع أعضائها، حيث تراوحت المدة المذكورة، بين أربعة أيام و أسبوع واحد[2] .وإن قصر المدة الفاصلة بين تاريخ تعيين الوزير الأول وتاريخ تشكيل الحكومة ، لا يفتح مجالا كبيرا لرئيس الحكومة في اختيار الوزراء.

كما يتجلى الدور الأولوي للمؤسسة الملكية في تعيين الوزراء من خلال انفراد الملك بسلطة تعيين الشخصيات على رأس الوزارات "المهمة" أو مايسمى بوزارات السيادة كالداخلية مثلا والخارجية والعدل[3].

وباستثناء رؤساء الوزارة خلال المرحلة الأولى، لا تعبر الترشيحات التي يقدمها الوزير الأول عن أية تفضيلات سياسية أو حزبية. ذلك أن الوزير الأول نفسه لايتولى

الأشخاص التالية أسماؤهم : أحمد عصمان و المعطي بوعبيد و عبد الرحيم بوعبيد و محمد بوستة و المحجوبي أحرضان و محمد أرسلان الجديدي.

[5] – راجع الكلمات الملكية إثر تنصيب هذه الحكومات الثلاث على التوالي في : الجزء السادس والعشرون من انبعاث أمة – 1981 ص 390–392 ؛ العدد الثامن والعشرون 1983 ص 347–349 ثم العدد الثلاثون 1985 ص 184–187.

[1] – تم تأكيد هذه الفكرة من طرف عدد كبير من الوزراء الذين أجريت معهم مقابلات شخصية.

[2] –راجع ما تم ذكره حول التعيين المنفصل بالنسبة لحكومات المرحلة الأولى. ويلاحظ أنه حتى بعد تعديل الفصل 24 بمقتضى دستور 1992، فإن المدة الفاصلة بين تاريخ تعيين الوزير الأول وتاريخ تعيين الحكومة بكاملها تراوحت بين ثلاثة أيام(حكومة العمراني في 11–11–1993) وستة وعشرون يوما (حكومة الفيلالي في 27 فبراير 1995). غير أنه يلاحظ أن منح الوزير الأول حق اقتراح لائحة الوزراء (الفصل 24 الجديد)، قد أخذ مدلوله الحقيقي مع تشكيل حكومة اليوسفي، حيث اتضح أن الوزير الأول مارس دورا فعليا في اختيار أعضاء حكومته، راجع في هذا السياق : **المسعودي** (أمينة): حكومة اليوسفي ، أية خصوصيات؟ الكلمة التي ألقيت في إطار المرصد السياسي بكلية الحقوق بالرباط يوم 19 مارس 1998. ثم انظر أيضا :

- **El Messaoudi** (Amina): " El Gobierno de Yussufi: una nueva época en Marruecos" in Meridiano CERI (Centro espanol de Relaciones Internacionales) Agosto 1998,N°22,pp.14-19.

[3] – راجع ما ذكر في الفصل الأول حول وزارات السيادة.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

منصبه نتيجة فوز انتخابي، خصوصا وأن جميع الوزراء الأول الذين تعاقبوا على المغرب منذ الحكومة الدستورية الأولى لأحمد اباحنيني إلى اليوم، ليسوا بشخصيات متحزبة . بل بمجرد انتماء شخصية من هذه الشخصيات لحزب سياسي معين ، إلا وتم وضع حد لأعمالها "الحكومية" من أجل التفرغ لأعمالها "الحزبية" [1].

وتقترن ظاهرة التعيين في الحكومة، بتأدية أعضاء هذه الأخيرة للقسم أو اليمين أمام صاحب الجلالة. ويلاحظ أن تأدية القسم أو اليمين الدستورية بالنسبة لأعضاء الحكومة يتم فقط إثر تعيينهم الأولي ، بمعنى أن المثول أمام جلالة الملك بهدف المشاركة في الحكومة، لايستدعي دائما تأدية اليمين الدستورية، إذا لم تكن هذه المشاركة هي الأولى من نوعها في التشكيلة الحكومية [2].

وقد اتبع هذا التقليد منذ أول حكومة مغربية أي حكومة البكاي المشكلة في 7 دجنبر 1955، حيث أدى وزراء الحكومة المغربية الأولى اليمين التالية " أقسم بالله العظيم أن أخلص لملكي ولوطني وأؤدي مهمتي بصدق وأمانة وأخدم الصالح العام ساهرا على سيادة المغرب ووحدة ترابه" [3]

---

[1] – انظر مثلا "استقالة" كل من أحمد عصمان والمعطي بوعبيد من مهامهما كوزيرين أولين من أجل التفرغ لإحداث حزبين سياسيين التجمع الوطني للأحرار بالنسبة لأحمد عصمان وحزب الاتحاد الدستوري بالنسبة للمعطي بوعبيد، راجع في هذا الصدد مقالنا حول "حكومة اليوسفي أية خصوصيات؟" م.س.

[2] – من الناحية الظاهرية يلاحظ أنه باستثناء ظاهرة تأدية اليمين الدستورية بعد التعيين في الحكومات ، لايقوم الوزراء بأية مراسيم أخرى ، بخلاف الأمر بالنسبة للعهد العباسي مثلا حيث " كانت تجري بعض المراسيم إذا ما استقر الرأي على اختيار شخص للوزراة ، ففي أوائل القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) كان الشخص المرشح للوزارة يحضر إلى دار الخلافة ، فيخطره الخليفة باختياره ليكون وزيرا له ، ثم يخلع عليه خلع الوزارة ، وهي القباء والسيف والمنطقة المحلين بالذهب ، ويخرج الوزير على فرس بمركب ذهب إلى داره ، يرافقه الامراء والحجاب والقواد وكبار رجال الدولة . ثم يتحول الوزير الجديد إلى الدار المخصصة للوزراء ، فيأتيه الناس بمختلف طبقاتهم للسلام والتهنئة. فإذا بدأ ممارسة سلطاته ، كتب للأمراء والعمال خارج بغداد إشعارا بتوليه الوزارة ". راجع :

– **الزهراني** (محمد مسفر):"نظام الوزارة في الدولة العباسية"م.س.ص.81–82.

[3] – راجع نص اليمين في الجزء الأول من انبعاث أمة ، محمد الخامس ملك المغرب 1955–1956. ص 25.

ويتلخص هذا القسم في وجوب الإخلاص للملك وللوطن واحترام النزاهة والاستقامة في تأدية المهام الوزارية [1]،و السهر على سيادة الدولة ووحدة ترابها .

وبعد أداء اليمين الدستورية وتأدية تحية السلام على جلالة الملك ، يعتبر الوزراء معينون.ويلاحظ أن تأدية اليمين الدستورية تسري على كل وزير عين لأول مرة ، سواء كان هذا التعيين تعيينا جماعيا، أم تعيينا فرديا.

الفرع الثاني: التعيين الفردي

يقصد بالتعيين الفردي للوزراء، ذلك النوع من التعيين الذي يهم الوزراء المعينين خارج دائرة التشكيلات الحكومية الجماعية. والمقصود بالتعيين الفردي في هذا المجال، التعيين الأولي من نوعه، أي تعيين الوزير لأول مرة، بصفة فردية أو مع وزراء آخرين قليلين العدد.

أما بخصوص تاريخ التعيين الفردي للوزراء، فإما أن يكون في تاريخ لاحق لتاريخ تشكيل الحكومة برمتها، أو أن يكون في تاريخ سابق لتاريخ تأليف الحكومة، وفي هذه الحالة يتعلق الأمر أساسا بالوزراء الأول[2].

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – للمقارنة يلاحظ أن نفس العناصر ، تؤخذ بعين الإعتبار في القسم الهولندي، حيث يصرح ويقسم الوزراء الهولنديون عند تعيينهم بما يلي : "لم أقدم لأحد ، من أجل تعيني وزيرا ، هدية أو هبة من أي نوع كان" كما أنني "لن أقبل مطلقا ، أثناء ممارستي لمهمتي ، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من أحد وعدا بعمل شيء معين أو الموافقة على تأدية عمل ما .." الفصل 86 من الدستور الهولندي ، راجع نص هذا الفصل في مثلا:

- Hernando Garcia (Pedro.J): "El estatuto Juridico de los miembros del Gobierno." op.cit.p.40.

[2] –يتعلق الأمر بالسادة امبارك البكاي (في حكومته الثانية)و أحمد بلافريج في الحكومة المغربية الثالثة ثم عبد الله ابراهيم في الحكومة الرابعة ثم أحمد عصمان قبل تشكيل حكومته في 20 نوفمبر 1972 والمعطي بوعبيد قبل تشكيل حكومته في 27 مارس 1979 كما يتعلق الأمر بالسيد عبد اللطيف الفيلالي قبل تعيين حكومته في 27 فبراير 1995. راجع ماقيل حول هذه النقطة في المطلب السابق .

وتوزع التعيينات الفردية للوزراء على امتداد حكومات المراحل الثلاث، على الشكل التالي :

الجدول رقم 37: التعيينات الوزارية الفردية اللاحقة لتشكيل الحكومات

مختلف الحكومات عبر المراحل الثلاث	عدد التعيينات الفردية اللاحقة لتشكيل الحكومات	مجموع التعيينات الفردية خلال المرحلة I	مجموع التعيينات الفردية خلال المرحلة II	مجموع التعيينات الفردية خلال المرحلة III	مجموع التعيينا الفردية خلال المراحل الثلاث
حكومة البكاي 7 دجنبر 1955	01				
حكومة البكاي 28 أكتوبر 1956	00				
حكومة بلافريج 12 ماي 1958	07				
حكومة ابراهيم 24 دجنبر 1958	01	09 %12,85			
حكومة محمد الخامس 26 ماي 1960	01				
حكومة الحسن الثاني 26 فبراير 1961	00				
حكومة الحسن الثاني 02 يونيو 1961	03				
حكومة الحسن الثاني 05 يناير 1963	02				
حكومة ابا حنيني 13 نوفمبر 1963 التعديل الوزاري 20 غشت 1964	00 07				
حكومة الحسن الثاني 08 يونيو 1965	11				
حكومة بنهيمة 06 يوليوز 1967	18				
حكومة العمراني 06 غشت 1971	03				70 %35,71
حكومة العمراني 12 أبريل 1972	00		45 %64,28		
حكومة عصمان 20 نوفمبر 1972 التعديل الوزاري 25 أبريل 1974	01 02				
حكومة عصمان 10 أكتوبر 1977	02				
حكومة المعطي بوعبيد 27 مارس 1979	00				
حكومة المعطي بوعبيد 05 نوفمبر 1981	00				
حكومة العمراني 19 نوفمبر 1983	01				
حكومة العمراني 11 أبريل 1985	10			16 %22,83	

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

إذا كان مجموع العينة الوزارية المدروسة تبلغ مائة وست وتسعون (196) وزيرا، فسبعون (70) منهم تم تعيينهم في تواريخ مغايرة لتاريخ تعيين الحكومات بصفة جماعية، أي أن نسبة الوزراء المعينين تعيينا فرديا، تقدر ب 35,71 % من مجموع التعيينات الوزارية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن التعيين الفردي قد يكون تعيينا لاحقا لتشكيل الحكومة ومتمما لها (الفقرة الأولى)، كما قد يكون إثر تعديل وزاري (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تعيين لاحق لتشكيل الحكومة

يتميز التعيين الفردي اللاحق لتشكيل الحكومة، بكونه لايتم في تاريخ بعيد عن تاريخ تشكيل الحكومات، بل غالبا مايفصل بين تاريخ تشكيل الحكومة وتاريخ تعيين بعض الشخصيات ضمن نفس التشكيلة مدة وجيزة جدا. كتعيين السيد ابا حنيني أمينا عاما للحكومة، ثلاثة أيام بعد تعيين حكومة البكاي الأولى [2].

كما يتميز التعيين اللاحق لتشكيل الحكومة بكونه يشمل في الغالب، فئة كتاب الدولة أو نواب كتاب الدولة[3]. وقد سادت هذه الظاهرة بالخصوص أثناء المرحلة الأولى (انظر الجدول 37)، وبالخصوص عقب تشكيل الحكومتين الثالثة والرابعة. فبعد

---

[1] – ويلاحظ ، في هذا الصدد، غياب نوع التعيين الفردي للوزراء، بالنسبة لحكومات التسعينات . (أي حكومتي العمراني في 11 غشت 1992 و11 نوفمبر 1993 وحكومتي الفيلالي في 07يونيو 1994 و27 فبراير 1995)، حيث لم تطرأ تعيينات وزارية لاحقة لتاريخ تشكيل هذه الحكومات ، فلم يعين في تاريخ لاحق لتشكيل هذه الحكومات الأربع، إلا وزيران فقط. والإثنان عقب تشكيل حكومة العمراني في 11 غشت 1992. ويتعلق الأمر بالسيد عبد العزيز مزيان بلفقيه يوم 17 نوفمبر 1992 الذي عين على رأس وزارة الفلاحة بعد "استقالة" عثمان الدمناتي منها ، كما يهم الأمر السيد عبد الصادق ربيع الذي عين أمينا عاما مساعدا للحكومة بتاريخ 05 ماي 1993 راجع الجريدة الرسمية عدد 42014 بتاريخ 05-05-1993. ص697.

[2] – تم تعيين السيد محمد اباحنيني كاتبا عاما للحكومة بتاريخ 10-12-1955 أي ثلاثة أيام بعد تاريخ تعيين الحكومة المغربية الأولى بتاريخ 7 دجنبر 1955 (راجع الجريدة الرسمية رقم 2261 في 24 فبراير 1956).

[3] – انظر ما سيرد حول الفئات الحكومية المختلفة في الفصل الثاني من القسم الثاني.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

تعيين حكومة بلافريج في 12 ماي 1958، عين نواب كتاب الدولة بتاريخ 3 يوليوز 1958[1]. كما أنه بعد تعيين حكومة عبد الله ابراهيم في 24 دجنبر 1958، لم يعين نائبي كتاب الدولة في شخصي ادريس السلاوي وحسن الزموري إلا بتاريخ 26 مارس 1956[2].

وقد ظل تعيين "وكلاء الوزارة " ضمن تعيين فردي، سائدا أيضا، خلال المرحلة الثانية [3]، غير أن خلال المرحلة الأخيرة، لم يقتصر التعيين الفردي اللاحق لتشكيل الحكومة على فئة كتاب الدولة فقط، وإنما شمل فئات حكومية أخرى، كالوزراء "العاديين" . فقد عين عبد اللطيف الفيلالي، وزيرا للتعليم العالي، وقاسم الزهيري، وزيرا للتعليم الثانوي والتقني، بتاريخ 17 يونيو 1968 [4]، أي بعد سنة، تقريبا، من تاريخ تشكيل حكومة بنهيمة في 06 يوليوز 1967.

كما أنه بالنسبة للتعيين الفردي اللاحق لتشكيل حكومات المرحلة الثالثة ، فقد هم أيضا فئة كتاب الدولة ، خصوصا بعد التعديل الوزاري المؤرخ في 25 أبريل 1974، حيث عين كاتب للدولة بتاريخ 27 ماي 1974 وآخر بتاريخ 24 غشت 1974[5].

---

[1] – راجع الظهير الشريف رقم 1–58–182 في الجريدة الرسمية عدد 2387 بتاريخ 25 يوليوز 1958.

[2] –. انظر الظهير الشريف رقم 1–59–052 في الجريدة الرسمية رقم 2416 في 24 أبريل 1959.

[3] – بعد تشكيل حكومة الحسن الثاني في 02 يونيو 1961 تم تعيين السيد محمد العربي العلمي وكيلا للوزارة في الشؤون الخارجية بتاريخ 06 يونيو 1961 انظر الظهير الشريف رقم 1–61–168 في الجريدة الرسمية عدد 2543 بتاريخ 20 غشت 1964. كما تم تعيين السيدين العربي المسعودي وعبد الله الشرفي ،الأول وكيلا للوزارة في التعليم الابتدائي والثاني وكيلا للوزارة في الشؤون الخارجية ، بتاريخ 19 شتنبر 1964، انظر المرسوم الملكي رقم 1–59–64 في الجريدة الرسمية عدد 2717 بتاريخ 25 نوفمبر 1964 ص 2406 ، وعين أيضا السادة محمد المدغري –نائب كاتب الدولة في المالية– والسيد عبد العزيز بن جلون– نائب كاتب الدولة في التجارة والصناعة والمناجم والبحرية التجارية – والسيد عبد الكامل الرغاي– نائب كاتب الدولة في السياحة– بتاريخ 11 غشت 1971 أي بعد خمسة أيام من تشكيل حكومة العمراني بتاريخ 06 غشت 1971.

[4] – راجع المرسوم الملكي رقم 68–477 في الجريدة الرسمية رقم 2930.

[5] – ويتعلق الأمر بالسيدين محمد الجوطي الطاهري ،كاتبا لدى الوزير الأول مكلفا بالشبيبة والرياضة وأحمد الشرقاوي ،كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية. راجع على التوالي الظهير الشريف رقم 1–74–297 بتاريخ 03

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

أما باقي التعيينات الفردية التي تمت خلال المرحلة الثالثة -والتي تميزت بقلة عددها-(الجدول 37)، فقد همت بالخصوص التعيينات عن طريق التعديلات الوزارية كما أنها شملت أساسا فئة الوزراء ، ولم تشمل فئة كتاب أو نواب كتاب الدولة إلا استثناء [1].

الفقرة الثانية: تعيين إثر تعديل وزاري

قد يطرأ التعيين الوزاري الفردي كذلك إثر تعديل وزاري، أي تعيين مجموعة من الوزراء في مناصب مغايرة للمناصب التي عينوا فيها في المرة أو المرات السابقة. كما قد تكون هذه التعيينات تعيينات أولية من نوعها، لكنها تطرأ مع مجموعة أخرى من التعديلات، كالإقالات حيث تحل المجموعة الأولى محل المجموعة الثانية في شغل نفس المناصب . وهذا النوع الأخير من التعيينات قد يشمل جميع أنواع الفئات الوزارية ، كما قد تشمل أيضا فئة الوزراء الأُول.

حالة الوزراء الأول

بغض النظر عن التعيينات الخاصة بالوزراء الأُول والتي تمت في تاريخ سابق لتاريخ تشكيل الحكومات، [2] فقد تم تعيين الوزراء الأول أيضا في تاريخ لاحق لتاريخ تشكيل الحكومات، ويتعلق الأمر بحالتين:

غشت 1974 في الجريدة الرسمية عدد 3225 في 21 غشت 1974 . والظهير الشريف رقم 1-74-412 في 02 أكتوبر 1974 في الجريدة الرسمية رقم 3233 في 16 أكتوبر 1974.

[1] - يقصد بالذكر السيد محمد السقاط -كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية مكلفا بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية- الذي عين في هذا المنصب بتاريخ 09 شتنبر 1986، بعد حكومة العمراني لسنة 1985. انظر الجريدة الرسمية عدد 3859 في 15 أكتوبر 1986.

[2] - انظر ماورد في الفقرة الخاصة بالتعيين المنفصل في إطار التعيين الجماعي.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

– حالة تعيين السيد أحمد العراقي وزيرا أولا بتاريخ 07 أكتوبر 1969، للحلول محل السيد محمد بنهيمة. حيث يلاحظ أن تعيين السيد أحمد العراقي على رأس الوزارة الأولى[1]، لم يرفقه تقديم لتشكيلة حكومية قائمة بذاتها ، وإنما ظل الوزير الأول الجديد يترأس التشكيلة الحكومية التي كانت قائمة تحت رئاسة محمد بنهيمة[2].

– حالة تعيين السيد عز الدين العراقي وزيرا أولا بتاريخ 30 شتنبر 1986 [3]، وذلك تقريبا سنة ونصف بعد تشكيل حكومة العمراني في 11 أبريل 1985. وكما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، فإن تعيين السيد عز الدين العراقي كوزير أول لم يرفق بأي تشكيل جماعي للحكومة، وإنما أرفق تعيينه بتعيينين آخرين ، يتعلق الأول منهما بالسيد محمد السقاط كاتبا للدولة في الشؤون الخارجية مكلفا بالعلاقات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ بينما يتعلق الثاني بتعيين السيد محمد الهلالي وزيرا للتربية الوطنية [4].

إن جل التعيينات السالفة الذكر، جاءت عقب تعديلات وزارية، أي حلول وزارء محل آخرين في شغل مناصب وزارية مختلفة. ويتضح أن مختلف التعيينات الفردية، السابقة منها أو اللاحقة لتشكيل الحكومات، قد طرأت بالخصوص خلال المرحلة الثانية من هذه الدراسة أي من 1960 إلى 1972، إذ طبقا للجدول رقم 37 بلغ مجموع

---

[1] – راجع في هذا الشأن الظهير الشريف رقم 1–69–311 في 11 ذي القعدة 1389 الموافق ل 19 يناير 1970 في الجريدة الرسمية رقم 2986 في 21 يناير 1970. ص 131.

[2] – تم تعيين السيد محمد بنهيمة (الوزير الأول السابق) وزيرا للدولة مكلفا بالفلاحة والاصلاح الزراعي في نفس الوقت الذي عين فيه السيد أحمد العراقي وزيرا أولا محله، كما أنه في نفس تاريخ هذا التعديل الوزاري– أي 07 أكتوبر 1969– عين سمو مولاي الحسن بن ادريس وزيرا للدولة ، والسيد عبد الهادي بوطالب وزيرا للشؤون الخارجية وكلهم وزراء سابقين ، بمعنى أن جل هذه التعيينات ليست تعيينات أولية من نوعها .

[3] – الظهير الشريف رقم 301–86–1 في 25 محرم 1407 الموافق ل 30 شتنبر 1986 في الجريدة الرسمية عدد 3859 بتاريخ 15 أكتوبر 1986.

[4] – يعد تعيين السيدين محمد الهلالي ومحمد السقاط بهذه الصفة التعيين الأولي لهما، انظر الجريدة الرسمية عدد 3859 بتاريخ 15 اكتوبر 1986.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

التعيينات الفردية أثناء المرحلة المذكورة ، خمسة وأربعون(45) تعيينا أي بنسبة 64,28% من مجموع التعيينات الفردية الطارئة أثناء المراحل الثلاث والتي بلغ مجموعها سبعون(70) تعيينا.(انظر الجدول 37). واحتلت حكومة محمد بنهيمة الدرجة الأولى بخصوص هذا النوع من التعيينات الذي بلغ ثمانية عشر (18) تعيينا، تبعتها حكومتا الحسن الثاني في 08 يونيو 1965 بإحدى عشر(11) تعيينا وزاريا فرديا لاحقا ثم حكومة أحمد اباحنيني المعدلة بتاريخ 20 غشت 1964 بسبعة (07) تعيينات وزارية لاحقة.

ومقارنة مع هذا العدد، فإن حكومات المرحلة الثالثة (1972–1985) تميزت بقلة التعيينات الفردية اللاحقة لتاريخ تشكيلها ، بل بانعدامها أحيانا ، كحكومتي المعطي بوعبيد مثلا المشكلتين على التوالي في 27 مارس 1979 و05 نوفمبر 1981 والتي لم تسفر عن أية تعيينات فردية لاحقة لها (انظر الجدول 37). بينما شهدت حكومة العمراني بتاريخ 11 أبريل 1985، أكبر عدد من التعيينات الفردية، بحيث عددها بعشرة (10) تعيينا وزاريا لاحقا [1].

يصل مجموع التعيينات الوزارية الفردية التي حدثت عقب تشكيل حكومات المرحلة الثالثة، إلى ستة عشر (16) تعيينا، أي بنسبة 22,85% من مجموع التعيينات الفردية(انظر الجدول 37). لهذا تكون المرحلة الأولى، المرحلة التي لم تسجل عددا كبيرا من التعيينات الفردية اللاحقة لتشكيل حكوماتها [2]، إذ لم تتجاوز هذه الأخيرة في مجموعها، تسعة (09) تعيينات أي بنسبة 12,85% من مجموع التعيينات الفردية الطارئة

---

[1] – أول تعديل وزاري طرأ على حكومة العمراني المشكلة بتاريخ 11 أبريل 1985 كان بتاريخ 11 أكتوبر 1985، انظر الظهير الشريف رقم 315–85–1 في 14 نوفمبر 1985. الجريدة الرسمية عدد 3812 في 20 نوفمبر 1985 ، بينما طرأ آخر تعديل عليها بتاريخ 02 يوليوز 1991 ، انظر الظهير الشريف رقم 129–91–1 في 31 يوليوز 1991.(ج.ر.عدد 4110 في 07 غشت 1991).

[2] – في الواقع فإن جل التعيينات الفردية التي عقبت تشكيل حكومات المرحلة الأولى كانت كلها تعيينات لفئات تكمل التشكيلة الحكومية (الكاتب العام للحكومة بعد الحكومة الأولى ، ثم نواب كتاب الدولة بعد الحكومتين الثالثة والرابعة انظر الجدول 37) ولم تكن عقب تعديلات وزارية على هذه الحكومات . راجع ماورد حول هذه النقطة في المطلب السابق .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

منذ حكومة البكاي الأولى إلى غاية حكومة العمراني في 11 أبريل 1985.(راجع الجدول 37).

يلاحظ من خلال نوعي التعيينات الوزارية، الجماعية منها والفردية، أن عدد التعيينات الفردية للوزراء يفوق عدد تعييناتهم الجماعية. فإذا كان عدد الحكومات المدروسة من 1955 إلى غاية 1985 لايتجاوز تسعة عشر (19) حكومة [1] وتعديلين وزاريين [2]، فإن مجموع التعيينات الفردية للوزراء قد بلغ سبعون (70) تعيينا (الجدول 37). بمعنى أنه لتقلد منصب الوزير، ليس من الضروري أن يتم التعيين إثر تشكيل حكومة كاملة ، بل يمكن بمقتضى تعيين فردي لاحق لتشكيل الحكومة، أو تعيين فردي أو ثنائي أو أكثر إثر تعديل وزاري، الالتحاق بالنخبة الوزارية، خصوصا وأن محتوى الظهير أو المرسوم الملكي المتعلق بتأليف الحكومة، لا يتغير بتغيير نوع التعيين، جماعيا كان أم فرديا. وعليه، فإن صيغة الظهير المتعلق بجميع أنواع التعيينات ترد كالتالي: "ظهير شريف رقم ....1 صادر في (السنة الهجرية). (التاريخ الميلادي) بتعيين أعضاء الحكومة " [3].

وبالنسبة لنوعي التعيينات الوزارية معا، فإنه يلاحظ وجود فارق زمني فاصل بين تاريخ تعيين الوزير وبين تاريخ الظهير الشريف أو المرسوم الملكي الخاص بتعيينه . فأحيانا يتوافق تاريخ استقبال جلالة الملك لأعضاء الحكومة وتعيينهم في مهامهم مع التاريخ الذي يحمله الظهير الشريف الخاص بتعيينهم [4]، بيد أنه في حالات أخرى

---

[1] – راجع الجدولين رقم 1 ورقم 37.

[2] – التعديل الوزاري على حكومة اباحنيني بتاريخ 20 غشت 1964 والتعديل الوزاري على حكومة عصمان بتاريخ 25 أبريل 1974.

[3] – تكون الصيغة هكذا إذا تعلق الأمر بتعيين أولي للحكومة أما في حالة التعيينات الفردية اللاحقة لتشكيل الحكومة أو التي تقع إثر تعديل وزاري فتضاف فقرة "تغيير" أو "تتميم" الظهير الشريف رقم ...(أي الخاص بالحكومة السابقة).

[4] – كحكومة بلافريج مثلا وحكومة عبد الله ابراهيم وحكومة اباحنيني ، وحكومة العمراني في 12 أبريل 1972 وحكومة عصمان في 10 أكتوبر 1977 ، وحكومتي المعطي بوعبيد في 05 نوفمبر 1981 و30 نوفمبر 1983 ثم حكومة العمراني في 11 أ بريل 1985.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

تكون هناك مدة زمنية فاصلة بين التاريخين، تتراوح، في الغالب، بين يوم واحد إلى أسبوع أو إلى بعض الأشهر أحيانا [1].وينطبق الفرق الزمني المذكور على التعيينات الوزارية الفردية.

وتجدر الإشارة، من ناحية أخرى، إلى عدم خضوع أي نوع من التعيينات الوزارية، سواء الفردية منها أو الجماعية، لظاهرة التوقيع بالعطف من طرف الوزير الأول، وذلك عملا بروح الفصل 29 من الدستور الذي يستثني من بين الظهائر التي تستلزم توقيع الوزير الأول بالعطف عليها [2]، الظهير المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة ووضع حد لمهامهم (الفصل 24) [3]. فللملك، في نهاية المطاف، الدور الأساسي في تعيين الحكومة سواء كان هذا التعيين جماعيا أو فرديا، ولايملك الوزير الأول في هذا الشأن إلا دورا ثانويا [4]. وقد سبق للملك أن صرح في هذا السياق إثر تعيينه لحكومة

---

[1] – ويتعلق الأمر بالحكومات الأربع التالية:

– حكومة محمد بنهيمة التي عينت بتاريخ 06 يوليوز 1967 ولم يصدر المرسوم الملكي الخاص بتعيينها إلا تاريخ 12 نوفمبر 1967.

– حكومة العمراني التي شكلت بتاريخ 06 غشت 1971 وحمل الظهير الشريف الخاص بتعيينها تاريخ 11 غشت 1971.

– حكومة عصمان المعينة بتاريخ 19 نوفمبر 1972 بينما يحمل ظهير تعيينها تاريخ 20 نوفمبر 1972.

– حكومة المعطي بوعبيد المعنية بتاريخ 27 مارس 1979 والتي حمل ظهير تعيينها تاريخ 29 مارس 1979.راجع الجدول رقم 1.

[2] – ينص الفصل 29 من دستور 10 مارس 1972 على مايلي :

" يمارس الملك بمقتضى ظهائر السلطات المخولة له صراحة بنص الدستور ، الظهائر الشريفة توقع بالعطف من لدن الوزير الأول ماعدا الظهائر المنصوص عليها في الفصول 21 المقطع الثاني ، 24،35،68،70 ،85، 65، 100.

[3] – أما بالنسبة للحكومات التي تم تشكيلها بعد دخول دستور رابع شتنبر 1992 حيز التنفيذ، فقد حمل ظهير تأليفها توقيعا بالعطف من طرف الوزير الأول ما دام أن هذا الأخير أصبح يقترح على الملك لائحة أعضاء الحكومة. غير أنه يبدو –استثناء– أن تطبيق مضمون الفصل 24 من الدستور المؤرخ في 04 شتنبر 1992 قد طبق قبل صدور هذا الدستور ذلك أنه إثر التعيين الفردي للسيد محمد العلوي المدغري وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلفا بالاستثمارات الخارجية ، بتاريخ 02 يوليوز1991، أي سنة وشهران قبل دخول دستور 4 شتنبر 1992 حيز التنفيذ، فإن الظهير الشريف المعين له حمل توقيعا بالعطف من طرف الوزير الأول عز الدين العراقي .راجع الظهير الشريف رقم 129–91–1 بالجريدة الرسمية عدد 4110 في 07 غشت 1991 ص 911.

[4] –إن الصلاحيات الجديدة الممنوحة للوزير الأول بمقتضى دستور 1992، سمحت بابعاث نوعي لمؤسسة الوزير الأول في المغرب.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

العمراني في 1971، بما يلي: ".. على كل واحد منكم من القدماء أو الجدد أن يعلم أنه لم نختره عبثا ، لأن ضميرنا لايسمح لنا أن نختار وزراء يعملون بجانبنا في هذه الظروف لمجرد عطفنا عليهم ولكن اخترناهم معرفة منا بأنهم أهل للمهمة التي عيناهم فيها .." [1]

ولا تؤثر، من ناحية أخرى، طريقة التعيين الوزاري، الجماعي أو الفردي، على المدة التي يقضيها الوزراء في منصبهم أو مناصبهم الحكومية.

المطلب الثاني: مدة البقاء في المنصب الوزاري

بالرغم من وجود علاقة بين مدة بقاء الوزراء في مناصبهم الحكومية ومدة بقاء الحكومات التي يعدون أعضاء بها في الحكم[2]، يقصد بمدة البقاء في المنصب الوزاري في هذا الصدد، المدة التي قضاها الوزراء في مناصبهم منذ أول تعيين حكومي لهم، إلى حين "مغادرتهم" لمنصبهم أو مناصبهم الحكومية.

قد يبدو أن لطبيعة النظام السياسي لدولة معينة، علاقة وطيدة بمدة بقاء الوزراء في الحكومات. فإذا كانت كل من الأنظمة الشيوعية، ذات الحزب الوحيد أو الأنظمة العسكرية، تسمح، بصفة عامة، بتحقيق دوران سريع لنخبتها الوزارية، فإن الأمر يختلف بالنسبة للدول ذات الأنظمة الملكية أو الأنظمة ذات الحكومات المدنية. فإذا كان المعدل المتوسط لبقاء الوزراء في

---

[1] – راجع نص الكلمة الملكية في انبعاث أمة . الحسن الثاني ملك المغرب الجزء السادس عشر .1971. ص 140.

[2] – راجع الجدول رقم 1 لتبيان المدة التي قضتها كل حكومة وعمليا تحصى هذه المدة منذ تاريخ تشكيل الحكومة برمتها إلى تاريخ تشكيل الحكومة الموالية لها . راجع أيضا الجدول الموالي رقم 38.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

حكومات الأنظمة الأولى لا يتعدى سنة، فإن نفس المعدل في الدول ذات الأنظمة الثانية يتراوح بين ثلاث وخمس سنوات[1] .

فبالنسبة لليابان مثلا، يلاحظ أن الوزراء لا يمكثون مدة طويلة في منصبهم الحكومي، ويعني هذا ارتفاع نسبة دوران نخبتها الوزارية. ولايعزى ارتفاع النسبة المذكورة إلى وجود صعوبات سياسية في الدولة، كما هو الأمر مثلا بالنسبة لليونان أو بالنسبة لفرنسا، وإنما يعود إلى طبيعة النظام نفسه حيث يؤطر النظام لظاهرة التغيير أو الدوران داخل النخبة الوزارية.وتبعا لما سبق، تنخفض نسبة دوران المجموعات الوزارية في كل من المغرب والجزائر، رغم اختلاف نظامهما السياسي [2].

وفضلا عن طبيعة الأنظمة السياسية ، فإن الظروف السياسية والمؤسساتية التي تمر بها الدولة تؤثر على مدة بقاء الوزراء في مناصبهم. ففترات الاستقرار السياسي والاقتصادي تسمح ببقاء الوزراء في المناصب الحكومية مدة طويلة ، أما الإضطرابات والهزات السياسية التي قد تمر بها الدولة كالحروب الأهلية فإنها تؤدي إلى اختزال مدة بقاء الوزراء في المناصب الحكومية[3].

و للظروف المؤسساتية أيضا تأثير على نسبة دوران النخبة الوزارية. إذ يلاحظ في الأنظمة السياسية ذات نظام الحزبين، أن تغيير فريق حزبي من الحكومة نتيجة إجراء انتخابات جديدة يعطي الفرصة الفريق الحزبي المعارض ليحل محل الفريق الحزبي الحاكم. بينما لا يطرأ مثل هذا التناوب الحكومي

---

[1]- **Blondel** (Jean): The Government Ministers ..op.cit.pp.110-112.

[2]- Ibid. pp.95-96.

[3] – **المناوي** (محمد حمدي): الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي .دار المعارف بمصر.1970.ص 316.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

السريع في الأنظمة السياسية القائمة على التعدد الحزبي، أو الأنظمة المعتمدة على نظام الحزب الواحد[1].

الجدول رقم 38: مدة بقاء الوزراء في مناصبهم

عدد السنوات / المراحل	أقل من سنة	2-1	3-2	4-3	5-4	6-5	7-6	8-7	9-8	10-9	ما فوق عشر سنوات	مجموع الوزراء
وزراء المرحلة الأولى	09	05	07	04	05	02	01	03	01	01	03	**41**
وزراء المرحلة الثانية	12	26	06	05	04	09	05	06	05	01	06	**85**
وزراء المرحلة الثالثة	01	16	03	15	11	07	04	08	03	–	02	**70**
	22	47	16	24	20	18	10	17	09	02	11	**196**

يبتدئ الوقت المعتمد في إحصاء مدة بقاء الوزراء في مناصبهم، منذ تعيينهم لأول مرة، سواء كان التعيين جماعيا أم فرديا، [2] إلى حين مغادرتهم لمناصبهم أو تركهم لها، وذلك في حدود المدة الزمنية المعتمدة في البحث، أي إلى غاية التعديلات الطارئة على حكومة العمراني في 1985[3].

أما بالنسبة للشخصيات الحكومية المعينة، لأول مرة، في الحكومة الأخيرة التي تشملها هذه الدراسة، أي حكومة العمراني المشكلة في 11 أبريل

---

[1]- **Blondel** (Jean): Government Ministers..op.cit.p.111

[2] – .تم الإعتماد في مجال تتبع المدة الزمنية لبقاء الوزراء في مناصبهم، على الجرد الشخصي لصفحات الجريدة الرسمية ، وخاصة الظهائر والمراسيم الملكية الخاصة بتنظيم وتأليف الحكومات.

[3] – لا يمكن الحسم مطلقا في المدة التي قضاها الوزراء في مناصبهم، وذلك لأن احتمال العودة إلى الحكومة يبقى دائما قائما . فالمدة التي يتم إبرازها، في هذا الصدد، تكون "نهائية" فقط بالنسبة للشخصيات الوزارية المتوفاة، وعددها 55 وزيرا : 23 من المرحلة الأولى (56,09%)، 27 من المرحلة الثانية (31, 76%) ثم 05 من المرحلة الثالثة (7,17%).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

1985، أو خلال مختلف التعديلات الواردة عليها [1]، فقد أحصيت مدة بقائهم في المنصب أو المناصب الوزارية منذ تعيينهم إلى غاية آخر تعديل شهدته هذه الحكومة والمؤرخ في 02 يوليوز 1991 [2]. غير أن نسبة كبيرة من الفئة الأخيرة من الوزراء قد تقلدت مناصب حكومية في الحكومات التي تشكلت بعد التاريخ المشار إليه، أي الحكومات المؤلفة في 11 غشت 1992و 17 نوفمبر 1993و 7 يونيو 1994و 27 فبراير 1995 [3] . ويتعلق الأمر في هذا الشأن، بالخصوص، بوزراء المرحلة الثالثة (1972–1985)، مما يجعل أن مدة بقاء هذه العينة في المنصب الوزاري، لا تعتبر نهائية إذ أنها تشمل الفترة المدروسة فقط، ولاتتعداها لما بعدها من فترات .

إن دراسة مدة بقاء الوزراء في منصبهم أو مناصبهم، توحي بوجود معطيين، يهم المعطى الأول المرور العابر بالمنصب الوزاري (الفرع الأول) بينما يتعلق المعطى الثاني بمن تجاوز المعدل المتوسط للبقاء في الوزارة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المرور العابر بالمنصب الوزاري

يتضح من الجدول أعلاه، أن تسعة وستون وزيرا (69) قضوا في منصبهم الحكومي مدة تقل عن سنتين، وذلك بنسبة 35,20% من مجموع العينة الوزارية. كما أن أكبر عدد وزاري في مجموع العينة الوزارية، هو ذلك الذي

---

[1] – يبلغ مجموع هذه التعديلات اثنى عشر (12) تعديلا ، كان أولها بتاريخ 11 أكتوبر 1985(انظر ج.ر.عدد 3812 في 20 نوفمبر 1985)، وآخرها بتاريخ 02 يوليوز 1991 (راجع ج.ر .عدد 4110 في 07 أغسطس 1991).

[2] – يتعلق الأمر بالسيد محمد المدغري العلوي، وقد أحصيت مدة بقائه في المنصب الوزاري منذ هذا التعديل إلى غاية تشكيل الحكومة الموالية المشكلة في 11 غشت 1992.

[3] –بالنسبة للشخصيات الحكومية التي شاركت مرة أخرى في الحكومات المذكورة أعلاه راجع مقالنا المشار إليه سابقا والصادر في مجلة :"المغرب مجلة" بتاريخ 1996. العدد:21، رقم 1–2 ص 79–80.(بالفرنسية).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

مكث في المناصب الحكوميَة، لمدة تتراوح بين سنة وسنتين :47 وزيرا من مجموع 196 أي بنسبة 23,97% . وتتمركز هذه النسبة بالخصوص، على صعيد المرحلة الثانية (1960–1972)، وذلك ب 26 وزيرا من مجموع 85 أي بنسبة 30,58% . ويعزى ارتفاع عدد الوزراء المذكور إبان المرحلة الثانية، إلى عدم الاستقرار الذي شهدته المرحلة المذكورة. فحالة الاستثناء دامت أكثر من خمس سنوات، تشكلت خلالها عشر حكومات وتعددت التعديلات الوزارية خصوصا بعد حكومة بنهيمة المشكلة في 11 نوفمبر 1967[1].وهذا مايفسر أن بعض وزراء المرحلة الثانية قضوا في منصبهم الحكومي مدة تتراوح بين ستة وثمانية أشهر، ويتعلق الأمر بالوزراء التاليين:

– عبد الخالق الطريس: وزير العدل ابتداء من فاتح شتنبر 1960 [2]، الذي قضى في منصبه 9 أشهر و24 يوما .

– محمد العربي العلمي: نائب كاتب الدولة في الشؤون الخارجية في 11 يونيو 1961، قضى في منصبه 6 أشهر و9 أيام.

– أحمد حميماني: وزير الداخلية في 05 يونيو 1963 الذي استمر في منصبه مدة 6 أشهر و18 يوما .

– ادريس الدباغ: وزير التجارة والصناعة والمعادن في 5 يونيو 1963 الذي ظل في منصبه مدة 6 أشهر و18 يوما.

---

[1] –حيث بلغت مجموع هذه التعديلات ثمانية عشر(18) تعديلا بينما بلغ مجموع التعديلات الوزارية التي عقبت حكومات المرحلة الثانية تسع وأربعون(49) تعديلا ، أي بنسبة 56,32% من مجموع التعديلات الوزارية التي مرت بالمغرب منذ دجنبر 1955 إلى غاية 02 يوليوز 1991 والتي يبلغ عددها سبعة وثمانون(87) تعديلا. راجع الجداول السابقة رقم 1–2–3–4. وراجع أيضا بخصوص هذه التعديلات المتعددة مرجع واتربوري المشار اليه سابقا حول النخبة البيروقراطية المغربية والذي لم ينشر.

[2] – تتم في هذا الصدد الاشارة الى التعيين الأولي للوزراء .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

– محمد عمور : وزير الشغل والشؤون الاجتماعية في 20 غشت 1964 وقضى في منصبه 9 أشهر و18 يوما.

– العربي المسعودي : نائب كاتب الدولة في التعليم الابتدائي في 19 شتنبر 1964 الذي قضى في منصبه 8 أشهر و19 يوما.

– يحي بن سليمان : وزير الصناعة العصرية والمعادن في 10 يوليوز 1965 والذي قضى في منصبه 7 أشهر و13 يوما.

– علي بن جلون : وزير العدل في 11 نوفمبر 1967 والذي تقدر مدة بقائه في المنصب 8 أشهر .

– محمد البرنوصي : وزير الاشغال العمومية والمواصلات في 11 غشت 1971 والذي قضى في منصبه مدة 7 أشهر و23 يوما .

– محمد المدغري: نائب كاتب الدولة في المالية في 11 غشت 1971 والذي قضى في منصبه 7 أشهر و23 يوما كذلك.

– الحبيب الفاسي الفهري : وزير الثقافة والتعليم الثانوي والعالي والأصيل في 12 أبريل 1972 والذي قضى في منصبه 7 أشهر و8 أيام.

– عبد الله الفاسي الفهري : كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالشؤون الاقتصادية والتعاون في 12 أبريل 1972، الذي قضى في منصبه مدة 7 أشهر و8 أيام كذلك .

تجدر الاشارة أيضا، إلى أن جميع الوزراء الذين مكثوا هذه المدة الوجيزة في المنصب الحكومي، تقلدوا جميعا مناصب في مرفق وزاري واحد.

كما أنه خلال المرحلة الأولى (1955–1960)، المتميزة بكونها مرحلة انتقالية ، (خروج المغرب من عهد الاستعمار ، عدم تواجد أطر مغربية كافية ، تعقد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ..) فقد قضى أيضا، تسعة (09) من

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وزرائها أقل من سنة في منصبهم الحكومي[1] ، كما قضى خمسة (05) آخرون في نفس المنصب مدة تتراوح بين سنة وسنتين ، وهذا يعني أن 14 وزيرا (34,14%.) من وزراء المرحلة الأولى، مكثوا في مناصبهم الحكومية بين أربعة أشهر وسنتان .

ويلاحظ أن العدد الوزاري الذي مكث في المنصب الحكومي أقل من سنة، قد انخفض كثيرا خلال المرحلة الثالثة ، ذلك أن هذه المدة لا تنطبق إلا على وزير واحد من وزراء المرحلة الثالثة. ويتعلق الأمر بالسيد عبد الله القادري الذي ظل في وزارة السياحة مدة ثمانية أشهر وأسبوع واحد[2]. أما الوزراء الستة عشرة (16) الذين قضوا في المنصب مابين سنة وسنتين، فأغلبهم في الواقع مازال إلى اليوم في الحكومات أي أنهم تقلدوا مناصب في حكومات عقد التسعينات. مما يجعل أن المدة الفعلية لمكوثهم في المناصب الوزارية، تفوق ما هو وارد في الجدول أعلاه رقم 38[3] .

---

[1] – ويتعلق الأمر في هذا الصدد بالوزراء الأتية أسماؤهم:
الحسن اليوسي (وزير الداخلية في الحكومة المغربية الأولى والذي قضى في منصبه مدة أربعة أشهر و28 يوما)، محمد مختار السوسي (وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية في الحكومة الأولى والذي تبلغ مدة مكوثه في المنصب 10 أشهر و21 يوما)، أحمد منصور النجاعي (وزير الفلاحة في الحكومة الأولى والذي قضى أيضا في منصبه 10أشهر و21 يوما) ، محمد بن بوشعيب وزير السكنى والتعمير في الحكومة الأولى والذي مكث في المنصب نفس المدة) ، أحمد بن سودة (كاتب الدولة في الشبيبة والرياضة والذي قضى أيضا في هذا المنصب مدة 10 أشهر و21 يوما)، مسعود الشيكر (وزير الداخلية في حكومة بلافريج والذي مكث في منصبه الحكومي مدة ستة أشهر و20 يوما) ، محمد المهدي بن عبد الجليل (نائب كاتب الدولة في الانتاج الصناعي والمعادن منذ 3 يوليوز 1958 والذي مكث في منصبه مدة 05 أشهر و20يوما) ، نفس المدة قضاها في منصبه محمد الطاهري (نائب كاتب الدولة في التربية الوطنية ابتداء من 03 يوليوز 1958) ، ثم أخيرا محمد المدبوح (وزير البريد والبرق والتليفون في حكومة عبد الله ابراهيم والذي قضى في هذا المنصب مدة ثمانية أشهر و05 أيام).

[2] –تم تعيين السيد عبد الله القادري في وزارة السياحة إثر التعديل العاشر (10) على حكومة العمراني، وذلك بتاريخ 31 يوليوز 1990 ، حيث أنه ظل في منصبه إلى غاية 09 أبريل 1991 (انظر ج.ر. عدد 4060 بتاريخ 22–8–1990 ص 1212 و.ج.ر عدد 4098 بتاريخ 15ماي1991).

[3] – المقصود الخانة التي تشير إلى عدد الوزراء الستة عشر(16) الذين مكثوا في المناصب الحكومية من سنة إلى سنتين.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

تشمل هذه العينة الوزارية، أعضاء الحكومة الذين تم تعيينهم إثر التعديلات التي تعرضت لها حكومة العمراني في 1985 ، سواء منهم الذين شاركوا مرة أخرى في حكومات التسعينات، وعددهم ثمانية، [1]أو من لم يشاركوا فيها، وعددهم ثلاثة [2].

وبهذا يتجلى أن الوزراء الذين عينوا إثر المرحلة الثالثة (1972 إلى 1985)، أضحوا يمكثون أكثر في المناصب الوزارية، أي خلال مدة تتراوح بين أربع وخمس سنوات، وهي مدة طويلة إذا ماقارناها مع معدل المدة التي قضاها وزراء المرحلتين الأولى والثانية في هاته المناصب. كما يبدو من جهة أخرى، أن أكبر عدد من العينة الوزارية المدروسة هي التي مكثت في مناصبها الحكومية لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، وذلك بمجموع 129 وزيرا أي بنسبة 65,81% (انظر الجدول 38).

الفرع الثاني: المعدل المتوسط في المنصب الوزاري

يقدر طبقا للجدول 39، المعدل المتوسط لبقاء الوزير المغربي في منصبه بأربع سنوات وأربع سنوات ونصف. كما يبين نفس الجدول غياب

---

[1] -يتعلق الأمر بالشخصيات الوزارية التالية: محمد برادة، وزير المالية (ج.ر.ع.3834 في 23-4-1986) ؛ وعبد الله أزماني، وزير التجارة والصناعة وعبد السلام بركة، وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بالعلاقات مع البرلمان (ج.ر.ع. 3887 في 29 أبريل 1987 ص 435)؛ والطيب الشكيلي، وزير التربية الوطنية (ج.ر.ع.3973 في 21-12-1988 ص.1243) ؛ ومولاي ادريس العلوي المدغري (ج.ر.ع.3990 في 19 أبريل 1989) وحسن أبو أيوب، وزير التجارة الخارجية (ج.ر.ع.4042 بتاريخ 18-4-1990) و محمد المدغري العلوي، وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بالإستثمارات الخارجية (ج.ر.ع.4110 في 7 غشت 1991)؛ ورفيق الحداوي، وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلفا بشؤون الجالية المغربية في الخارج (ج.ر.ع.4060 في 22-8-1990).

[2] -أي كل من محمد الهلالي، وزير التربية الوطنية ومحمد السقاط، كاتب الدولة في الشؤون الخارجية مكلف بالعلاقات مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية (ج.ر.ع.3859 بتاريخ 15-10-1986) ؛ و عبد الله القادري،وزير السياحة (ج.ر.ع. 4060 في 22-8-1990 ص 1212).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الإرتباط أو العلاقة بين مدة بقاء الوزراء في مناصبهم ومدة الحكومات التي يعتبرون أعضاء فيها.

يمكن التساؤل عما إذا كانت لطبيعة المرافق الوزارية علاقة بالمدة التي يقضيها الوزراء المكلفين بتسييرها. ذلك أنه حسب بعض الباحثين السياسيين ،يبدو أن المعدل المتوسط للبقاء في منصب الوزارة الأولى بالنسبة لمختلف أقطار العالم، يفوق المعدل المتوسط لمدة البقاء في المرافق الوزارية الأخرى[1].

غير أنه بالنسبة للمغرب، يلاحظ أن المعدل المتوسط لمدة بقاء الوزراء الأُول في منصب الوزارة الأولى لايتعدى سنتين وشهرين[2]. وبالتالي فهذا المعدل يقل عن المعدل المتوسط لمدة البقاء في مرافق وزارية أخرى . فهل معنى هذا أن الوزارة الأولى تسمح أكثر من المرافق الوزارية الأخرى بدوران النخبة الوزارية عليها ؟

الجدول رقم 39: المعدل المتوسط لمدة الحكومات ومدة بقاء الوزراء في مناصبهم

المراحل	المعدل المتوسط	
	الحكومات	الوزراء
المرحلة الأولى	1,1	4,4
المرحلة الثانية	1,2	4,2
المرحلة الثالثة	2,7	4,3
المجموع	1,7	4,3

[1]- **Blondel** (Jean): The Government Ministers ..op.cit .p. 110-112.

[2] – راجع ما تم ذكره في هذا الصدد في الجدول رقم 22.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

طبقا للجدول رقم 39 يقترب المعدل التوسط لبقاء الحكومات في العمل، من سنتين، أي 1,7. بينما يقدر المعدل المتوسط للحكومات الإسبانية مثلا، من 1979 إلى 1996، سنة وشهرا واحدا[1]، كما يتراوح نفس المعدل في حكومات الأنظمة البرلمانية الغربية، بين سنتين وسنتين ونصف[2].

ويبلغ المعدل المتوسط لبقاء الوزراء في مناصبهم تقريبا أربع سنوات ونصف: 4,3 . وهو تقريبا نفس المعدل لبقاء الوزير التونسي في منصبه، (4.8) والجزائري (4.10) [3].أما بالنسبة لفرنسا،فيبلغ المعدل المتوسط لبقاء الوزير في منصبه، ثلاث سنوات وخمسة أشهر[4].

وتعتبر ألبانيا مثال الدولة التي يرتفع فيها المعدل المتوسط لمدة بقاء الوزراء في مناصبهم، وذلك بتجاوزه إحدى عشر سنة. ويلاحظ أنه في جميع الدول ذات نظام الحزب الوحيد، أن مدة بقاء الشخصيات الحكومية في مناصبها مرتفعة ومن هنا لايتحقق الدوران للنخبة الوزراية. عكس الأمر في الدول التي تشهد تناوبا بين أحزاب مختلفة على الحكومة، حيث تنخفض في هذه الحالة المدة التي يقضيها الوزراء في مناصبهم وتعطى الفرصة آنذاك لعناصر جديدة للمشاركة في الحكم[5].

تبعا للجدول 39، يلاحظ أنه لم يطرأ تغيير كبير على المعدل المتوسط لبقاء الوزراء في مناصبهم عبر المراحل الثلاث، وذلك رغم أن المرحلة الأولى

---

[1]- **Montabes** (Juan): El Gobierno.in Politica y Gobierno en Espana.op.cit.p.175

[2] –إن المعيار في اعتماد المعدل المذكور، يقوم على تغيير الأغلبيات المساندة للحكومة، راجع في هذا الشأن: **Lijphart** (Arend): Democracies. Patterns of majoritarian and consensus government in twenty-one countries, Yale University Press, New Haven.1984.p.81

.– [3]**Blondel** (Jean): Government Ministers..op.cit.p.87

[4]- **Cetan** (D): La carrière post-ministérielle des ministres de la Vème République. Mémoire de D.E.A. d'études politiques. Paris 2, 1982.p.10

– [5]- **Blondel** (Jean): Exécutifs et législatifs... in Traité de science politique, Tome II , op.cit.pp.378-380.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

(1955–1960) قد شهدت ارتفاعا ضئيلا في المعدل المذكور باقترابه من أربع سنوات ونصف 4,4، بينما كان المعدل المتوسط لبقاء الحكومات الأربع خلال نفس المرحلة لايتجاوز سنة[1]. وقد انخفض هذا المعدل نسبيا خلال المرحلة الثانية بالنسبة لمدة بقاء الوزراء في مناصبهم، أي أربع سنوات ونيف: 4,2 ، بينما ارتفع نسبيا المعدل المتوسط لبقاء الحكومات خلال نفس الفترة حيث ارتفع إلى سنة وشهر تقريبا : 1,2 . أما المرحلة الثالثة فقد بلغ بها المعدل المتوسط لمدة الحكومات ثلاث سنوات تقريبا : 2,7 واقترب المعدل المتوسط لمدة بقاء الوزراء في مناصبهم من أربع سنوات ونصف 4,3 (الجدول 39).

ومن هنا يتبين أن "مغادرة" الوزراء لمناصبهم لا يرتبط بإعفاء الحكومة من مهامها ، فقد تنتهي مهام حكومة معينة وتعود نسبة كبرى من أعضائها لتقلد مناصب أخرى في الحكومة الموالية ، كما يحدث أن يستقيل وزير أو مجموعة من الوزراء مع أن الحكومة التي عينوا عند تشكيلها تبقى قائمة .

فإذا كان المعدل المتوسط لبقاء الوزير المغربي في منصبه يتراوح بين أربع سنوات وأربع سنوات ونصف، فإن المدة التي تفوق المعدل المذكور تدخل في إطار المدة الطويلة أي من أربع سنوات إلى ما فوق. فطبقا للجدول 38، يبلغ عدد الوزراء الذين مكثوا في مناصبهم لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات ، 56 وزيرا أي بنسبة 28,57%، بينما يبلغ مجموع الوزراء الذين قضوا في مناصبهم مدة تتراوح بين أربع سنوات إلى أكثر من عشر سنوات،سبعة وثمانون (87) وزيرا، أي 44,38% من مجموع العينة الوزارية.

وفي هذا الإطار، يشكل الوزراء الذين مكثوا في المنصب الوزاري خلال مدة تفوق عشر سنوات استثناء بالنسبة لمجموع عدد العينة الوزارية :

---

[1] – راجع الجدول رقم 1 بخصوص الحكومات.

ثلاثة (03) وزراء في المرحلة الأولى و ستة (06) في المرحلة الثانية واثنان فقط (02) إلى حد الآن في المرحلة الثالثة؛ أي في المجموع إحدى عشر (11) وزيرا ضمن عينة وزارية تضم 196 وزيرا . أي أن النسبة تكون 5,61% (الجدول 38). ومن ضمن نفس العدد نجد وزراء ظلوا في مناصبهم أكثر من عشرين سنة بل أحيانا أكثر من ثلاثين سنة[1] .

فمن هي هذه الشخصيات وبماذا تتميز عن باقي الشخصيات الوزارية التي مكثت في مناصبها أقل من سنة ؟

بالنسبة لوزراء المرحلة الأولى، يتعلق الأمر أولا[2]، بالسيد محمد الدويري ، عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، فاسي الأصل والولادة ، مهندس التخصص مكث في المنصب الوزاري مدة 13 سنة وشهرا واحدا و17 يوما ، شارك بها في عشر(10) حكومات على رأس أربعة (04) مرافق وزارية مختلفة[3].

كما يتعلق الأمر ثانيا، بالسيد محمد باحنيني ، فاسي الأصل أيضا، قاض وأستاذ بالمدرسة المولوية لتعليم أصحاب السمو الملكي مولاي الحسن ، ومولاي عبد الله وللاعائشة وللامليكة . ويعد محمد اباحنيني عميد الوزراء المغاربة من حيث طول مدة بقائه في المناصب الوزارية حيث يعتبر من بين الشخصيات التي ظلت في الحكومة المغربية إلى أن غادرتها الوفاة[4] . وتقدر

---

[1] – على سبيل المقارنة وفي الدولة العباسية مثلا بقي أبو الفضل بين العميد وزيرا للأمير ركن الدولة (328هـ–939م) إلى أن توفي أي لمدة تزيد على ثلاثين عاما . كما أن الصاحب بن عباد ولي الوزارة في سنة 976م وظل في منصبه حتى وفاته أي حوالي عشرين سنة تقريبا .راجع: الزهراني (محمد مسفد): نظام الوزارة في الدولة العباسية.م.س.ص 97.

[2] – تعود الأولوية في ترتيب الشخصيات الوزارية، إلى تاريخ تعيينهم الأولي.

[3] – هذه المرافق هي على التوالي : الأشغال العمومية والاقتصاد الوطني والمالية و التجهيز والانعاش الوطني ثم التخطيط وتكوين الأطر والتكوين المهني .

[4] – توفي محمد باحنيني يوم 19 شتنبر 1989 بباريس.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

مجموع هذه المدة ب36 سنةو 10 أشهر و9 أيام شارك بمقتضاها في ثمانية عشر (18) حكومة، وتقلد مهام في أربع مرافق وزارية مختلفة[1]. وتعتبر أطول مدة قضاها في هذه المرافق، تلك المتعلقة بصفته أمينا عاما للحكومة [2] ووزيرا للدولة بدون حقيبة.

كما يتعلق الأمر أخيرا بالسيد محمد بوستة ، الأمين العام لحزب الاستقلال[3] مراكشي الأصل ، محام ، مدير لديوان أول وزير للخارجية السيد أحمد بلافريج . وقد قضى في منصبه الحكومي مدة عشر سنوات و ثمانية أشهر وستة أيام . شارك بمقتضاها في سبع حكومات وعلى رأس ثلاثة مرافق وزارية مختلفة، وكذا وزيرا للدولة بدون حقيبة وزارية[4].

وبالاضافة إلى الشخصيات الثلاث المذكورة ، قضت ست (06) شخصيات وزارية أخرى، إبان المرحلة الثانية، أكثر من عشر سنوات في مناصبها الوزارية . ويتعلق الأمر على التوالي بالشخصيات الوزارية التالية :

مولاي أحمد العلوي ، فاسي الأصل أيضا ، والذي اشتغل على رأس قسم الصحافة في الديوان الملكي والناطق الرسمي باسم هذا الأخير. شارك

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1] – تعد أهم هذه المرافق الوزارية التي تقلد مهامها السيد محمد ابـاحنيني من بين ماسمي بوزارات السيادة وهي على التوالي : وزارة العدل ، وزارة الدفاع الوطني ، نائب الوزير الأول ، وزير دولة مكلف بالشؤون الثقافية ، وزير مشرف على تربية أصحاب السمو الملكي ثم وزيرا الدولة بدون حقيبة وزارية في كل من حكومات 1981و1983 و1985.

[2] – راجع فيما بعد الجدول الخاص بالأمناء العامين للحكومة وبالمدة التي قضاها كل منهم في الأمانة العامة للحكومة.(القسم الثاني).

[3] – منذ شتنبر 1974.

[4] – ترأس محمد بوستة على التوالي ، وزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري ، وزارة العدل ، الشؤون الخارجية والتعاون ثم وزيرا للدولة بدون حقيبة وزارية في الحكومة الوطنية لسنة 1983.

في خمسة عشر حكومة خلال مدة تسعة عشر سنة وستة أشهر[1]، وذلك على رأس مرافق وزارية مختلفة[2].

المحجوبي أحرضان ، بربري الأصل (ولماس)، ضابط منذ 1940 ومن مؤسسي حزب الحركة الشعبية[3]. وقد شارك بصفته ضابطا في المعارك من أجل استقلال المغرب، كما كان عضوا في المجلس الوطني للمقاومة . اشتغل على التوالي وزيرا للدفاع الوطني ، وزيرا للفلاحة ووزيرا للدولة مكلفا بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ثم وزيرا للدولة مكلفا بالتعاون ثم وزيرا للدولة بدون حقيبة وزارية في حكومة 30 نوفمبر 1983. وقد بلغ مجموع المدة التي قضاها السيد أحرضان على رأس هاته المرافق الوزارية ، 13 سنة و 11 شهرا و05 أيام؛

محمد بنهيمة ، من اقليم آسفي[4] ، طبيب ، مرشح جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في 1963 . اشتغل مديرا لديوان الدكتور عبد المالك فرج، وزير الصحة العمومية في الحكومات الأولى والثانية والثالثة ، كما تقلد مهام وزارية على رأس سبع مرافق وزارية مختلفة[5] ، خلال مدة 16 سنة وإحدى عشر (11) يوما؛

---

[1] – شارك مولاي أحمد العلوي أيضا في الحكومات التي تلت تاريخ الحكومات المدروسة أي في كل من حكومات 1992و 1993و 1994 و1995 حيث شغل منصب وزير الدولة بدون حقيبة وزارية، وإلى غاية هذه الحكومة الأخيرة تبلغ مدة مشاركته في المناصب الحكومية 22 سنة و ثمانية أشهر و10 أيام .

[2] – أهم هذه المرافق الوزارية: الأنباء والسياحة والصناعة اللتقليدية ، الصناعة والمعادن ، الانعاش الوطني ، ثم وزيرا للدولة مكلفا بالسياحة ووزيرا للدولة بدون حقيبة وزارية في حكومات 1981و 1983و 1985.

[3] –راجع ما قيل في المبحث المتعلق بالمناقذ للمنصب الوزاري.

[4] – تابع محمد بنهيمة دراسته الابتدائية بمدينة آسفي ودراسته الثانوية بمراكش أما دراسة الطب فقد تلقاها بفرنسا وبالضبط بمدينة نانسي.

[5] – وهذه المرافق هي التالية : الأشغال العمومية ، التجارة والصناعة التقليدية والمعادن والملاحة التجارية ، التربية الوطنية والفنون الجميلة والشبيبة والرياضة ، الفلاحة والاصلاح الزراعي ، الداخلية ، وزير للدولة مكلف بالتعاون وتكوين الأطر ،

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

محمد حدو الشيكر ، بربري الأصل (الخميسات)، نائب عن هذا الاقليم في البرلمان المغربي الأول ، مارس مهنة التعليم وشارك في اثنى عشر حكومة[1]، خلال مدة سبعة عشر سنة وعشرة أشهر[2]؛

عباس القيسي ، فاسي الأصل، متخرج من جامعة القرويين، شارك في إحدى عشر حكومة ، أهم منصب تقلده بها هو منصب الأمين العام للحكومة كما تقلد أيضا مهمة نائب كاتب الدولة بوزارة الداخلية ثم وزيرا للعدل كما كلف في 1984 بضمان علاقات الحكومة مع مجلس النواب ويبلغ مجموع المدة التي قضاها السيد القيسي في المناصب الحكومية ثلاثة عشر سنة وأربعة أشهر وسبعة أيام[3]؛

عبد الله غرنيط ، مراكشي الأصل والولادة ، قاض ، اشتغل مساعدا لمدير الشؤون السياسية بوزارة الداخلية ، شارك في خمس حكومات . تقلد في ثلاث منها، منصب كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالانعاش الوطني ثم وزيرا الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية في حكومات 1977 و1979 خلال مدة عشر سنوات و شهر واحد و21 يوما .

وبالنسبة لهذه الفئة من الوزراء ، يعد مولاي أحمد العلوي عميد الوزراء من حيث المدة التي قضاها في المناصب الحكومية ، أما السيدان بوستة

كما تقلد محمد ابن هيمة منصب الوزير الأول خلال حالة الاستثناء وبالضبط من 7 يوليوز 1967 إلى غاية 7 أكتوبر 1969 وكان مكلفا خلالها أيضا بالشؤون الاقتصادية والتخطيط وتكوين الأطر.

[1] – المقصود بهذه المشاركات ، المشاركات في الحكومات إثر تشكيلها وكذا في التعديلات الوزارية الطارئة عليها.

[2] – تقلد محمد حدو الشيكر مناصب حكومية في المرافق الوزارية التالية : الداخلية (في البداية نائب كاتب الدولة بها في 1963و1970 ثم وزيرا بها في 1973)، البريد والبرق والهاتف ، الفلاحة والاصلاح الزراعي ، الدفاع الوطني ، التعليم الابتدائي ، التربية الوطنية ثم وزيرا مكلفا بالعلاقات مع البرلمان .

[3] –أما إلى غاية حكومة 17 نوفمبر 1993 أي الحكومة الأولى التي لم يعد فيها السيد القيسي أمينا عاما للحكومة، فيبلغ مجموع هذه المدة عشرين سنة وخمسة أشهر و أربعة وعشرون يوما.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وغرنيط فلا تفوق في الواقع مدة بقائهما في الحكومات ، عن عشر سنوات إلا بشهر واحد وبضعة أيام .

ومن بين وزراء المرحلة الثالثة (1972–1985)، يعتبر كل من ادريس البصري وموسى السعدي نموذجين للوزراء اللذين تفوق مدة بقائهما في الحكومة عشر سنوات:

ادريس البصري ، سطاتي الأصل والولادة ، حاصل على الدكتوراة في الحقوق[1] اشتغل عميد أمن رئيسي بالرباط كما عمل في ديوان المدير العام للأمن الوطني ، متصرف ومدير الشؤون العامة والولاة بوزارة الداخلية ، عين في 1973 على رأس الادارة العامة لمراقبة التراب الوطني التابعة لوزارة الداخلية كما أنه يشتغل أستاذا بكليتي الحقوق بالرباط والدار البيضاء. شارك في الحكومات منذ 1974 [2] إلى اليوم [3] ، تقلد فيها مهام كاتب الدولة في الداخلية مرتين : في 1974 و1977 ثم وزيرا في الداخلية منذ 27 مارس 1978 ، ووزيرا للداخلية والاعلام منذ 15 نوفمبر 1985 [4] .ويبلغ مجموع مدة مشاركاته في هاته المناصب 12 سنة و خمسة أشهر و10 أيام. وبهذا يكون ادريس البصري عميد وزراء المرحلة الثالثة من حيث طول مدة بقائه في المنصب الوزاري .

موسى السعدي ، وجدي الأصل ، مهندس جيولوجي [5] ، اشتغل مديرا للمعادن والطاقة والجيولوجيا ، وهو تقريبا الميدان الوحيد الذي عين على

---

[1] – حصل ادريس البصري على دبلوم الدراسات العليا في القانون العام من كلية الحقوق بالرباط بينما حصل على دكتوراة الدولة في الحقوق من فرنسا .

[2] – انظر الجدول رقم 1.

[3] –أي إلى غاية حكومة عبد الرحمن اليوسفي المشكلة في 14 مارس 1998.

[4] –ومنذ 11 نوفمبر 1993 عين السيد ادريس البصري وزيرا للدولة في الداخلية و الإعلام ثم وزيرا للدولة في الداخلية في حكومة الفيلالي في 27 فبراير 1995 حيث تبلغ مجموع المدة التي قضاها السيد البصري في الحكومة إلى غاية هذه الحكومة الأخيرة إحدى وعشرين سنة وستة أشهر.

[5] – حصل موسى السعدي على شهادته في الهندسة الجيولوجية من فرنسا .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

رأس مرفقه أي وزارة الطاقة والمعادن، كما عين وزيرا للسياحة في حكومة العمراني المشكلة في 11 أبريل 1985 [1]، حيث تبلغ مدة مشاركاته في الحكومات 12 سنة و 3 أشهر .

يتجلى مما سبق ، أنه لاتوجد علاقة وطيدة بين عدد المرافق الوزارية وبين مدة البقاء في المنصب الوزاري ، فقد تطول مدة بقاء الوزراء في المنصب الوزاري، رغم تقلدهم مهاما في مرفق وزاري واحد. كما أن تعدد واختلاف المرافق الوزارية لا يؤدي بالضرورة إلى طول مدة البقاء على رأسها.

وفي هذا الصدد يلاحظ أن كلا من امحمد اباحنيني وعباس القيسي اللذان فاقت مدة مشاركتهما في الحكومات عشر سنوات قد قضوا أكبر نسبة من هذه المدة على رأس الأمانة العامة للحكومة [2] ، بحيث لم يتعاقب على هذا المرفق خلال الفترة المدروسة سوى ثلاثة أمناء عامون فقط [3]. كما أن ادريس البصري، عميد وزراء المرحلة الثالثة من حيث مدة المشاركة في المنصب الوزاري، قد تقلد المهام في وزارة واحدة فقط وهي وزارة الداخلية.

ويفسر أيضا غياب العلاقة بين تعدد المناصب الحكومية التي يتكلف بها الوزراء وبين مدة بقائهم في الحكومة بتواجد عدد كبير من الوزراء الذين قضوا أكثر من خمس سنوات على رأس مرفق وزاري واحد، وعددهم عشرين

---

[1] -وظل السيد موسى السعدي وزيرا للسياحة إلى غاية تاريخ 31 يوليوز 1990 حيث بلغت المدة الإجمالية لمشاركاته في الحكومات ستة عشر سنة وشهرا واحدا وعشرة أيام.

[2] - راجع المطلب الخاص بالأمناء العامين للحكومات. (القسم الثاني)

[3] - راجع فيما يتعلق بعدد الوزراء الذين تعاقبوا على كل مرفق وزاري على حدة المرجع الذي أشرنا إليه سابقا بخصوص فهرس للحكومات المغربية من 1955 إلى 1988 لفاطمة أبو الكرم بالفرنسية) من ص 123 إلى ص 165.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وزيـرا أي أن نسـبة هـذه المـدة تقـدر ب10,2% مـن مجمـوع العينـة الوزاريـة المدروسـة[1].

ويتجلى كذلك أن بقـاء الـوزراء فـي منـاصبهم، لايرتبـط بإقالـة الوزيـر الأول أو باستقالته ، فقد يتغير الوزير الأول مع احتفاظ كل أعضاء الحكومة بمناصبهم ، كما قد يحدث العكس ، وهذا يدل على أن الوزراء ليسوا مسؤولين أمام الوزيـر الأول بـل هـم مسؤولون أمام الملك بمفرده، كما يتجلى من خلال المبحث التالي.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1] -ويتعلق الأمر بالسادة: حسـن عبـادي (الشـغل)، حسـن عبـابو (السـياحة) ، محمـد أبيـض (الصناعةالتقليديـة والشـؤون الإجتماعية) ، الطاهر عفيفي (العلاقات مع البرلمان)، مصطفى العربي العلوي (العدل)، محمـد العربـي الخطـابي (الأنبـاء)، التهامي عمار (الفلاحة)، ادريس بن عمر العلمي (الـبريد والمواصـلات)، أحمـد بركـاش (الأوقـاف والشـؤون الإسـلامية)، محمد بن عيسى (الشؤون الثقافية)، مولاي الحسـن بـن ادريـس (شـؤون موريطانيـا والصحـراء المغربيـة)، مـولاي أحمـد الشرقاوي (كتابة الدولة في الخارجية)، العربي الشرايبي (الصحة العمومية)، عثمان الدمناتي(الفلاحة والاصـلاح الزراعـي)، الغزواني الراشدي (التخطيط) ، خالي هنا ولد الرشيد (الشؤون الصحراوية)، رحال رحالي (الصحة العمومية)، أحمد رمزي (الصحة العمومية)، بن سالم الصميلي (الصيد البحري) ، ومامون الطاهري (المالية).

المبحث الثاني: الخروج من المنصب الوزاري

إن تقنية الدخول وتقلد المنصب الحكومي تخضع لمسطرة معينة، ويتطلب الخروج من الساحة الحكومية الخضوع لمسطرة أخرى مغايرة. فكيف يتم وضع حد لمهام الوزراء؟ (المطلب الأول)، وما هو المآل العملي لأعضاء الحكومة بعد "تركهم" لمناصبهم؟ (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إنهاء مهام الوزراء

يقصد بوضع حد لمهام الوزراء أو إنهاء الوزراء لمهامهم أو تركهم لها ، إقالة الوزراء واستقالتهم. فإذا كان لفظ الإقالة في اللغة يعني "رفع صاحب منصب من منصبه" فإن لفظ الاستقالة يعني "طلب أن يقال من منصبه" وفي البيع "طلب إليه أن يفسخه"[1]. بمعنى أنه في الحالتين معا، الإقالة والاستقالة، يكون الهدف هو ترك المنصب. والفرق الموجود بين الحالتين يكمن في الشخص المعبر عن الرغبة في ترك المنصب ، ففي الاستقالة يكون الشخص صاحب المنصب هو الراغب في تركه، بينما في الإقالة تصدر هذه الرغبة عن شخص آخر. وفي هذا السياق، يقصد بإقالة الوزراء من منصبهم، وضع الملك حدا لمهامهم [2]، بينما يقصد باستقالتهم تعبيرهم عن رغبتهم الشخصية في تركهم لمناصبهم .

---

[1] – المنجد في اللغة والادب والعلوم .م.س.د. ص 666.

[2] – انظر فيما بعد مضمون الظهائر الشريفة المتضمنة لوضع حد لمهام الوزراء . وراجع أيضا مضمون الفصل 24 من الدساتير المغربية الثلاثة الأولى أي دستور 14-12-1962 ودستور 31 يوليوز 1970 ثم دستور 10 مارس 1972.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

بالإضافة إلى لفظي "الإقالة" و"الاستقالة"، ينص الدستور المغربي في فصله 24 [1]، على لفظ ثالث وهو لفظ "الإعفاء" [2]. وينص الفصل المذكور على مايلي :"يعين الملك الوزير الأول والوزراء ، ويعفيهم من مهامهم ، ويقيلهم إن استقالوا" [3] .

واستعمل قبل هذا، لفظ "العزل"[4] في مشروع الدستور المغربي لسنة 1908. حيث تنص مادته الستون من المشروع المعني على مايلي : "إن عزل الوزير الأكبر من منصبه أو اعتزاله هو من تلقاء نفسه عزلت معه سائر الوزراء وسقطت الوزارة ، واما ان عزل الوزراء جميعهم فلايعزل الوزير الأكبر ولا تسقط وزارته" [5] .

إن المادة الستين من هذا المشروع تقيم علاقة بين عزل الوزير الأكبر وباقي الوزراء، إذ يؤدي عزل الأول إلى عزل الوزراء والعكس غير صحيح؛ بينما تنتفي أية علاقة من هذا النوع في مضمون الفصل 24 من الدستور المغربي. حيث لايؤدي إعفاء الوزير الأول من مهامه إلى إعفاء باقي الوزراء ، كما أن إعفاء الوزراء من مهامهم بصفة فردية، لايؤدي بالضرورة إلى وضع حد لمهام الوزير الأول [6]. إن الإستشهاد بهذه المادة من مشروع الدستور المغربي، يأتي في سياق التساؤل عن التقنية المطبقة

---

[1] – المقصود في هذا الصدد الفصل 24 في جميع الدساتير المغربية بما فيها دستور 13 شتنبر 1996 ، ذلك أنه إذا كان مضمون هذا الفصل قد تغير –ابتداء من دستور 04 شتنبر 1992– بخصوص مسطرة التعيين وذلك بإشراك الوزير الأول في اقتراح لائحة الوزراء ، فإن مضمونه لم يتغير بخصوص مسطرة الاعفاء أو الإقالة حيث يحتفظ الملك بمفرده بهذا الحق .

[2] – من "أعفى إعفاء" الله فلانا أي عافاه أو أعفى إعفاء الرجل أي أعطاه أو أعفى إعفاء الشعر أي تركه حتى يكثر ويطول". من المنجد في اللغة والأداب والعلوم ، مرجع سابق ، ص 517.

[3] – يلاحظ انه بمقتضى دستور 1992، تم حذف لفظ "الإقالة"، حيث أضحى الفصل 24 من دستور 1992، والمحتفظ به في الدستور الحالي، ينص على ما يلي: يعين الملك الوزير الأول، ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول. وله أن يعفيهم من مهامهم، ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها". انظر فيما بعد المقارنة بين مقتضيات الفصلين.

[4] – من "عزل–عزلا ، وعزله عن كذا: نحاه عنه . وعزل فلانا عن منصبه : رفعه منه . وعزله عن عمله : صرفه " عن المنجد في اللغة...م.س. ص503–504.

[5] – راجع نص المادة الستون من الجزء الخاص "بكبار الموظفين" من مشروع الدستور المغربي في المرجع المشار إليه سابقا .

[6] – راجع الفقرة الخاصة بإقالة الوزراء الأول.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

في إعفاء الحكومة بصفة جماعية،وإعفاء الوزراء بصفة فردية، وذلك بالنسبة للمرحلة التي تسبق صدور الدستور المغربي الأول ، أي المرحلة الأولى الممتدة من 1955 إلى 1960.

فهل خضعت مسطرة وضع حد لمهام الحكومة ومهام الوزراء لنفس التقنيات عبر المراحل الثلاث؟ أم تغير الوضع من مرحلة لأخرى؟

في غياب مراجع في هذا الشأن، تم الاعتماد أساسا بالنسبة لتقنية إعفاء الوزراء من مهامهم على مصدرين: المصدر الأول هو الخطب والتوجيهات الملكية إثر كل إعفاء للحكومة جماعة أو إعفاء الوزراء من مهامهم بصورة فردية . أما المصدر الثاني فهو محتوى وشكل الظهائر والمراسيم الملكية بخصوص هذه الإعفاءات.

وتبعا لذلك تم التمييز بين حالتين من حالات الإعفاء : إعفاء الحكومة كجهاز جماعي (الفرع الأول) وإعفاء بعض الوزراء من مهامهم، بصفة فردية، مع بقاء الحكومة، التي هم أعضاء فيها، قائمة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإعفاء الجماعي لأعضاء الحكومة

إذا كان وضع حد للمهام الوزارية، في أقطار أخرى، كإسبانيا وفرنسا مثلا، يكون غالبا جماعيا، بمعنى أن استقالة رئيس الحكومة أو الوزير الأول، تؤدي حتما إلى استقالة جميع الوزراء الأعضاء في حكومته[1]، فإنه بالنسبة للمغرب، لاينبغي الربط

[1] – راجع بالنسبة للمثلين الفرنسي والإسباني على التوالي :

-**Prélot** (Marcel): "Fin des fonctions" in Ministres.Ministères.Encyclopédie Dalloz.Droit administratif,Tome II.op.cit.p.416.

-**Cendon** (Antonio Bar):" Cese del Gobierno y Gobierno en funciones" in Revista de Derecho Politico.N° 37, 1992.pp.29-32.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

بين الاستقالتين معا، سواء تعلق الأمر "باستقالة" الحكومة بصفة جماعية أم "استقالة" الوزراء بصفة فردية[1] .

إن النظر في الجداول السابقة (2و3و4)، الخاصة بنسبة التغيير الوزاري في كل حكومة، تدل على أن إقالة الحكومة بصفة جماعية لايعني عدم تقلد بعض أعضائها، أو جميعهم، مناصب أخرى في الحكومة الموالية للحكومة المعفاة من مهامها .كما أن إعفاء الوزراء الأُول من مهامهم، لايعني أنهم لن يعودوا مرة أخرى لرئاسة حكومات في المستقبل.كما يجدر التنبيه، من جهة أخرى، بأن عدم انتماء الوزير الأول في المغرب ، بالضرورة ، لأغلبية برلمانية ، يجعل من الصعوبة بمكان معرفة سبب إعفاء حكومة معينة من مهامها. فمن جهة ، للملك سلطة تقديرية في تعيين الشخص في منصب الوزير الأول وفي إقالته منه (الفصل 24 من الدستور) ، ومن جهة ثانية لايوجد تطبيق عملي للتقنيات البرلمانية المتعلقة بإسقاط الحكومة نتيجة سحب البرلمان ثقته منها [2].

فأمام عدم إعفاء الحكومات نتيجة فشل الوزير الأول في الانتخابات [3] ، أو نتيجة سحب البرلمان ثقته منها [4] ، يطرح التساؤل عن أسباب إقالة الحكومات من مهامها على امتداد المراحل الثلاث.

---

[1] – انظر الفرع الثاني من نفس المبحث.

[2] – منذ أول حكومة دستورية في المغرب (حكومة اباحنيني) لم يسبق لأي حكومة أن استقالت لأن مجلس النواب قد سحب ثقته منها أو لأنه قد صوت على ملتمس للرقابة ضدها مع أنه "بإمكان الوزير الأول أن يربط لدى مجلس النواب مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها بتصويت يمنح الثقة بشأن تصريح يفضي به الوزير الأول في موضوع السياسة العامة أو بشأن نص يطلب المصادقة عليه ..."

كما أنه " يمكن لمجلس النواب أن يعارض في مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها وذلك بالمصادقة على ملتمس الرقابة ، ولايقبل هذا الملتمس إلا إذا وقعه على الأقل ربع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .." الفصلان 74 و75 من الدستور المغربي .(4-9-1992).

[3] – لقد تعاقبت على المغرب حكومات "تقنقراطية" وأخرى سياسية، غير أن هذه الأخيرة لا تعني أن لتعيين حكومة معينة ارتباط بالأغلبية الناتجة عن الإنتخابات التشريعية، فالحكومات المغربية، على الأقل لحد الآن (أي إلى 1995) لا تنبثق عن البرلمان، كما أن الدستور المغربي لا يشترط أية صفة سياسية في شخص الوزير الأول.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

من خلال رصد الممارسة السياسية والدستورية بالمغرب، فقد اتضح من جهة، وجود أسباب سياسية مختلفة لوضع حد لمهام الوزراء بصفة جماعية، أي إقالة الحكومات (الفقرة الأولى)، كما تنوعت، من جهة أخرى، الأنماط أو الصيغ القانونية لهذه الإقالات (الفقرة الثانية) .

الفقرة الأولى : الأسباب السياسية لإقالة الحكومات

لقد تم رصد ثلاثة أسباب سياسية لإقالة الحكومات ،فقد أقيلت حكومات نتيجة لطلبها الاستقالة (أولا)، كما أقيلت حكومات أخرى نتيجة إقالة رئيسها أو وزيرها الأول (ثانيا) وأقيلت حكومات أخرى نظرا لابتداء تجربة برلمانية جديدة (ثالثا).

أولا: إعفاء الحكومات بناء على استقالتها

يتضح من خلال الاطلاع على جميع الخطب الملكية التي ألقيت بمناسبة إعفاء الحكومات المغربية من مهامها أنه توجد أربع (04) حكومات أعفيت من مهامها نتيجة طلبها الاستقالة ، ويتعلق الأمر بحكومتي البكاي الأولى والثانية، ثم بحكومة بلا فريج، وأخيرا بحكومة أحمد العراقي .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[4] – إن الشروط المعتمدة في الدستور والمتعلقة بتقنيات سحب الثقة والتصويت على ملتمس الرقابة ، تجعل أنه من الصعب أن تؤدي التقنيتان معا إلى نتيجة ، والدليل عدم إسقاط الحكومة بواسطة ملتمسي الرقابة المقدمين من طرف المعارضة : الأول في عام 1964 والثاني خلال الدورة الربيعية لسنة 1990. راجع :

– مطيع (المختار) : تجربة البرلمان المغربي في مجال التقدم بملتمس الرقابة . في التمثيلية ، الوساطة والمشاركة في النظام السياسي المغربي . كتاب تكريمي للأستاذ عبد الرحمن القادري .م.س.ذ.ص 49–52.

1– حكومة البكاي الأولى

لقد ورد في الخطاب الملكي بشأن إعفاء حكومة البكاي الأولى [1]، مايلي: "لقد رأيت وأعضاء حكومتك السابقة أن الظروف التي جدت في البلاد مؤخرا تستلزم منكم استقالتكم جميعا من المهمة الحكومية التي أنطناها بكم يوم ثاني وعشرين ربيع الثاني عام 1375 الموافق لسابع دجنبر 1955 وتسليم الأمور إلى يد جلالتنا لنبت فيها بما تمليه علينا مصلحة وطننا العزيز في هذا الظرف العصيب .." ثم يقول المغفور له محمد الخامس :" .. ونحن لدى قبولنا استقالة هذه الوزارة ننوه بمجهودات أعضائها وإخلاصهم وتفانيهم في خدمة العرش والشعب .." [2]

يبدو من هذه الكلمة الملكية أن امبارك البكاي قدم استقالة باسم حكومته وأن المغفور له محمد الخامس قد قبل هذه الاستقالة وبالتالي أعفى هذه الحكومة من مهامها. وتدل التقنية المذكورة، على وجود ثلاث درجات في مسطرة الإعفاء ، وهي تقديم طلب الاستقالة أولا ، قبول هذا الطلب من طرف جلالة الملك ثانيا، ثم إعفاء الحكومة من مهامها ثالثا. وقد اتبعت نفس هذه المسطرة بالنسبة لحكومة البكاي الثانية. .

2– حكومة البكاي الثانية

لقد أقيلت حكومة البكاي الثانية المشكلة بتاريخ 28 أكتوبر 1956 نتيجة تقديم السيد امبارك البكاي –رئيس الحكومة– لطلب الاستقالة بتاريخ 16 أبريل 1958 من جهة[3]، وكذا نتيجة تقديم الوزراء الاستقلاليين بحكومته طلب استقالة ثانية، من جهة

---

[1] – أي الحكومة المغربية الأولى المشكلة بتاريخ 07 دجنبر 1955.

[2] – الخطاب الملكي الذي ألقي في حفلة التنصيب جوابا على خطاب معالي الرئيس البكاي . راجع نص الخطاب في العدد الأول من سلسلة انبعاث أمة .1955–1956. ص 277–278. مطبوعات القصر الملكي .

[3] – فيما يلي نص الرسالة التي استعفى بها السيد مبارك البكاي من منصبه :

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ثانية [1] .وقد قبل المغفور له محمد الخامس الاستقالتين معا ، وأصدر إذ ذاك الديوان الملكي البلاغ التالي :

•

"مولاي صاحب الجلالة ، يتقدم خديمكم لسدتكم العالية بالله آيات الولاء والاخلاص ، ومراسم التعظيم والاحترام ، ويتشرف بإحاطة الجلالة الشريفة علما بأنه منذ حظي بثقة جلالتكم السامية لتأليف الحكومة الأولى للمغرب الحر المستقل بتاريخ 07 دجنبر 1955 بصفته مغربيا مستقلا وأنعمتم عليه بنفس الثقة ليشكل الحكومة الثانية في عهدكم الزاهر بتاريخ 27 أكتوبر 1956 تعهد أمام الله وبين يدي سدتكم بخدمة جلالتكم يامولاي ، وخدمة العرش العلوي العتيد والوطن العزيز. ويشهد الله وجلالتكم يامولاي بأنني عملت بكل إخلاص نحو شخصكم الكريم ، متمسكا باليمين التي أديتها أمام جلالتكم ، وعملا بتوجيهاتكم الأبوية الرشيدة ، وتنفيذا لأوامركم الشريفة ، فكنت سعيدا بالعمل جهد طاقتي تحت ظل مولانا دام عزه وعلاه إلى أن ظهرت أخيرا في بحر حياة الحكومة الثانية بوادر عدم التوازن وقلة الوئام في البلاد ، وأصبحت مع أغلبية هذه الحكومة في خلاف دام واستمر يجعلني أمام صعوبات تحول بيني وبين المواطنة على العمل وفق أوامركم الشريفة وما أخذته على عاتقي من مسؤولية أمام الله وأمام جلالتكم وشعبكم المغربي النبيل . فتعذر على خديمكم ارضاء ضميره والقيام بالمأمورية التي شرفتموه بالاضطلاع بأعبائها ، وبما أنه قد سبق لي يامولاي أن أطلعت شريف علمكم على الحالة الراهنة ومانتج عنها داخل البلاد ، رجوت من جلالتكم قبول استقالتي إذ استحال علي القيام برئاسة الوزارة حسب خطتكم الحكيمة للسير بالبلاد قدما نحو الرقي والازدهار ، وها أنا أنحني اليوم أمام السدة العالية بالله راجيا من شمائلكم الكريمة أمام الواجب المقدس الذي ألقاه المولى جل وعلا على عاتق جلالتكم ، حيث قلدكم الله أمر هذه الأمة المغربية العزيزة ، أن تعفيني جلالتكم من رئاسة الوزارة ، مجددا لمولانا نصره الله كامل إخلاصي وتعلقي المتين بشخصكم الكريم والعرش العلوي المنيف والأسرة الملكية حفظها الله ورعاها ، والوطن العزيز والشعب المغربي الأبي ، جاعلا نفسي رهن إشارة جلالتكم ، أبقاكم المولى سبحانه ذخرا للبلاد ، والسلام" مطبوعات القصر الملكي . محمد الخامس ملك المغرب .العدد الثالث 1958.ص 148-149.

[1] – نظرا لأهميتها نقتطف بعض الفقرات من الرسالة التي استعفى بها الوزراء الاستقلاليون من حكومة السيد امبارك البكاي ورفعها باسمهم إلى جلالة الملك السيد عمر بن عبد الجليل : ".. بعد تقديم مراسم الطاعة والولاء ألتمس من جلالتكم باسم مجموع الوزراء الذين ينتمون لحزب الاستقلال إعفاءهم من المناصب الوزارية التي كانت جلالتكم شرفتهم بتقليدكم إياها تحت رئاسة السيد امبارك البكاي ، وذلك للأسباب التالية:.. وكان إذ ذاك الرئيس يصطبغ بصيغة شخصية مستقلة ، لكن سرعان ماتبين أنه يعمل على رأس حكومة لايحترم فيها ماتعهد به من استقلال في الرأي .. لكنه أصبح يؤيد حركة قرر هو نفسه في مجلس وزاري أنها غير مرغوب فيها لأنها لم تحترم "القوانين الجاري بها العمل ، ولأنها لايتفق وجودها مع المصلحة الوطنية ، خصوصا وقد احتمى بها عدد من الخونة والمشبوه في ماضيهم الذين التجأوا إلى هذا النوع من النشاط عند اقتراب تنفيذ التطهير المقرر وحلول موعد محاكمة الفتان عدي وبهي ... وبذلك عمل السيد البكاي على تحطيم وحدة حكومة جلالتكم ، ولم يبق قط للتعاون معه كرئيس حكومة متضامنة... وكل هذا يتطلب تضامنا وزاريا كليا أصبح اليوم منعدما ..." حرر بالرباط يوم الثلاثاء 25 رمضان 1377. 15 أبريل 1958. عن وزراء حزب الاستقلال عمر ابن عبد الجليل . راجع النص الكامل لهذه الرسالة في العدد الثالث من سلسلة انبعاث أمة مطبوعات القصر الملكي .1958. ص145-147.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

" استقبل صاحب الجلالة الملك نصره الله ، ابتداء من الساعة الثالثة السيد مبارك البكاي ، ثم السيدين محمد الرشيد ملين وأحمد رضا كديرة ، ثم الدكتور عبد الملك فرج والدكتور ليون ابن زاكين .

وقد التمسوا من صاحب الجلالة أعزه الله أن يعفيهم من مناصبهم فأعفاهم وكلفهم بتسيير الأمور الجارية .

وسيشرع صاحب الجلالة في استشارته ابتداء من عشية الغد فيستقبل صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن رئيس أركان حزب القوات المسلحة الملكية ، والسيد امبارك البكاي ، والوزراء المستشارين في مجلس التاج، والسيد المهدي ابن بركة رئيس المجلس الوطني الإستشاري .."[1]

يمكن القول بناء على هذه الرسالة، أن امبارك البكاي قد قدم طلب استقالته من الحكومة الثانية نتيجة عدم تمكنه من تطبيق الأوامر والتعليمات الرئاسية السامية. وذلك نظرا لقلة الانسجام داخل الحكومة وتنافر أطرافها، ونظرا أيضا، لوصول البلاد إلى منعطف يصعب معه على الحكومة التي يرأسها تجاوز الأزمة [2].

3- حكومة أحمد بلافريج

أقيلت حكومة بلافريج المشكلة بتاريخ 12 ماي 1958، أيضا، نتيجة تقديم رئيس الحكومة لطلب الاستقالة من مهامه حيث جاء في بلاغ الديوان الملكي المعلن لحل الحكومة مايلي :

---

[1] - راجع النص في المرجع السابق ص 149-150.

[2] - المرحوم القادري (عبد الرحمن) : الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية الجزء الثاني (الأنظمة السياسية) م.س.ص 120.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

" اقتبل صاحب الجلالة -نصره الله- صبيحة اليوم معالي السيد أحمد بلافريج رئيس الحكومة ووزير الخارجية ، وخلال هذه المقابلة التمس معالي رئيس الحكومة من جلالته أن يتفضل بإعلان قبوله للطلب الذي كان رفعه كتابة إلى الجناب العالي بالله يوم 22 نونبر الماضي بإعفائه من المهام الحكومية وارتأى النظر الشريف إذ ذاك أن لايعلن عنه في الحين .

وقد لبى -أعزه الله- اليوم هذه الرغبة ، وكلف رئيس الحكومة وباقي الوزراء بالاستمرار في تسيير شؤون وزاراتهم حتى تشكل الحكومة الجديدة. " الجمعة 5 دجنبر 1958م 23 جمادى الأولى 1378هـ [1].

يلاحظ أن الحكومات الثلاث من حكومات المرحلة الأولى[2]، قد خضعت لنفس المسطرة في الإعفاء من المهام، أي تقديم رئيس الحكومة لطلب الاستقالة ، قبول هذا الطلب من طرف صاحب الجلالة ثم إعفاء الحكومة من مهامها.

وتجدر الاشارة إلى أن حكومة أحمد العراقي [3]، قد أعفيت من مهامها أيضا باتباع نفس المسطرة السابقة .

4- حكومة أحمد العراقي

إن إعفاء حكومة أحمد العراقي [4] قد تم بناء على طلبه الإستقالة بتاريخ 04 غشت 1971، حيث صرح الملك في هذا الصدد، بمايلي :

---

[1] - راجع نص بلاغ الديوان الملكي في العدد الثالث من سلسلة انبعاث أمة. 1958. ص465.

[2] - راجع في الفقرة الثانية كيف أقيلت الحكومة الرابعة من حكومات المرحلة الأولى من مهامها.

[3] - تعتبر حكومة أحمد العراقي، تعديلا وزاريا على حكومة محمد بنهيمة ، وهي الحكومة السابعة من حكومات المرحلة الثانية (1960-1972) .راجع الجدول 1.

[4] - تم تعيين السيد أحمد العراقي وزيرا أولا محل السيد محمد بنهيمة بتاريخ 07 أكتوبر 1969. راجع الظهير رقم 311-69-1 في 11 ذي القعدة 1389 الموافق ل 19 يناير 1970 في الجريدة الرسمية رقم 2986 في 21 يناير 1970. ص 131. .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

"... وحينما استدعيت الوزير الأول ، لاعطيه البرنامج سواء فيما يخص الوسائل، أو فيما يخص العمل ، طلب مني أن أعفيه من المهام التي كانت مناطة به ، ولو لم أكن أعرف ما في مولاي أحمد العراقي من النزاهة والاستقامة والإخلاص ، لاعتقدت أن هذا تهرب من المسؤولية ولكنه قال لي : أطلب من سيدنا ونصيحتي لسيدنا وحيث سيقدم سيدنا على تجربة جديدة أن يجدد ما أمكن من الناس ، ويبدأ بي أنا شخصيا ..." ثم يقول جلالته :" ومن باب التبعية قبولنا لملتمس الوزير الأول يقتضي دستوريا أن الحكومة الحالية قد أقلناها من مهامها ، لنأتي برجال يكونون أقل عددا ويكونون بمقتضى هذا التفويض أكثر سلطة إذن أكثر مواجهة للمسؤوليات جماعة وفرادى .."[1]

وتشكل حكومة أحمد العراقي في هذا الصدد استثناء بالنسبة لباقي حكومات المرحلة الثانية (1960–1972)، بالنسبة لطريقة إعفائها [2]. كما تشكل حكومة عبد الله ابراهيم، استثناء بالنسبة لباقي حكومات المرحلة الأولى (1955–1960) في كونها أعفيت من مهامها بدون أن يقدم رئيسها طلبا للاستقالة.

ثانيا : إعفاء الحكومات بناء على إقالة رئيسها

إن الطريقة الثانية في وضع حد لمهام الوزراء نتيجة إعفاء الحكومات من مهامها، والتي تجلت من خلال البحث والدراسة ، هي إعفاء الحكومات نتيجة إقالة "رئيسها" أو "وزيرها الأول" [3]. حيث يتضح أنه بمجرد إعفاء "رئيس الوزارة" أو

---

[1] – خطاب جلالة الملك للأمة عن السياسة العامة للدولة بتاريخ 04 غشت 1971. راجع نص الخطاب في العدد السادس عشر من سلسلة انبعاث أمة . الحسن الثاني .ملك المغرب.1971.ص 119–135.

[2] – انظر طريقة إعفاء باقي حكومات المرحلة الثانية في الفقرات الموالية .

[3] – سبقت الإشارة إلى أن عبارتي "رئيس الوزارة" ثم "رئيس المجلس" استعملتا إلى غاية صدور أول دستور مغربي في 1962، حيث حلت عبارة "الوزير الأول" محل اللفظين السابقين.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

"الوزير الأول" من مهامه، تعفى في نفس الوقت الحكومة التي يترأسها من مهامها [1]. وقد توبعت هذه المسطرة بشأن حكومتين: حكومة عبد الله ابراهيم وحكومة عصمان في اكتوبر 1977 .

1- حكومة عبد الله ابراهيم

كما تمت الإشارة إلى ذلك فيما سبق، تشكل حكومة عبد الله ابراهيم استثناء بالنسبة للحكومات الثلاث الأولى من حكومات المرحلة الأولى (1955-1960)، في كونها أقيلت أو أعفيت من مهامها بدون أن تتقدم بطلب للاستقالة من طرف رئيسها . فالسيد عبد الله إبراهيم لم يتقدم بأي طلب من أجل استقالة حكومته [2]، بل أقيلت هذه الأخيرة من طرف المغفور له محمد الخامس لأنه " في انتظار وضع دستور يخولنا المقاييس التي نعتمد عليها في إسناد الحكم إلى هيئة معينة آثرنا أن نأخذ الأمر بأيدنا مباشرة ونمارس تسيير شؤون الدولة بواسطة ولي عهدنا رغبة في استقرار الحكم وجمع كلمة الأمة..."[3] و".. ولايفوتنا في هذه المناسبة أن ننوه بالجهود التي بذلتها الحكومة السابقة ونشكرها على ما عملته لخير البلاد ..." [4]

فطبقا للكلمات الملكية الواردة في هذا المجال، يتضح أن الأسباب السياسية التي كان يمر بها المغرب أدت إلى إقالة رئيس الوزارة السيد عبد الله إبراهيم ، ذلك

---

[1] - وإعفاء الحكومة بكاملها من مهامها لايعني أن أعضاءها لن يتقلدوا مهام وزارية في الحكومات الموالية لها . راجع في هذا الشأن الجداول رقم 2و3و4.

[2] - في حوار شخصي مع السيد عبد الله ابراهيم .

[3] - النداء الذي وجهه المغفور له محمد الخامس إلى الأمة المغربية بتاريخ 23 ماي 1960. انظر النص الكامل لهذا النداء في : محمد الخامس ملك المغرب انبعاث أمة . العدد السادس .1959-1960.ص 129-133.

[4] - الكلمة التي ألقاها المغفور له محمد الخامس بمناسبة تنصيب الحكومة الجديدة التي يترأسها جلالته ، راجع نص هذه الكلمة الملكية في المرجع السابق ص 137-139.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

أنه بعد إقالته مباشرة ، أعفيت حكومته من مهامهـا، وعلـى اثـر هـذا الإعفـاء تشـكلت حكومة أخرى يترأسها المغفور له محمد الخامس [1].

2- حكومة عصمان في 1977

أقيلت حكومة أحمد عصمان، التي تم تشكيلها بتاريخ 10 أكتوبر 1977 ، يوم 21 مارس 1979، وذلك نتيجة إقالة أو إعفاء وزيرها الأول كما يتضح من نص الرسالة التـي استعفى بها السيد أحمد عصمان من منصبه حيـث قـال : " ... وفـي هـذا المضمـار ، وامتثالا لأوامر مولاي المؤيد بالله التي تهدف إلى قيام جميع الهيئات السياسية بواجبها في تأطير كافة المواطنين وتعبئتهم تعبئة شاملة وتامة في شتى الميادين ، أجدني مضطرا لأن ألتمس من جلالتكـم السـماح لـي بـالتفرغ بصفـة كاملـة لتنظيـم التجمـع الوطنـي للأحرار وترسيخ وتحصين جدوره ..." [2]

يتجلى من خلال الرسالة المذكـورة، أن مهمـة رئاسـة الـوزارة الأولـى والمهمـة الحزبية متنافيتان. فالملاحظ أنه من بين الوزراء الأُول الذيـن تعـاقبوا علـى الحكومـات المغربية منذ 1955 إلى غاية 1985، لم يجمع بين منصب الوزراة الأولى ومهمة التكليـف الحزبي، إلا رئيسين للوزارة فقط. ويتعلـق الأمـر بالسـيدين أحمـد بلافريـج وعبـد اللـه إبراهيم [3]. وطبقا لهذا، لم يكن بإمكان السيد أحمد عصمـان، التفـرغ لتأسـيس حـزب

---

[1] – راجع في هذا الصدد :

ضيف (مليكة): حكومة عبد الله ابراهيم ، م.س.ذ.ص154وما بعدها.

- **Monjib** (Maâti): La monarchie marocaine ...op.cit.pp.198-209.

[2] – راجع نص الرسالة في : الحسن الثاني . ملك المغرب. انبعاث أمة . 1979. العدد 24. ص 108–110.

[3] – لهذا ، اتبع تقنيد جديد في تشكيل حكومة اليوسفي يتعلق بتعيين الشخصية الأولى فـي الحـزب الفـائز فـي الانتخابـات التشريعية في منصب الوزير الأول. راجع في هذا السياق :

El Messaoudi (Amina): La especifidad politica y parlamentaria del nuevo gobierno marroqui. Congreso Internacional de Ciencia Politica.Almeria. Espana. Mayo 1999. (à paraître).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

التجمع الوطني للأحرار مع الاحتفاظ في نفس الوقت بالوزارة الأولى. وقد أجاب الملك على رسالة أحمد عصمان بما يلي: " فقد أمعنا النظر في الرسالة التي رفعتها صباح أمس إلى جنابنا الشريف ملتمسا فيها الإعفاء من منصب الوزير الأول الذي أنطناه بعهدتك منذ سنة 1972 للتفرغ بصفة كاملة إلى العمل في حظيرة الحزب الذي اختارك رئيسا له مما لايمكن معه أن تضطلع بمسؤوليات جسيمة على المستوى الحكومي .."[1]

بالرغم من أن طلب الاستقالة المقدم من طرف أحمد عصمان قد هم بالخصوص إقالته هو بنفسه وليس حكومته ، إلا أن الحكومة التي شكلت تحت رئاسته بتاريخ 10 أكتوبر 1977، قد تمت إقالتها في مجملها. وتم تشكيل حكومة أخرى، بتاريخ 29 مارس 1979 تحت رئاسة المعطي بوعبيد، وذلك أسبوعا فقط بعد تاريخ إقالة حكومة أحمد عصمان .

إن اقتصار مسطرة إعفاء الحكومات نتيجة إقالة رئيسها أو وزيرها الأول، على حكومتي عبد الله إبراهيم وأحمد عصمان في 1977، لايعني أنه لاتوجد حكومات أخرى أعفيت من مهامها بصفة كلية أي إعفاء الوزراء والوزير الأول معا. فقد أعفيت بهذه الطريقة، حكومات متعددة كحكومة البكاي الأولى وحكومة بلافريج، ثم حكومة اباحنيني وحكومة العمراني في أبريل 1972، وحكومة بوعبيد في 1981 (راجع الجدول رقم 1). غير أن سبب إعفائها يكون مغايرا للأسباب الأولى. فالأسباب الظاهرة في وضع حد لمهام بعض هذه الحكومات، تكون متعلقة بالأساس، بالإعلان عن ابتداء تجربة برلمانية جديدة.

العوني (عبد الحميد): " خفايا سياسية وراء تعيين عبد الرحمن اليوسفي ، رئيسا للوزراء" مطابع التكتل الوطني . تمارة. الرباط.1988. خصوصا من ص 39 إلى 59.

- **El Messaoudi** (Amina): El Gobierno de Yussufi : una nueva época en Marruecos.op.cit.pp.14-19.

[1] – نص الرسالة الملكية التي أجاب بها جلالة الملك السيد أحمد عصمان معفيا إياه من منصب الوزير الأول بتاريخ 21 مارس 1979. راجع نص هذه الرسالة في العدد الرابع والعشرون من سلسلة انبعاث أمة 1979. ص 111–112.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ثالثا: إعفاء الحكومات لإبتداء تجربة برلمانية

ينبغي التذكير بأن الدستور المغربي لا ينص صراحة ولا ضمنا على أن الإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية يؤدي حتما إلى إقالة الحكومة القائمة وإعفائها من مهامها، كما هو الأمر مثلا، بالنسبة لإسبانيا التي يوضع فيها، طبقا للدستور، حدا لمهام الحكومة إثر إجراء الإنتخابات العامة [1].

لقد اتضح، مع ذلك، من الناحية العملية، أنه قبيل ابتداء كل تجربة برلمانية يتم اللجوء إلى إعفاء الحكومة القائمة بهدف تعيين حكومة جديدة عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية . وفي هذا الإطار، تم تعيين الحكومة الدستورية الأولى لأحمد اباحنيني عقب ابتداء أول تجربة برلمانية (1963–1965) [2]، كما أنه لمواكبة التجربة البرلمانية الثانية (1970–1971)، تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة كريم العمراني بتاريخ 06 غشت 1971.وأعفيت، حكومة عصمان المشكلة بتاريخ 20 نوفمبر 1972، عند ابتداء التجربة البرلمانية الثالثة (1977–1983) ،كما تم إعفاء حكومة العمراني المشكلة في 19 نوفمبر 1983 عند ابتداء التجربة البرلمانية الرابعة (1984–1992) [3].

---

[1] – البند الأول من الفصل 101 من الدستور الإسباني المؤرخ في 28 دجنبر 1978 . راجع في هذا الشأن :

- **Cendon** (Antonio Bar): "Sobre una hipotética reforma del Titulo IV de la constitucion" op.cit.p.30.

[2] – راجع بشأن نتائج الانتخابات التشريعية، الأولى من نوعها في المغرب، والتي كانت بتاريخ 17 ماي 1963 كل من :

– المرحوم **القادري** (عبد الرحمن): الوجيز في المؤسسات السياسية والقانون الدستوري النظم السياسية.م.س ص 339–351.؛ **معتصم** (محمد): الحياة السياسية في المغرب من 1962 إلى 1991. م.س.ذ.ص.129–149.

-El Mossadeq (Rkia): Les forces politiques marocaines face au problème de la démocratisation du régime. Thèse d'Etat.Paris XIII.1981.

[3] – راجع بشأن مختلف التجارب البرلمانية، المراجع التالية على التوالي :

- **El Kadiri** (Abdelkader): La 1ère expérience parlementaire marocaine :.Mémoire de D.E.S. op;cit.

– **المعتصم** (محمد): التجربة البرلمانية المغربية الثالثة ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا كلية الحقوق الدار البيضاء 1983.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

غير أنه نظرا لتجميد التجربتين البرلمانيتين الأولى والثانية [1]، فإنه سيتم الاعتماد في هذا الصدد فقط على الحكومات التي تم إعفائها من مهامها قبيل ابتداء التجربة البرلمانية الثالثة والتجربة البرلمانية الرابعة ، والمقصود بهاتين الحكومتين ، حكومة أحمد عصمان في 1972 وحكومة العمراني في 1983.

1- حكومة عصمان في 1972

لم يتم التطبيق العملي لمضمون الوثيقة الدستورية بخصوص المؤسسة البرلمانية، إلا مع ابتداء التجربة البرلمانية الثالثة (1977-1983). وقد تمت إقالة حكومة عصمان المشكلة في نوفمبر 1972 [2] قبيل اجتماع مجلس النواب في دورته الأولى بمقتضى الولاية التشريعية الثالثة.فقد تفضل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني فاستقبل الوزير الأول السيد أحمد عصمان نهار اليوم وأبلغه أنه أقال الهيئة الوزارية الحالية بناء على الدستور ولا سيما الفصل 24 منه ، وعهد إلى أعضاء الحكومة بتسيير الأمور الجارية ريثما تشكل حكومة أخرى ... [3] كما استقبل الملك السادة وزراء الدولة والوزراء وكتاب الدولة الذين كانوا أعضاء في التشكيلة التي سبقت الحكومة الجديدة (حكومة عصمان 1977) وأعرب لهم جلالته عن رضاه السامي وتقديره للجهود والخدمات التي بذلوها طوال مدة عملهم في الحكومة. [4]

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

- **Amalou** (Abderrahmane): Bilan de 30 années de vie constitutionnelle au Maroc".Ouvrage collectif. L.G.D.J: 1993.pp.577-628.

[1] – تم تجميد التجربة البرلمانية الأولى عند الاعلان عن حالة الاستثناء يوم سابع يونيو 1965 وبالتالي لم تدم هذه التجربة إلا سنة ونصف (1963-1965) بينما لم تدم التجربة البرلمانية الثانية سوى سنة واحدة فقط (1970-1971) حيث جمدت بدورها إثر الظروف السياسية الناتجة عن فشل الانقلاب في يوليوز 1971.

[2] – كما تمت الاشارة إلى ذلك سابقا فقد تعرضت حكومة عصمان المشكلة في 20نوفمبر 1972 لتعديل وزاري مهم بتاريخ 25 أبريل 1974. راجع الجدول رقم 1.

[3] – النشاط الملكي المنشور في مطبوعات القصر الملكي سنة 1977.ص 250.

[4] – المرجع السابق .ص 257.

وتفسر إقالة الحكومة نتيجة ابتداء تجربة برلمانية جديدة بتمثيل عناصر جديدة منبثقة عن الإنتخابات، في الحكومة الموالية للحكومة المعفاة من مهامها، حيث يسمح التمثيل الجديد بتشكيل الحكومة من وزراء"منتخبين"[1]، كما تمكن من تواجد تمثيل حزبي جديد[2].

2- حكومة العمراني في 1983.

تعد حكومة كريم العمراني المشكلة بتاريخ 19 نوفمبر 1983 من أجل الإشراف على الانتخابات التشريعية [3]، من بين الحكومات التي أعفيت من مهامها نتيجة ابتداء تجربة برلمانية جديدة . ويتعلق الأمر بالتجربة البرلمانية الرابعة (1984-1992) [4].

وتجدر الإشارة إلى أن إعفاء حكومة العمراني، قد ابتدأ بإبلاغ وزراء الدولة بها، زعماء الأحزاب السياسية،[5] بقرار إعفائهم من مسؤولياتهم الحكومية للتفرغ

---

[1] - صرح صاحب الجلالة بما يلي: "فإذا أضفنا إلى هذا أن جل وزرائنا هم منتخبون ، وأن منهم من يمثل القرية أو البادية أو يمثل كذلك الصعيد الوطني ، يمكننا إذن أن نقول إننا جمعنا أكثر مايمكن من العيون التي ستحمل إلينا مارأت ومن الآذان التي ستحمل إلينا ما سمعت ، ومن الأفكار التي ستوحي لنا العمل تبعا لاجتهادها ومقدرتها على التفكير وعلى الإسهام بجانبنا في حكومتنا وللعمل معنا.." خطاب صاحب الجلالة إثر تعيينه لحكومة عصمان بتاريخ 10 اكتوبر 1977. انظر نص الخطاب في العدد الثاني والعشرون من سلسلة انبعاث أمة. 1977 ص252 . ومن جهة أخرى، لايوجد في الدستور المغربي مايَنص على عدم التوافق بين المنصبين الوزاري والبرلماني.ف70% من أعضاء حكومة 1977 ، برلمانيين، أي 21 وزيرا برلمانيا في تشكيلة حكومية تضم إحدى وثلاثين عضوا (31).

[2] - فقد شارك من جديد، في حكومة عصمان الجديدة لسنة 1977 حزب الاستقلال بعد أن غادر الحكومة منذ أربع عشر سنة. ولم تكن مشاركته في هذه الحكومة مشاركة ثانوية فقط وإنما عهدت له ثمان (08) من أهم المرافق الوزارية : العدل و الخارجية و التربية الوطنية والأشغال العمومية .فقد بلغت نسبة تمثيل حزب الاستقلال داخل هذه الحكومة 24% بينما مثل حزب الحركة الشعبية بنسبة 15%.

[3] - راجع بشأن هذه الانتخابات :

- **Belhaj** (Ahmed): Le parlement marocain .in Edification d'un Etat Moderne . Ouvrage collectif. Albin Michel.1986.pp.71-94.

- **Sehimi** (Mustapha): Les élites parlementaires in Edification d'un Etat moderne .op.cit. pp.95-113.

[4] - راجع بخصوص هذه التجربة :

- **Amalou** (Abderrahman): Bilan de 30 années de démocratie parlementaire in trente années de vie constitutionnelle...op.cit.pp. 577-628.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

للحملة الانتخابية. وقد أصدرت وزارة القصور والتشريفات والأوسمة في هـذا الصـدد البلاغ التالي:

"بسم الله الرحمن الرحيم تبعا لما ورد في الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة أيده الله ونصره يوم 09 يوليوز 1984 بمناسبة احتفال الشعب المغربي المخلـص الوفي بعيد الشباب ، واستجابة من صاحب الجلالة الملك الهمام أطال الله بقاءه للرغبة التي أعرب عنها بعض وزراء الدولة زعماء الأحزاب السياسـية فـي أن يتفرغـوا للحملـة الانتخابية المنطلقة تمهيدا للاقتراع الوطني العام المحدد تاريخه في 14 شتنبر الجاري ، تفضل جلالته فأبلغهم قراره السامي بأن يعتبروا أنهم متحللـون للأسـباب الآنفـة الذكـر من المسؤوليات الحكومية والمهام الوزارية .

وإن صاحب الجلالة المؤيد المنصور بالله ليغتنم هذه المناسبة للإشـادة والتنويـه من جديد بما بذله هؤلاء الوزراء من جهود وقاموا به من أعمـال فـي أثنـاء مشـاركتهم الوزارية وانتمائهم الحكومي ..." [1]

وقد تم إرساء عنصر جديد عند إجراء الإنتخابات المذكورة، يتجلى في ضـرورة الإنتماء السياسي لجميع المرشحين للإنتخابات التشريعية[2].

---

[5] – لقد ضمت حكومة الوحدة الوطنية في 1983 ثمانية وزراء الدولة ويتعلق الأمر بالسادة : أحمد عصمان والمعطي بوعبيد وعبد الرحيم بوعبيد والحاج محمد اباحنيني ومحمد بوستة وامحجوبي أحرضان ومولاي أحمـد العلـوي ومحمـد أرسـلان الجديدي. وقد أعفي جميع وزراء الدولة –زعماء الأحزاب السياسية– من مهامهم ، أي جميـع هاتـه الشـخصيات باسـتثناء مولاي أحمد العلوي والحاج محمد اباحنيني . وقد شارك هذان الأخيران من جديـد فـي حكومـة 11 أبريـل 1985 راجـع الجداول أرقام 1و2و3و4.

[1] – لقد أبلغ وزراء الدولة –زعماء الأحزاب السياسية– بقرار إعفائهم من مهامهم في حكومة 19 نوفمبر 1983 بتـاريخ 01 شتنبر 1984 ، راجع نص البلاغ في مطبوعات القصر الملكي .1984. عدد 29 ص327–328.

[2] – فقد سبق للملك أنصرح في هذا المضمار بأنـه أصبـح " ممنوعـ دسـتوريا فـي اليـوم الـذي سـتجري فيـه الإنتخابـات التشريعية القادمة وهو يوم 14 شتنبر، ممنوع أن يتقدم أي شخص حرا، أي لابد لكل مرشـح أن يكـون منتميـا لحـزب مـا، وأن يختار الحزب الذي يريده، وهذه حريته.." الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثـورة الملـك والشـعب بتـاريخ 20 غشـت 1984 انظر نص الخطاب في العدد التاسع والعشرون من مطبوعات القصر الملكي 1984. ص301–314.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

بالإضافة إلى حكومة عصمان في 1972 وحكومة العمراني في 1983 فقد أعفيت بعض الحكومات من حكومات التسعينات أيضا، نتيجة ابتداء تجربة برلمانية جديدة[1].

لقد اقترن اختلاف الأسباب السياسية لإقالة الحكومات، باختلاف آخر على مستوى الأنماط أو الصيغ القانونية للإقالات الجماعية للوزراء.

- الفقرة الثانية : الصيغ القانونية لإقالة الحكومات

تخضع تقنية إعفاء الوزراء من مهامهم بصفة جماعية، للفصل 24 من الدستور الذي ينص على أن الملك يعفي الوزراء من مهامهم ويقيلهم إن استقالوا. فحق الملك في وضع حد لمهام الحكومات، إما بمبادرة منه أو بناء على طلبها الاستقالة ،

ويلاحظ بأن عدد "الوزراء-النواب" في حكومة العمراني لسنة 1985، أي التي تم تشكيلها بعد الانتخابات التشريعية لسنة 1983 ، بلغ إحدى عشر وزيرا (11) وذلك في تشكيلة حكومية تضم ثلاثين عضوا (30)، أي أن نسبة تمثيل النواب داخل الحكومة تقدر ب 36,66%.

[1] -فقد أعفيت في هذا السياق حكومة عز الدين العراقي نتيجة تفرغ الوزراء المنمين للأحزاب السياسية للحملة الإنتخابية في 1992 حيث أسست لهذا الهدف حكومة العمراني في 11 غشت 1992. حيث قال الملك في هذا الصدد:. "..لذا قررت أن يتفرغ الوزراء المنتمون للأحزاب للمساهمة في الحملات الإنتخابية والمشاركة في الإنتخابات.." (الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة إلى الوزير الأول الدكتور عز الدين العراقي وإلى كافة أعضاء حكومته إثر ترأسه للمجلس الوزاري بتاريخ 10 غشت 1992. راجع نص الرسالة الملكية في مطبوعات القصر الملكي، العدد السابع والثلاثون من سلسلة انبعاث أمة.1992.ص.255-258.) كما أقيلت حكومة العمراني المشكلة في 1992 بدورها ، من أجل تشكيل حكومة أخرى تعايش التجربة البرلمانية الخامسة المبتدئة سنة 1993 والممتدة فقط إلى غاية سنة 1997 وذلك نظرا لصدور دستور جديد في 1996 وتحديده لتشكيل البرلمان من مجلسين بدلا من مجلس واحد. ولولا هذا التجديد، كانت التجربة البرلمانية الخامسة ستنتهي في سنة 1999 طبقا للفصل 43 من دستور 1992 الذي كان يحدد مدة ولاية مجلس النواب في ست سنوات. وقد شكلت إثر هذا الإعفاء حكومة أخرى للعمراني تعايش برلمانا جديدا بتاريخ 17 نوفمبر 1993. وطبقا لهذه المسطرة، من المحتمل أن تعفى حكومة الفيلالي أيضا من أجل تفرغ وزرائها المنتمين سياسيا للحملة الإنتخابية المعلن عن ابتدائها في صيف 1997، على أن تتشكل حكومة أخرى تعايش البرلمان الثاني في إطار التجربة البرلمانية السادسة (1997-2002)، راجع:

El Messaoudi (Amina): Réflexions sur l'équilibre institutionnel dans la nouvelle constitution marocaine. In A.A.N; Tome XXXV, 1996. CNRS, Paris, pp.583-592.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

قد تم العمل به بالنسبة لحكومات جميع المراحل . ورغم عدم تواجد وثيقة دستورية خلال حكومات المرحلة الأولى، فقد تم تطبيق التقليد العرفي المتجسد فيما أطلق عليه البعض بالبنية الدستورية العميقة[1]، والمتمثل في المبادئ التقليدية والدينية للمملكة[2] التي تقضي أن يكون إنهاء مهام الهيئة الحكومية من الإختصاصات أو الصلاحيات الرئيسية لرئيس الدولة[3] . فقد أعفيت حكومات المرحلة الأولى من مهامها، بأمر ملكي أيضا، إما بمبادرة من الملك أو بناء على طلب من الحكومة. بعبارة أخرى ، فإنه على امتداد المراحل الثلاث من هذه الدراسة ، تدخل مسطرة إعفاء الوزراء من مهامهم نتيجة إعفاء الحكومة في مجملها ، في إطار السلطة التقديرية للملك ،[4] ولايملك الوزير الأول حق اقتراح إقالة الوزراء .[5]

إن رصد المقتضيات المتعلقة بصيغة الظهائر أو المراسيم الملكية بمناسبة إعفاء الحكومات قد أبان عن وجود صيغتين قانونيتين بخصوص وضع حد لمهام الحكومات بصفة جماعية. الصيغة الأولى هي الصيغة الصريحة (أولا)، أما الصيغة الثانية فهي الصيغة الضمنية (ثانيا).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] -أشركي (محمد): الظهير الشريف في القانون العام المغربي.م.س. ص170-171

[2]- **Palazzoli** (Claude): Le Maroc politique..op.cit.pp.79-80

[3] – **المسعودي** (أمينة): التوازن بين السلطات..م.س.ص 93-108

[4] – يلاحظ في هذا الصدد أن تغيير مقتضيات الفصل 24 من الدستور إثر صدور وثيقة 4 شتنبر 1992 لم ينل من تقنيات الاقالة ، إذ أضحى الوزير الأول بمقتضى الدستور الجديد (ف.24) يملك فقط حق اقتراح لائحة الوزراء وتقديمها للملك.." ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول وله (أي الملك) أن يعفيهم من مهامهم".

[5] – بينما يملك الوزراء الأول في جميع دول المغرب العربي حق اقتراح إعفاء أعضاء الحكومات من مهامهم. راجع في هذا الصدد :

- **El Messaoudi** (Amina): La dualité de l'exécutif au Maroc.in Congrés Maghrébin de Droit Constitutionnel Tunis .10-11 Avril 1998.(à paraître).

أولا: الصيغة الصريحة

يقصد في هذا المجال، بالصيغة الصريحة، أن يتضمن الظهير أو المرسوم الملكي بخصوص إنهاء مهام الحكومة، مقتضى يشير إلى أن موضوع الظهير هو إنهاء عمل الحكومة أو إعفائها، بمعنى صدور ظهائر شريفة أو مراسيم ملكية، تعلن صراحة عن انتهاء مهام الحكومة. وهي التقنية التي ميزت أولا إعفاء حكومات المرحلة الأولى من مهامها [1]، ثم بعض حكومات المرحلة الثانية [2]، وأخيرا الحكومة الأولى والثانية من حكومات المرحلة الثالثة [3].

فعلى سبيل المثال، تم وضع حد لمهام حكومة البكاي الثانية [4]، بإشارة الظهير المتعلق بإنهاء مهام الحكومة المذكورة، إلى أن الأمر يتعلق بحل الوزارة. وذلك على الشكل التالي:

"ظهير شريف رقم 134. 58. 1 يتعلق بحل الوزارة يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أنه بمقتضى الظهير الشريف الصادر في 23 ربيع الأول 1376 موافق 28 أكتوبر 1956 المتعلق بتأليف الوزارة

أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

فصل فريد : تعتبر منحلة ابتداء من 16 أبريل 1958 العينة الوزارية المؤلفة بمقتضى الظهير الشريف المشار إليه أعلاه الصادر في 23 ربيع الأول عام 1376 موافق 28 أكتوبر 1956.

ويعهد إلى أعضاء الوزارة المنحلة بمقتضى الفقرة الأولى من هذا الفصل بتسييرالشؤون الجارية ، كل عضو فيما يخصه إلى أن تؤلف وزارة جديدة والسلام ." [5]

---

[1] – أي حكومتي البكاي الأولى والثانية وحكومتي بلافريج وعبد الله ابراهيم .

[2] – أي حكومة اباحنيني في 13 نوفمبر 1963، وحكومة بن هيمة المشكلة في 11 نوفمبر 1967 و حكومتي العمراني في 1971 و1972.

[3] – أي حكومتي عصمان في 1972و 1977.

[4] – أي الحكومة التي شكلت بتاريخ 28 أكتوبر 1956 ، أما بخصوص حكومة البكاي الأولى . فلا يوجد في صفحات الجريدة الرسمية لسنة 1956 ظهيرا خاصا بحلها .

[5] – الجريدة الرسمية عدد 2376 في 19 شوال 1377 (9-5-1958) ص 1102-1103.

COLEGRIA - BIBLIOTHEQUE

وقد حمل أيضا الظهير الشريف المتعلق بإعفاء الوزارة الثالثة ، أي حكومة بلافريج، لفظا صريحا يشير إلى حل الحكومة[1]، ونفس الأمر بالنسبة لإنهاء مهام حكومة عبد الله ابراهيم[2].

يلاحظ أن العبارات المستعملة في الظهائر المتعلقة بإعفاء حكومات المرحلة الأولى، تراوحت بين ألفاظ "الحل"[3] و"الإعفاء"[4] ثم "إنهاء المهمة"[5] ؛ والمقصود دائما هو وضع حد لمهام حكومة معينة ريثما يتم تعيين حكومة أخرى. كما يلاحظ أن الظهائر تشير في مقتضى من مقتضياتها إلى أن الحكومة المعفاة من مهامها تقوم بتسيير الأمور الجارية إلى حين حلول حكومة أخرى محلها .

من بين حكومات المرحلة الثانية (1960-1972)، تم إعفاء حكومة أحمد ابا حنيني كذلك[6]، بطريقة صريحة. فقد نص الفصل الأول من المرسوم الملكي[7] بخصوص وضع حد لمهام حكومة اباحنيني على ما يلي: "تنتهي بناء على استقالة الحكومة مهام السيد أحمد اباحنيني الوزير الأول وكذلك مهام بقية أعضاء الحكومة"[8].

---

[1] - راجع الظهير الشريف رقم 408-58-1 المتعلق بإعفاء الوزارة في الجريدة الرسمية عدد 2410 بتاريخ 02 يناير 1959 ص 2-3.

[2] - راجع الظهير الشريف رقم 144-60-1 المتعلق بإنهاء مهام وزارة عبد الله ابراهيم في ج.ر.عدد 2485 في 10-6-1960 ص 1864-1864.

[3] - حكومة البكاي الثانية.

[4] - حكومة بلافريج.

[5] - حكومة عبد الله ابراهيم.

[6] - المقصود الحكومة المشكلة في 13 نوفمبر 1963 والمتعرضة لتعديل وزاري في 20 غشت 1964.

[7] - لقد صدر هذا المرسوم غداة الاعلان عن حالة الاستثناء

[8] - مرسوم ملكي رقم 65. 137 بتاريخ 8 صفر 1385 (8 يونيو 1965)، انظر نص المرسوم الملكي في الجريدة الرسمية عدد 2746 في 16 صفر 1385 (16 يونيو 1965) ص.1134.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

بخلاف الظهائر الملكية السابقة، والمتعلقة بإعفاء حكومات المرحلة الأولى، لم ينص المرسوم الملكي المشار إليه أعلاه، بأن الحكومة المعفاة من مهامها تتولى تسيير الأمور الجارية ، ذلك أنه في نفس تاريخ إعفائها تشكلت حكومة ملكية أخرى، غداة الإعلان عن حالة الاستثناء.[1] بيد أن الظهير الشريف المتعلق بانتهاء مهام حكومة بنهيمة، التي تشكلت في 11 نوفمبر 1967، قد أشار في فصله الثاني إلى أن أعضاء الحكومة يتولون تسيير الأمور الجارية إلى أن تعين حكومة أخرى[2] .ويلاحظ أن الإعفاء الجماعي لحكومة بنهيمة، قد سبقه إعفاء هذا الأخير من مهامه، كوزير أول، كما أرفق هذا الإعفاء بإعفاءات فردية أخرى[3]، وشكلت مجموع هذه الإعفاءات، وعددها أربعة ، موضوع ظهير شريف واحد .[4]

وينطبق النمط الصريح في إعفاء الحكومات، كذلك على الحكومتين الأخيرتين من حكومات المرحلة الثانية، أي حكومتي العمراني في 1971 و1972. فقد أعلن الظهير الشريف المتعلق بوضع حد لمهام حكومة العمراني المشكلة بتاريخ 11 غشت 1971 في فصله الأول[5]، عن انتهاء مهام الحكومة، كما تضمن الفصل الثاني، الإشارة إلى تولي نفس الحكومة تسيير الأمور الجارية إلى أن يتم تأليف الحكومة الجديدة [6] . بينما

---

[1] – راجع المرسوم الملكي رقم 65-138 بتاريخ 8 صفر 1385 (8 يونيو 1965) بتأليف الحكومة . في الجريدة الرسمية عدد 2746 مؤرخة في 16 صفر 1385 (16 يونيه 1965) ص 1135.

[2] – ظهير شريف رقم 131.71.1 بتاريخ 12 جمادى الثانية 1391 (4 غشت 1971) بانتهاء مهام الحكومة، راجع نص الظهير في الجريدة الرسمية عدد 3068 بتاريخ 18 غشت 1971، ص.1918.

[3] – راجع المطلب الثاني بخصوص إقالة الوزراء من مهامهم بصفة فردية .

[4] – راجع الظهير الشريف رقم 311-69-1 بتاريخ 11 ذي القعدة 1389 (19 يناير 1970) في الجريدة الرسمية عدد 2986 في 13 ذي القعدة 1389 (21 يناير 1970) ص 131.

[5] – انظر الظهير الشريف رقم 102-72-1 بتاريخ 19 صفر 1392 (4 أبريل 1972) بانتهاء مهام الحكومة في الجريدة الرسمية عدد 3103 في 5 ربيع الأول 1392 (19 أبريل 1972) ص 965-966.

[6] – وقد قال جلالة الملك بهذا الصدد وبمناسبة خطاب العرش :..."من الطبيعي أن تقدم الحكومة التي تسهر على سيرك اليوم استقالتها ولانريد أن نترك هذه الفرصة تمر دون أن ننوه بهذه الحكومة بكيفية إجماعية ومنفردة وعلى رأسها وزيرنا الأول السيد كريم العمراني . فقد قبلت أن تتحمل المسؤولية في أحرج الأوقات وأصعب الظروف في الوقت الذي علم فيه

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

اقتصر الظهير الشريف المتعلق بوضع حد لمهام حكومة العمراني المشكلة في 11 أبريل 1972 (الجدول 1) عن الإعلان عن انتهاء مهام الحكومة فقط، دون النص على تسييرها للأمور الجارية. ذلك أن الحكومة الموالية لها، أي حكومة عصمان في 20 نوفمبر 1972، عينت في نفس تاريخ إعفاء الحكومة الأولى .[1]

وتنفرد، خلال المرحلة الثالثة (1972–1985)، حكومتا عصمان في 1972 و1977 بالإعفاء الصريح لمهامهما. فيما يتعلق بحكومة عصمان المشكلة في 1972، فقد نص الفصل الأول من الظهير المتعلق بانتهاء مهامها، على أن مهام الحكومة المعنية تنتهي ابتداء من 5 اكتوبر 1977، كما تضمن الفصل الثاني من نفس الظهير، على أن أعضاء الحكومة يواصلون تسيير الأمور الجارية إلى أن يتم تعيين أعضاء الحكومة الجديدة[2]. أما حكومة عصمان المشكلة في 10 أكتوبر 1977، فلم يصدر أي ظهير يعلن عن انتهاء مهامها ، وإنما نص الفصل الثاني من الظهير الخاص بتأليف الحكومة الموالية لها، أي حكومة المعطي بوعبيد بتاريخ 29 مارس 1979، بنسخ الظهير الشريف الخاص بتأليف حكومة عصمان في 1977 [3].

ومقتضى هذه الحالة الثانية من الإعفاء الصريح، أنه لا تصدر ظهائر خاصة بوضع حد لمهام الحكومات، وإنما تتم الإشارة إلى إعفاء حكومة من مهامها في فصل من فصول الظهائر الخاصة بتعيين الحكومات الموالية لها. وقد طبقت هذه الطريقة أيضا،

كل وزير أن المسؤولية سيف ذو حدين ، وأن الشعب يقظ ، وأننا لانريد أن تقع في مثل الزلات التي وقعنا فيها في الماضي ، فباسمك شعبي العزيز وباسمي شخصيا أوجه لأفراد هذه الحكومة كهيأة وكأفراد شكرنا وتشجيعاتنا في أن يسيروا مسائل الدولة ريثما نكون حكومة أخرى بمثل النزاهة والاستقامة والاستجابة في سبيل الصالح العام ..." راجع نص الخطاب الملكي في العدد السابع عشر من سلسلة انبعاث أمة .الحسن الثاني ملك المغرب.1972.ص 23–39.

[1] – راجع نص الظهير الشريف رقم 437–72–1 بتاريخ 13 شوال 1392 (20 نوفمبر 1972) في الجريدة الرسمية عدد 3738 في 13 ذي القعدة 1392 (20 دجنبر 1972) ص 3294–3295.

[2] – الظهير الشريف رقم 327–77–1 بتاريخ 10 اكتوبر 1977، انظر نص الظهير في الجريدة الرسمية عدد 3389 بتاريخ 12 اكتوبر 1977، ص2895.

[3] الظهير الشريف رقم 77–79–1 بتاريخ 29–3–1979 ج.ر.عدد 3466 بتاريخ 04 أبريل 1979. ص1010–1011.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

إثر إعفاء الحكومة الملكية في 02 يونيو 1961 ثم إثر إعفاء الحكومة الملكية في 8 يونيو 1965.[1]

إن الحديث عن الإعفاء الصريح لمهام الحكومات، يعني وجود نوع آخر من الإعفاء، وهو الإعفاء الضمني.

ثانيا: الصيغة الضمنية

يقصد بالصيغة الضمنية في إعفاء الحكومات من مهامها، غياب التقنيتين الأولى والثانية. أي عدم صدور ظهائر خاصة بإعفاء الحكومات من مهامها، كما أن الظهائر الشريفة الخاصة بتأليف الحكومات الموالية للحكومات المعفاة من مهامها لم تتضمن في مقتضياتها فصلا ينص على نسخ أو إلغاء الظهائر الشريفة الخاصة بتشكيل الحكومات السابقة.[2]

يفهم من الصيغة الضمنية، بأن حكومة معينة قد أعفيت من مهامها، وذلك بمجرد صدور ظهير خاص بتعيين حكومة موالية لها . وهي الطريقة التي طبقت عند انتهاء مهام الحكومات الملكية الثلاث، أي حكومة المغفور له محمد الخامس في 26 ماي 1960 وحكومتي الحسن الثاني في 26 فبراير 1961 و05 يناير 1963.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – راجع الفصل الثالث من المرسوم الملكي رقم 67-555 بتاريخ 11 نوفمبر 1967 بتأليف وتنظيم الحكومة في ج.ر.عدد 2872 بتاريخ 15 نوفمبر 1967. ص 2478-2479.

[2] – راجع على التوالي الظهائر الشريفة التالية :

– الظهير الشريف رقم 395-81-1 بتاريخ 05 نوفمبر 1981 (ج.ر.ع.3603 في 18 نوفمبر 1981 ص 1378).

– الظهير الشريف رقم 334-83-1 في 30-11-1983 (ج.ر.ع 3710 في 7-12-83 ص 1666-1667).

– الظهير الشريف رقم 69-85-1 في 11أبريل 1985 (ج.ر.ع 3785 في 15 ماي 1985 ص 707).

أما بخصوص حكومات المرحلة الثالثة، فقد أعفيت ، تقريبا كلها، بصيغة ضمنية. أي حكومتي المعطي بوعبيد في 1979 و1981، وحكومتي العمراني في 1983و1985.[1]

فهل ينبغي القول مع هذا ، بأنه في غياب الظهائر الملكية التي تعلن عن إعفاء مهام حكومة معينة من مهامها، يفهم ضمنيا من الظهائر المتعلقة بالحكومات الموالية للأولى أن هذه الأخيرة قد أعفيت من مهامها ؟ أمام غياب الظهائر المذكورة، يمكن القول بأنه يستشف بالنسبة للحكومات المعنية من حكومات المرحلة الثالثة، أنها أنهت مهامها بمجرد صدور ظهير شريف خاص بتأليف الحكومات الموالية لها ، بمعنى أن الظهائر الخاصة بتأليف الحكومات تشير ضمنيا إلى إنهاء مهام الحكومات السابقة .

ونظرا كذلك لغياب الظهائر التي تعلن عن انتهاء مهام الحكومات، يجهل ابتداء من أي فترة يقوم الوزراء المعفاة حكومتهم من مهامها بتصريف الأمور الجارية، ذلك أن الإجراء الوحيد الذي يشير إلى انتهاء مهام الحكومة هو الظهير المتعلق بتأليف حكومة أخرى.[2]

---

[1] – راجع في الجدول رقم 1 أرقام وتواريخ الظهائر والمراسيم الملكية الخاصة بتشكيل الحكومات المذكورة أعلاه وكذا الحكومات الموالية لها .

[2] – وتجدر الاشارة إلى أن هذه التقنية في اعفاء الحكومات من مهامها ظلت سارية إلى اليوم أي إلى غاية حكومة الفيلالي المشكلة في 27 فبراير 1995 مع وجود استثناء واحد فقط يتعلق بحكومة العمراني المشكلة في 11 أغسطس 1992 التي أعفيت من مهامها بواسطة ظهير شريف مؤرخ في 17 نوفمبر 1993.(الظهير الشريف رقم 446-93-1 الصادر في ج.ر.عدد 4229 بتاريخ 17 دجنبر 1993.ص 2250) أما حكومة العمراني المشكلة في 17 نوفمبر 1993 فلم تعفى من مهامها، بصفة جماعية، بواسطة ظهير شريف، وإنما أعفي فقط كريم العمراني من مهامه كوزير أول وعين السيد عبد اللطيف الفيلالي بدله .(راجع الظهير الشريف رقم 262-94-1 المؤرخ في 30 ماي 1994 والصادر في ج.ر.عدد 4257 بتاريخ 01 يونيو 1994. ص 828.) بينما أعفيت حكومة الفيلالي المشكلة في 14 يونيو 1994 بواسطة ظهير شريف بتاريخ 30 يناير 1995 حيث تم تعيين الفيلالي مرة أخرى وزيرا أولا ووزيرا للشؤون الخارجية (انظر الظهير الشريف رقم 20-95-1 الصادر في 30 يناير 1995 في ج.ر.عدد 4296 مكرر بتاريخ 03 مارس 1995. ص 566).

كما صدر في هذا الشأن بلاغ من الديوان الملكي بتاريخ 31 يناير 1995 يقضي بوضع حد لمهام الحكومة ويثبت السيد الفيلالي في منصب الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية . كما يعهد للحكومة المنحلة بتسيير القضايا الجارية إلى غاية

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

أمام اختلاف الأنماط القانونية بخصوص إقالة الوزراء من مهامهم بصفة جماعية، يطرح تساؤل آخر حول كيفية إعفاء الوزراء من مهامهم بصفة فردية مع بقاء الحكومة التي يعدون أعضاء فيها قائمة، ثم هل بإمكان الوزراء المغاربة أن يقدموا استقالتهم أم أنه يتم وضع حد لمهامهم عن طريق تقنية الإقالة فقط [1].

الفرع الثاني: الإعفاء الفردي للوزراء

عند إعفاء الحكومات من مهامها بصفة جماعية ، يحتفظ عدد كبير من الوزراء، الذين كانوا أعضاء فيها، بمناصب وزارية في الحكومات الموالية لها وذلك عملا بالتقليد المتبع في أغلبية الأنظمة الرئاسية.[2] ففضلا عن إقالة الوزراء من مهامهم بصفة جماعية، يقال أعضاء الحكومة أيضا بطريقة فردية، أي أن الوزراء يعفون من مهامهم رغم عدم وضع حد للحكومة التي هم أعضاء فيها بصفة جماعية.

فما هو وضع الإقالات الوزارية الفردية في الدستور؟ (الفقرة الأولى)، وما هي مقتضيات الظهائر والمراسيم الملكية بخصوص وضع حد لمهام الوزراء بصفة فردية؟ (الفقرة الثانية).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

تعيين حكومة أخرى. (وهي الحكومة التي تم تعيينها بتاريخ 27 فبراير 1995. راجع البلاغ المذكور في الجزء الأربعين من سلسلة انبعاث أمة .1995.ص30.)

[1] – راجع في مقدمة المبحث الثاني من هذا الفصل المقصود بألفاظ: الاقالة والاستقالة والعزل.

[2]- **Sung** (Nak-in): Les Ministres de la 5ème République française.op.cit.p.39

الفقرة الأولى: الإقالة الفردية في الدستور

يقصد بالإجراءات الدستورية، في هذا الإطار، مضمون الفصل 24 من الدستور[1]. أي الفصل الذي تعرض بصفة موازية لظاهرة التعيين الحكومي، من جهة، وإعفاء الوزراء من مهامهم، من جهة أخرى. فهل ينص الفصل المذكور من الدساتير المغربية، على إمكانية تقديم الوزراء لطلب الإستقالة بصفة فردية؟ أم تقبل فقط استقالة الحكومة، بصفة جماعية؟

تنبغي الإشارة بداية، إلى أن المرحلة التاريخية المدروسة (1955-1985)، تشمل ثلاثة دساتير، دستور 1962 ودستور 1970 ودستور 1972. فهل تغيرت مقتضيات الإقالات الوزارية الفردية في نصوص الدساتير الثلاثة؟

يتميز الدستور المغربي الأول (1962) بالنسبة لباقي الدساتير(1970 و1972)[2]، في نصه صراحة على إمكانية تقديم الوزراء استقالة بصفة فردية. فالفصل 24 من الدستور المذكور ينص على ما يلي: "يعين الملك الوزير الأول والوزراء ويعفيهم من مهامهم ويقيلهم إن استقالوا أفرادا أو جماعة". ويفهم من النص الدستوري لسنة 1962، أنه بإمكان الوزراء أن يقدموا استقالتهم بصفة فردية.

بيد أنه بالنسبة لفرنسا مثلا، لاتتم الإحالة إلى استقالة الوزراء بصفة فردية. ذلك أن الفصل الثامن من الدستور الفرنسي (1958)، ينص في بنده الثاني أنه بناء على اقتراح الوزير الأول ، يعين رئيس الجمهورية باقي أعضاء الحكومة ويضع حدا لمهامهم .كما أن الدستور الإسباني يشير أيضا، إلى أن بعد اقتراح رئيس الحكومة، يعين الملك أعضاء الحكومة ويضع حدا لمهامهم (الفصل 100).

---

[1] - المقصود الدستور المغربي الأول أي المؤرخ في 14 دجنبر 1962 وكذا نفس الفصل 24 في باقي الدساتير المغربية الأربعة الموالية أي دستور 1970 ودستور 1972 ودستور 1992 ثم دستور 1996.

[2] - وكذا دستور 1992 ودستور 1996.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وبالنسبة للدستور التونسي، تتم الاحالة صراحة، إلى امكانية الإستقالة الفردية لأعضاء الحكومة. فالفصل 51 من الدستور التونسي المؤرخ في فاتح يونيو 1959 ، ينص على أن رئيس الجمهورية يضع حدا لمهام أعضاء الحكومة أو أحدا منهم، بمبادرته الخاصة أوبناء على اقتراح الوزير الأول .

لقد تغير، بالنسبة للمغرب، وضع الإستقالة الفردية لأعضاء الحكومة في الدستورين الثاني والثالث، أي دستور 1970 ودستور 1972. فالفصل 24 من الدستورين، ينص على ما يلي: " يعين الملك الوزير الأول والوزراء ويعفيهم من مهامهم ويقيلهم إن استقالوا". إن حذف عبارة "أفرادا أو جماعة" من الفصل 24 في دستوري 1970 و1972 له مدلوله ، إذ يجعل طبقا للدستورين الثاني والثالث (الفصل 24) أي نوع من الاستقالة يمكن أن يتقدم بها الوزراء ، هل يمكن للوزير أن يقدم استقالته بصفة فردية. أم من الضروري أن تكون هذه الاستقالة استقالة جماعية ؟ [1] فالتساؤل المطروح هو هل يمكن للوزراء أن يقدموا استقالتهم بصفة فردية؟ أم للحكومة فقط كهيئة جماعية حق تقديم استقالتها ؟

تجدر الإشارة هنا إلى أن مقتضيات الفصل 24 من الدستور المغربي، لا تشير إلى الأسباب التي قد تؤدي إلى إعفاء الوزراء من مهامهم بصفة فردية. وطبقا لهذا، يتضح أن الدستور المغربي يقتصر على ذكر بعض الأسباب التي تؤدي إلى استقالة الحكومة بصفة جماعية فقط[2]، دون ذكر الأسباب المؤدية إلى الإقالة الفردية للوزراء.

فهل تأخذ الظهائر أو المراسيم الملكية الخاصة بالإعلان عن وضع حد لمهام الوزراء، شكلا واحدا؟ أم تغيرت أشكالها بتغيير المراحل الثلاث؟ ثم هل يتضمن فحوى الظهائر المذكورة الإشارة إلى أسباب الاقالات والإستقالات الفردية؟

---

[1] –في نفس السياق، لم يعد حق الإستقالة الفردية للوزراء، واردا في دستور 4 شتنبر 1992 ولا في دستور 13 شتنبر 1996. فالبندان الثالث والرابع من الفصل 24 الجديد ينصان على ما يلي: " وله (أي للملك) أن يعفيهم من مهامهم. ويعفي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها".

[2] – انظر ما تم ذكره حول المسؤولية الوزارية في القسم الثاني (الفصل الثاني).

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الفقرة الثانية: ظهائر الإقالات الفردية

تخضع جميع أنواع الاقالات الفردية لمسطرة قانونية واحدة تتجلى في صدور ظهائر شريفة أو مراسيم ملكية تعلن عن وضع حد لمهام الوزراء أو إعفائهم من مناصبهم. غير أنه يتضح أن تقديم الظهائر أو المراسيم الملكية وحيثياتها بخصوص وضع حد لمهام أعضاء الحكومات بصفة فردية، ليس موحدا بالنسبة لجميع أنواع الاقالات (أولا) كما أن مضمون الظهائر المذكورة لايشمل نفس العبارات بخصوص مختلف أشكال الإعفاءات من المهام الوزارية (ثانيا).

أولا: الإقالة الفردية في تقديم الظهائر[1]

إن دراسة مختلف الظهائر و المراسيم الملكية الخاصة بوضع حد لمهام الوزراء بصفة فردية [2]، تكشف عن وجود ثلاث صيغ في تقديم الظهائر المذكورة. غير أن اختلاف هذه الصيغ الثلاث لايسمح بتبيان الخصوصيات المتعلقة بكل حالة على حدة. لذاكان من المفيد تقديم الصيغ الثلاث التي قدمت بها الظهائر أو المراسيم الملكية المتعلقة بوضع حد لمهام الوزراء .

– الصيغة الأولى هي الصيغة المتداولة بكثرة بشأن وضع حد لمهام الوزراء وهي التالية :" ظهير شريف (أو مرسوم ملكي) رقم .... يغير بمقتضاه الظهير الشريف الخاص بتأليف وتنظيم الحكومة " أو " ظهير شريف رقم .. بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم ... بتعيين أعضاء الحكومة "[3]

---

[1] – ينبغي التوضيح بأنه يقصد بتقديم الظهير، موضوع الظهير الذي يتم تحديده في العنوان، (Visa) أي كل ما يسبق مقتضيات الفصل الأول والثاني.. إلخ للظهير. بينما يقصد بالمضمون، كل ما يرد في داخل الفصول.(Dispositif)

[2] – أي خارج الحالات التي تقال فيها الحكومات بصفة جماعية .

[3] – . حلت عبارة "تعيين أعضاء الحكومة" محل عبارة "تأليف وتنظيم الحكومة" ابتداء من مارس 1985.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وقد استعملت الصيغتان معا، على امتداد المرحلتين الثانية والثالثة أي من 1960 إلى 1985 [1] . والعنصر الوحيد الذي يمكن استخلاصه من الصيغة أعلاه، أن الإعفاء الفردي للوزراء يأتي في وقت تكون فيه الحكومة قائمة ، ذلك أن الظهير الشريف (أو المرسوم الملكي) الخاص بوضع حد لمهام الوزراء، يغير أو يتمم ظهير شريف خاص بتأليف وتنظيم حكومة متآلفة .

– الصيغة الثانية تأتي في الدرجة الثانية من حيث التداول ، وهي كالتالي: "ظهير شريف (أو مرسوم ملكي) رقم ... يحدد بموجبه تاريخ إعفاء السيد ...من منصب ". وهي الصيغة التي استعملت إثر إعفاء وزيرين من مهامهما خلال المرحلة الأولى (1955–1960)[2]. أو "ظهير شريف رقم ... بإنهاء مهام السيد ... كوزير."وهي صيغة تم استعمالها مرات معدودة على امتداد المراحل الثلاث. وتختلف الصيغة الأخيرة عن الصيغة السابقة، أي الصيغة الأولى، في أن الثانية تجدد اسم ومنصب الوزير المعفى من مهامه، في تقديم الظهير وفي مضمونه [3]؛ بينما لاتشير الصيغة الأولى إلى هذه المعلومات إلا في مضمون الظهير فقط.

– الصيغة الثالثة ، وهي الصيغة التي لاتكتفي بالنص على إعفاء وزير معين من مهامه فقط، وإنما تعينه أيضا في منصب آخر أو تعين وزيرا آخر محل الوزير المعفى من مهامه. وهي صيغة تأتي كالتالي : "ظهير شريف رقم .. بانتهاء مهام السيد ... كوزير ... وتعيينه.." أو "ظهير شريف رقم .. يتعلق بانتهاء مهام السيد ... كوزير ... وتعيين السيد ... في..."

---

[1] – كما ظلت نفس الصيغة تستعمل بعد سنة 1985 إلى اليوم.

[2] – يتعلق الأمر بإعفاء السيد أحمد اليزيدي من منصب وكيل وزارة الإقتصاد الوطني في التجارة والصناعة، وإعفاء السيد محمد الزغاري من منصب وزير الدفاع الوطني. راجع الجريدة الرسمية عدد 2346 بتاريخ 11 اكتوبر 1957، ص2208.

[3] – راجع النقطة الثانية حول مضمون الظهائر الخاصة بالاقالات الفردية .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وقد استعملت الصيغتان الأخيرتان خلال المرحلة الثالثة فقط، أي منذ 1972 إلى 1985 [1]. وتتميز هذه الصيغة الثالثة عن الصيغتين الأولى والثانية في أن الصيغة الأخيرة تشير إلى "سبب" الاقالة، ألا وهو التعيين في منصب وزاري آخر . ذلك أن صيغة تقديم الظهير تشير إلى أن الوزير المقال يعين في منصب وزاري آخر، بمعنى أن الإقالة من المنصب الوزاري كانت بهدف التعيين في مهمة وزارية أخرى .

بالإضافة إلى الصيغ الثلاث بشأن الإقالات الوزارية، استعملت استثناء ولمرة واحدة الصيغة التالية : "ظهير شريف رقم ... بتنظيم وتأليف الحكومة" حيث تضمن مضمون هذا الظهير في فصله الأول، التشكيلة الحكومية ، وفي فصله الثاني أسماء الوزراء الذين أعفوا من مهامهم [2].

رغم اختلاف صيغ تقديم الظهائر والمراسيم الملكيةالخاصة بوضع حد لمهام الوزراء بصفة فردية، فإن الصيغ الثلاث لاتشير إلى سبب أو دافع الاقالات [3]. فهل تغير مضمون نفس الظهائر بالإنتقال من مرحلة لأخرى ؟ وهل يحيل هذا المضمون إلى سبب الاقالات الفردية للوزراء؟

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – كما استعملت هذه الصيغة فيما بعد المرحلة الثالثة، أي بعد حكومة 1985 وخصوصا عند إعفاء السيد كريم العمراني من منصب الوزير الأول وتعيين السيد الفيلالي في نفس المهام ، وكذا عند إعفاء السيد محمد زيان من منصب وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بحقوق الانسان وتعيين السيد عبد الرحمن أمالو محله. راجع على التوالي : الظهير الشريف رقم 262. 94. 1 في 20 ماي 1994 (ج.ر.ع 4257 بتاريخ فاتح يونيو 1994 ص 828). والظهير الشريف رقم 23. 96. 1 في 29 مارس 1996 (ج.ر.ع 4370 في 18 أبريل 1996 ص 725).

[2] – كان ذلك إثر التعديل الوزاري بتاريخ 25 أبريل 1974. راجع الظهير الشريف رقم 240–74–1 بتاريخ 25 أبريل 1974 (ج.ر.ع 3209 بتاريخ فاتح مايو 1974 ص 1112–1113).

[3] – باستثناء الحالات النادرة التي تشير فيها صيغة تقديم الظهائر الخاصة بالاعفاءات أن الوزير يعفى من مهمته ليعين في مهمة وزارية أخرى . راجع ماتم ذكره سابقا. ص.

ثانيا: الإقالة الفردية في مضمون الظهائر

يقصد بمضمون الظهائر الشريفة، في هذا الإطار، الفصل الفريد أو الفصول المختلفة التي ترد بعد الفقرة :" أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي " [1]. فبينما يستعمل الفصل الأول، في الغالب، لإعفاء وزير معين أو وزراء متعددين من مهامهم، يستعمل الفصل الثاني لتعيين وزير أو وزراء في المهام الوزارية التي أعفي منها الوزراء السابقون.

كما يشير الفصل الأول من الظهير الشريف (أو المرسوم الملكي)، الخاص بوضع حد لمهام أعضاء الحكومة، إلى تاريخ ابتداء الإعفاء حيث يكون النص كما يلي:

" الفصل الأول : ابتداء من ... يعفى السيد .. أو السادة ... من مهام ..."

"الفصل الثاني : يعين ابتداء من نفس التاريخ السيد أو السادة ... في مهام ..."

بينما يستعمل الفصل الأخير، غالبا، للإعلان على أن نص الظهير (أو المرسوم الملكي) ينشر في الجريدة الرسمية .

كما يقتصر محتوى أو مضمون الظهائر المذكورة على فصل واحد. بحيث يكون شكل الفصل الفريد من الظهائر أو المراسيم الملكية، على الشكل التالي :" تنتهي ابتداء من ... مهام السيد ... كوزير ... والسلام"

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى وجود ارتباط بين الصيغة التي يتم بها تقديم الظهير وبين مضمونه. فعندما تنص الصيغة على أن الظهير الشريف (أو المرسوم الملكي) يتعلق بتغيير أو تتميم ظهير شريف بتأليف وتنظيم الحكومة ، يكون المضمون محتويا على أكثر من فصل واحد، حيث يتعلق الفصل الأول بالإعفاء ويتعلق الفصل

---

[1] – أما قبل هذه الفقرة فالعبارات المستعملة هي كالتالي :" الحمد لله وحده يعلم من ظهيرنا الشريف رقم ... (أو من "كتابنا الشريف" خلال المرحلة الأولى : 1955–1960) أسماه الله وأعز أمره أنه ... بمقتضى الظهير الشريف ..." كما أصبحت تسبق هذه الفقرة الأخيرة –منذ صدور الدستور المغربي الأول– عبارة :"الحمد لله وحده (الطابع الشريف بداخله الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه) .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الثاني بالتعيين [1]؛ بينما عندما تكون صيغة تقديم الظهير تنص على أن الظهير المذكور يتعلق بإنهاء مهام السيد ... من مهمة ...، فالمضمون يكون محتويا على فصل فريد، يتعلق بتبيان تاريخ الإعفاء واسم المعني بالأمر ثم مهمته .

وبصفة عامة، يمكن حصر أسباب الإقالات الوزارية الفردية من خلال مضمون الظهائر الملكية، في ثلاثة:

السبب الأول: التعيين في مهام وزارية أخرى. ويعرف السبب المذكور إما صراحة أو ضمنا. أما معرفة تعيين الوزراء في مهام أخرى صراحة، يكون بنص صيغة تقديم الظهير للإعفاء من المهام الوزارية، على أنه وضع حدا لمهام الوزراء من أجل تعيينهم في مهام وزارية أخرى. [2] كما ترد الإشارة إلى نفس السبب في فصل من فصول الظهير أو المرسوم الملكي بخصوص انتهاء مهام وزارية معينة. حيث ينص الفصل الأول مثلا، على إعفاء وزراء معينين من مهامهم، وينص الفصل الثاني على تعيين نفس الوزراء في مهام وزارية أخرى. [3]

---

[1] – وهو المضمون الذي استعمل في أغلب الحالات المتعلقة بالاعفاءات من المهام الوزارية بصفة فردية سواء خلال المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية ، أما المرحلة الأولى فقد اكتفى مضمون الظهيرين المتعلقين بوضع حد لمهام وزيرين بالنص في فصل فريد فقط على اسم ومهمة الشخص المعفى من مهامه . راجع في هذا الصدد الظهيرين الشريفين رقم 291-57-1 و 292-57-1 بتاريخ 11 شتنبر 1957 ، والصادران في ج.ر.ع 2346 بتاريخ 11 أكتوبر 1957.ص 2208.

[2] – راجع الصيغة الثالثة من صيغ تقديم الظهائر الشريفة أو المراسيم الملكية بخصوص الاعفاء من المهام الوزارية .

[3] – راجع مثلا الظهير الشريف رقم 56-70-1 بتاريخ 23 مارس 1970 يغير بموجبه المرسوم الملكي رقم: 67-555 (11-11-1967) بتأليف وتنظيم الحكومة حيث ينص الفصل الأول منه على مايلي :

" يعفى السادة الآتية أسماؤهم من مهامهم ابتداء من 26 مارس 1970 :

– مامون الطاهري كوزير للمالية ؛

– عبد الكريم الأزرق كوزير للسياحة؛

– بدر الدين السنوسي كوزير للبريد والبرق والتلفون؛

– عمر بوستة كوزير للشبيبة والرياضة والشؤون الاجتماعية ؛

– محمد بن علي شفيق ككاتب للدولة في التعليم الثانوي والتقني والعالي وتكوين الاطارات لدى الوزير الأول ؛

الفصل الثاني:

يعين ابتداء من نفس التاريخ السادة :

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

السبب الثاني: الحالة الصحية. أي عدم تمكن الوزراء من الاستمرار في ممارسة مهمتهم نتيجة حالتهم الصحية . وقد وقعت هذه الحالة ، حسب صفحات الجريدة الرسمية، مرة واحدة فقط. ويتعلق الأمر بالسيد محمد رشيد ملين، الذي أعفي من مهمته، كوزير للتربية الوطنية نتيجة حالته الصحية. وتم تعيين وزير آخر محله [1].

ويلاحظ من خلال الحالة الثانية، أنه لم يدرك سبب إعفاء السيد رشيد ملين من مهامه بواسطة ظهير خاص بوضع حد لمهامه ، وإنما بواسطة ظهير خاص بتعيين من يحل محله ، وفي هذه الحالة يتعلق الأمر بالسيد يوسف بن العباس .[2]

السبب الثالث: تقديم الإستقالة. أي إعفاء وزراء من مهامهم نتيجة تقديمهم الاستقالة . وقد حدثت هذه الحالة، حسب صفحات الجريدة الرسمية دائما، مرة واحدة فقط. ويتعلق الأمر بالسيد محمد بن الحسن الوزاني.[3]

- مأمون الطاهري ، وزيرا للتعليم الثانوي والتقني والعالي وتكوين الاطارات ؛
- عبد الكريم الأزرق ، وزيرا للمالية؛
- بدر الدين السنوسي ، وزيرا للشبيبة والرياضة والشؤون الاجتماعية؛
- الجنرال ادريس بن عمر العلمي ، وزيرا للبريد والبرق والتليفون؛
- عبد الحميد كريم ، وزيرا للسياحة؛
- محمد بن علي شفيق ، نائب كاتب الدولة في التعليم الثانوي والتقني والعالي وتكوين الاطارات ؛

الفصل الثالث :

ينشر ظهيرنا هذا بالجريدة الرسمية " راجع نص هذا الظهير في الجريدة الرسمية عدد 3023 بتاريخ 07 أكتوبر 1970. ص2425.

[1] — يشير الظهير المذكور إلى ما يلي: "ونظرا لكون صحة السيد محمد رشيد ملين وزير الدولة لاتسمح له بالقيام بأعباء وزارة التربية الوطنية المسندة إليه بمقتضى الظهير الشريف المشار إليه أعلاه .

أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

فصل فريد

يعهد إلى السيد يوسف بن العباس وزير الصحة العمومية بمهام وزارة التربية الوطنية ابتداء من 15 يونيو 1961 والسلام."

راجع :"ظهير شريف رقم 174-61-1 يتعلق بتكليف السيد يوسف بن العباس وزير الصحة العمومية بمهام وزارة التربية الوطنية" في ج.ر. عدد 2543 بتاريخ 21 يوليوز 1961.ص1842.

[2] – راجع الظهير الشريف المذكور سالفا.

[3] — بناء على هده الحالة الفريدة من نوعها، نعرض فيما يلي نص الظهير الشريف بكامله :

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وخارج الأسباب الثلاثة المذكورة، لا تنص الظهائر والمراسيم الملكية بخصوص وضع حد لمهام الوزراء، على أسبب الإعفاءات الوزارية. فهل يعني انفراد الظهير المذكور أعلاه بالنص على استقالة المعني بالأمر كسبب لإعفائه من مهامه ، أنه لايوجد وزراء آخرون قدموا استقالتهم قبل وضع حد لمهامهم، ذلك أنه خارج الأسباب الثلاثة المذكورة، لا تحيل الظهائر الملكية إلى سبب إعفاء الوزراء من مهامهم بصفة فردية. كما أنه بالنسبة لفرنسا مثلا، نادرا ماتشير مراسيم رئيس الجمهورية بخصوص وضع حد لمهام الوزراء، إلى أسباب إقالتهم أو استقالتهم[1]. لذا يصعب التمييز طبقا لما سبق، بين حالات الإقالة وحالات الاستقالة الوزارية ، والتعرف على الأسباب و الظروف التي قد تدفع أعضاء الحكومة إلى طلب الإستقالة.

من المعروف أن للمؤسسة الملكية، دستوريا وعمليا، سلطة تقديرية في مجال إقالة الوزراء من مهامهم. فالظهائر التي تتضمن وضع حد لمهام أعضاء الحكومة بصفة فردية، لا تشير، إلا نادرا، لسبب هذا الإعفاء.وإذا كان أمر استقالة الوزراء، يهم وزيرا واحدا فقط، فكم عدد الإقالات الفردية للوزراء؟

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

"ظهير شريف رقم 327-62-1 بإعفاء السيد محمد بن الحسن الوزاني من منصب وزير الدولة

الحمد لله وحده

(الطابع الشريف بداخله الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره أنه ؛

بمقتضى الظهير الشريف رقم 166-61-1 الصادر في 17 ذي الحجة 1380 الموافق 02 يونيو 1961 بتأليف الحكومة حسبما وقع تغييره وتتميمه ، وبناء على الاستقالة المؤرخة بثامن عشر يوليوز 1961 التي رفعها إلى جنابنا الشريف السيد محمد بن الحسن الوزاني ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

فصل فريد

يعفى السيد محمد بن الحسن الوزاني من منصب وزير الدولة ابتداء من فاتح غشت 1961. والسلام. وحرر بالرباط في 15 رجب 1382 الموافق ل 1962/12/12". راجع نص الظهير الشريف في ج.ر. عدد 2617 بتاريخ 21 دجنبر 1962 ص 3002.

[1] -، راجع في هذا الصدد:

- **MAUS** (Didier): Démissions et révocations des ministres sous la 5ème République. In .R.Pouvoirs N°36. 1986.pp.117-134.

الجدول رقم 40: عدد الاقالات الفردية للوزراء

الحكومات	عدد الاقالات الفردية اللاحقة لتشكيلها	مجموع الاقالات اللاحقة لتشكيل حكومات المراحل الثلاث
حكومة 07 دجنبر 1955	-	
حكومة 28 أكتوبر 1956	02	
حكومة 12 ماي 1958	-	
حكومة 24 دجنبر 1958	-	
المرحلة الأولى		**02**
حكومة 26 ماي 1960	01	
حكومة 20 فبراير 1961	-	
حكومة 02 يونيو 1961	06	
حكومة 05 يناير 1963	01	
حكومة 13 نوفمبر 1963 تعديل وزاري 20 غشت 1964	02 02	
حكومة 08 يونيو 1965	15	
حكومة 06 يوليوز 1967	40	
حكومة 11 غشت 1971	-	
حكومة 12 أبريل 1972	01	
المرحلة الثانية		**68**
حكومة 20 نوفمبر 1972 تعديل وزاري 25 أبريل 1974	03 08	
حكومة 10 أكتوبر 1977	03	
حكومة 05 نوفمبر 1981	-	
حكومة 19 نوفمبر 1983	02	
حكومة 11 ابريل 1985	11	
المرحلة الثالثة		**28**
مجموع المراحل		**98**

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

تم الإعتماد بالنسبة للجدول أعلاه، على الظهائر والمراسيم الملكية المتعلقة بإعفاء الوزراء، والمنشورة في صفحات الجريدة الرسمية . أما الإستقالات أو الإقالات الفردية التي لم تنشر فلم تعتمد في هذا السياق[1].

يبدو من خلال الجدول المذكور، أن عدد الاقالات الفردية التي طرأت عقب تشكيل الحكومات المغربية من 1955 إلى 1985 قد اختلف اختلافا بينا من مرحلة لأخرى. فبينما أقيل وزيرين فقط من مهامهما بصفة فردية خلال المرحلة الأولى[2]، فقد تم إعفاء ثمانية وستون (68) وزيرا من منصبهم خلال المرحلة الثانية (1960–1972) وسجلت ثمان وعشرون (28) إقالة خلال المرحلة الثالثة (1972–1985) .وتبعا لذلك، فقد تميزت المرحلة الثانية بكثرة الاقالات الفردية لأعضاء الحكومة، وهي إقالات تمركزت بالخصوص خلال حالة الاستثناء (1965–1970). فقد عقبت حكومة الحسن الثاني المشكلة في 08 يونيو 1965، خمسة عشر (15) إقالة كما عقبت حكومة بنهيمة المعينة في 06 يوليوز 1967 أربعون إقالة (40) أي مامجموعه خمس وخمسون (55) إقالة في ظرف خمس سنوات .

أما باقي الحكومات، فلم يتجاوز عدد الإقالات الفردية لأعضائها إعفاء واحد أو ثلاثة إعفاءات، باستثناء حكومة 02 يونيو 1961 التي عقبتها ستة إعفاءات فردية، وكذا حكومة عصمان في 1974 التي سجلت على إثرها ثمان (08) إقالات فردية، ثم حكومة العمراني في 1985 التي عقبتها إحدى عشر(11) إقالة[3] (انظر الجدول رقم 40).

---

[1] –حسب بعض المراجع، تقدم عدد من الوزراء بطلب الإستقالة من مناصبهم. غير أنه بعد جرد للجريدة الرسمية خلال المدة المدروسة، لم نعثر على هذه الأسماء. وتم الإعتماد على ما هو منشور فقط .

[2] – يتعلق الأمر بالسيد أحمد اليزيدي الذي أعفي من منصب وكيل وزارة الاقتصاد الوطني في التجارة والصناعة والسيد محمد الزغاري الذي أعفي من منصب وزير الدفاع الوطني وذلك لكي يتقلدا معا منصبين وزيريين جديدين ، انظر ج.ر.ع 2346 بتاريخ 11 أكتوبر 1957.ص 2208

[3] – تعتبر آخر إقالة فردية عقبت حكومة العمراني المشكلة في 11 أبريل 1985 هي إعفاء السيد عبد الله القادري من مهمة وزير السياحة وذلك بتاريخ 09 أبريل 1991. انظر الظهير الشريف رقم 70–91–1 بتاريخ 10 ماي 1991 المنشور في ج.ر. عدد 4098 في 15 ماي 1991 ص 641.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ويبلغ على اثر هذا ، مجموع الاقالات الفردية التي عقبت حكومات المراحل الثلاث ثمان وتسعون إقالة (98) [1].

فهل لارتفاع عدد الاقالات الفردية علاقة بارتفاع نسبة دوران "النخبة" الوزارية؟ بعبارة أخرى ، هل يكون هدف إقالات الوزراء من مهامهم هو تعويضهم بغيرهم ، أم أن نفس الوزراء يقالون من منصب ليعينون في منصب حكومي آخر؟

لقد اتضح سابقا، من خلال الجداول 2 و3 و4 و5، ضعف نسبة التغيير الوزاري في كل حكومة من حكومات المراحل الثلاث. والدليل على ضعف النسبة المذكورة، ارتفاع الفرق بين عدد الوزراء المشاركين في الحقل الحكومي منذ حكومة البكاي في 1955 إلى غاية حكومة العمراني في 1985 والذي لايتجاوز 196 شخصية [2] ، وبين عدد المشاركات الحكومية لنفس الشخصيات، الذي يبلغ في مجموعه 473 مشاركة وزارية[3]. ثم إذا كان مجموع الاقالات الفردية عبر المراحل الثلاث مجتمعة، يصل إلى ثمان وتسعون إقالة (98) (انظر الجدول 40) وأن عدد المشاركات الحكومية التي شاركت من خلالها 196 شخصية حكومية، يصل إلى 473 مشاركة، فإن نسبة خروج الوزراء من الساحة الحكومية لا يتجاوز نسبة 20,71%.

---

[1] – بينما لم يسجل إثر حكومات التسعينات، (من حكومة العمراني في 1992 إلى حكومة الفيلالي في 1995) سوى أربعة إعفاءات. فقد عقب حكومة 11 غشت 1992، إعفاء واحد يتعلق بالسيد عثمان الدمناتي من مهامه كوزير للفلاحة والإصلاح الزراعي. كما عقبت حكومة 11 نوفمبر 1993 إقالة فردية واحدة تتعلق بإعفاء محمد كريم العمراني من مهام الوزارة الأولى ، ثم حكومة 07 يونيو 1994 ، التي عقبتها إقالة واحدة أيضا، تتعلق بإعفاء السيد محمد سكوه من مهامه كوزير للمالية ، ثم أخيرا حكومة 27 فبراير 1995 التي عقبتها لحد الآن إقالة محمد زيان من مهامه كوزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بحقوق الانسان ، راجع على التوالي أعداد الجريدة الرسمية التالية: ج.ر.ع.4181 بتاريخ 16-12-92 ص1761؛ ج.ر.ع. 4257 بتاريخ 01-06-1994. ص 828؛ ج.ر.ع 4266 بتاريخ 03 أغسطس 1994 ص 1125 ثم ج.ر.عدد 4370 بتاريخ 18 أبريل 1996 ص 725. ومعنى هذا أنه من سنة 1992 إلى سنة 1997 لم يعفى من منصبهم إلا أربعة وزراء فقط بصفة فردية .

[2] – أما إلى غاية حكومة الفيلالي المعينة في 27 فبراير 1995 فيبلغ مجموع الوزراء المغاربة 241 شخصية .

[3] – راجع الجداول رقم 1 ورقم 37.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يظهر مما سبق، أن ارتفاع عدد الإعفاءات الفردية للوزراء لا يدل بصفة أوتوماتيكية على تجديد "النخبة" الوزارية في الساحة الحكومية. فأغلب الإعفاءات أو الاقالات الوزارية هي إقالات، إن صح القول، "ظرفية" فقط أو "مؤقتة"، لأن أصحابها يعفون من مهامهم ليعينون في مناصب وزارية أخرى ثم يعفون ثانية ليشاركوا في حكومات موالية وهكذا. فالإقالات الفردية للوزراء، لاتعني أنها تضع حدا بصفة نهائية لمشاركة الوزراء في المناصب الحكومية.

بجانب الإعفاءات الوزارية "الظرفية" [1]، يوجد نوع آخر من الإعفاءات[2] التي لم يعد أصحابها لتقلد مناصب حكومية أخرى، على الأقل لحد الآن. وغني عن البيان أن الإقالات "النهائية" بمفردها، هي التي تسمح بمفردها بتجديد "النخبة" الوزارية ، ذلك أن إعفاء أعضاء الحكومة بصورة "نهائية" من منصب وزاري، تعطي الفرصة لتقلد نفس المنصب من طرف شخصيات أخرى.

ويمكن إحصاء النوع الأخير من الإعفاءات أو الاقالات الوزارية، من خلال المشاركات "المنفردة" للوزراء الذين تم إعفائهم من مهامهم، ولم يرد إسمهم مرة أخرى في التشكيلات الحكومية الموالية[3].

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – راجع مرة أخرى الجداول السابقة الذكر لإدراك نسبة التغيير الضئيلة للوزراء المشاركين في كل تشكيلة حكومية على حدة.

[2] – أي الاعفاءات التي تطرأ عند إقالة الحكومة بصفة جماعية .

[3] – المقصود ، الوزراء الذين لم يشاركوا مرة أخرى في أي حكومة من حكومات التسعينات، أي إلى غاية هذا التاريخ أي التعديل الوزاري "التقنقراطي" على حكومة الفيلالي في 13 غشت 1997.

الجدول رقم 41: عدد الإقالات "النهائية" عبر المراحل الثلاث

المراحل	مجموع عدد أعضاء الحكومات	عدد الإقالات "النهائية"	النسبة المائوية
المرحلة الأولى 1960-1955	41	12	29,26
المرحلة الثانية 1972-1960	85	33	38,82
المرحلة الثالثة 1985-1972	70	20	28,57
المراحل الثلاث 1985-1955	196	65	33,16

كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا [1]، فإنه لايمكن أن يفهم من خلال صيغ ومضمون الظهائر أو المراسيم الملكية بخصوص الإعفاءات أو الاقالات الفردية للوزراء، أن الوزير المعفى من مهامه قد يعود ليشارك مرة أخرى في الحكومة [2]، أو أنه سيعفى منها بصفة "نهائية" [3]. ذلك أنه من الناحية العملية وباستثناء الوزراء الذين لم يعودوا على قيد الحياة[4]، لايمكن القول بأن الوزراء المقالين من مهامهم لن يعودوا ثانية للمشاركة في مناصب وزارية أخرى.[5]

---

[1] – راجع الجدول السابق رقم 40.

[2] – باستثناء الحالات التي تشير الظهائر الخاصة بالاعفاءات، إلى أن الوزراء الذين أعفوا من مهامهم سيتقلدون مناصب وزارية أخرى.

[3] – بلفظ "نهائي" يقصد أن الوزراء قد شاركوا في حكومة واحدة فقط أو في منصب وزاري واحد أقيلوا منه رغم بقاء الحكومة قائمة. كما أنهم لم يعودوا في أي تشكيلة حكومية موالية للحكومة التي أقيلوا منها للمشاركة في أي منصب وزاري آخر.

[4] – من بين العينة الوزارية المدروسة أي 196 وزيرا،يبلغ عدد الوزراء الذين لم يعودوا على قيد الحياة (لحد الآن أي يونيو 1997) ثمان وخمسون (58) وزيرا: ستة وعشرون (26)من وزراء المرحلة الأولى وسبعة وعشرون (27) من وزراء المرحلة الثانية ثم خمسة (05) من وزراء المرحلة الثالثة .

[5] – كما تم الاعتماد بالنسبة للجدول رقم 43 الخاص بالإعفاءات الفردية اللاحقة لتشكيل الحكومات، على الظهائر أو المراسيم الملكية المنشورة في صفحات الجريدة الرسمية ، تم الاعتماد أيضا فيما يخص المعلومات الواردة في الجدول رقم 44 المتعلق بالمشاركات الوحيدة في

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فمن بين الوزراء الواحد والأربعون (41) للمرحلة الأولى ، اثنى عشر منهم (12) شاركوا في الحكومات مرة واحدة فقط أي بنسبة 29,26% أي بعبارة أخرى عندما أعفوا من مهامهم الوزارية كان إعفاؤهم نهائيا ، على الأقل لحد الآن، بمعنى أن نسبة الوزراء الذين عينوا لأول مرة خلال المرحلة الأولى والذين أعفوا من مهامهم بصفة "نهائية" تقدر ب 29,26% .[1]

كما يتضح من خلال الجدول أعلاه، بأن ثلاثة وثلاثين (33) وزيرا من بين مجموع وزراء المرحلة الثانية ، وعددهم خمس وثمانون (85) أعفوا من مهامهم بنفس الطريقة، أي بصفة "نهائية" وتقدر هذه النسبة ب 38,22% [2]. بينما أعفي بنفس الطريقة عشرون وزيرا(20) من الوزراء السبعين (70)، أعضاء حكومات المرحلة الثالثة (1972-1985) ، أي أن نسبة هذه الطريقة في الإعفاء تقدر ب 28,57% .[3]

الحكومات، على التشكيلات الحكومية الواردة كذلك في صفحات الجريدة الرسمية حيث تم الاضطلاع من خلال أعضاء كل تشكيلة حكومية على حد، على أسماء الوزراء الذين لم يشاركوا في الساحة الحكومية إلا مرة واحدة وذلك.خلال فترات زمنية مختلفة. راجع المبحث الخاص بمدة بقاء الوزراء في مناصبهم .

[1] - يتعلق الأمر بالسادة الوزراء الآتية أسماؤهم:

لحسن ليوسي والمختار السوسي وأحمد بن منصور النجاعي ومحمد بن بوشعيب وأحمد بنسودة وليون بنزاكن وشريف بن عبد الله شفشاوني ومسعود الشيكر ومحمد المهدي عبد الجليل ومحمد الطاهري والتهامي عمار ثم محمد المدبوح .راجع في التشكيلات الحكومية الواردة في الملحق، نوع المناصب الوزارية التي كلف بها هؤلاء الوزراء.

[2] - أما من وزراء المرحلة الثانية (1960-1972) فيتعلق الأمر بأعضاء الحكومة التاليين : عبد الخالق الطريس - علال الفاسي- محمد بن الحسن الوزاني- أحمد الجندي- محمد العربي العلمي- مفضل الشرقاوي- أحمد حمياني- ادريس الدباغ- نور الدين الغرفي- محمد عمور- العربي المسعودي- محمد الغزاوي- عبد الحميد بن مولاي أحمد الزموري- يحي بن سليمان- ناصر الفاسي - علي بنجلون- يحيى شفشاوني- أحمد السنوسي- قاسم الزهيري- محمد الفاسي الفهري- جواد بن ابراهيم- عمر بوستة- العربي الرميلي- محمد الجعيدي- عبد الحميد كريم- عبد المجيد بلماحي- أحمد بن مسعود- حسن شامي- المعطي جوريو- محمد البرنوصي- محمد المدغري- الحبيب الفاسي الفهري- عبد الله الفاسي الفهري .راجع أيضا بخصوص المرافق الوزارية التي أسندت لهم المعلومات الواردة في الملحق.

[3] - أي كل من : محمد المكي الناصري- عبد السلام برادة- عبد الكريم حليم- منير الدكالي- أحمد التازي- عبد اللطيف بن عبد الجليل- محمد بلخياط- محمد جلال السعيد- محمد محجوبي- حسن لوقش- محمد الجوطي الطاهري- عثمان السليماني- عبد الواحد الراضي- الطاهر المصمودي- الطاهر عفيفي- عبد الرحيم بن عبد الجليل- محمد الهلالي- محمد السقاط - الطيب الشكيلي- عبد الله القادري.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

تقدر نسبة وزراء المراحل الثلاث الذين أعفوا من مهامهم بصفة نهائية، تقدر ب 33,16% [1] (الجدول 41) أي أن النسبة الباقية وهي 66,84% تعود للوزراء الذين تنطبق عليهم الحالتان التاليتان :

الحالة الأولى: الوزراء الذين أعفوا من مهامهم بصفة "مؤقتة" أي أنهم عادوا مرة أخرى لتقلد مناصب وزارية .

الحالة الثانية : الوزراء الذين لم يقالوا نهائيا من مناصبهم الحكومية منذ أن تم تعيينهم بها لأول مرة.[2]، أي أنهما زالوا في الحكومات منذ تعيينهم الأولي إلى الآن.

وتدل هاتان النسبتان معا على أن طابع بقاء "النخبة" الوزارية المغربية في محلها، أي 66,84%، يغلب على طابع تجديدها أي 33,16% .كما تدل هذه الأرقام من جهة أخرى، على أن ظاهرة تجديد التشكيلات الحكومية وكثرة التعديلات الوزارية[3] لا تؤدي بالضرورة إلى تجديد أعضاء الحكومات المغربية. بعبارة أخرى، أنه رغم عدم الإستقرار الحكومي، يمكن الحديث عن ظاهرة الإستقرار الوزاري (انظر الجدول 40)[4].

إن المرحلة الثالثة (1972–1985) تعد المرحلة التي لم تسمح بدوران ملحوظ "للنخبة" الوزارية، إذ لم تتجاوز نسبة الوزراء الذين أعفوا بصفة نهائية من المناصب

---

[1] – نشير إلى أنه من بين وزراء المرحلة الثالثة الذين أعفوا من مهامهم بصفة "نهائية" وعددهم عشرون وزيرا (20) فإنهم لم يشاركوا في الحكومات الأربع لعقد التسعينات، أي إلى غاية حكومة الفيلالي في 27 فبراير 1995 ، راجع في هذا الصدد: **El Messaoudi** (A): Le profil..op.cit.pp.79-80.

[2] – راجع ماورد ذكره في هذا الصدد حول مدة بقاء الوزراء في مناصبهم .

[3] – راجع الجداول رقم 1و2و3و4.

[4] – إذ إلى غاية سنة 1991، (وهو تاريخ آخر تعديل شهدته حكومة العمراني في 1985) تعاقبت إحدى وعشرين حكومة (21)–اثنان منها تعديلان وزاريان وقد طرأت خلال هذه الفترة 107 تعديلا وزاريا (انظر الجدول 1). وقد شارك في هذه الحكومات والتعديلات الوزارية 196 وزيرا فقط. أما إلى غاية حكومة الفيلالي المشكلة بتاريخ 27 فبراير 1995 فيبلغ مجموع عدد التشكيلات الحكومية خمس وعشرون (25) تشكيلة ، ويبلغ مجموع التعديلات الوزارية 113 تعديلا ، كما شارك في جل هذه الحكومات والتعديلات الوزارية 241 شخصية حكومية.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الحكومية 28,57% . وتعد النسبة الأخيرة، أضعف نسبة بالمقارنة مع النسب التي سجلتها المرحلتين الأولى والثانية في هذا الصدد، أي على التوالي 29,26% و38,82% . فقد سمحت، طبقا لهذا، المرحلة الثانية (1960–1972) بدوران نسبي "للنخبة" الوزارية ذلك أنه خلال مدة دامت تقريبا اثنى عشر سنة (12)، تعاقبت على المناصب الحكومية خمس وثمانون شخصية وزارية (85).[1]

يتجلى أنه بالإنتقال من مرحلة لأخرى ، تنخفض نسبة دوران "النخبة" الوزارية. لقد سمحت المرحلة الأولى بدوران نسبي "للنخبة" الوزارية، إحدى وأربعين (41) وزيرا في ظرف 53 شهرا ، بينما انعدمت تقريبا ظاهرة الدوران هذه في المرحلة الثالثة إذ في مدة تتراوح بين 223 شهرا ، أي تقريبا تسعة عشر سنة (19)، لم يتعاقب على المناصب الحكومية سوى سبعين (70) وزيرا . وطبقا لهذا تأتي المرحلة الثانية في الوسط، بين المرحلتين الأولى والثالثة، حيث تعاقب على المناصب الحكومية خمس وثمانون (85) وزيرا في ظرف 149 شهرا، أي تقريبا اثنى عشر سنة ونصف.

يتجلى بصفة عامة، أن نسبة دوران "النخبة" الوزارية على مر المراحل الثلاث مجتمعة، تعد نسبة ضعيفة. فمن 1955 إلى غاية 1991[2] ، لم يتعاقب على المناصب الحكومية إلا 196 وزيرا وذلك في ظرف 35 سنة ونيف . وانطلاقا من هذه الأرقام، يمكن القول بأن ظاهرة الاستقرار الوزاري هي التي تغلب على ظاهرة "دوران النخبة" الوزارية، مع العلم أن المعدل المتوسط لبقاء الوزراء في مناصبهم، يتراوح بين أربع سنوات وأربع سنوات ونصف .[3] ونسوق في هذا الصدد مثال مصر التي يتم فيها تدوير النخبة الوزارية، من دائرة لأخرى وبالعكس، وليس عن طريق إحلال نخبات جديدة[4] .

---

[1] – المقصود في هذا الصدد عدد الشخصيات الوزارية وليس عدد مشاركاتها في المناصب الحكومية . راجع الجداول الخمس الأولى السابقة الذكر .

[2] –وهي السنة التي شهدت آخر تعديل لحكومة العمراني المشكلة في 11 أبريل 1985.

[3] – تلاحظ نفس ظاهرة الإستقرار الوزاري في فرنسا مثلا رغم ما تميزت به الجمهوريتين الثالثة والرابعة من عدم استقرار حكومي، راجع في هذا الصدد:

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فهل يرتبط استمرار "النخبة" الوزارية في مناصبها بعنصر امتلاكها لكفاءات وخبرات معينة، أم يرتبط بعناصر أخرى؟ ثم ماذا يصبح الوزراء الذين "غادروا" مناصبهم الحكومية؟ ما هي المجالات التي يؤولون إليها بصفة عامة؟

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

- **Mattei** (Dogan): Comment on devient ministre en France? Op.cit.pp. 32-40.

- **Cetan** (D): La carrière post-ministérielle des ministres de la cinquiéme république op.cit.pp.18-24.

[4] - **الجمل** (مايسة): النخبة السياسية في مصر. م.س.ص 176

المطلب الثاني: المآل المهني للوزراء [1]

يقصد بالمآل المهني للوزراء المجالات التي استقر بها الوزراء بعد "خروجهم" من الساحة الحكومية. وينبغي التأكيد بأن المجالات المهنية المفصودة في هذا المجال، هي تلك التي التجأ إليها الوزراء خلال الفترة المدروسة فقط وليس بعدها.

فإلى أي نوع من المجالات العملية يتوجه أغلب الوزراء بعد تركهم للمنصب الحكومي؟ وهل يوجد اختلاف على مر المراحل الثلاث، بخصوص المآلات المهنية للوزراء؟ ثم هل توجد علاقة بين المنافذ التي يمر منها الوزراء قبل تقلدهم لأول منصب حكومي وبين المناصب التي يستقرون بها بعد خروجهم من الساحة الحكومية؟

بصفة عامة، يتضح من خلال المسار المهني للوزراء، أن المآلات التي يؤول إليها غالبية الوزراء مباشرة بعد إعفائهم من منصبهم الحكومي الأول ، ليست بالضرورة نفس المآلات التي يستقرون بها بصفة نهائية . فتوجد نسبة كبيرة من الوزراء، التي بعد شغلها لمنصب معين مباشرة بعد إعفائها من منصبها الحكومي الأول، تعين مرة أخرى في منصب وزاري آخر، وفي هذه الحالة لا ينطبق المآل المهني المباشر للوزراء مع مآلهم العملي النهائي أو الأخير.

لذا، ينبغي التمييز بين المآلات التي يؤول إليها الوزراء مباشرة بعد تركهم لمنصبهم الحكومي الأول، أي المآل المهني المباشر (الفرع الأول)، وبين المهن أو المناصب الأخيرة التي استقر بها الوزراء بعد "جميع" مشاركاتهم في الحقل الحكومي، أي المآل المهني الأخير (الفرع الثاني).

---

[1] – تم الاعتماد بالنسبة للمآل المهني للوزراء على المعلومات التي أحصيت بصفة شخصية في بطاقة كل وزير على حدة ، وهي تتعلق في هذا المجال بالتطور المهني، أو بمختلف المراحل التي مر بها الوزراء في تجربتهم المهنية منذ "تركهم "لأول منصب حكومي إلى الوضع الذي يستقرون به حاليا . والمصدران الأساسيان المعتمدان في هذا الإطار، هما المعلومات المنشورة في الصحف والمجلات، من جهة، ثم الاستجوابات الشخصية مع بعض الوزراء أو مع عائلاتهم، من جهة أخرى.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الفرع الأول : المآل المهني المباشر

بعد ترك الوزراء لمناصبهم الحكومية، إما بناء على وضع حد لمهام الحكومة بصفة جماعية أو نتيجة إقالتهم منها بصفة فردية، يتساءل الوزراء بصفة عامة عن مصيرهم "المهني". هل سيعودون لممارسة مهنتهم الأصلية مثلا؟ فقلما تتناسب طبيعة المناصب الأصلية للوزراء [1] مع الوضع الاجتماعي الذي خوله لهم منصبهم الحكومي . فيتعذر، مثلا، تصور وزير سابق عاد لممارسة مهنته كموظف عادي داخل إدارة معينة، أو عاد لممارسة مهنة التدريس كمعلم في مدرسة عمومية..إلخ. وينتج عن عدم التناسب هذا، بين تقلد أعلى منصب في السلم الإداري وبين شغل أي وظيفة أخرى، "تخوف" لدى غالبية الوزراء حول مآلهم المهني بعد خروجهم من الساحة الحكومية.

ومما يزيد في هذا التخوف أن الظهائر والمراسيم الملكية التي تضع حدا لمهام الوزراء لا تشير إلى مآلهم المهني بعد هذا الإعفاء. فباستثناء الحالات النادرة التي تشير فيها الظهائر أو المراسيم المذكورة بأن المعنيين بالأمر يتم تعيينهم في مناصب أخرى [2] ، يجهل، بصفة عامة، مصير الوزراء بعد إعفائهم من منصبهم الحكومي.

يبين الجدولان التاليان 45 و46، الفرق بين المستقر الوظيفي المباشر و المستقر المهني "النهائي" أو الأخير لمختلف الوزراء موضوع هذه الدراسة. فهل تتناسب الوظائف التي يلتحق بها الوزراء مباشرة بعد تركهم للمنصب الحكومي مع تلك التي يستقرون بها "كآخر"[3] مرحلة في تجربتهم المهنية؟

يوضح الجدول التالي، المستقر الوظيفي المباشر للوزراء بعد إعفائهم من منصبهم الحكومي الأول.

---

[1] – راجع الجدول رقم 28 الخاص بمختلف المناصب الأصلية للوزراء .

[2] – راجع هذه الحالات في المبحث السابق .

[3] –نقصد في هذا المجال بآخر مرحلة في التجربة المهنية، أي تلك التي لم يطرأ عليها أي تغيير، لحد الآن، بالنسبة للمعلومات المتوفرة.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجدول رقم 42: المآل الوظيفي المباشر للوزراء عبر المراحل الثلاث

مختلف المراحل / المآل العملي المباشر	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	جميع المراحل العدد	جميع المراحل %
مدير عام أو مدير أو رئيس لمؤسسة عامة أو شركة خاصة	09	22	14	45	22,96
عضو في البرلمان	02	11	18	31	15,82
سفير	03	12	08	23	11,74
مازال وزيرا	01	05	13	19	09,16
المهنة الأصلية	05	05	04	14	07,14
المجال الحزبي	06	03	–	09	04,59
وزير في الديوان الملكي أو مستشار	–	04	02	06	03,06
مدير الديوان الملكي	04	01	–	05	02,55
عامل لصاحب الجلالة	01	03	–	04	02,04
كاتب عام بالوزارة	01	01	02	04	02,04
عضو في مجلس التاج	02	–	–	02	01,02
مهمة انتخابية محلية	–	01	01	02	01,02
السجن	–	04	–	04	02,04
الوفاة	03	06	01	10	05,10
بدون معلومات	04	07	07	18	09,18
المجموع	**41**	**85**	**70**	**196**	100

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يكشف الجدول أعلاه عن وجود ثلاثة مجالات أساسية التجأ إليها الوزراء بعد تركهم لمنصبهم الوزاري بصفة مباشرة. وهي مجالات الوظيفة السامية (الفقرة الأولى)، والعضوية البرلمانية مع المجال الحزبي (الفقرة الثانية) ثم ميدان الوظيفة الأصلية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى : حقل الوظيفة السامية

تستأثر الوظيفة السامية بالنسبة العليا من بين نسب المناصب المختلفة التي يلتجئ إليها الوزراء بعد خروجهم الأولي من الساحة الحكومية .فقد عين أكبر عدد من وزراء المراحل الثلاث مجتمعة في منصب من مناصب الوظيفة السامية : تسع (09) وزراء من بين وزراء المرحلة الأولى ، اثنى وعشرون وزيرا (22) من وزراء المرحلة الثانية ثم أربعة عشر وزيرا (14) من وزراء المرحلة الثالثة ، أي مامجموعه خمس وأربعون (45) وزيرا من وزراء جميع المراحل [1]. ويهم هذا العدد أولا، المديرين العامين والمديرين ورؤساء المؤسسات عامة كانت أم خاصة، ويهم ثانيا، المجال الديبلوماسي، حيث عين به ثلاثة وعشرون (23) وزيرا[2]. أي أن نسبة الوزراء التي التحقت بالمجال الديبلوماسي بعد تركها للوزارة تبلغ 15,82% من مجموع العينة الوزارية المدروسة. ويتعلق الأمر أيضا، بثمانية (08) وزراء عينوا في مناصب سامية أخرى، أربعة (04) وزيرا في منصب عامل لصاحب الجلالة، وأربعة (04) في منصب الكاتب العام للوزارة؛ واستقطب الديوان الملكي احدى عشر (11) وزيرا بعد تركهم المنصب الوزاري، خمسة وزراء (05) كمديرين للديوان الملكي وستة (06) كمستشارين أو مكلفين بمهمات داخله (الجدول 42).كما عين وزيران من وزراء المرحلة الأولى (1955–1960)، عضوين بمجلس التاج[3]، بمعنى أن مجموع الوزراء الذين عينوا إثر مغادرتهم للمنصب الحكومي الأول في منصب من مناصب الوظيفة السامية، يبلغ تسعة وثمانون (89) وزيرا أي بنسبة 45,40% .

---

[1] – راجع الجدول رقم 42 .

[2] – راجع بخصوص جميع المناصب السامية رسالة الدغيمر (حسن) حول الموظفون السامون في المغرب .م.س.

[3] – يتعلق الأمر بالسيد المختار السوسي، وزير الأوقاف في الحكومة المغربية الأولى، ولحسن اليوسي، وزير الداخلية في نفس الحكومة، اللذين عينا من طرف المغفور له محمد الخامس وزيرين بمجلس التاج عقب مشاركتهما الحكومية. راجع الكلمة التي ألقاها الملك إثر تعيينهما في العدد الأول من مطبوعات القصر الملكي، محمد الخامس ملك المغرب . 1955–1956. ص.279–280.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وإذا أضيف لهذا العدد، عدد الوزراء الذين احتفظوا بمناصبهم الوزارية أو الذين عينوا في مناصب وزارية أخرى، وعددهم تسعة عشر (19) وزيرا [1]، يكون مجموع العدد الوزاري الذي تقلد مناصب سامية فور إعفائه مباشرة من المنصب الحكومي، مائة وثمانية (108) وزيرا أي بنسبة 55,10%. (راجع الجدول 42) . وترتفع هذه النسبة إذا استثنينا مجموع الوزراء الذين توفوا، وعددهم عشرة (10) وإذا استثنينا أيضا الوزراء الذين لا توجد معلومات حول مآلهم الوظيفي المباشر بعد تركهم للمنصب الوزاري، وعددهم ثمانية عشر (18)؛ ستصبح النسبة المذكورة أعلاه تقدر ب 64,28% . وهذا يعني أن ما يقارب ثلثي العينة الوزارية المدروسة قد استقرت مباشرة بعد تركها للوزارة في مناصب سامية ، والتجأ الثلث الباقي، في أغلبيته، إلى العضوية البرلمانية وفي أقليته إلى ممارسة المهنة الأصلية من جديد.

الفقرة الثانية : حقل العضوية البرلمانية

بعد حقل المناصب السامية، يرتب حقل العضوية البرلمانية في الدرجة الثانية من بين المجالات التي يؤول إليها الوزراء مباشرة بعد تركهم للمنصب الوزاري وذلك بمجموع ثلاثة وعشرين (23) وزيرا. ويوزع هذا المجموع على امتداد المراحل الثلاث، على الشكل التالي : وزيران (02) في المرحلة الأولى [2]، وإحدى عشر وزيرا (11) في المرحلة الثانية ثم ثمانية عشر وزيرا (18) في المرحلة الثالثة .

---

[1] – باعتبار أن المنصب الوزاري يعد منصبا ساميا بامتياز.

[2] – يتعلق الأمر بالسيد البشير بن عباس التعارجي الذي بعد أن غادر منصبه الحكومي كوزير للشغل والشؤون الاجتماعية في حكومة بلافريج فاز بمقعد في برلمان 1970-1972. كما يتعلق الأمر بالسيد محمد المعطي بوعبيد الذي فاز بالعضوية في برلمان 1963-1965 بعد أن "غادر" منصبه كوزير للشغل والشؤون الاجتماعية في حكومة عبد الله إبراهيم.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وعلى عكس منصب الوظيفة السامية الذي لم يشهد تغييرا عدديا ملحوظا عبر المراحل الثلاث ، فإن العضوية البرلمانية اعتبرت مستقرا وظيفيا مباشرا بالنسبة لوزراء المرحلتين الثانية والثالثة دون وزراء المرحلة الأولى (انظر الجدول 42).

يقصد بالوزراء الذين استقروا بالبرلمان بعد تركهم للمنصب الحكومي، هؤلاء الذين ترشحوا للعضوية البرلمانية لأول مرة، ثم هؤلاء الذين يعتبرون برلمانيين أصلا [1]، والذين تعتبر عضويتهم في البرلمان بمثابة امتداد لتواجدهم الأصلي بالبرلمان[2]. وقد تم الإعتماد في هذا الصدد وفي الحالتين معا، على معيار الترشيح للإنتخابات التشريعية مباشرة بعد ترك المنصب الوزاري[3].

وقد يندمج أحيانا، مآل النشاط الحزبي مع مجال العضوية البرلمانية. لذا، وحسب المعلومات المتوفرة، تم تخصيص خانة مستقلة، في الجدول 42، للوزراء الذين اعتبر النشاط الحزبي كمآل عملي مباشر لهم، بعد مغادرتهم للوزارة. ويتعلق الأمر، خصوصا، بفئة الوزراء الذين استمروا في ممارسة نشاطهم الحزبي، أي أنهم كانوا متحزبين إثر تواجدهم بالوزارة. ويتعلق الأمر بالنسبة لوزراء المرحلة الأولى، بالسادة محمد الدويري وأحمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل الذين استمروا في ممارسة نشاطهم ضمن حزب الإستقلال إثر مغادرتهم لمنصبهم الحكومي الأول. كما يتعلق الأمر بالنسبة لنفس المرحلة، بالسادة التهامي الوزاني وعبد الهادي بوطالب بالنسبة لحزب الشورى والإستقلال، ثم عبد الله ابراهيم بالنسبة لحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية. بينما يتعلق الأمر بالنسبة لوزراء المرحلة الثانية، بالسيد علال الفاسي بالنسبة لحزب الإستقلال والسيد محمد بن الحسن الوزاني بالنسبة لحزب الشورى والإستقلال.

---

[1] - إذ لايوجد أي قانون أو نص يمنع على الوزير أن يكون برلمانيا في نفس الوقت أي أنه يجوز الجمع بين المنصبين الوزاري والبرلماني في نفس الوقت ، راجع في هذا الصدد القانون التنظيمي لمجلس النواب.

[2] - انظر الجدول المرفقالمتعلق بعدد الوزراء البرلمانيين.

[3] - راجع الجدول رقم 33 الخاص بمختلف المناقذ للعضوية الحكومية .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

ويهم الأمر كذلك فئة الوزراء الذين أسسوا حزبا جديدا بعد مغادرتهم للمنصب الحكومي والذين اكتفوا بنشاطهم الحزبي فقط دون اللجوء إلى العضوية البرلمانية، كأحمد ابا حنيني مثلا، الذي عين رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي مباشرة بعد مغادرته للمنصب الحكومي[1] . ويبلغ مجموع الوزراء الذين مارسوا نشاطا حزبيا دون الترشيح للبرلمان، تسعة (09) وزراء ، ستة (06) في المرحلة الأولى وثلاثة (03) في المرحلة الثانية.

إن عدم تمثيل المجال الحزبي كمستقر وظيفي مباشر بالنسبة لوزاء المرحلة الثالثة، لا يعني أن وزراء هذه المرحلة لم يتجهوا لممارسة النشاط الحزبي بعد "مغادرتهم" للحكومة، بل إن ترشيحهم للبرلمان اكتسب الأولوية كمستقر عملي مباشر بدل المجال الحزبي. أما إذا اعتبرنا جميع من يملك مقعدا في البرلمان منتميا لحزب سياسي معين ، يكون آنذاك مجموع الوزراء الذين مارسوا نشاطا حزبيا بعد مغادرتهم للمنصب الوزاري، يصل إلى أربعين وزيرا (40).ويرتفع العدد المذكور إذا أضيف له الوزيران اللذان ترشحا للإنتخابات الجماعية مباشرة بعد تركهم للوزارة،[2] بحيث يصل آنذاك مجموع الوزراء الذين مارسوا نشاطا حزبيا بعد خروجهم الفوري من المنصب الحكومي، إلى اثنى وأربعين (42) وزيرا أي بنسبة 21,42% .

إن عددا كبيرا من الوزراء الذين كانوا يمارسون نشاطا حزبيا قبل الانضمام إلى الحكومة قد استأنفوا نشاطهم الحزبي بعد تركهم للمنصب الوزاري، وإن نسبة لا يستهان بها من الوزراء، بعد مغادرتها للساحة الحكومية تنضم إلى أحزاب سياسية جديدة جكومية بالأساس، أملا في مقعد من المقاعد البرلمانية أو في تعيين جديد في منصب وزاري.

---

[1] -كان ذلك في نهاية 1964. راجع المطلب الخاص بالإنتماء الحزبي للوزراء (الفصل الأول) .

[2] - يتعلق الأمر بالسيد عبد الرحمن الكوهن الذي بعد مغادرته لمنصبه الوزاري الأول كنائب لكاتب الدولة في السياحة تقلد مهمة عضو للمجلس البلدي لمدينة الرباط ، ثم بالسيد حسن العبادي نائب رئيس بلدية تمارة بعد مغادرته لمنصبه كوزير الشغل.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وبهذا يكون أكثر من ثلثي وزراء العينة المدروسة قد التجأوا، بعد تركهم لمنصبهم الوزاري، إما إلى تقلد وظيفة سامية أو إلى ممارسة مهمة انتخابية. بينما تعود نسبة ضعيفة إلى ممارسة مهنتها الأصلية من جديد.

الفقرة الثالثة : حقل المهنة الأصلية

بعد مغادرة المنصب الحكومي ، لاتعود إلا نسبة قليلة من الوزراء إلى ممارسة المهنة الأصلية. فحسب الجدول رقم 42، لم يعد إلى مجال المهنة الأصلية، سوى أربعة عشر وزيرا (14) من وزراء المراحل الثلاث أي بنسبة 7,14% . وتوزع النسبة المذكورة بالتساوي على مستوى كل مرحلة على حدة : خمسة وزراء (05) من وزراء المرحلة الأولى [1] ، وخمسة أيضا من وزراء المرحلة الثانية [2]، ثم أربعة (04) وزراء فقط من وزراء المرحلة الثالثة.[3]

وتدل قلة عدد الوزراء الممارسين للمهنة الأصلية عند مغادرتهم لمنصبهم الحكومي، أن حقل المهنة الأصلية، العمومية منها بالخصوص، لا يتناسب مع الوضع الاجتماعي الذي يكون عليه الوزراء عند مغادرتهم للمنصب الحكومي. والدليل على ذلك هو أنه باستثناء مهن المحاماة والطب ومهنة التدريس بالجامعة، لاتمثل باقي المهن على صعيد المهن الأصلية التي يلجأ إليها بعض الوزراء عند خروجهم من

---

[1] – يتعلق الأمر بالسادة عبد الكريم التويمي بن جلون وعبد القادر بن جلون اللذان التجآ بعد مغادرتهما لمنصبهما الحكومي مباشرة، إلى ممارسة مهنتيهما الأصلية أي المحاماة . ثم بالسادة عبد المالك فرج ومحمد بوشعيب وليون بنزاكن الذين استأنفوا ،بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري، ممارسة مهنتهم الأصلية أي الطب.

[2] – بينما يتعلق الأمر بالنسبة لوزراء المرحلة الثانية بالسيد عبد الرحمن الخطيب الذي عاد بعد تركه لمنصبه الوزاري لممارسة مهنة المحاماة . كما يتعلق الأمر بالسادة العربي الشرايبي وعمر بوستة وعبد المجيد بلماحي ثم بعبد الرحمن التهامي الذين مارسوا من جديد مهنة الطب بعد تركهم للمنصب الحكومي ، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الأخير كان طبيبا خاصا لجلالة الملك.

[3] – يتعلق الأمر بالسادة محمد بن يخلف ومحمد التوكاني وعبد الله السملالي الذين مارسوا مهنة المحاماة التي تقلدوها كوظيفة أصلية ، بعد مغادرتهم للساحة الحكومية بصفة مباشرة ، كما يتعلق الأمر بالسيد سعيد بلبشير الذي عاد بعد تركه لمنصبه الحكومي للتدريس بالجامعة حيث اشتغل أول مرة قبل تعيينه وزيرا.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الساحة الحكومية . كما أن العبرة في هذا المجال، تكون بالوظائف الأصلية التي يستقر بها الوزراء كمآل أخير بعد تركهم لمناصبهم الحكومية [1]، و ليس كمآل عابر فقط في انتظار التعيين في مهام أخرى ، ربما وزارية من جديد .

أما بالنسبة لباقي خانات الجدول 42، المتعلق بالمآل المهني المباشر للوزراء، فقد تم الإعتماد على الوفاة بالنسبة لمن توفوا مباشرة بعد خروجهم من الحكومة، ومآل السجن بالنسبة لمن نفذوا عقوبتهم بالسجن مباشرة بعد المنصب الوزاري أيضا. بينما تتعلق الخانة الأخيرة بالوزراء الذين لا تتوفر معلومات خاصة بمستقرهم الوظيفي المباشر، وعددهم ثمانية عشر وزيرا (الجدول 42).

فهل تختلف عما سبق، المآلات "الأخيرة" أو "النهائية" التي يستقر بها الوزراء بعد خروجهم بصفة "نهائية" من الحكومة؟

الفرع الثاني : المآل المهني الأخير

يقصد بالمآل الوظيفي الأخير للوزراء ، المناصب "النهائية" التي يستقر بها الوزراء بعد تنقلاتهم الوظيفية أو المهنية المختلفة . إذ بعد المآل الوظيفي المباشر الذي يلتجئ إليه الوزراء مباشرة بعد تركهم لمناصبهم الوزارية الأولى ، إما أن يعين الوزراء في مناصب وزارية جديدة، أو أن يتم اختيارهم لتقلد مناصب أخرى .

يلاحظ في هذا المجال، وجود تطابق بين المستقرات العملية المباشرة والأخيرة للوزراء (الفقرة الأولى)، كما يعتبر المستقر العملي الأخير بالنسبة لبعض الوزراء، هو احتفاظهم بالمنصب الوزاري (الفقرة الثانية).

[1] - راجع الجدول الموالي الخاص بالمآل المهني "الأخير" للوزراء.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الفقرة الأولى: تطابق المآل المباشر مع المآل الأخير

بعد مغادرتهم "النهائية" [1] للساحة الحكومية، لوحظ وجود تطابق بين المآلات المهنية المباشرة والأخيرة بعد ترك الوزراء للمناصب الحكومية، كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم 43 : المهن الأخيرة التي تولاها الوزراء بعد تركهم المنصب الوزاري [2]

مختلف المراحل / المآل الوظيفي النهائي	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	جميع المراحل العدد	جميع المراحل %
الوظيفة السامية	15	32	22	69	35,20
النيابة البرلمانية	03	10	19	32	16,32
الاحتفاظ بالمنصب الوزاري	01	04	17	22	14,22
القطاع الخاص	01	10	02	13	6,64
المهنة الأصلية	02	05	03	10	5,10
الوفاة	14	16	02	32	16,32
بدون معلومات	05	08	05	18	9,26
المجموع	41	85	70	196	100

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يتجلى من خلال الجدول أعلاه الخاص بالوظائف والمناصب التي استقر بها الوزراء بصفة "نهائية" بعد تركهم لمنصبهم الحكومي، أنه باستثناء الخانة المخصصة للوزراء المتوفون، وبالخانة المخصصة لمن لا تتوفر حول مآلهم "النهائي" معلومات. فقد التجأ وزراء المراحل الثلاث بعد تركهم "النهائي" للحكومة إلى نفس المجالات

[1] – يقصد "بالنهائية" في هذا المجال عدم مشاركة الوزراء في الحكومات حاليا ولاشيء يؤكد بأن الوزراء "السابقين" الذين مازالوا على قيد الحياة لن يشاركوا مستقبلا في المناصب الوزارية .

[2] – تم الاعتماد في الأرقام الواردة في هذا الجدول على نفس المصادر المعتمدة في الجدول رقم 42.

التي توجهوا إليها بصفة أولية ومباشرة بعد تركهم للمنصب الوزاري. أي أن وزراء المراحل الثلاث يستقرون نهائيا بمجال من مجالات الوظائف السامية كما أنهم يحتفظون بمقاعدهم في البرلمان أو يعملون جاهدين من أجل الفوز بها.أما في حالة عدم توجههم لمجال من المجالين السابقين ، فإنهم يحتفظون بمناصبهم الأصلية.

وطبقا لما تم ذكره، استقطب المجال "البيروقراطي" أكبر عدد من وزراء المراحل الثلاث عند تركهم لمناصبهم الوزارية بصفة "نهائية" [1]. خمسة عشر (15) وزيرا من وزراء المرحلة الأولى و اثنى وثلاثون (32) من وزراء المرحلة الثانية، ثم اثنىوعشرون (22) من وزراء المرحلة الثالثة. فضمن عينة وزارية تضم مائة وست وتسعون (196) وزيرا، تسع وستون (69) منهم عينوا بعد تركهم لمنصبهم الوزاري بصفة "نهائية" في منصب من المناصب البيروقراطية أو السامية أي بنسبة 35,20% .

ويكشف الجدول رقم 43 أن وزراء المرحلة الثانية، أي المرحلة الممتدة من 1960 إلى 1972، هم الذين عينوا بكثرة في منصب من المناصب السامية عند مغادرتهم "النهائية" لمناصبهم الحكومية ، وذلك باثني وثلاثين وزيرا (32) أي بنسبة 37,64% من مجموع وزراء المرحلة الثانية . وترتفع النسبة المذكورة، عند إضافة عدد الوزراء الذين اشتغلوا بمجالات سامية في القطاع الخاص وعددهم عشرة (10) وزراء من وزراء المرحلة الثانية.وبهذا، يكون المجال "البيروقراطي" قد استقطب تقريبا، نصف وزراء المرحلة الثانية وذلك باثني وأربعين (42) وزيرا ، أي بنسبة 49,41%.

يوجد تطابق، في هذا المستوى، بين المنفذ الأخير للمنصب الوزاري وبين المآل الأخير منه . فكما أن المرور بالمجال "البيروقراطي" احتل الأولوية بالنسبة لمختلف المنافذ للعضوية الحكومية [2]، احتلت المناصب السامية أيضا الأولوية فيما

---

[1] – نفس الأولوية تحتلها الوظائف أو المناصب البيروقراطية كحقل يوظف الوزراء المصريين عند تركهم المنصب الوزاري ، راجع بهذا الصدد :

الجمل (مايسة) : النخبة السياسية في مصر .. م.س. ص 177.

[2] – راجع الجدول رقم 33.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

يخص المآل العملي الأخير من نفس المناصب الوزارية. ويعتبر احتلال المناصب السامية الدرجة الأولى بالنسبة للمنفذ للمنصب الحكومي والمآل منه، قاسما مشتركا بين الوزراء المغاربة والفرنسيين[1]، بل بين أغلبية وزراء العالم، بصفة عامة[2].

وإذا كانت النصوص القانونية المنظمة للموظفين السامين تحدد هذه الفئة الأخيرة في المناصب التالية : السفراء و عمال العمالات والأقاليم والكتاب العامون للوزارات ومديرو الادارات المركزية.[3]فقد اعتبر موظفا ساميا كل من يحظى منصبه بمكانة متميزة. ويوضح في هذا الشأن، الجدول التالي جميع "المراكز" التي اعتبرت بمثابة مراكز سامية بخصوص المآل المهني الأخير للوزراء.

الجدول رقم 44:الوظيفة السامية كمآل وظيفي أخير للوزراء

مختلف المراحل / الوظيفة السامية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	جميع المراحل العدد	جميع المراحل %
رئيس أو مدير مؤسسة أو شركة	04	16	13	33	47,83
سفير	04	11	06	21	30,44
مستشار للملك	05	–	01	06	08,70
عامل لصاحب الجلالة	02	01	–	03	04,34
مكلف بمهمة في الديوان الملكي	–	01	02	03	04,34
كاتب عام بالوزارة	–	02	–	02	02,90
مدير الديوان الملكي	–	01	–	01	01,45
المجموع	**15**	**32**	**22**	**69**	100.00

[1] -راجع بهذا الشأن :

- **Dogan** (Mattei): Comment on devient ministre en France? Op.cit. pp.24-26.
- **Cetan** (D) : La carrière post-ministérielle des ministres de la 5ème République.op.cit.pp.25-26.
- **Blondel** (Jean): Government Ministers..op.cit.p58

[3] - **الدغيمر** (حسن): الموظفون السامون بالمغرب .م.س.ص.2-8.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

لقد تميزت الرئاسة أو المديرية في مؤسسات من القطاع العام أو الخاص، بتواجد عدد كبير من وزراء جميع المراحل بعد تركهم مناصبهم بصفة نهائية . ويكشف الجدول رقم 44 أن أكبر عدد من هؤلاء الوزراء "السابقين" ينطبق على وزراء المرحلة الثانية وذلك بستة عشر (16) وزيرا. ثم بثلاثة وثلاثين (33) وزيرا على مستوى جميع المراحل أي بنسبة 47,82% أي أن تقريبا نصف الوزراء الذين عينوا في مناصب سامية تم تعيينهم كمديرين أو مديرين عامين أو رؤساء لمؤسسات عامة أو خاصة .

فهل يعتبر تعيين الوزراء السابقين على رأس بعض المؤسسات الكبرى، الاقتصادية منها بالخصوص، دليلا على مكافأتهم على حسن تسييرهم لمرافقهم الوزارية أم امتدادا لممارسة وتطبيق خبرتهم في هذا الميدان، خصوصا وأن أغلبهم مارس مهام بهذه المناصب قبل التحاقه بالصفوف الحكومية ؟

يصنف السلك الديبلوماسي في الدرجة الثانية بعد رئاسة المؤسسات والشركات كمآل وظيفي "أخير" بعد مغادرة الساحة الحكومية ، وقد عين في السلك الديبلوماسي بعد تركهم لمناصبهم ، الوزراء السابقون في المرحلتين الثانية والثالثة وذلك بإحدى عشر (11) وزيرا في المرحلة الثانية وست (06) وزراء في المرحلة الثالثة ، بينما لم يعين سفيرا بعد تركه لمنصبه الوزاري بصفة نهائية إلا أربع (04) وزراء من وزراء المرحلة الأولى (الجدول 44).

يلاحظ، في نفس السياق، أن المجال الديبلوماسي لم يمثل مطلقا كمنفذ من المنافذ الأساسية للعضوية الحكومية خلال المرحلة الأولى [1] . وقد ارتبط ضعف تمثيل المجال الديبلوماسي كمآل وظيفي أخير للوزراء السابقين للمرحلة الأولى بوجود قطاعات أخرى اكتست أهمية كمستقر وظيفي نهائي لنفس الوزراء، كالعضوية

[1] – راجع الجدول 33 المتعلق بمختلف المنافذ للعضوية الحكومية .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

والرئاسة في الديوان الملكي مثلا [1]، إذ بعد مغادرة الوزارة بصفة نهائية، عين مستشارا لدى جلالة الملك خمسة من وزراء المرحلة الأولى، ووزير واحد من وزراء المرحلة الثالثة، بينما انعدم تمثيل هذا القطاع كمآل وظيفي أخير على صعيد وزراء المرحلة الثالثة.

ويعزى عدم توجه الوزراء السابقين للمرحلتين الثانية والثالثة إلى تقلد مناصب في الديوان الملكي عند تركهم لمناصبهم الحكومية ، إلى إلغاء منصب مدير الديوان الملكي في نهاية سنة 1971، اثر تفويض الملك ممارسة السلطة التنظيمية للوزير الأول، مما نتج عنه غياب الدور المهم الذي كان يقوم به مدير الديوان الملكي[2]، بينما تجلت بصورة عكسية أهمية الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي كمنفذ أساسي للإلتحاق بصفوف العضوية الحكومية خلال المرحلة الثانية (1960–1972) [3].

وتنطبق الصورة العكسية أيضا بين المنفذ للمنصب الوزاري والمآل، على مستوى منصب الكاتب العام للوزارة ، إذ اعتبر هذا المنصب منفذا للمنصب الوزاري بالنسبة لأربعة عشر (14) وزيرا (الجدول 33)، ولم يستقر به كمآل وظيفي أخير بعد ترك المنصب الوزاري سوى وزيرين فقط (02) من وزراء المرحلة الثانية. أي أن منصب الكتابة العامة للوزارة، لم يمثل كمآل مهني بالنسبة لوزراء المرحلتين الأولى والثالثة (الجدول 44).

يحتل تمثيل رجال السلطة على مستوى المآل المهني الأخير للوزراء، نسبة ضعيفة، إذ لم يعين عاملا بعد ترك المنصب الوزاري، سوى وزيرين من وزراء المرحلة

---

[1] – راجع أهمية تقلد منصب الرئاسة أو العضوية في الديوان الملكي كمنفذ للمنصب الوزاري في الجدول 33 المشار إليه أعلاه.

[2] – لاحظ مثلا الدور الأساسي الذي لعبه السيد أحمد رضا اكديرة كمدير للديوان الملكي ، حيث نعته البعض بأنه "الوزير الأول" العملي خلال حالة الاستثناء ، رغم وجود السيد محمد بنهيمة على رأس هذه الوزارة من بداية 1967 إلى أواخر سنة 1969. راجع بهذا الشأن :

- **Leveau** (Rémy): Le Sabre et le Turban.op.cit.pp.65-72; **Sehimi** (Mustapha): Guédira,Fidélité et engagement. Publisud-Okad.1996.pp.153-176.

[3] – راجع الجدول 33 الخاص بمختلف المنافذ للعضوية الحكومية .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الأولى، ووزير واحد فقط من وزراء المرحلة الثانية. بينما لم يعين أي وزير سابق من وزراء المرحلة الثالثة في منصب عامل صاحب الجلالة (الجدول 44).

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فيصنف في الدرجة الرابعة، من بين المناصب السامية، بالنسبة للمستقر العملي النهائي يلتجأ إليه الوزراء بعد خروجهم من الصفوف الحكومية. فقد اعتبر القطاع الخاص كمآل وظيفي أخير بالنسبة لثلاثة عشر (13) وزيرا أي بنسبة 6,64%. وقد تجلت أهمية هذه النسبة، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا، على مستوى الوزراء العشرة (10) من وزراء المرحلة الثانية.

والملاحظ أن الفئة الوزراية التي تتخذ من القطاع الخاص مآلا خاصا لها بعد تركها للمنصب الوزاري، تنطبق على مجموعة رجال الأعمال، هذه المجموعة التي تؤهلها مكتسباتها المادية لولوج هذا القطاع.[1] فقد تم اختيار السيد محمد بنهيمة[2]، رئيسا لشركة أونا "ONA".[3] كما تم تعيين كل من أحمد الجندي[4]، وعبد الله الفاسي الفهري[5] على رأس شركات ومؤسسات خاصة.[6]

ولا ينفرد المغرب بتخصيص القطاع الخاص "السامي" كمستقر نهائي للوزراء، وإنما ينطبق نفس الأمر على مختلف وزراء العالم عامة[7]، وعلى الوزراء الفرنسيين خاصة[8].

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

---

[1] – وبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة استأثر قطاع الأعمال ب 33,3% من الوزراء الذين عملوا في ظل حكم عبد الناصر والسادات راجع بهذا الصدد : الجمل (مايسة): النخبة السياسية في مصر .م.س.ص.181.

[2] – الوزير الأول في حكومة يوليوز 1967.

[3]- **Leveau** (Rémy): Le sabre et le Turban.op.cit.p.73.

[4] – وزير التجارة والصناعة ابتداء من 2 يونيو 1961.

[5] –كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالشؤون الإقتصادية والتعاون ابتداء من 12 أبريل 1972.

[6] – يعتبر هذا المآل بالنسبة للوزيرين المذكورين مآلا مباشرا ونهائيا في نفس الوقت ، إذ لم يشاركا معا في المناصب الحكومية إلا مرة واحدة فقط كما أن المآل الوحيد الذي التجأ إليه هو تسيير أعمالهم التجارية في إطار القطاع الخاص.

[7]- **Blondel** (Jean): Government Ministers..op.cit.pp.75-78.

[8]-**Cetan** (D): La carrière post-ministerièlle des ministres de la V République.op.cit.p.29.

يتجلى تطابق المآل المهني المباشر والأخير للوزراء كذلك على صعيد العضوية البرلمانية أو الترشيح للحصول على مقعد في البرلمان، إذ تحتل العضوية البرلمانية الدرجة الثانية من بين المناصب التي يتقلدها الوزراء بعد تركهم لمناصبهم الحكومية بصفة نهائية. وللمقارنة فإن نفس المآل يحتل الدرجة الأولى بالنسبة للوزراء الفرنسيين بعد تركهم لمناصبهم الوزارية بصفة "نهائية" [1].

وقد تجلت أهمية العضوية البرلمانية في المجال المذكور، على صعيد المرحلة الثانية بعشرة (10) وزراء، والمرحلة الثالثة بتسعة عشر وزيرا (19) ثم المرحلة الأولى بثلاثة وزراء فقط.وبهذا تقدر نسبة تمثيلية المآل البرلماني في المجموع ب 16,32%. ويدل احتلال العضوية البرلمانية الدرجة الثانية من بين الوظائف النهائية للوزراء بعد مغادرتهم للصفوف الحكومية ، على أن الفوز بمقعد من مقاعد البرلمان يضمن للوزراء "السابقين" نوعا من الاستقرار الوظيفي، كما يؤهلهم أيضا للمناصب الحكومية مرة أخرى، خصوصا وأنه يمكن الجمع بين العضوية البرلمانية والمنصب الحكومي، كما هو الأمر مثلا بالنسبة للوزراء التونسيين حيث يتجاوز الثلثين، عدد وزراء تونس المتواجدين أيضا بالبرلمان.[2]

ويبين الجدول التالي عدد الوزراء البرلمانيين في كل تجربة من التجارب البرلمانية.

---

[1] -: راجع في هذا الصدد:

- **Bodiguel** (Jean): Que sont les ministres devenus? Revue Pouvoirs.N°.36. 1986.pp.135-142.

[2] -انظر:

- **Charfi** (Mounir): Les Ministres de Bourguiba op.cit.p.118.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الجدول رقم 45: الوزراء البرلمانيون [1]

التجارب البرلمانية	عدد الوزراء البرلمانيين
التجربة البرلمانية الأولى (1963-1965)	16
التجربة البرلمانية الثانية (1970-1972)	18
التجربة البرلمانية الثالثة (1977-1983)	44
التجربة البرلمانية الرابعة (1984-1992)	32

إن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، لاتدل بصفة قطعية على أن الوزراء البرلمانيين خلال التجربة البرلمانية الأولى وعددهم ستة عشر (16)، لم يكونوا برلمانيين أيضا في التجربة البرلمانية الثانية أو الثالثة. كما أن نفس الملاحظة تنطبق على الوزراء البرلمانيين في التجربتين البرلمانيتين الثانية والثالثة والرابعة [2]، وذلك لوجود عدد كبير من الوزراء الذين كانوا برلمانيين في أكثر من تجربة برلمانية واحدة.

فالهدف من الجدول أعلاه هو تبيان كيف أن العضوية البرلمانية تحتل مكانة مهمة كمآل مهني أخير بالنسبة للوزراء الذين غادروا مناصبهم الحكومية. كما تجدر الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة للوزراء البرلمانيين ، هم أيضا ،وخلال نفس المدة، رؤساء لمجالس إقليمية أو بلدية أو مهمات انتخابية أخرى . وهذا التراكم في المهام إثر ممارسة المهمة الحكومية يجعل أغلبية الوزراء لايشعرون بتخوف بشأن مستقرهم الوظيفي الأخير [3].

---

[1] - راجع بالنسبة لأسماء الوزراء الذي كانوا أو مازالوا برلمانيين في التجارب البرلمانية المختلفة :

- **المسيوي** (عبد العزيز): البرامج الحكومية تحت قبة البرلمان .في جزءين .م.س.ص.22-25، 63-65،83-87 ،87-94 ،و ص 250-256.

[2] - بالنسبة للوزراء البرلمانيين خلال التجربة البرلمانية الخامسة أي الحالية :1993-1997 راجع مقالنا المشار إليه سابقا والمتعلق بملامح الوزير المغربي في بداية التسعينات في .Magheb /Review .op.cit.pp.89-90

[3] - في حوار شخصي مع بعض الوزراء السابقين.

CODESRIA- BIBLIOTHEQUE

ولا يقتصر التراكم في المهام على الوزراء المغاربة فحسب، وإنما يمتد ليشمل الوزراء الفرنسيين أيضا، رغم عدم إمكانية الجمع ، بالنسبة لفرنسا، بين المنصب الحكومي والعضوية البرلمانية[1].

يتجلى أيضا، التطابق بين المآل المهني المباشر والأخير بالنسبة للوزراء، فيما يتعلق بميدان المهنة الأصلية، حيث تميزت هذه الأخيرة بتمثيل ضعيف على المستويين معا.فقد اعتبرت المهنة الأصلية، مآلا مهنيا مباشرا بالنسبة لأربعة عشر (14) وزيرا من وزراء المراحل الثلاث أي 7,14%، كما اعتبرت مستقرا نهائيا بالنسبة لعشرة (10) وزراء فقط من وزراء جميع المراحل، أي 5,10% .

ومما يثير الإنتباه أن المهنة الأصلية كانت مآلا وظيفيا مباشرا و "نهائيا" بالنسبة لنفس الوزراء العشرة (10). بمعنى أنه إذا كانت الوظيفة الأصلية مآلا مباشرا بالنسبة لأربعة عشر (14) وزيرا، فإن أربعة منهم (04) فقط، عينوا في مناصب أخرى، حكومية منها بالخصوص؛ بينما ظل باقي الوزراء العشرة مستقرا في ممارسة مهنته الأصلية، بمعنى أن المهنة المذكورة اعتبرت بالنسبة لهم مآلا مباشرا ونهائيا في آن واحد ، ذلك أنهم لم يعينوا في مناصب أخرى بعد ذلك.

ويتعلق الأمر بالنسبة لوزراء المرحلة الأولى بالسادة، عبد الكريم التويمي بن جلون الذي عاد بعد تركه لمنصبه الوزاري لممارسة مهنة المحاماة [2] ، وعبد المالك فرج الذي بعد أن غادر الحكومة عاد لممارسة مهنة الطب [3] . أما بالنسبة للوزراء الخمسة (05) من وزراء المرحلة الثانية، فيتعلق الأمر بالسادة، عبد الرحمن الخطيب وحسن عبابو وعمر بوستة وعبد المجيد بلماحي ثم عبد الرحمن التهامي (الجدول

---

[1] - راجع :

- **Sung** (Nak-in): Les ministres de la 5ème République.op.cit.p. 102.

[2] - أي وزير التربية الوطنية في كل من الحكومات الثالثة والرابعة والخامسة .

[3] - لقد عين عبد المالك فرج وزيرا للصحة في الحكومات الثلاث الأولى .

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

43)، فبينما استقر حسن عبابو وعبد الرحمن الخطيب في مهنة المحاماة ، آل الوزراء الثلاثة الباقون لمهنتهم الطبية الأصلية .[1]

أما بالنسبة للوزراء الثلاث (03) من وزراء المرحلة الثالثة الذين آلوا نهائيا لممارسة مهنتهم الأصلية، فيتعلق الأمر بالسادة سعيد بالبشير [2] الذي عاد لممارسة مهنة التدريس بالجامعة، ثم بالسيدين محمد التوكاني [3] وعبد اللطيف السملالي [4]، اللذان عادا لممارسة مهنة المحاماة[5] .

تنفرد مهنتا الطب والمحاماة من حيث التمثيل على مستوى المهن الأصلية التي اعتبرت كمستقر نهائي للوزراء بعد تركهم لمناصبهم الحكومية. فهل يعني هذا أن الأطباء والمحامين المعينين في مناصب وزارية يؤولون حتما عند تركهم للمنصب الوزاري لممارسة مهنهم الأصلية ؟ بينما يعين الوزراء الباقون في مستقرات وظيفية أخرى ؟

ومما يثير الإنتباه أنه إذا كانت المهنة الأصلية للوزراء تصنف في آخر درجة من بين مختلف درجات المنافذ للعضوية الحكومية (الجدول 33)، فإنها صنفت ايضا في آخر درجة من بين مختلف الوظائف النهائية التي يؤول إليها الوزراء بعد تركهم للمنصب الوزاري (جدول 44).فإذا كانت الوظيفة الأصلية لم تصلح كمنفذ للمنصب

---

[1] – يعد المنصب الوزاري الأخير الذي شغله الوزراء الخمسة المذكورون كالتالي :

– بالنسبة للسيد عبد الرحمن الخطيب ، وزير الشبيبة والرياضة من 20-8-1964 إلى 8-6-1965.

– بالنسبة للسيد حسن عبابو ، وزير السياحة من 6-7-1967 إلى 10-4-1969.

– بالنسبة للسيد عمر بوستة ، وزير الشبيبة والرياضة من 10-4-1969 إلى 25-3-1970.

– بالنسبة للسيد عبد المجيد بلماحي ، وزير الصحة العمومية من 6-8-1971 إلى 5-4-1972.

– بالنسبة للسيد عبد الرحمن التهامي ، وزير الصحة العمومية ابتداء من 20 نوفمبر 1972.

[2] – يعد آخر منصب وزاري تقلده السيد سعيد بلبشير هو وزير الشؤون الثقافية في حكومة العمراني في 30 نوفمبر 1983.

[3] – أما آخر منصب وزاري تقلده السيد محمد التوكاني فهو كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالشؤون الادارية في نفس حكومة العمراني في 1983.

[4] – بينما يعد آخر منصب وزاري تقلده السيد عبد اللطيف السملالي فهو وزيرا للشبيبة والرياضة في حكومة العمراني المشكلة في 11 أبريل 1985.

[5] – انظر الجدول 44.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

الحكومي إلا بالنسبة لثمانية (08) وزراء أي بنسبة 5,7% ، فإنها لم تعتبر كمآل مهني نهائي إلا بالنسبة لعشرة وزراء فقط (الجدول 43).

وفي نفس السياق، تميزت المهنة الأصلية بتمثيلية ضعيفة على مستوى المنفذ للمنصب الحكومي والمآل منه، بالنسبة للوزراء التونسيين [1].

فضلا عن المجالات المذكورة والمتطابق بشأنها المآل المهني المباشر والأخير للوزراء، احتفظت نسبة كبرى من العينة الوزارية بمنصبها الحكومي.

الفقرة الثانية : الاحتفاظ بالمنصب الوزاري

تمت الإشارة سابقا، إلى أن نسبة التغيير الوزاري داخل كل تشكيلة حكومية تعد نسبة ضئيلة جدا [2]. وهذا يعني أن الوزراء يحتفظون بمناصبهم الوزارية في أكثر من حكومة واحدة [3]. ويفسر هذا بارتفاع نسبة الوزراء الذين يعد مآلهم الوظيفي "الأخير" هو الاحتفاظ بالمنصب الوزاري .وقد اتضح من خلال الجدول 44 ، على أن اثنى وعشرون (22) وزيرا من وزراء المراحل الثلاث احتفظوا بمناصبهم الوزارية كمآل أخير أي بنسبة 11,22% .

وقد تركز عدد الوزراء الذين احتفظوا، إلى حد الآن، بمناصبهم الوزارية على صعيد المرحلة الثالثة بالخصوص [4]، وذلك بسبعة عشر وزيرا (17) [5]، أما المرحلة الثانية

---

[1] - راجع بهذا الصدد :

- **Laârif Beatriz** (Asmae): Le personnel politico administratif en Tunisie.op.cit.pp.102-108.

[2] - انظر الجداول 3و 4و 5.

[3] - راجع المبحث الخاص بمدة بقاء الوزراء في مناصبهم .

[4] - راجع في الجدولين 42 و43 عدد وزراء المرحلتين الأولى والثانية الذين توفوا.

[5] -يجدر التنبيه في هذا الصدد بأن آخر حكومة معتمدة في هذه الدراسة هي حكومة العمراني في 1985، وبالتالي فإنه بالنسبة لوزراء المرحلة الثالثة (1972-1985) اعتبرنا الاحتفاظ بالمنصب الوزاري كمستقر نهائي للوزراء الذين إما أنهم عينوا مرة أخرى في حكومات هذه المرحلة أو أنهم عينوا ثانية في حكومات التسعينات وبالخصوص حكومتي العمراني في 1992 و1993 وحكومتي الفيلالي في 1994 و1995، انظر الجدول 46 الموالي.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

فلم يعد المآل الوظيفي الأخير هو الإحتفاظ بالمنصب الوزاري، إلا بالنسبة لأربعة (04) وزراء فقط، وبالنسبة لوزير واحد من وزراء المرحلة الأولى (الجدول 44) [1]. وبهذا تقدر نسبة الإحتفاظ بالمنصب الحكومي بالنسبة لوزراء جميع المراحل، ب 14,22% (الجدول 44).

ويعطي الجدول التالي صورة واضحة على عدد وزراء كل مرحلة على حدة، الذين ينطبق على مآلهم المهني الأخير، الإحتفاظ بالمنصب الحكومي.

الجدول رقم 46: الاحتفاظ بالمنصب الوزاري كمآل مهني أخير للوزراء

الاحتفاظ بالمنصب الوزاري / المراحل	مجموع الوزراء	مازال وزيرا خلال المرحلة الثانية	مازال وزيرا خلال المرحلة الثالثة	مازال وزيرا في الأولى التسعينات	مازال وزيرا في الحكومة الحالية (27-2-95)
المرحلة الأولى 1960-1955	41	19 %46,34	09 %21,95	-	-
المرحلة الثانية 1972-1960	85		22 %25,88	04 %4,70	-
المرحلة الثالثة 1985-1972	70	-		19 %27,14	10 %14,28

يكشف الجدول أعلاه ، أنه من بين الإحدى والأربعين(41) وزيرا من وزراء المرحلة الأولى ، تسعة عشر منهم (19) احتفظوا بمناصبهم الوزارية أو بمناصب وزارية أخرى خلال المرحلة الثانية، وذلك بنسبة 46,34%. بمعنى أن تقريبا نصف وزراء المرحلة الأولى، تقلدوا مناصب وزارية في المرحلة الثانية أيضا . بينما تقلد تسعة (09)

[1] - يتعلق الأمر بالنسبة لوزراء المرحلة الأولى بالسيد محمد الدويري الذي شغل مناصب وزارية متعددة وهو حاليا عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال ومرشح ربما من جديد للعضوية الحكومية . كما يتعلق الأمر بالنسبة لوزراء المرحلة الثانية بالسيدين مولاي أحمد العلوي وعبد اللطيف الفيلالي اللذان مازالا عضوان في الحكومة الحالية (27-2-95) ، وبالسيد أحمد عصمان الذي تقلد مناصب وزارية متعددة وبالسيد أحمد الطيبي بنهيمة الذي ظل يتقلد مناصب وزارية قبيل وفاته في 30 نوفمبر 1980.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

وزراء فقط، من وزراء نفس المرحلة مناصب حكومية في المرحلة الثالثة، وذلك بنسبة 21,95% .

أما بالنسبة لوزراء المرحلة الثانية، فقد تقلد اثنى وعشرون وزيرا (22) من الوزراء الخمسة والثمانون (85) للمرحلة المذكورة مناصب حكومية في المرحلة الثالثة، وذلك بنسبة 25,88%. كما احتفظ أربعة (04) وزراء من وزراء نفس المرحلة بمناصب وزارية على صعيد حكومات التسعينات، وذلك بنسبة 4,70% [1] .

أما بالنسبة لوزراء المرحلة الثالثة البالغ عددهم سبعون وزيرا (70)، فتسعة عشر (19) منهم احتفظوا بمناصب وزارية في حكومات التسعينات وذلك بنسبة 27,14% (الجدول 46) .[2]

وطبقا للجدول أعلاه (46)، يتضح أن وزراء المرحلة الأولى قد احتفظوا في أغلبيتهم بمناصب حكومية خلال المرحلة الموالية. كما تأتي المرحلة الثالثة في الدرجة الثانية بالنسبة لعدد الوزراء الذين احتفظوا بمناصب وزارية لما بعد المرحلة الثالثة . وترتب المرحلة الثانية في الوسط بين المرحلتين الأولى والثالثة، فيما يخص عدد الوزراء الذين احتفظوا بمناصب وزارية في مراحل لاحقة للمرحلة التي عينوا فيها بصفة أولية (راجع الجدول 46).

فبالنسبة لوزراء المرحلة الأولى، احتفظ ثلاثة وعشرون (23) وزيرا بالمنصب الوزاري، أي بنسبة 27,05% [3]، بينما احتفظ ستة وعشرون (26) وزيرا من وزراء

---

[1] – المقصود الحكومات التي تشكلت على التوالي في 11 غشت 1992 ونوفمبر 1993 ثم يونيو 1994. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب وزراء المرحلتين الثانية والثالثة، الذين تقلدوا مناصب وزارية في حكومات التسعينات قد شاركوا بالخصوص في حكومة العمراني المشكلة بتاريخ 11 غشت 1992.

[2] – يلاحظ أن سبعة (7) وزراء من بين الوزراء التسعة عشرة، ما زالوا متقلدين مناصب وزارية في الحكومة الحالية، أي حكومة الفيلالي المشكلة بتاريخ 27 فبراير 1995. للتعرف على أسماء وملامح الوزراء الذين ظلوا متقلدين مناصب وزارية في حكومة الفيلالي راجع :

- **El Messaoudi** (Amina) : Le profil du ministre marocain au début des années 1990.op.cit.pp.87-90.

[3] – إذ يوجد أربع (04) من ورراء المرحلة الأولى (1955–1960) الذين تقلدوا مناصب وزارية في المرحلة الثالثة (1972–1985) دون أن يكونوا أعضاء في حكومات المرحلة الثانية (1960–1972) ويتعلق الأمر بالسادة عبد الرحيم بوعبيد والبشير بن عباس التعارجي وعبد الحفيظ القادري ثم المعطي بوعبيد.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

المرحلة الثانية بمقاعد وزارية فيما بعد، إثنى وعشرون (22) منهم تقلدوا مناصب حكومية في حكومات المرحلة الثالثة، بينما تقلد أربعة (4) منهم، مناصب وزارية في حكومات التسعينات[1]، أي أن النسبة الكاملة هي 30,58% .

كما هو وارد في الجدول 46 فقد احتفظ تسعة عشر (19) وزيرا من وزراء المرحلة الثالثة بالمنصب الوزاري في المراحل اللاحقة، وذلك بنسبة 27,14% [2].

طبقا لما سبق، يبدو أن ظاهرة الاحتفاظ بالمنصب الوزاري أو العودة لتقلد مناصب وزارية في حكومات مختلفة، تعد ظاهرة مشتركة بين وزراء المراحل الثلاث[3]، ذلك أنه إذا كان عدد العينة الوزارية المدروسة هو 196 وزيرا، فإن ثمانية وستون (68) منهم قد احتفظوا بالمنصب الوزاري وذلك بنسبة 34,69% .

وعملا بالنسب المشار إليها أعلاه، يتضح أن حقل الوظيفة السامية يحتل منصب الأسد من بين المناصب التي يؤول إليها الوزراء، سواء مباشرة بعد مغادرتهم لمنصبهم الوزاري الأول (الجدول 42) أو نهائيا عند الخروج من الساحة الحكومية (الجدول 43).

كما يتضح أيضا وجود تطابق بين المنفذ للمنصب الوزاري وبين المآل منه. فمراكز الوظيفة السامية، الإقتصادية منها بالخصوص، تسمح بولوج صفوف "النخبة" الوزارية ،كما أن "الخروج" من الساحة الحكومية، يسمح بولوج صفوف النخبة السياسية بصفة عامة، والإقتصادية بصفة خاصة .ويعكس التطابق المذكور، وجود دوران من صف وزاري لصف بيروقراطي والعكس صحيح؛ بمعنى أن "ترك" الوزراء

---

[1] – يتعلق الأمر بالسادة : مولاي أحمد العلوي وعبد اللطيف الفيلالي وعباس القيسي وكريم العمراني .

[2] – تجدر الإشارة إلى أن عشرة من هؤلاء الوزراء، مازالوا متقلدين مناصب حكومية في حكومة الفيلالي المشكلة في 27 فبراير 1995، و يتعلق الأمر بالسادة الآتية أسماؤهم :

عبد اللطيف الفيلالي –مولاي أحمد العلوي– ادريس البصري– محمد القباج– حسن أبو يوب– مصطفى الساهل– عبد العزيز مزيان بلفقيه– عبد الكبير العلوي المدغري– عبد الله أزماني وعبد السلام بركة.

[3] –راجع ما تم ذكره في المبحث الخاص بمدة بقاء الوزراء في مناصبهم.

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

لمناصبهم الوزارية، لا يعني بأن المجال مفتوح لأي كان للحلول محلهم ، كما أن الوزراء "السابقين" لايصبحون مواطنين "عاديين" إلا بالنسبة للقليل منهم.

كما يتضح أنه لا توجد علاقة بين المدة التي يقضيها الوزير في منصبه وبين نوعية مآله الوظيفي أو المهني. ذلك أن النسبة الكبرى من الوزراء استقروا بعد تركهم لمنصبهم الوزاري، ومهما كانت المدة التي استغرقوها في المناصب المذكورة، إلى ثلاثة مجالات أساسية، حقل الوظيفة السامية وحقل العضوية البرلمانية وأخيرا مجال الإحتفاظ بالمنصب الوزاري .

وتعكس المجالات الثلاثة مدى تكريم المنصب الحكومي في حد ذاته.إذ يكفي أن يقضي الوزير في منصبه مدة سنة، لكي يعين بعدها موظفا ساميا أو لكي يحتفظ بمنصبه في حكومات مختلفة. فهل يكون تكريم أعضاء الحكومات بهذا الشكل، بمثابة مكافأة لهم على مدى إخلاصهم وتفانيهم في العمل؟ ومكافأة أيضا، عن الكفاءة والإقتدار في تسييرهم لمرافقهم الوزارية، وفي احترامهم وإخلاصهم لمبدأ التضامن بشأن السياسة الحكومية.

ويتجلى أيضا، أنه ليست هناك أية علاقة بين سبب إقالة الوزراء من مهامهم وبين نوعية المآل الوظيفي أو المهني الذي يؤول إليه الوزراء بعد "مغادرتهم" للساحة الحكومية. فجميع أعضاء الحكومة يتولون، تقريبا، نوعا واحدا من "التكريم"بعد "تركهم" للمناصب الوزارية، يتجلى بالأساس من خلال قيمة التعويضات المادية التي تمنح للوزراء عند مغادرتهم للمنصب الحكومي، وهي تعويضات لا تتأثر لا بمدة البقاء في الساحة الحكومية، ولا بسبب "مغادرتها".

بيد أنه يتجلى خلافا لما سبق ، أنه يوجد فرق عملي بين فئة الوزراء التي عينت عند تركها لمناصبها الحكومية في منصب من المناصب السامية، وبين فئة الوزراء التي اكتفت بالعودة لممارسة مهنتها الأصلية دون منحها الفرصة للمشاركة من جديد لا في المناصب الوزارية مرة أخرى، ولا في منصب من المناصب السامية الباقية. فما هي

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

المعـاير التـي ينبغـي اعتمادهـا عامـة، "للتنبـؤ" بمـآل الـوزراء عنـد مغـادرتهم للســاحة الحكومية، هل لا يـدل مثـلا قصـر المـدة فـي المنصـب الحكومـي، وكـذا المشـاركة الوحيدة في الساحة الحكومية علـى "نوعيـة" المـآل الوظيفـي أو المهنـي للـوزراء بعـد مغادرتهم للمنصب الوزاري.

يظهـر مـن خـلال مسـار الـوزراء، ابتـداء مـــن تعيينهـــم إلـــى غايـــة إقـــالتهم أو "استقالتهم"، ثم إلى مآلهم العملي بعد مغادرتهم للساحة الحكومية، أنه لا يوجد تغيـير كبير بين مختلف المراحل الثلاث فيما يخص التقنيات المتبعة في هذا الشأن. لـــذا ، لا يمكن القول بأنه بالإنتقال من مرحلة لأخرى، وقع تغيير في المســطرة المتبعـة لدخـول الوزراء إلى الساحة الحكومية أو لمغادرتهم لها .

كما أن المراحل الثلاث لاتعكس تغييرا فيما يتعلق بالمـآل المهنـي الـذي انتقـل إليه مختلف الوزراء عنـد مغـادرتهم للسـاحة الحكوميـة ، إذ اتضـح أن ولـوج الـوزراء لمنصب من المناصب السـامية بعـد مغـادرتهم للحكومـة، يظـل تقريبـا العنصـر الثـابت بالنسبة لوزراء للمراحل الثلاث .

ويرتبط الثبات في هذا المجال، بثبات ممـاثل علـى مسـتوى الأعـراف والتقـاليد الدستورية من جهة[1] ، وعلى مستوى الوثيقة الدستورية نفسها، من جهة أخـرى. فنـص الفصل 24 من الدستور لم يتغير خلال امتداد المراحل المدروسة[2]، مما أدى إلى تطبيـق نفس الممارسة، المتجلية أساسا، في السلطة التقديرية للملك في اختيار الوزراء ووضـع حد لمهامهم.

فهل يمكن الجزم مع هذا ، بأنه فضلا عن ثبات المؤسسات الدستورية[3] ، يتمـيز المغرب أيضا، بثبات آخر على مستوى الممارسات والتقنيات السياسية، إذ يتبيـن مـن خـلال دراسـة مختلـف ملامـح الـوزراء، غلبـة التمثيـل المحـدود والنسـبي للملامـــح

[1] – راجع ما تم ذكره في هذا الصدد بخصوص المرحلة الأولى 1955-1960.

[2] – راجع ما ورد حول تعديل الفصل 24 ابتداء من دستور 1992.

[3] – راجع في شأن ثبات المؤسسات الدستورية: المسعودي (أمينة): التوازن بين السلطات..م.س.ص.162-179

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

المذكورة، وذلك سواء تعلق الأمر بالتمثيلي الجغرافي أو الإجتماعي أو التعليمي أو المهني. كما تجلى أيضا، من جهة أخرى، عدم اتساع حقل المنافذ المؤهلة لولوج الساحة الحكومية. إذ أمام التمثيل النسبي والمحدود للملامح الجغرافية والإجتماعية، داخل الساحة الحكومية، تتجلى صعوبة أخرى على مستوى ولوج المناصب الوزارية.

ويترجم التمثيل المحدود على مختلف المستويات المذكورة، بقلة العدد الوزاري في حد ذاته، إذ خلال مدة تتجاوز ثلاثين سنة، وبالضبط من دجنبر 1955 إلى يوليوز من سنة 1991، لم يتجاوز عدد أعضاء الحكومات المغربية مائة وستة وتسعون (196) وزيرا.[1] وهو عدد لا يختلف كثيرا عن العدد الوزاري التونسي الذي يقدر، بمائة وسبعة وثلاثين (137) شخصية وزارية منذ 1956 إلى 1987[2]، بينما يقل العدد المذكور، عن عدد وزراء إسبانيا الذي يقدر بمائة وثلاثين وزيرا، خلال مدة تقل عن عشرين سنة، أي منذ سنة 1978 إلى سنة 1996[3].

فإذا كانت "القدرات" التي تتوفر عليها عناصر النخبة الوزارية قد ساعدتها على المكوث والاحتفاظ بالمنصب الوزاري ، فهل أهلتها نفس الميزات على التسيير الحسن للمرافق الوزارية ؟ وهل يختلف هذا التسيير مع اختلاف الفئات الوزارية المكلفة بإدارة المرفق الحكومي؟ بل ماذا يطلب بالضبط من الوزراء عند تكليفهم بتسيير مرافق وزارية؟ وما هو دورهم الأساسي في تصور وإعداد السياسة الحكومية

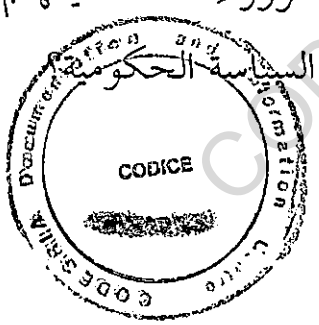

CODESRIA - BIBLIOTHEQUE

[1] – وقد بلغ العدد الوزاري إلى غاية سنة 1997، مائتين وإحدى وأربعين (241) وزيرا؛ وبلغ نفس العدد بعد تشكيل حكومة اليوسفي في 14 مارس 1998، مائتين وستة وثمانون (286). بمعنى أنه في مدة تقترب من ثلاثة وأربعين سنة، لم يتجاوز عدد الشخصيات الحكومية 286 شخصية . هذا مع العلم بأن عدد الحكومات التعاقبة على المغرب منذ 1955 إلى 1998 يبلغ خمسة وعشرون حكومة، يقدر أكبر عدد وزاري فيها، إحدى وأربعين (41) وزيرا.

[2] - -تعاقبت على تونس خلال الفترة المذكورة،، ست حكومات فقط، ضمت إحداها 46 وزيرا وأخرى 52 وزيرا. راجع:

Charfi (Mounir): Les Ministres de Bourguiba.op.cit.p.100

[2]- **Montabes** (Juan): El Gobierno.op.cit.pp.174-175.